

عمادة الدِّراسات العليا

جامعة القدس

جرائم القتل العمد وانعكاسها على أُسَر الضَّحايا (الجاني والمجني عليه) من
وجهة نظرهم في محافظة بيت لحم في الفترة الواقعة ما بين 2017-
.2022

هدى مراد عارف مسالمة

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1445هـ / 2024م

جرائم القتل العمد وانعكاسها على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) من
وجهة نظرهم في محافظة بيت لحم في الفترة الواقعة ما بين 2017_
.2022

إعداد:

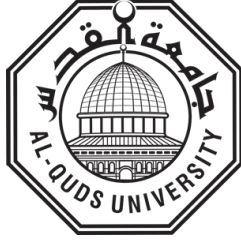
هدى مراد عارف المسالمة

بكالوريوس خدمة اجتماعية من جامعة فلسطين الأهلية/ فلسطين

المشرف: د. محمد عكة

قدمت هذه الدراسة؛ إكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
تخصّص علم الجريمة، كلية الدراسات العليا/ جامعة القدس.

1445 هـ / 2024 م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
برنامج علم الجريمة

" جرائم القتل العمد وانعكاسها على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) من وجهة نظرهم في
محافظة بيت لحم في الفترة الواقعة ما بين 2017_2022".

اسم الطالب: هدى مراد عارف مسالمة
الرقم الجامعي: 21911258

المشرف: د. محمد عكة

نوقشت هذه الرسالة، وأجيزت بتاريخ: 6 / 5 / 2024م، من قبل لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم
وتواقيعهم:

التوقيع:	1. رئيس لجنة المناقشة: د. محمد عكة
التوقيع:	2. ممتحن داخلي: د. وفاء الخطيب
التوقيع:	3. ممتحن خارجي: د. عايد الوريكات

القدس - فلسطين

1445هـ / 2024م

الإهداء

في هذه اللحظة لا أستطيع أن أعبر عن مشاعري؛ فالمشاعر مختلطة، وأجد أن قلمي قد عجز عن التعبير والوصف أمام هذا الفخر العظيم، لا أجد كلماتٍ توصف هذا الموقف، إلا أن أحمد الله - سبحانه وتعالى- على هذا الفضل العظيم الذي وصلت إليه اليوم، وها أنا أقف اليوم أمامكم شامخاً مرفوع القامة في تقديمي هذا الرسالة.

*إلى من لا يضاھيھما أحد في الكون، إلى من أمرنا الله ببرّھما، إلى من بذلا الكثير، وقدمّا ما لا يمكن أن یردّ، إليكما تلك الكلمات أُمي وأبي الغاليين، أهدّي لكما هذا الرسالة؛ فقد كنتما خير داعم لي طوال مسيرتي الدراسية.

*إلى المرأة التي تجعل كل شيئاً ممكناً بصبرها ودعمها إلى من تؤمن بقدراتك رغم خذلان الجميع، إلى من كان لي القلب الكبير والحضن الدافي (أمي حبيبة قلبي أم عوض).

*إلى من سهّل لي الطريق في الإستمرار بالتعلم والمعرفة، وكان يتمنى دائماً لي الأفضل والأفضل ويتمنى أن يراني في أعلى المراتب، إلى رفيق الدرب والعمر، وصديق الأيام جميعها بجلوها ومرّها (زوجي الغالي والعزيز)، أهديك هذه الرسالة؛ تعبيراً عن شكري لدعمك المستمر لي دوماً.

*إلى من قال فيه رب الكون: "سنشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ"، إلى ضلعي الثابت ونصف القلب، إلى من كبرنا معاً، وتعلمنا نهج الحياة معاً، إلى من تشاركنا في كل شيء، إلى من دعمني دائماً بأن أكون الأفضل دائماً (أخواتي الغاليات وإخواني الغوالي).

*إلى جميع الأقارب والأصدقاء والأعزاء والزملاء الذين وقفوا بجانبني، فدعواتكم اللطيفة لي بالنجاح ودعمكم وتشجيعكم لي مكنتني من اجتياز الكثير من المراحل، كل الاحترام والتقدير لكم دوماً

إقرار

أقرُّ أنا -مُعَدَّة الرِّسَالَةِ- بِأَنَّهَا قُدِّمَتْ لجامعة القدس؛ لنيل درجة الماجستير، وأَنَّهَا نَتِيجَةُ أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تمَّ الإِشَارَةُ لَهُ حَيْثَمَا وَرَدَ، وَأَنَّ هَذِهِ الدِّرَاسَةَ أَوْ أَيَّ جِزِئٍ مِنْهَا لَمْ يُقَدِّمَ لِنيل درجة عليا لأَيِّ جامعةٍ أَوْ مَعهَدٍ آخَرَ.

التوقيع:
Huda.

الاسم: هدى مراد عارف مسالمة

التاريخ: 6 / 5 / 2024م

الشكر والتقدير

نحمد الله فله الحمد أولاً وأخراً، فالله - سبحانه وتعالى - مَنْ عَلَيْنَا بِنِعْمَةِ الْعَقْلِ وَالِدِينِ، وَهُوَ الْقَائِلُ فِي مُحْكَمِ التَّنْزِيلِ: " فَاذْكُرُونِي أَنذُرَكُمْ وَأَشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونَ"، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: " مَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفاً فَكَافَأْتُوهُ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تَكَافَأُونَهُ فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَرَوْا أَنَّكُمْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ".

قُمْ لِلْمُعَلِّمِ وَقِهِ التَّبْجِيلَا كَادَ الْمُعَلِّمُ أَنْ يَكُونَ رَسُولًا

يسرني أن أوجه الشكر في المقدمة للمشرف على هذه الرسالة، فضيلة الدكتور محمد إبراهيم عكة، الذي لم يدخر جهداً في مساعدتي ودعمه المستمر لي، فقد كان مكتبه دوماً مفتوحاً لي ولجميع الطلاب في كل الأوقات، الذي لا يكل ولا يمل من كثر الأسئلة والتعلم ما هو صحيح، وكان دائماً يقوي عزمي التعلیمیة بالاستمرار، وإكمال هذه المرحلة، واجتيازها بكل صعوباتها، فله كل الشكر والتقدير.

كما يسرني ومن كل قلبي أن أشكر لرئيسة هذا القسم، قسم علم الجريمة في جامعة القدس أبو ديس الدكتورة العزیزة والفاضلة ومربية الأجيال (وفاء الخطيب)، التي كانت دوماً تسعى إلى راحة جميع الطلاب، ودائماً تصغي لجميع آرائهم، كانت وما زالت الرقم الصعب في إعطاء طلابها حقهم في المعرفة والعلم، لها مني كل الشكر والتقدير حفظك الله وراعاك، كما وأشكر لـ أ.د. عايد الوريكات الممتحن الخارجي لهذه الدراسة.

ثم أشكر لكل من نصحني أو أرشدني أو وجهني أو ساهم معي في إعداد هذه الرسالة بإيصالي للمراجع والمصادر والدراسات السابقة المطلوبة، أشكر لجميع من دعمني في هذه الرسالة بشكل أو بآخر.

كما أشكر لجميع القائمين على جامعة القدس أبو ديس، وأود أن أشكر لجميع الأساتذة وأعضاء الهيئة التدريسية الذين قدمولي النصائح وعلموني المهارات الجيد في كتابة مناهج البحث العملي، وفقكم الله جميعاً.

الملخص

هدفت الدِّراسة التعرف على جرائم القتل العمد وانعكاسها على أُسر الضَّحايا (الجاني والمجني عليه) من وجهة نظرهم في محافظة بيت لحم في الفترة الواقعة ما بين 2017_2022، وتم الاستعانة بالمنهج الكِنيفي باستخدام أداة المقابلة والملاحظة لجمع البيانات من الميدان، وحسب إحصائيات الشرطة الفِلَسْطِينِيَّة في محافظة بيت لحم بلغ حجم مجتمع الدِّراسة لأسر المجني عليه (84) وطبقت الدِّراسة على عينة بلغت (18) منهم. وبلغ حجم مجتمع الدِّراسة الكلي لأسرة الجاني (54) وطبقت الدِّراسة على عينة بلغت (4) منهم، توصلت الدِّراسة الى مجموعة من النتائج، لعل من أهمِّها أن أفراد أسرة الجاني والمجني عليه يتأثرون من الناحية الاجتماعيَّة والنفسيَّة والاقتصاديَّة جراء جريمة القتل العمد، حيث تخلف الجريمة الكثير من المشاكل الأُسْريَّة، كما أنَّها قد تقود أفراد الأسرة إلى ارتكاب جرائم أُخرى مضافة للجريمة الأصليَّة، كما أن ردَّات الفعل المتمثلة بحرق البيوت وإطلاق النار المتبادل على الطرفين والناجمة عن جريمة القتل العمد تعدُّ ردة فعل قاسية لأسرة الجاني أو المجني عليه، كما أنَّ الجُلُوة لها الكثير من السلبيات والتأثيرات التي قد تؤثر في أسرة الجاني، وتعدُّ ظلماً لهم، كما أنَّها تعمل على تَفْكَك العائلة وتفسخ النسيج الاجتماعيِّ في المجتمع، وأنَّ الأخذ بالتأثر يجب أن يطبَّق على الجاني نفسه فقط، وعليه أوصت الدِّراسة بتعزيز الوازع الدِّيني لدى الأفراد؛ لمنع ارتكاب الجرائم وذلك من خلال المؤسسات الدِّينيَّة والتَّعليميَّة والاجتماعيَّة، وضرورة عمل ندوات علمية حول النتائج السلبية لجرائم القتل؛ للحد منها والبعاد عن مسبباتها، ونشر الوعي المجتمعي حول مخاطر جرائم القتل عن طريق الاعلام بأنواعه وأشكاله كافَّة، بالإضافة إلى المطالبة بتفعيل دور القانون القضائي والتنفيذي بالشكل الذي يتناسب مع الأفراد والمجتمع الفِلَسْطِينِي، بالإضافة إلى تفعيل المساندة الاجتماعيَّة غير الرّسميَّة في مساندة أسرة المجني عليه في لحظة وقوع الجريمة؛ للحد من تسارع الأحداث المؤدِّيَّة لردة الفعل العكسية، وتعزز ثقافة الإصلاح والنَّسَامُح ثقة الفرد بمجتمعه.

الكلمات المفتاحية: الجرائم، القتل العمد، أُسر الضَّحايا، محافظة بيت لحم.

Premeditated murder crimes and their impact on young people (the perpetrator and the victim) from their point of view in the Bethlehem Governorate in the period between 2017-2022.

Prepared by: Huda Morad Aref ALmasalme

Supervisor: Dr. Muhammad Ibrahim Okka

ABSTRACT

The study aimed to identify premeditated murder crimes and their impact on the families of the victims (the perpetrator and the victim) from their point of view in the Bethlehem Governorate in the period between 2017-2022. The qualitative approach was used using the interview and observation tool to collect data from the field, and according to the statistics of the Palestinian police in the Governorate. Bethlehem: The size of the study population of the victim's families was (84), and the study was applied to a sample of (18) of them. The total size of the study population of the perpetrator's family was (54), and the study was applied to a sample of (4) of them. The study reached a set of results, perhaps the most important of which is that the members of the perpetrator's family and the victim are affected socially, psychologically, and economically by the crime of premeditated murder, as the crime leaves a lot behind. Of family problems, it may also lead family members to commit other crimes in addition to the original crime, and the reactions of burning houses and exchanging fire on both parties resulting from the crime of premeditated murder are considered a harsh reaction to the family of the perpetrator or the victim, and violence has many consequences. Among the negative effects and effects that may affect the perpetrator's family and is considered an injustice to them, it also works to disintegrate the family and disintegrate the social fabric of society, and that those who take revenge must apply it only to the perpetrator himself, and therefore the study recommended strengthening the religious motive of individuals to prevent the commission of crimes through Religious, educational and social institutions, and the necessity of holding scientific seminars on the negative consequences of murders to reduce them and distance themselves from their causes, and spreading community awareness about the dangers of murders through the media of all kinds and forms, in addition to calling for activating the role of judicial and executive law in a way that is appropriate for individuals and Palestinian society, In addition to activating informal social support to support the victim's family at the moment the crime occurs to limit the acceleration of events leading to the adverse reaction, and the culture of reform and tolerance enhances the individual's confidence in his society.

Keywords: crimes, premeditated murder, families of victims, Bethlehem Governorate.

الفصل الأول: (الإطار النظري لدراسة)

1.1 مقدمة

2.1 مشكلة الدراسة

3.1 أهمية الدراسة

1. 3.2 أهمية النظرية

2. 3.3 أهمية التطبيقية

4.1 أهداف الدراسة

5.1 أسئلة الدراسة

6.1 حدود الدراسة

1. 6.2 الحدود البشرية

2.6.2 الحدود المكانية

3.6.2 الحدود الزمانية

7.1 متغيرات الدراسة

1.7.1 المتغيرات التابعة

2.7.1 المتغيرات المستقلة

8.1 مفاهيم ومصطلحات الدراسة

1.8.1 انعكاس

2.8.1 القتل

3.8.1 جرائم القتل العمد

4.8.1 جرائم القتل

5.8.1 الضحايا

6.8.1 أسر الضحايا

7.8.1 محافظة بيت لحم

الفصل الأوّل

الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة

ظهرت في الآونة الأخيرة الكثير من السلوكات غير المرغوب فيها في المجتمع الفلسطيني، التي تمثلت في استخدام العنف والقوة والأسلحة النارية والتمرد على القانون الوضعي، وعلى رجال الأمن والإصلاح دون التقيد بالعادات والتقاليد المتعارف عليها في المجتمع، وقد نتج عن هذه السلوكات السلبية التي انتشرت في المجتمع الفلسطيني انتشار جرائم القتل العمد، وهي التي باتت منتشرة في جميع محافظات المجتمع الفلسطيني؛ مما أثر ذلك بشكل أساسي في أسر الضحايا، حيث أشار مكتب التحقيقات في شرطة محافظة بيت لحم في العام (2022) أن هناك زيادة ملحوظة على نسب جرائم القتل العمد في المحافظة ما بين عام (2017) لغاية (2022)، فقد تبين أن نسبة الجرائم القتل العمد في عام (2017) (7) جرائم قتل عمد وفي عام (2022) (10) جرائم قتل عمد حسب احصائيات (مكتب تحقيقات شرطة محافظة بيت لحم، 2022).

كما تعدّ محافظة بيت لحم من محافظات الضفة الغربية في المجتمع الفلسطيني، فهي لا تختلف كثيراً عن باقي المحافظات في القيم والتقاليد والثقافة المنتشرة، إلا أنه انتشر فيها في السنوات الأخيرة من عام (2017 لغاية 2022)، سلوكات تتصف بالعنف بجميع أشكاله، وبعض هذه السلوكات أدت إلى وجود حالات قتل متعمدة، وقد أدى ذلك إلى انتشار الفوضى، وانتشار المشاكل بين العائلات، كما أن العنف المنتشر في المجتمع قد يؤدي إلى هدم النسيج الاجتماعي بين أفراد المجتمع الفلسطيني، وأن جريمة القتل العمد لها الكثير من الانعكاسات السلبية على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه). (مكتب تحقيقات شرطة محافظة بيت لحم، 2024).

حيث تُعدُّ جرائم القتل من أشنع الجرائم؛ لما فيها من التعدي على النفس البشرية، والتعدي على كرامة الإنسان؛ لأنها تشكل اعتداءً جسيمًا وخطيرًا للإنسان؛ لذلك حرم الله تعالى التعدي عليها لقوله سبحانه وتعالى: بسم الله الرحمن الرحيم "من قتل نفساً بغير نفس أو فساداً في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً" صدق الله العظيم (سورة المائدة، الآية 32).

فبالضغوطات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تشكل اتجاهاتاً مختلفة للفرد لارتكاب الجريمة، كما يخلق للفرد الشعور بالرغبة في حل مشاكله والتخلص منها من خلال ارتكاب تلك الجرائم، وبالتالي تؤثر في أمن وأمان الأفراد والمجتمع، فالفرد أصبح في حالة قلق وتوتر؛ نتيجة انتشار الجرائم والشعور بالخوف من المستقبل، بالإضافة إلى وجود الصراعات المختلفة بين الأفراد، وعدم وجود رادع لهذه الاختلافات والصراعات تقودهم إلى أخذ حقوقهم بأيديهم دون التوجه إلى القضاء والقانون، وقد تتفاقم هذه الصراعات لتصل إلى ارتكاب الجرائم، ومنها جريمة القتل العمد، فقد يكون غياب كل من القانون والشرطة المجتمعية والأسرية للأفراد دوراً في تعزيز ارتكاب الجريمة.

2.1 مشكلة الدراسة

جريمة القتل العمد في محافظة بيت لحم بعد ذاتها لها الكثير من السلبات التي تؤثر سلباً في أسرة الجاني وأسرته الضحية، وحتى على الجاني نفسه، فقد يكون هو أيضاً ضحية لارتكاب الجريمة، فينجم عن الجريمة حرق بيوت، ونهب أموال واعتداء، وتفاقمت كردة فعل؛ لتصل إلى جريمة قتل شخص آخر، ليس له أي علاقة بالجريمة سواءً أكان طرفاً يقوم بفض الشجارات أم قريباً للقاتل، وفي بعض الأحيان يكون قريباً للمقتول، وبهذا تتفاقم المشكلة أكثر مما كانت عليه سابقاً، وقد يتمثل الضرر على أسرة المقتول الضحية في الضرر الاجتماعي والنفسي والمادي وغيره؛ لأنها قد تكون المتضرر الأول من هذا الفعل، فقد يكون الضحية هو الشخص الوحيد المعيل لهذه الأسرة، وبالتالي تصبح أسرة الجاني تعاني من ظروف اقتصادية صعبة، وقد يكون الضحية أيضاً ابناً، ولديه أطفال وزوجة وأم وأب، دون وجود رادع أخلاقي أو قانوني يحد أو يمنع من وجود جريمة القتل أو تكرارها. مما سبق وجد ضرورة دراسة القتل العمد وانعكاسه على أسرة الضحايا في محافظة بيت لحم، وتكمن مشكلة الدراسة بالإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي: ما أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) من وجهة نظرهم في محافظة بيت لحم في الفترة الواقعة ما بين 2017_2022؟

3.1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة من أهمية موضوعها الذي يتمحور حول دراسة جرائم القتل العمد وانعكاسها على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) من وجهة نظرهم في محافظة بيت لحم في الفترة الواقعة ما بين 2017 _ 2022، كما تكمن الأهمية في أهمية نظرية علمية وأخرى تطبيقية علمية.

1.3.1 الأهمية العلمية النظرية:

- سيتم وضع الدراسة في مكتبة جامعة القدس بشكل عام والمكتبات بشكل خاص للاطلاع عليها من قبل المهتمين والباحثين، وستكون الدراسة مرجعاً بشكل عام لجميع الأفراد الذين يدرسون جرائم القتل العمد نفسه، ويجرون أبحاثاً ودراسات.

2.3.1 الأهمية العملية التطبيقية:

- سيستفيد من نتائج الدراسة أفراد المجتمع الفلسطيني في محافظة بيت لحم؛ للحد من انتشار ظاهرة العنف التي تؤدي إلى القتل العمد، وذلك بوضع استراتيجيات اجتماعية وأسرية للحد منها، وستقدم نتائج إرشاد؛ للحد من جرائم القتل، سواء على المجتمع أم على الأفراد، ونشر التوعية المجتمعية حول الآثار النفسية والاجتماعية التي تخلفها جريمة القتل العمد في أسر الضحايا، من خلال الندوات والمؤتمرات، وورشات العمل.

4.1 أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في التعرف على أهم الانعكاسات لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه)، من وجهة نظرهم في محافظة بيت لحم في الفترة الواقعة ما بين 2017_ 2022، ويتفرع منه عدة أهداف فرعية، كما يأتي:

- التعرف على أهم الانعكاسات حول ردات الفعل لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه)، من الجانب الاجتماعي والنفسي.
- التعرف على أهم الانعكاسات لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه)، حول ردة فعل حرق البيوت.
- التعرف على أهم الانعكاسات لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه)، حول إبعاد عائلة القاتل (الجلوة).

- التعرف على أهم الانعكاسات لجرائم القتل العمد على أُسر الضَّحايا (الجاني والمجني عليه)، حول الأخذ بالثأر.
- التعرف على أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أُسر ضحَايا (الجاني والمجني عليهم)، حول الصُّلح في محافظة بيت لحم.
- التعرف على أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أُسر ضحَايا جرائم (الجاني والمجني عليهم)، حول التَّسامُح في محافظة بيت لحم.

5.1 أسئلة الدِّراسة

تكمُن أسئلة الدِّراسة في سؤال رئيس يتمثل في الإجابة عن " ما أهم الانعكاسات لجرائم القتل العمد على أُسر الضَّحايا (الجاني والمجني عليه)، من وجهة نظرهم في محافظة بيت لحم في الفترة الواقعة ما بين 2017_2022؟، يتفرع عنه أسئلة فرعية، هي:

- ما هي أهم الانعكاسات حول ردَّات الفعل لجرائم القتل العمد على أُسر الضَّحايا (الجاني والمجني عليه)، من الجانب الاجتماعي والنَّفسي؟
- ما هي أهم الانعكاسات لجرائم القتل العمد على أُسر الضَّحايا (الجاني والمجني عليه) حول ردة فعل حرق البيوت؟
- ما هي أهم الانعكاسات لجرائم القتل العمد على أُسر الضَّحايا (الجاني والمجني عليه)، حول إبعاد عائلة القاتل (الجلوة)؟
- ما هي أهم الانعكاسات لجرائم القتل العمد على أُسر الضَّحايا (الجاني والمجني عليه)، حول الأخذ بالثأر؟
- ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أُسر ضحَايا (الجاني والمجني عليهم)، حول الصُّلح في محافظة بيت لحم؟
- ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أُسر ضحَايا جرائم (الجاني والمجني عليهم)، حول التَّسامُح في محافظة بيت لحم؟

6.1 حدود الدراسة

- الحدود البشرية: أُسْر ضحَايا جرائم القتل العمد (الجاني والمجني عليهم)، وتتمثل في (الأب والأم والأخ والأخت والزوج والزوجة والابن والابنة)، البالغ عددهم حسب إحصائيات (شرطة محافظة بيت لحم، 2024) (84) من أسرة المجني عليه، و(53) من أسرة الجاني.
- الحدود المكانية: محافظة بيت لحم في الضفة الغربية.
- الحدود الزمانية: الفترة الواقعة ما بين 2017–2022.

8.1 مُتَغَيَّرَات الدِّرَاسَة

1.7.1 المُتَغَيَّرِ المُسْتَقِل: جرائم القتل العمد.

2.7.1 المُتَغَيَّرِ التَّابِع: انعكاسات ها على أُسْر الضَّحَايا (الجاني والمجني عليه).

8.1 مفاهيم ومصطلحات الدراسة

1.8.1 انعكاس: (لغة): "أي أنعكس الشيء عليه: ظهر أثره فيه، ه أي كان للحادث انعكاسات خطيرة على المنطقة- انعكس انفعاله على تصرفاته". (إبراهيم، 1960 : 214).

انعكاس: (اصطلاحاً): "القدر الذي يسهم به الواقع الموضوعي في الكَيْفِيَّة الَّتِي يتجسد بها وفيها هذا الموقف الذي يغدو وعياً، ومن ثَمَّ ذاتاً مدركة، والكَيْفِيَّة الَّتِي يُوَثِّر فيها، وفي مداها، موضوع الإدراك على الذات الَّتِي لا تدركه إلا في مدى علاقتها الجدلية الَّتِي ينتج منها عمل إبداعي، هو مرآة، أو مرآيا، موضوعة بزواوية معينة تبين العلاقة المتبادلة من التآثر والتأثير، الذي يجاوز طرفيه إلى ما يضمها في وحدة الذات والموضوع الَّتِي هي موقف مع، أو ضد، في التحليل النهائي". (عكة، 2018: 371).

انعكاس: (إجرائياً): هو انعكاس الشيء على الفرد نتيجة قيامه بفعل ما، قد يكون الفعل عبارة عن سلوك أو فعل أو ردّات فعل نتيجة الفعل الذي حدث.

2.8.1 القتل: (لغة): "إزهاق الروح، وهو مأخوذ من مادة (ق ت ل)، الَّتِي تدل على إذلال وإماتة يقال: قتله قتلاً، والقَتْلَةُ الفِعْلَةُ: الحال يقتل عليها، يقال قتله قِتْلَةً سُوءٍ، والقَتْلَةُ الفِعْلَةُ: المرّة الواحدة". (عون، 2003: 475).

القتل: (اصطلاحاً): "هو اعتداء على حق إنسان بغض النظر عن نوع الأداة المستخدمة، ومدى توفر النية أو عدمها، ومهما كانت النتيجة المترتبة على ذلك، ويلحق بجريمة القتل، الاعتداء على حياة الفرد الإنسان، وإنهاء حياته كلياً". (العبادي، 1986: 133).

القتل: (إجرائياً): هي عملية إنهاء حياة إنسان من قبل إنسان آخر أو عدة أشخاص يشتركون في عملية ارتكاب الجريمة، سواء أكانت عن قصد أم عن طريق الخطأ.

جرائم القتل العمد: (لغةً): "كلمة جرائم من أصل (جريمة)، أي الجنابة والذنب، والجنابة التي يعاقب عليها القانون بعقوبة بدنية شائنة، والقتل: الفتك بهم وإزهاق أرواحهم فقد قال الله تعالى: بسم الله الرحمن الرحيم " والفتنة أشد من القتل" صدق الله العظيم. (سورة البقرة، آية 191). "والقتل العمد: ما يتعمده القاتل. والعمد هو (ضربه عمداً، قصداً، قام بذلك عمداً عن تصميم وقصد، ومتعمداً، عمداً". (أبو العزم، 2013).

جرائم القتل العمد: (اصطلاحاً): تعرف المادة (254) من قانون العقوبات الفلستيني القتل العمدي بقولها: "إن القتل هو إزهاق روح إنسان عمداً، فالقتل العمدي هو إزهاق روح إنسان عمداً، وبغير حق بفعل إنسان آخر، فيجب أن تكون نية المجرم موجهة إلى القتل لا إلى الاعتداء فقط". (غندور، 2022: 196).

جرائم القتل العمد: (إجرائياً): هي عملية قتل الفرد من قبل فردٍ آخر، ويكون ذلك عن سبق الإصرار والترصد بحيث يوقع الفرد قتيلاً.

جرائم القتل: (اصطلاحاً): "هي الجرائم التي تمس بحياة الإنسان، وقد تصل عقوبتها إلى الموت، والسبب يعود إلى أنها تعدم حياة الفرد وتنتهي وجوده، وتعكر أمن المجتمع وسلامته، وتعرض مصالحه للخطر". (منشورات وزارة العدل العليا، 2022: 4).

جرائم القتل: (إجرائياً): هي الأفعال التي تُؤدّي إلى إزهاق روح إنسان، بقصد أو عن طريق الخطأ، مما يؤدي إلى ارتقاء الفرد قتيلاً.

الضحايا: (لغةً): "مشتقة من المعنى الضحية أو الأضحية، أي أنها شاة يُضَحَّى بها في أيام عيد الأضحي، كل من قتل أو أودى بسبب عدوان أو حادث، وما أكثر الضحايا في الحروب (ابن منظور، 1290 : 123).

الضحايا: (اصطلاحاً): "هم الأشخاص الذين أصيبوا أو قتلوا بسبب مرض معين أو صدمة أو حادث أو خطأ طبي، أو نتيجة الحروب أو الزلازل، ويشملهم أيضاً الأشخاص الذين أصبح لديهم عجز كلي أو جزئي". (عكة، 2018: 373).

الضحايا: (إجرائياً): هم الأشخاص الذين تأدوا وتضرروا جراء كوارث طبيعياً أو نتيجة أفعال أشخاص آخرين لديهم سلوك عدواني؛ مما نتج عن هذه الأفعال قتل أو إصابة هؤلاء الأفراد.

أسر الضحايا: (لغةً): "مأخوذة من كلمة أسر وأسرت، وآسر، ويأسر، وإيسر، فالمعنى من أسر الضحايا هنا أقارب الرجل من الدرجة الأولى، والعائلة العشيرة". (الشيرازي، 1410هـ: 122).

أسر الضحايا: (اصطلاحاً): "جميع الأفراد الذين أصيبوا بضرر، فردياً كان أم جماعياً، بما في ذلك الضرر البدني أو العقلي أو المعاناة النفسية أو الخسارة الاقتصادية، أو الحرمان بدرجة كبيرة من التمتع بحقوقهم الأساسية". (محي الدين، 2010: 9).

أسر الضحايا جرائم القتل: (إجرائياً): هم الأشخاص الذين تضرروا جراء ارتكاب جريمة القتل، وهم الأسرة، وبدرجة أولى هم (الأم والأب والأخ والأخت والزوج أو الزوجة والابن أو الابنة).

محافظة بيت لحم: "هي إحدى المدن الرئيسية في مدينة بيت لحم وتقع في شمال المحافظة ويحدها من الشرق مدينة بيت ساحور، ومن الشمال مدينة القدس، ومن الغرب مدينتي بيت جالا والدوحة، ومن الجنوب قريتي هندازة وارطاس، وتقع مدينة بيت لحم على ارتفاع 772م فوق سطح البحر". (وحدة نظم المعلومات الجغرافية_ أريج، 2010: 4).

الفصل الثاني: (الإطار النظري والدراسات السابقة)

1.2 مقدمة

2.2 الجريمة

1.2.2 مفهوم الجريمة

2.2.2 عوامل الجريمة.

3.2.2 آثار الجريمة.

4.2.2 أنواع الجريمة.

3.2 القتل.

1.3.2 مقدمة.

2.3.2 مفهوم القتل.

3.3.2 أنواع القتل وأشكاله والعقوبة الواقعة على كل منهما وأركانه.

4.2 الضحايا .

1.4.2 مقدمة.

2.4.2 مفهوم الضحايا بشكل عام.

3.4.2 أنواع الضحايا وتصنيفاتهم.

4.4.2 الآثار المترتبة على ضحايا جرائم القتل.

5.4.2 عقوبة جريمة القتل قانونياً وإجتماعياً.

6.4.2 دور القضاء العشائري في حل المشاكل والنزاعات.

5.2 النَّظَرِيَّاتُ الَّتِي فَسَّرَتْ (انعكاس جرائم القتل على أَسْر الضَّحَايَا)

1.5.2 النَّظَرِيَّاتُ الَّتِي فَسَّرَتْ (الجرائم)

2.5.2 النَّظَرِيَّاتُ الَّتِي فَسَّرَتْ (القتل)

3.5.2 النَّظَرِيَّاتُ الَّتِي فَسَّرَتْ (الضحايا)

6.2 الدِّرَاسَاتُ السَّابِقَةُ

1.6.2 مقدمة

2.6.2 الدِّرَاسَاتُ العَرَبِيَّةُ

3.6.2 الدِّرَاسَاتُ الأَجْنِبِيَّةُ

4.6.2 التعقيب على الدِّرَاسَاتُ السَّابِقَةُ

5.6.2 ما يميز هذه الدِّرَاسَةَ عن الدِّرَاسَاتُ السَّابِقَةُ وذات الصلة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 مقدمة

تعد جريمة القتل العمد من أقدم الجرائم في التاريخ، ولعلها أول جريمة ارتكبتها البشر منذ بدء الخليقة، وكان ذلك عندما قام قابيل بقتل أخيه هابيل؛ لذلك حرمها الله وأكد على خطورتها، ووجوب عقاب مرتكبها، وعليه فقد أهتمت التشريعات والأعراف القديمة بجريمة القتل، وتعد مساساً بالحقوق الإلهية للبشر، وقامت التشريعات بترتيب جزاءات شديدة لها دون الاهتمام بفعل المعتدي فيما إذا كان مقصود أم لا، والجزاء من القاتل أو ذويه هو الثأر والانتقام ثم درجت هذه المجتمعات على التفريق بين الجرائم المقصودة، فتقوم بتشديد العقاب عليها، وبين الجرائم غير المقصودة، فتتساهل في ترتيب الجزاء عليها (الوريكات، 2019: 15).

إن جرائم القتل ليست جديدة، وإنما قديمة منذ بداية وجود الخلق، وإن وجود الجرائم جعل الأفراد يفكرون في ضرورة وجود تشريعات خاصة؛ لردع الأفراد الذين لديهم أفكار عدوانية تقودهم لارتكابها، فقامت بتحديد الجريمة وتجزئتها، حسب نية الفرد من ارتكابها، إذا كانت عن قصد أو عن غير قصد، بالإضافة إلى تحديد العقوبات الصادرة بحق مرتكبيها؛ من أجل منع تكرارها والحد من انتشارها في المجتمعات.

ونستنتج مما سبق أن الجريمة في المجتمع الفلسطيني لها الكثير من الدوافع والعوامل التي تقود الفرد لارتكابها، باختلاف الثقافات والمعتقدات والأنظمة والعادات والتقاليد جميعها قد تؤثر في سلوك الفرد،

بالإضافة إلى ذلك التطور التكنولوجي، والحادثة المتسارعة التي تزداد يوماً بعد يوم، وهي التي قد يكون في استخدامها أثر في تنوع وجود الجرائم وانتشارها، وبالتالي يكون الفرد أما في صراع مع المجتمع الذي يواكب الحادثة، أو يكون في حالة توافق فكري واجتماعي مع تغيرات المجتمع ومستجداته.

مما سبق يوضح لنا أن الجريمة لها الكثير من العوامل والآثار التي تؤثر في الفرد وعلى المجتمع بشكل عام، ففي هذا الفصل سوف نتطرق إلى مفهوم الجريمة بشتى أنواعها وأشكالها، وإلى مفهوم القتل بجميع أنواعه، بالإضافة إلى الأسباب والعوامل المؤثرة في ارتكاب الجرائم، ومنها جريمة القتل العمد، بالإضافة إلى انعكاسات هذه الجرائم على أسر الضحايا، وأهم العقوبات الناجمة عن الجرائم، وأيضاً لا بد من التطرق لدور العشائر في حل النزاعات التي تحدث بين أفراد المجتمع والعائلات؛ نتيجة هذه الجرائم. وسيتم التطرق إلى أبرز النظريات التي فسرت جرائم القتل العمد، والدراسات السابقة التي تناولت جرائم القتل العمد أو غير العمد.

2.2 الجريمة

1.2.2 مفهوم الجريمة

يُتَّضح أنَّ هُنَاكَ الكثيرَ من المفاهيم والتعريفات المختلفة حول تعريف الجريمة وآثارها في المجتمع من عدة زوايا، حيث وجدت الباحثة أن أسباب اختلاف هذه التعريفات والمفاهيم هو وجود اختلاف في القوانين والتشريعات، واختلاف أيضاً في وجهات النظر بين العلماء الاجتماعيين والنفسيين والقانونيين وبين رجال الإصلاح، وبين التشريع والدين، فالجريمة مختلفة من مجتمع إلى آخر في مفهومها ومعناها، وحتى في درجة العقوبة إن كانت مشددة أم مخففة، وذلك حسب جسامتها ونوعها والآثار المترتبة عليها.

1.1.2.2 مفهوم الجريمة: "الخروج عن المبادئ وقواعد السلوك التي يحددها ويرسمها المجتمع لأفراده، وهي من الوقائع الاجتماعية التي لازمت المجتمعات البشرية منذ أقدم عصورها، وعانت منها الإنسانية على مر الأجيال، وهي ليست فعلاً مطلقاً، بل فعلاً نسبياً تحدده عوامل كثيرة، كالزمان والمكان والثقافة". (شكور، 1997: 21).

يَتَّضِحُ مما سبق أن الجريمة هي خرق للقوانين والقيم المُجْتَمَعِيَّة التي وضعها المجتمع، التي تُعَدُّ القواعد أساس بناء المجتمع، وهي التي تحافظ على أمنه واستقراره، وأن خروج الفرد عنها يعدُّ خارقاً لتلك النظم الاجتماعيَّة، وهو سلوك غير مقبول في المجتمع، كما أن سلوكيات الأفراد تختلف من مجتمع إلى مجتمع آخر؛ لأنَّ هُنَاكَ ظروفٌ وعواملٌ مختلفةٌ، كاختلاف الثقافات والقوانين والتشريعات.

2.1.2.2 المفهوم القانوني للجريمة: "هي سلوك مضاد للمجتمع، يستحق نوعاً من العقاب، أو أنه سلوكٌ يخرق القانون، أو مجموع من المخالفات المرتبطة والمشهر بها، والمتابع عليها، ولا يعدُّ الفرد مجرماً إلا من اعترفت له بذلك المحكمة، فالجريمة فعل إرادي، يخالف القانون من ارتكبه بدون عذر ويعاقب عليه". (تروش، 2011 : 126).

كما يرى (شكور، 1997: 27)، أن مفهوم الجريمة في المجتمع الواحد غير ثابتة، لا من حيث تدرج الجريمة في سلسلة خطورة الأفعال الخارجة على القانون، ولا من حيث عقوبتها، فهي مرة تعد مخالفة ومرة تعد جنحة ومرة ثلاثة جنائية، وقد تبقى على حالها في حالات معينة، ولها ملاسبات يحدد القانون فاعليتها.

إن مفهوم الجريمة من الناحية القانونيَّة يختلف بين الدول وبين المجتمعات، كما ذكر سابقاً، بمعنى أن ما يعد جريمة في مجتمع ما لا يعد جريمة في بعض المجتمعات الأخرى، فالجريمة تختلف من زمان ومكان ما، وتختلف درجتها وعقوبتها أيضاً، كما أن ثقافة المجتمعات تلعب دوراً في الحكم على الجريمة بأنها جريمة، فكل مجتمع لديه معايير وقوانينه الخاصة فيه، وهي التي تحكم وتحدد على فعل الفرد إذا كان جريمة أو جنحة.

وتعرَّف قانونياً بأنها: "سلوك إنساني منحرف، يمثل اعتداء على حق أو مصالح يحميها القانون". (سمور، 2009: 14).

إن الجريمة ناتجة عن سلوك غير سليم ومنحرف، ينعكس ذلك على أفراد المجتمع، مما يقوده ذلك السلوك إلى التعدي على مصالح الآخرين.

3.1.2.2 المفهوم النفسي للجريمة: "هو سلوك متعمد وغير مشروع يصدر نتيجة اضطرابات نفسيَّة، وصراعات داخلية لإشباع حاجات تدفع الفاعل نحو السلوك المنحرف، وقد يمتد هذا السلوك بالتمادي لارتكاب عدة جرائم ليصبح السلوك الإجرامي كاسمة". (الشيشينة، 2018: 330).

أن الفرد قد يكون لديه سلوكيات منحرفة وغير منطقية تدفعه لسلوكيات منحرفة نتيجة صراع بينه وبين نفسه، وبالتالي يقوم بارتكاب الجريمة من أجل إشباع حاجاته، وقد تنمو هذه السلوكيات لتصبح سمة أساسية في شخصيته، ففي بعض حالات القتل التي حصلت في المجتمع الفلسطيني كانت نتيجة لهذه الاضطرابات النفسية التي تقود الفرد إلى ارتكاب الجرائم، وقد تكون هذا المشكلات النفسية والسلوكيات الخاطئة نتيجة لظروف خارجية مثل: البيئة أو الأصدقاء، أو قد تكون داخلية من الفرد نفسه وتتكون من عوامل نفسية .

ويرى (تروش، 2011: 42) بأن الجريمة: هي انعكاس لصراعات نفسية داخل الفرد، تدفعه حتماً إلى ارتكاب الجريمة، وأنَّ هناك من يعدُّ السلوك الإجرامي مظهراً من مظاهر اللاشعوري، أي سيطرة العقل الباطني على السلوك، وأن الجريمة ظاهرة من الظواهر السيكولوجية الحتمية حيث يعتقد أن الظاهرة العقلية مهما كانت مؤقتة، لا شك في أنها ذات سوابق محددة مسببة لها ملخصاً إياها في مفهوم الخبرة المخزونة في اللاشعوري.

إنَّ ارتكاب الجرائم لدى بعض الأفراد قد يكون نتيجة لبعض الضغوطات النفسية التي تؤثر في أسلوب حياته وعلى تصرفاته، كما أن تعرض الفرد لبعض المواقف في حياته قد تقوده إلى ارتكاب الجريمة، فالكثير من الجرائم المنتشرة في المجتمع الفلسطيني بشكل عام، وفي محافظة بيت لحم بشكل خاص كان مرتكبها يعاني من حالة نفسية أو اضطرابات عقلية أثرت في حياته مما دفعه إلى ارتكاب الجرائم مثل: (القتل والسَّرقة والتكسير وحرق البيوت والسيارات وغير ذلك).

فقد يؤذي نفسه، ويؤذي الآخرين معه؛ لأنه غير مدركٍ خطورة الموقف أو الفعل الذي ارتكبه؛ نتيجة خلل في وظائف العقل؛ بسبب الاضطرابات النفسية، فقد يكون بحاجة إلى العلاج والمتابعة حتى لا يستمر في تكرار السلوكيات غير المقبولة اجتماعياً.

كما تعرف الجريمة أيضاً من منظورها النفسي بأنها: "تعبير عن طاقة غريزية كامنة في اللاشعور تبحث عن مخرج، وهي غير المقبولة اجتماعياً". (سارة، 2017: 89).

أي أنَّ الجريمة قد تكون ناتجة عن ضغوطات وكبت داخلي للفرد، يبحث دائماً عن مخرج لهذه الضغوطات والمشاعر، فيخرجها عن طريق ممارسة السلوكيات الإجرامية التي تؤثر في الفرد نفسه وعلى الآخرين.

4.1.2.2 المفهوم الاجتماعي للجريمة: "هي الخروج عن القواعد والأنظمة السلوكية التي يرسمها المجتمع لأفراده، كما يستخدم هذا المصطلح للدلالة على ردة الفعل الذي تعتقد الجماعة بأنه ضار بمصالحهم سواءً أكانَ ذلك حقيقة أو خطأ". (تروش، 2011: 127).

5.1.2.2 المفهوم الديني للجريمة: "هي محظورات شرعية زجر الله تعالى عنها بحد أو تعزير، ولها عند التهمة حال استبراء بقضية السياسة الدينية، ولها عند ثبوتها وصحتها حال استبقاء توجيه الأحكام الشرعية، وتكون بشكلٍ أخصّ هي الفعل أو ترك الفعل من حيث تقرير عقوبة دينية عليه من ناحية سلطان القضاء على هذا المحذور، وما قرره الشارع من عقوبات دينية من حد أو تعزير". (سارة، 2020: 10).

إن ارتكاب الجريمة من المحظورات التي حرّمها الله تعالى على الإنسان، وإن ارتكابها يترتب على مرتكبها عقوبة دينية، فقد تكون أحياناً الجرائم في النهي عن الشيء أو تركه، أي أن يكون واجباً على الفرد القيم بذلك العمل، ولكنه لم يتم به فيتم فرض عقوبة عليه، مثال: أهمال المريض أو تركه بشكل مقصود، بدون علاج فوري وسريع، مما يؤدي إلى وفاته، في هذه الحالة يتم فرض عقوبة عليه؛ بسبب تقصيره للقيام بالعمل الملزم فيه.

فهي بمعناها العام: "فعل ما نهى الله تعالى عنه، وعصيان ما أمر الله تعالى به، بحكم الشرع الحنيف"، أو "هي إتيان فعل محرم معاقب على فعله، أو ترك واجب معاقب على تركه"، فهذا التعريف يشمل كل معصية أو خطيئة أو إثم يكسبه الإنسان مما فيه مخالفة لأوامر الله - عز وجل - ونواهيه، سواءً أكانت هذه المعصية ظاهرة أم باطنة. (سمور، 2009: 11).

إن الجريمة في الدين الإسلامي لها عقاب عند الله؛ لأنها تُعدّ معصية أو خطيئة يرتكبها الفرد مخالفاً بذلك الشرع والدين، وأن من سلك طريق الضلال والظلم والتعدي على الآخرين له عذاب عظيم عند الله، لقوله تعالى: "وَرَأَى الْمُجْرِمُونَ النَّارَ فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا". (سورة الكهف، الآية 53).

2.2.2 عوامل الجريمة:

إنّ للجريمة عوامل وأسباباً تدفع مرتكبها للقيام بها، حيث يرى (جابر، 2006)، بأن هناك عدة أسبابٍ كامنةٍ لارتكاب الجرائم، ويمكن إيجازها على النحو الآتي:

1. الكثافة السكانية العالية.

2. التفاوت الاجتماعي بين أفراد الشعب فهناك أشخاص، يتمتعون بمستوى علمي ومالي مرتفع، وآخرون يعيشون في أدنى السلم الاجتماعي.

3. ضعف الرقابة الأسرية، وقلة الوعي.

4. الانفتاح على العالم الغربي، وانتشار الأفلام على شاشات الفضائيات والانترنت.

5. انتشار البطالة وتزايد نسبتها، وهذا لا يعني بالضرورة ازدياد نسبة الجريمة أو الانحراف إلا أن من شأن ذلك أن يساهم في نمو هذه الظاهرة بشكل أو بآخر.

قد تكون الزيادة السكانية والاكتظاظ السكاني سبباً أو عاملاً من عوامل انتشار الجريمة أو تفاقمها، ففي بعض المناطق التي تعاني من زيادة في عدد سكانها يكون فيها ارتفاع في نسبة الجرائم، وتعددها مثل: ظاهرة تعاطي المخدرات، وسرقة السيارات والسطو على المحلات التجارية، كما أن وجود الأموال وتكدسها في يد فئة معينة من الأشخاص خلق في نفوس الأفراد الذين لا يملكون الأموال الحصول على حاجاتهم، عن طريق ارتكاب الجرائم، ومنها السرقة .

هناك الكثير أيضاً من الأسباب التي تؤدي إلى ارتكاب الجرائم في المجتمع الفلسطيني سواء أكانت هذه الأسباب اجتماعية أم اقتصادية أم نفسية أم أسرية، جميعها قد تقود الفرد إلى ارتكاب الجريمة، ولعل من أهم هذه الأسباب التي قد تكون عاملاً أيضاً هي عدم تفعيل بعض القوانين والأنظمة بالشكل الصحيح، أي أن القوانين غير رادعة فعندما يقوم شخص بارتكاب جريمة ما، يتم سجنه وحبسه لعدة سنوات ليخرج مرة أخرى ويرتكب الجريمة نفسها؛ لأنه اعتاد على نوع العقاب، وأصبح ليس لديه رادع يمنع من ارتكاب الجرائم، بالإضافة إلى ذلك غياب الوازع الديني والأخلاقي للأفراد، مما يجعلهم يرتكبون الجرائم دون الخوف من غضب الله وعقابه، بالإضافة إلى ذلك ضعف في وسائل الضبط، ومنها التنشئة الاجتماعية الصحيحة، ولا بد أيضاً من ذكر الوضع الاقتصادي المتدني وانتشار الفقر والبطالة.

1.2.2.2 العوامل الاجتماعية لارتكاب الجريمة:

إن تطور المجتمع وتعدد ثقافة أفراده أدى إلى تغيير في معايير بعض الأفراد ومبادئهم، وحتى في سلوكياتهم، وهذا ما يسمى بالتقليد الأعمى، ومن هنا بدأ عدم الالتزام الديني والأخلاقي؛ بسبب غرس ثقافات الغرب في المجتمع الفلسطيني، فيقوم الفرد بالتطبع بالسلوكيات الخاطئة سواء أكانت من الأصدقاء المقربين منه أم من البيئة المحيطة فيه، فكثيراً من الأحيان قد يكونوا هؤلاء

الأصدقاء لديهم سلوكات غير صحيحة، ولديهم سوابق في ارتكاب الجرائم، فيقوم الفرد بتقليدهم دون معرفة العواقب مثل: السرقة وتعاطي الكحول والمخدرات، والسب والشتم، فغياب وسائل الضبط، وضعف الوازع الديني لدى الفرد يقوده إلى تطوير سلوكه نحو الأسوأ، ولا بد أيضاً من ذكر الأسرة ودورها المهم في الردع والضبط، فعندما تكون الأسرة مفككة ومشتتة لا بد من وجود سلوكات غير صحيحة لدى الأبناء، فجميع الأسباب والعوامل مرتبطة في بعضها البعض ولها تأثيرات مختلفة ومتعددة، سواء على الأفراد أم على المجتمعات، بالإضافة إلى انتشار الفقر والجوع والبطالة التي عززت بعض الأفراد نحو اللجوء إلى العزلة عن الناس والأهل والأقارب، وعدم الاستفادة من وقت الفراغ، مما استغلوا وقتهم على مواقع التواصل الاجتماعي بالطرق غير الصحيحة ومن هنا قد تبدأ من سلوكات غير أخلاقية، وتنتهي بهم بالجرائم، وإن الجماعة أو المجتمع مسؤول عن سلوك كل فرد من أفرادها، كما أن كل قبيلة مسؤولة عن أي جريمة يرتكبها أحد أفراد قبيلتها، حيث إنها قامت بتصنيف الجريمة الاجتماعية من حيث سلوك الفرد الإجرامي. (الساعاتي، 2005)

2.2.2.2 العوامل النفسية لارتكاب الجريمة:

الأمراض النفسية فهي عامل من عوامل ارتكاب الجريمة إذ أن الصراعات النفسية اللاشعورية قد تدفع الإنسان إلى ارتكاب الجريمة على أمل التخلص مما يعانیه لعدم قدرته على تحمل هذه الصراعات النفسية . (إبراهيم، 1996).

أي أن هناك بعض الأفراد المجرمين قد يكونون ضحايا؛ لتنمر أفراد المجتمع عليهم، أو بسبب تعرضهم لإحدى الأمراض التي تنمي لديهم مشاعر الحقد تجاه الآخرين، وبالتالي فقد يلجأ الفرد إلى ارتكاب الجرائم؛ من أجل الخروج من الكبت والضغط النفسي الواقع عليه.

وقد يكون في المجتمع الفلسطيني لدى بعض الأفراد الذين لديهم مشاكل نفسية وعقلية، يمكن أن تكون أسبابها متنوعة ومتعددة، وقد تكون وراثية، كما يمكن أن تكون خلقية، أو نتيجة لحوادث مختلفة، عند من يعانون من ضغوطات اجتماعية ونفسية من المجتمع المحيط، فيتعرّز لديهم مشاعر الكره والبغض، مما يجعلهم يفكرون بالقتل والتخلص من الأفراد الذين قد يعتقدوا أنهم دمروا حياتهم.

إنَّ الأمراض العقلية أيضاً لها عامل مهم يؤدي إلى ارتكاب الجريمة عدة مرات؛ وذلك لأنَّ الأمراض العقلية تُؤدِّي إلى انحلال شخصية المريض وتَفكُّكها، فتتعدم لديه السيطرة على دوافعه الداخليَّة، فيتجه إلى ارتكاب الجرائم عدة مرات. (الوريكات، 2008).

3.2.2.2 العوامل الأسرية لارتكاب الجريمة

إنَّ الأسرة هي المصدر الأول والأساسي في تنشئة الأفراد وتربيتهم التربية الصحيحة والصَّالحة، وإنَّ أي تجاوز يقوم به الفرد منافٍ لهذه العادات والتقاليد يتم وصمه بها، سواءً أكان سلوكاً غير أخلاقي وغير صحيح، أم فعلاً منافياً للقيم الاجتماعيَّة السائدة في المجتمع، فالأسرة هي البنية الأساسيَّة للأبناء، فهي التي تعزِّز لديهم القناعات الإيجابية والصحيحة في الحياة، وتدعم قراراتها الصحيحة، فغياب هذه الأسرة عن الأبناء قد تقودهم إلى الانحراف عن الطريق الصَّحيح، وبالتالي قد يرتكبون الجرائم. (خموين، 2019: 176).

الأسرة هي البيئة الطبيعيَّة التي تتعهد بالتربية، والأسرة أول خلية في تكوين البنيان الاجتماعيِّ، وأكثر المؤسسات الاجتماعيَّة انتشاراً، وهي أساس الاستقرار في الحياة الاجتماعيَّة، وهي مصدر للعادات والتقاليد والعرف، وكلِّ قواعد السُّلوك والآداب العامة، ولا يشترط دائماً أن يكون الفرد منحرفاً؛ نتيجة تربية الأهل، فقد يكون نشأ في أسرة جيدة، ولكن مارس الانحراف من خلال تقليد أصدقائه، أو من خلال البيئة المحيطة فيه، كما أن الأسرة تقوم على التقاهم والاحترام بين أفرادها، وتؤدي إلى خلق أفراد أسوياء، لا ينساقون وراء الرغبات والنزاعات التي تؤدي بهم إلى الجريمة والعودة إليها، بينما نجد بأن الأسرة المفككة التي تغتد إلى ذلك الانسجام، والتي يعاني أفرادها من الاضطرابات تكون مجال خصباً لحدوث الجريمة (السدحان، 1419هـ).

قد تساهم الأسرة في ظهور السُّلوك الإجرامي بطرق غير مباشرة أو عن غير قصد، وذلك من خلال أنماط التنشئة الخاطئة التي تعتمدها في تربية أبنائها، فأما يكون عن طريق النبذ أو الحرمان، أو عن طريق الانغماس الزائد في حب الطفل أو الإفراط في تدليله والتسامح الزائد، أو كليهما معاً، وخصَّصةً في حالات المنحرفين أو المجرمين. (العيسوي، 2000: 76).

تعد التنشئة العامل الأساسي والمهم في غرس السُّلوك الإيجابي في نفوس الأبناء، فإذا كانت التنشئة خاطئة وغير صحيحة تنعكس هذه التنشئة على سلوكيات الفرد، فالحب الزائد أو الدلال الزائد للطفل أو العكس الإهمال المتكرر يخلق في الفرد عدم القناعة وعدم الرضى والأنانية، والحصول على أي شيء بسهولة دون تعب أو مجهود.

3.2.2 آثار الجريمة

تؤثر الجريمة في جميع أركان المجتمع وأجزائه، سواء على الأفراد أو الجماعات أو على البناء الاجتماعي للمجتمع؛ لأنّ تفاقم الجرائم أو انتشارها، بشتى أنواعها يؤثر بشكل كبير في توازن المجتمع واستقراره، فثقافة المجتمع مبنية على قيمه وعاداته، والقوانين والأنظمة لها دور كبير في تشكيل بعض القيم المجتمعية داخل المجتمع، هناك بعض الآثار الناجمة عن ارتكاب جريمة القتل من وجهة نظر (غندور وداود، 2021: 198)

1.3.2.2 الآثار النفسية للجريمة:

1. تصدع شخصية المجرم وانفصامها وتفتك عناصرها الأساسية وشعور المجرم (القاتل) بالخوف من أفراد المجتمع المحيطين به.
 2. تؤدي جريمة القتل التي تسود في مجتمع إلى مشاكل نفسية، تقود أفرادها إلى حالة من الاكتئاب والخوف من المستقبل المجهول، مما يؤدي إلى تفكك الجماعة، وتصدعها، وتشتت عناصرها الأساسية.
- إنّ الجريمة تؤثر بشكل مباشر في نفسية مرتكبها (الجاني)، فقد يفقد القدرة على السيطرة على مشاعره، وعدم التوافق النفسي الداخلي لشخصيته، وعدم القدرة على التوازن الفكري؛ نتيجة لقيامه بفعل يجرمه المجتمع.

2.3.2.2 الآثار الاجتماعية للجريمة:

- تؤدي جريمة القتل إلى خوف الفرد من المجتمع الذي يعيش فيه.
 - لا تهدد الجريمة الفرد فحسب، بل تهدد أيضاً الجماعة، ويدفعها إلى الانعزال والتمرد عليه وعدم الاستعداد للتعاون معه.
 - تدفع جريمة القتل إلى نشر الفوضى والارتباك في ربوع المجتمع وهذا الارتباك لا يشجع المجتمع على تحقيق وبلوغ ما يريد من أهداف.
- إنّ انتشار الجرائم بحد ذاتها تخلق أفراد المجتمع، وتجعلهم يعيشون بحالة من الخوف المستمر من المستقبل، كما تؤثر بشكل أو بآخر في التنمية الاقتصادية والثقافية للمجتمعات؛ لأنّ الجريمة لا تؤثر فقط في الفرد وإنما تؤثر في مجتمع بأكمله، بالإضافة إلى ذلك جريمة القتل فهي أكثر خطورة

على المجتمع وعلى الأفراد؛ لما فيها من إنهاء لحياة الأفراد، وسلب حقهم الأساسي في الحياة دون الخوف من الله، ومن القانون.

3.3.2.2 الآثار الاقتصادية للجريمة:

انقطاع مصادر الرزق والكسب عن الفرد، وإذا انقطعت هذه المصادر فإن أسرته سوف تتضرر اقتصادياً ومادياً، وهنا يقع الفرد وأسرته في مشكلة الفقر؛ نتيجة القتل التي تعرض لها. أن هناك الكثير من الأضرار التي قد يتعرض لها الفرد وأسرته وعائلته؛ نتيجة لارتكاب الفرد الجرائم، فعندما تحصل جريمة قتل مثلاً، فإن الجاني قد يعرض أهله للمساءلة المالية؛ لدفع الدية، وتعويض أهل الضحية، وإصلاح ما قام بإفساده للآخرين، مثل التكسير والحرق والتدمير، وغير ذلك. بالإضافة إلى ذلك قد يكون الجاني أو المجني عليه (الضحية) هو المعيل الوحيد لأسرته، والمصدر الأساسي في مساعدة أسرته، وفي هذه الحالة فهو قد قام باقتطاع مصدر رزقهم، وقد يعيشون في فقر؛ نتيجة ارتكاب الجرائم.

4.2.2 أنواع الجريمة

الجرائم لا تقتصر فقط على القتل والسرقه والاعتداء على الآخرين والاعتداء؛ وإنما هناك الكثير من الجرائم التي تؤثر في المجتمع، وقد تكون هذه الجرائم موجودة، ولكن مخفية وغير معلنة عنها، مثل جرائم سفاح ذو القربى، وجرائم الاتجار الجنسي، وجرائم بيع الأعضاء، وتجارة المخدرات، وجرائم الابتزاز الإلكتروني، والكثير من الجرائم الموجودة في الخفاء، التي تتدرج تحت الجريمة الاجتماعية والاقتصادية والقانونية. ومن أهم هذه الجرائم:

1.4.2.2 الجرائم الاقتصادية :

هي الجريمة التي تستهدف قواعد القانون الجزائي المخصص لطرق التعامل الاقتصادي وأساليبه التي تُعدُّ نتاج التدخل التشريعي والترتيبي في العلاقات الاقتصادية الناشئة فيما بينهم أو العلاقات الاقتصادية بين التجارة والإدارة، فهي أيضاً كل فعل أو امتناع يخالف قواعد المنافسة وتحديد الاسعار، إلا أن هذا التعريف يربط بين القانون الجزائي الاقتصادي، وقانون المنافسة والأسعار (الروسان، 2012: 73).

أيُّ أنّ الجريمة لا تقتصر على جانب معين، فهناك الجريمة الاقتصادية، التي تشمل الأسواق بأشكالها وأنواعها كافة، كما أنّها تشمل الإنتاج والزراعة والمحاصيل، بالإضافة إلى تحديد سقف معين للأسعار.

2.4.2.2 الجرائم الاجتماعيّة:

هي عبارة عن صراع القيم الاجتماعيّة والضغط المختلفة من قبل المجتمع، فالإجرام نتيجة لحالة الصراع بين الفرد والمجتمع، فالجريمة بمفهومها العام هي الأفعال التي تضر بالفرد والمجتمع معاً، وتعدُّ سلوكاً مغايراً للأعراف الاجتماعيّة المتعارف عليها في المجتمع، وهذه الأعراف الاجتماعيّة عبارة عن ضغوطٍ وضوابطٍ تُقيّدُ سلوك الفرد (عبدالله، 2011: 132).

3.4.2.2 جرائم القتل:

تُعدُّ جرائم القتل نوع من أنواع الجرائم الكثيرة والمتعددة، حيث تشمل جرائم القتل كلّ ما يؤدي الفرد أو الإنسان إلى إنهاء حياته، سواءً أكانَ القتلُ قصداً أم عن طريق الخطأ. فقد عرّف (عرار وخالد وعبدالله، 2021: 164) جرائم القتل بأنها: "جريمة ينتج عنها إنهاء حياة كائن حي بفعل كائنٍ آخر، باستخدام أدوات حادة أو قويّة أو ثقيلة أو سلاح ناري أو مواد سامة". أيُّ أنّ القتل يتم باستخدام أدواتٍ حادّةٍ ثقيلة تُؤدّي إلى إنهاء حياة الإنسان، مثل: استخدام السلاح الأبيض، مثل السكين أو الحجر، أو استخدام أسلحة غير قانونية وغير مرخصّة، أو عن طريق تسميم الفرد عن طريق تناول الأكل والشرب.

فقد صنّف (فوزية وبوكابوس، 2022 : 88)، الجريمة، تبعاً للغرض من التصنيف، ومنها كما يأتي:

1. تصنيف الجرائم تبعاً لجسامتها تتمثل في: المخالفات والجنايات والجنح.
2. تقسيم الجرائم حسب درجة استمرارها: أيُّ أنّها جريمة مؤقتة أو مستمرة أو جريمة وقتية.
3. تقسيم الجرائم على عمدية وغير عمدية.
4. تقسيم الجرائم حسب اتجاه ضررها وقد تتمثل في: إذا كانت جرائم ضد الدولة أو جرائم ضد الأفراد أو جرائم سياسية أو عسكريّة.
5. تقسيم الجرائم حسب الأغراض الإحصائيّة مثل: جرائم ضد النفس أو الأموال أو جرائم الآداب والنظام العام.

6. تقسيم الجرائم حسب تنظيمها، وتتمثل في جرائم احترافية، مثل: الدعارة والاتجار بالمخدرات، وغير الاحترافية، تتمثل بالسرقعة العادية.

إنّ تصنيف الجرائم مهمّ؛ من أجل تفريد العقوبة للفرد المرتكب وتشخيصها، حسب جسامتها ودرجة خطورتها على الأفراد والمجتمع، فلا يوجد عقوبة إلا بنص قانوني، ولا تنطبق العقوبة على الفرد إلا إذا ثبت عليه الفعل، فتحدد العقوبة وفقاً للكثير من الاعتبارات، فعقوبة القتل العمد مثلاً تختلف عن عقوبة القتل الخطأ، وعقوبة السرقعة تختلف عن عقوبة تجارة المخدرات، وكذلك عقوبة الزنى والقتل وجرائم الاغتتيال، أو جرائم هتك العرض أو غير ذلك.

يرى (العبيدي والشلبي، 2012 : 74)، أنّ هناك علاقة بين البطالة والجريمة؛ فالشخص الذي لا يستطيع أن يحقق الحد الأدنى من حاجاته الأساسية للحياة، قد لا يجد أمامه وسيلة؛ لإشباع هذه الحاجات إلا الجريمة فيسلك سبيلها، فالبطالة غالباً مرتبطة بالفقر فهي مقترنة بالجريمة منذ أقدم العصور، كما ركز على أن البطالة، وما تنتجه من فقر يولد الانفعالات المتدنية لدى الأفراد؛ نتيجة لشعورهم بأنعدام العدالة، وهذا الوضع يقود إلى الجريمة بجميع صورها، بما فيها الجريمة. وإنّ انتشار البطالة في مجتمعنا الفلسطيني، قد تؤثر في ارتفاع نسبة الجرائم في المجتمع؛ لأنّ هناك الكثير من الخريجين والعاطلين عن العمل لا يستطيعون الحصول على وظيفة أو عمل؛ نتيجة افتقار الحكومة للموازنة المطلوبة؛ لتسد التزاماتها تجاه الموظفين، وتشغيل أيدي عاملة جديدة في سوق العمل؛ لتحد من البطالة بشكل عام.

3.2 القتل

1.3.2 مقدمة

يعدّ القتل من أخطر الجرائم التي تواجه المجتمعات بشكل عام، والمجتمع الفلسطيني بشكل خاص؛ كونه يقع تحت وطأة الاحتلال الاسرائيلي، سواء أكان القتل عن عمد أم غير عمد؛ لأنّها في النهاية تنهي حياة إنسان، وتحطم أحلام أسرته وأملها، بالإضافة إلى ذلك تسخّخ النسيج الاجتماعي في المجتمع وتفقك الروابط الاجتماعيّة، وبالتالي يصبح الفرد في حالة صراع مع الأفراد، ومع المجتمع ذاته في تحقيق أهدافه سواء أكانت هذه الأهداف في الأخذ بالتأثر، أم في الاستمرار في مواكبة الحياة بالشكل الطبيعي.

ويتّضح لنا مما سبق، أن ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الفلسطيني في العصر الحالي خلقت لدى الأفراد الشعور بالقلق والخوف وعدم الثقة بالأفراد والمجتمع، بحيث أصبح الفرد يشك بشكل دائم فيمن حوله، ولا يأمن الآخرين، بل ويسيء الظن بهم، حيث إنّ وجود جرائم القتل، وتنوعها واختلاف الجناة سواءً أكانوا مقربين أم غرباء، جعل الأفراد غير قادرين على بناء علاقات اجتماعية صحيحة، وأصبحت العلاقات محدودة في دائرة مغلقة مقتصرة على الأسرة (الأم والأب والأبناء فقط)، فالخوف من المستقبل المجهول جعلهم لا يتقنون بالآخرين.

2.3.2 مفهوم القتل

"تعمد الجاني الاعتداء على المجني عليه، وتعمد قتله، مستعملاً في ذلك الآلة القاتلة، مما يؤدي إلى موت المجني عليه نتيجة هذا الاعتداء" (الشيشنية، 2018 : 6).

أي أنّ القتل في الأصل هو تعمد لقتل المجني عليه (الضحية)، بحيث إنّ يقوم المجرم (الجاني) مستعمل في عملية القتل أداة حادة مثل: السكين أو مفك أو موس، وبهذا ينهي حياة الضحية .

كما عرفه (الريامي، 2006: 25) "الاعتداء على أهم حق من حقوق الإنسان وهو الحق في الحياة، ويتحقق ذلك بطريقتين: إما قيام الجاني بإزهاق روح إنسانٍ آخر على قيد الحياة، أو أن ينهي الإنسان حياته بنفسه، كما في الانتحار".

من الطبيعي عندما تحصل جريمة قتل يحصل انتهاك لحقوق الفرد في الاستمرار في الحياة، سواءً أكانَ القتل من الجاني للمجني عليه (الضحية)، أم كان الفرد نفسه مجرماً وضحيةً في آن واحد، أي أنّ يقوم الفرد بقتل نفسه، وهذا ما يسمّى الانتحار .

1.2.3.2 المفهوم القانوني للقتل

هو اعتداء غير مشروع على حق الإنسان في الحياة، ومن المنظور المادي يعد اعتداء غير مشروع، يقوم به الجاني على جسد إنسان حي يترتب عليه وفاته، وإذا كان الاعتداء وقت ارتكاب الجريمة قد وقع على ميت، فلا تقوم جريمة القتل، فالحماية الجنائية للإنسان تمتد منذ لحظة ميلاده، وتستمر طيلة حياته، وتنتهي بموته، وعندما يموت الإنسان يصبح جثة، وتخضع جثته لحماية جنائية تختلف عن الحماية الجنائية للإنسان الحي. (هشام، 2014 : 15).

أَيُّ أَنْ الْقَتْلَ مِنَ النَّاحِيَةِ الْقَانُونِيَّةِ جَرِيمَةٌ يَجِبُ عِقَابُ الْمَجْرِمِ عَلَيْهَا، فَالْقَتْلُ قَانُونِيًّا يَعْدُ خَرْقًا لِلْقَانُونِ وَالْمَجْتَمَعِ، كَمَا أَنَّهُ أَيْضًا يُوْثِرُ فِي آمْنِ وَاسْتِقْرَارِ الْمَجْتَمَعِ عَدَا عَلَى ذَلِكَ إِنْهَاءَ حَيَاةِ الْإِنْسَانِ.

2.2.3.2 المفهوم الاجتماعي للقتل

هو سلوك يؤدي إلى إنهاء حياة إنسان من غير وجه حق بفعل إنسان آخر، وقد يكون بعمد أو من غير تعمد، وتتم هذه الجريمة بمختلف الوسائل، كالسم أو الشنق، أو من خلال سلاح ناري، أو أدوات حادة أو قويّة أو ثقيلة، وجميع هذه الوسائل من شأنها أن تُؤدّي لارتكاب جريمة القتل، حيث قامت جميع المجتمعات بتجريم هذا الفعل؛ وذلك لردع كل من تسول له نفسه على ارتكابها، وللحفاظ على الأمن والاستقرار (الشيشنية، 2018).

أَيُّ أَنْ الْقَتْلَ بِاخْتِلَافِ وَسَائِلِهِ يَعْدُ إِنْهَاءَ لِحَيَاةِ الْفَرْدِ، سِوَاءَ أَكَانَ الْقَتْلُ عَنْ طَرِيقِ الْخَطَأِ أَمْ عَنْ قِصْدٍ، وَكِلَاهُمَا يَحْدِثُ إِنْهَاءَ لِحَيَاةِ الْكَائِنِ الْحَيِّ، وَهُوَ سُلُوكٌ غَيْرٌ مَقْبُولٌ وَاجْتِمَاعِيًّا وَدِينِيًّا وَأَخْلَاقِيًّا وَقَانُونِيًّا، فَهُوَ مَرْفُوضٌ وَالْمَجْتَمَعُ يَجْرِمُ كُلَّ فَرْدٍ يَقُودُ سُلُوكَاتٍ مَنَافِيَةً لِقِيَمِهِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ وَالذِّنِّيَّةِ تَمَامًا، مِثْلَ جَرِيمَةِ الزَّانَا، فَهِيَ تُعَدُّ جَرِيمَةً فِي كُلِّ الْحَالَاتِ، وَالْمَجْتَمَعُ يُوْصِمُ فَاعِلَهَا بِأَنَّهُ مَجْرِمٌ، وَخَارِقٌ لِلْقِيَمِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ الَّتِي نَشَأَ عَلَيْهَا الْفَرْدِ.

3.2.3.2 مفهوم القتل في الإسلام

القتل في الشريعة الإسلامية: "هي تعمد المكلف قاصداً إلى قتل معصوم، بما يقتل غالباً من أدوات القتل، أو يحبسها عن الطعام أو الشراب ونحوه". (هاشم، 2007: 164)

نستنتج مما سبق أن القتل العمد هو التعمد في قتل المجني عليه الضحية، باختلاف أدوات القتل أو طرق القتل، فالقصد هنا أن يكون هناك نية متعمدة في قتل الإنسان، فعندما يمنع الجاني المجني عليه (الضحية).

3.3.2 أنواع القتل وأشكاله والعقوبة الواقعة على كل منهما وأركانها

1.3.3.2 القتل العمد

"هي جريمة عمدية يلزم أن يتوافر فيها القصد الجنائي، ويكون هذا وفق إرادة الجاني وعلمه الى عناصر القتل، فيجب أن يكون الجاني معتقداً انه يوجه فعله إلى إنسان حي، فلا يرتكب القتل من يوجه فعله إلى إنسان معتقداً أنه ميت". (المطلب، 2015).

إذا يجب أن يكون القاتل (الجاني)، لديه النية في ارتكاب الجريمة وفق دراية وعلم وإدراك لمعنى الجريمة، فيشترط بالجريمة أن تكون مطبقة على إنسان حي، وليس على إنسان ميت.

ويرى (المرزاني، 2016: 67)، "بأن القتل العمد يتنوع من حيث درجة التشديد، فيعرفون القتل العمد بأنه ثبوت إزهاق روح إنسان حي على قيد الحياة قصداً، كمن يقوم بإطلاق النار على شخص فيريديه قتيلاً في الحال"، والقتل العمد يتنوع إلى أربعة أنواع هي كما يأتي:

1. القتل العمد البسيط .

2. القتل العمد المقترن بالظرف المشدد .

3. القتل العمد المقترن بالظرف المخفف .

4. القتل العمد المقترن بعذر محل، والمعفي من العقاب.

هناك اختلاف بين كل منهما حسب الموقف أو الحدث الذي وقع، فعلى سبيل المثال هناك فرق بين شخص يقتل شخص أثناء الشجار، وفرق بين شخص قام بقتل شخص آخر عن سبق إصرار وترصد، فالأولى يكون فيها الحكم مخففاً، والثانية يكون الحكم فيها مشدداً. كما أنه يوجد فرق بين شخص حاول قتل شخص آخر، فقام هذا الشخص بالدفاع عن نفسه، فقتل الجاني، وأصبح ضحية، فهذا يعد من الأعذار المخففة من العقوبة.

يرى (عرار وخالد وعبدالله، 2021: 165)، بأن قاتل العمد يعاقب بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر سنة، حيث نصت المادة (326) من قانون العقوبات الفلسطينية لسنة (1960) على أن "من قتل إنساناً قصداً عوقب بالأشغال الشاقة (15) سنة". وقد تصل العقوبة إلى الأشغال الشاقة المؤبدّة في بعض الأحوال، وفق المادة (327) من ذات القانون، التي نصت على :

1. إذا ارتُكِبَتْ جريمةُ القتل، تمهيداً لارتكاب جنحة، أو تنفيذاً لها، أو تسهياً لفرار المحرضين على تلك الجنحة، أو فاعلها أو المتدخلين فيها، أو للحيلولة بينهم وبين العقاب.
2. إذا ارتُكِبَتْ على موظفٍ أثناء ممارسته وظيفة، أو من أجل ما قام به بحكم الوظيفة.
3. إذا ارتُكِبَتْ على أكثر من شخص في ذات الوقت.
4. إذا رافق القتل تعذيبُ المقتول، بشراسة قبل قتله.

2.3.3.2 القتل شبه العمد

هو أن يستعمل القاتل (الجاني) في القتل أداة لا تقتل غالباً، قاصداً بها الشخص عدواناً من غير حق، إلا أن الشخص قد مات بعد ذلك الفعل. مثال: أن يضرب شخص شخصاً آخر بعصاً صغيرة أو حجرٍ صغير، ومن المعروف أن العصا أو الحجر من الأدوات التي لا تعدُّ سلاحاً قاتلاً، فيموت المجني عليه؛ نتيجة هذه الضربة، التي قد لا تكون ضربة قويّة؛ فالضرب هنا مقصود، والقتل غير مقصود، فعقوبتها هنا غالباً الدية. (حسونة، 1999).

إنَّ القتل شبه العمد يكون فيه هدفُ الجاني ضربَ المجني عليه (الصّحية) من غير نية في قتله أو إنهاء حياته، وإنما ضربه وأذيته .

3.3.3.2 القتل الخطأ

من وجهة نظر علماء القانون الجنائي أن الجريمة التي لا يقصد الفاعل وقوعها رغم أنّ الضرر الحاصل منها؛ نتيجة لسوء تصرفه وإهماله. وبعضهم الآخر عرفها بأنها: "القتل الذي يرتكبه الجاني بغير أن يقصد أحداث الموت، ولكنّه يكون في وسعه تجنبه إذا تصرف باحتياط وحذر" (الباليساني، 2016 : 51).

فهناك الكثير من الاعذار القانونية المخففة للعقوبة، حسب نوعها قد تكون عامة، مثل: (استفزاز الصّحية للقاتل؛ حتّى يصل القاتل إلى ارتكاب جريمة القتل)، وقد تكون أعمار خاصة مثل: (جرائم الشرف)، وأنّ جرائم القتل العمد يجب أن يتوافر فيها الركن المعنوي والمادي، أي أنّ يكون في نية بالقتل والتعمد في إنهاء حياة الفرد.

4.3.3.2 القتل غير المقصود

يقال لهذا النوع من جرائم القتل أيضاً: القتل الخطأ، ويعاقب عليه بالحبس لمدة لا تقل عن خمس سنوات، حيث نصت المادة (330) من القانون على أن "من ضرب، أو جرح أحداً بأداة ليس من شأنها أن تُفْضِي إلى الموت، أو إعطاء موادّ ضارّة، ولم يقصد من ذلك قتلاً قط، ولكن المعتدي عليه توفي متأثراً بما وقع عليه، عوقب بالأشغال الشاقّة مدة لا تتقص عن خمس سنوات. (عرار وخالد وعبدالله، 2021 : 13).

إنّ القتل غير المقصود يندرج أيضاً تحت مسمى القتل الخطأ، وهذا لا يعني أنه يعفى من العقاب يعاقب، ولكن يكون حكمه مخفف عن الجاني الذي قتل قصداً ومتعمداً. مثل: قيام فرد يعمل لدى أجهزة الشرطة الفلسطينية بإعطاء صديق آخر له السلاح، ويقوم الآخر باستخدام السلاح؛ لهذا الشخص فقام بقتل شخصٍ آخر عن طريق الخطأ.

5.3.3.2 الفرق بين القتل العمد والشبه عمد

إنّ القصد الواجب توافره في الجريمة العمدية، هو قصد مزدوج يستلزم أولاً نية إزهاق روح بشرية، كما في جرائم القتل العمد كإفّة، وأن يكون القصد محدداً، ومنصب على إزهاق روح أحد الأصول. (الوقفي، 2014 : 107).

أنّ هناك فرقاً بين القتل العمد، وشبه العمد في القصد أي النية المرادة من الفعل الإجرامي، وبناءً على ذلك تكون درجة العقوبة، إمّا مشدّدة أو مخفّفة، كما أنّه هناك فرق في استخدام الآلة، أو السلاح الذي قام بالقتل فيه، حيث إنّهُ يترتب على جريمة القتل العمد تبعيات متعدّدة ومختلفة، ولها عدة اعتبارات، كالديّة، والكفارة إذا كان القتل قصداً ومتعمداً أو عن طريق الخطأ.

وقد رأى (السعيد، 2022)، أن الفرق بين القتل العمد والخطأ والشبه العمد هو اختلاف القصد، بمعنى أن القصد له أثر كبير في القتل العمد؛ لأن القصد أمر خفي لا يمكن الاطلاع عليه، فالدلالات على القصد غالباً ما تكون في الآلة المستخدمة، التي تقتل غالباً، وأن القصد في القتل العمد يمكن تقسيمه إلى ثلاثة أقسام: أولاً قصد الفعل، وثانياً قصد الشخص، ثالثاً قصد النتيجة.

6.3.3.2 أركان جريمة القتل العمدى، كما ترق إليها (الشاذلي، 2019: 80)

- 1) أن يكون الاعتداء واقعاً على آدمي حي.
- 2) أن يكون المجني عليه معصوم الدم.
- 3) أن يكون هذا الأدمي معنياً.
- 4) أن يكون قصد الجاني ضرب المجني عليه.
- 5) أن يكون الضرب بقصد العدوان.
- 6) أن يكون الجاني قد أوقع على المجني عليه فعلاً قاتلاً.

يُتَّضح ممَّا سبق أنَّ أركان جريمة القتل العمدى، يجب أن تكون متوافرة، ومن يعملُ على توفيرها هو الجاني؛ لكي تكون جريمة، التي من أهمها أن تكون هذه الجريمة مطبقة على إنسان حيٍّ، وليس إنسان ميت، بالإضافة إلى ذلك ألا يكون دمه مباحاً أو حلالاً مثل: الحرب أو المرتد عن دين الإسلام أو الزاني المُحصَّن، وأن يكون المجني عليه قاصداً شخصاً معيناً، ولا يريد قتل غيره، وإنما هو فقط، وأن يكون الجاني قاصداً ومتعمداً قتلَ هذا الشخص؛ بسبب عداوة أو حقد أو غضب منه، ويطلق عليها جريمة مكتملة الأركان عندما يقوم الجاني بقتل المجني عليه (الصَّحيَّة)، وينهي حياة هذا الشخص، باختلاف الطرق والوسائل.

كما أنَّ جريمة القتل العمدى المنتشرة في محافظة بيت لحم في الآونة الأخيرة، تأخذ الطابع القتل العمدى، بكل أركانه وأشكاله، أي أنَّ القتل يكون من شخص إلى شخصٍ آخر، ويكون هذا الشخص إنساناً حياً، ويكون في نيَّةٍ لذلك الفعل، باختلاف الأسباب والدوافع التي تؤثر في الفرد؛ لارتكابه جريمة القتل.

فالكثير من السُّلوكات المنتشرة، وغير المرغوب فيها في محافظة بيت لحم تفاقمت ووصلت إلى حدِّ القتل؛ بسبب غياب الكثير من الأدوار، سواء على الصعيد الاجتماعيِّ أو على الصعيد السياسيِّ والقانوني، وبشكلٍ آخر، وإنَّ غياب السُّلطة الأبويَّة أو الرقابة الأسريَّة على الأبناء تخلق لدى الفرد الحرِّيَّة المطلقة في اتخاذ القرارات سواءً أكانت هذه القرارات صحيحةً أم خاطئة، فبعض هذه القرارات تقود الفرد لارتكاب الجرائم بشتى أشكالها وأنواعها، بالإضافة إلى ذلك عدم تفعيل بعض القوانين بالشكل الصحيح، يقود الأفراد إلى ارتكاب الجرائم وتكرارها؛ بسبب عدم وجود رادع قانوني للجرائم.

كما أنّ وفاة المجني عليه تُعدُّ أحدَ عناصرِ الركنِ الماديِّ في جرائم القتل، فهي النتيجة التي يتمثّل فيها الاعتداء على الحق في الحياة، وحرَصَ المشرعُ على تحقق هذه النتيجة، هو علة تجريم أفعال الاعتداء على الحياة، وتتحقّق الوفاة بأنتهاء النَّفسِ الأخيرِ الَّذِي يلفظُه المجني عليه، وهناك اصطلاحاتٌ طبيّةٌ للوفاة، منها موت الدماغ، وموت القلب. (نجم، 1999 : 19)

7.3.3.2 العوامل المؤدّية إلى جريمة القتل

من الضروري أن يكون هناك رقابةً أُسرِيَّةً وسلطةً أُبويَّةً صحيحةً، بحيث تدعم السُّلوكاتِ الإيجابيّة وتعرِّزها، وتعمل على دعمها، وتراقب السُّلوكاتِ السُّلبِيَّة وتردعها، بالإضافة إلى متابعة تصرفات الأبناء، وتحثهم على القيم والأخلاق.

ومن العوامل المؤدّية إلى ارتكاب جرائم القتل من وجهة نظرة (غندور وداود، 2021 : 192)

عوامل اجتماعيّة: وهي التي تتمثل في: البيئة الأُسْرِيَّة، وسوء التنشئة الاجتماعيّة، والعنف الأُسْرِيَّة والتفكُّك الأُسْرِيَّ

عوامل نفسيّة وأُسْرِيَّة: وتتمثل في: الفشل والإحباط والقلق والهوس والاكنتاب.

عوامل اقتصاديّة: وتتمثل في: الفقر والأوضاع الماديّة الصّعبة التي يعيشها الفرد.

هناك الكثير من العوامل التي تقود الفرد إلى ارتكاب جرائم القتل بجميع أشكالها وأنواعها، سواءً أكانت الجرائم عن قصد أم عن غير قصد، ويتّضح أنّ العوامل الاجتماعيّة والأُسْرِيَّة والنفسية مُرتبطةً مع بعضها بعضاً، بحيث كل منهما يؤثر في الجانب الآخر، فعندما يكون في تفكُّك في العلاقات والروابط الأُسْرِيَّة يكون في حالة نفسيّة لدى الأبناء، أو عندما يكون في سلطة أُبويّة قائمة على العنف والتمرد على الأبناء، أو إذا كان في دلالٍ زائدٍ لبعض الأبناء، والتفرد بحبِّ ابنٍ واحدٍ، وتفضيله عن الآخرين؛ مما يخلق لدى بعضهم نوعاً من الغيرة والحقد، وفي كثير من الأحيان قد تكون هذه العوامل لها تأثيرٌ كبيرٌ في الفرد، فقد يكون للتفكُّك الأُسْرِيَّ والطلاق والانفصال بين الزوجين عاملاً يقود الفرد إلى ارتكاب الجرائم، بحيث تجعل الفرد يشعر بالعزلة والفراغ، ويجعله يفكر في بناء علاقات اجتماعيّة جديدة؛ لسد حاجة الاهتمام والحنان الذي يفنقه، فقد يكون بناء هذه العلاقات بالشكل الخاطيء، ويكون فيها الفرد ضحية لرغبات أفراد آخرين وأهدافهم، ويكون فريسةً سهلاً الحصول عليها، وقد تكون أيضاً

العوامل الاقتصادية سبباً في ارتكاب جريمة القتل، بحيث يقوم الفرد بالسرقة؛ من أجل تلبية حاجاته الأساسية، ففي طريقه إلى السرقة قام بالقتل؛ من أجل تلبية حاجاته التي سوف يحصل عليها من خلال عملية السرقة.

ويشير (العبده، 2011)، إلى أن هناك عوامل مختلفة مرتبطة بجريمة القتل، ومجمل الجرائم تتمثل في :

- (1) الأسرة: كونها المؤسسة التربوية الأولى والأسرة المفككة تدفع أفرادها لسلوك انحرافي إجرامي.
- (2) المدرسة والتعليم: تعمل المدرسة والمؤسسات التربوية على تهذيب الأفراد، وتحسين سلوكهم، كما أنها تؤثر في شخصيتهم وسلوكهم الحالي والمستقبلي.
- (3) الأصدقاء والرفقاء: من أهم أسباب ارتكاب الجرائم، فاختلاط الفرد بأصدقاء مجرمين يتأثر بهم، ويبدأ بتقليدهم، أو بمشاركتهم سلوكهم الإجرامي.
- (4) البيئة السكنية: أغلب الدراسات الاجتماعية التي أهتمت بموضوع الجريمة والجنوح، تؤكد على أهمية البيئة السكنية في وصف الأعمال الإجرامية.
- (5) بيئة العمل: هي الوسط الاجتماعي الذي من خلاله ينتقل الفرد إليه؛ لمزاولة مهنته، فإذا تكيف الفرد مع ظروف العمل، ينعكس ذلك على سلوكه، وإذا لم يتكيف مع ظروف العمل فقد يلجأ لتصرفات وسلوك سيئ يغلب عليه الانتقام.
- (6) ضعف التربية الدينية: أي ضعف الوازع الديني، هي من أكثر العوامل التي تؤدي إلى الفرد لسلوك سلبي، واستهتار بحقوق الآخرين.

لأسرة دور مهم وأساسي في ردع أبنائها من الانحراف والتمرد على القيم المجتمعية والثقافية، فالتفكك الأسري والتوتر الأسري يؤثر في حياة الأبناء وتؤثر في سلوكهم واتجاهاتهم، وقد يتعرضوا إلى حالة نفسية سيئة، مما يقودهم إلى ارتكاب الجرائم المختلفة مثل: (السرقة والنصب والاحتيال والقتل)، وهذا نتيجة الإهمال الأسري للأبناء، فإن التنشئة الصحيحة والتنشئة القائمة على حب الانتماء للوطن، وحب الخير للآخرين، والحفاظ على القيم والمبادئ تجعل الأفراد يفكرون ويتراجعون قبل القيام بالأفعال، كما أن خصصة العائلة فقط في التنشئة الاجتماعية، وممارسة السلطة المتعصبة داخل الأسرة القائمة على القمع والسيطرة السلبية قد تؤدي إلى ارتكاب جريمة؛ لأن السلطة القائمة على الفئة

المستضعفة داخل الأسرة فئة (الأطفال والنساء)، تقود الأفراد داخل الأسرة إلى الانحراف والقيام بسلوكات غير صحيحة، مما يجعلهم يَلجؤون إلى ارتكاب الجرائم المختلفة.

بالإضافة إلى ذلك قد يتأثر الأفراد أيضا بالبيئة التي يعيشون فيها، وقد يكون هذا التأثير سلبي في المجتمع؛ فالجريمة تكون متفاوتة في المدن والقرى؛ وذلك تبعاً للحدثة المستمرة التي تؤثر في الأفراد، فقد تكون جرائم القتل منشرة بشكل أكبر في المدن؛ لأنها بطبيعتها تأخذ جانب الحدثة والتطور التكنولوجي، بالإضافة إلى اختلاف أجناس الأفراد داخل المجتمع، واختلاف ثقافتهم وتوجهاتهم ومعتقداتهم.

4.2 الضحايا

1.4.2 مقدمة

إنَّ الجرائم التي تصنف أنها جرائم دون ضحايا مثل جرائم الانتحار، الإدمان، البغاء، وتعاطي المخدرات، إلا أنها في الحقيقة لها ضحايا هم بالدرجة الأولى المستخدم الذي يُعدُّ ضحية، أضف إلى أسرهم ومجتمعهم، وما يعانيه من آثار هذه الجرائم ونتائجها، التي هي مصدر خطر؛ لانتشار الأمراض المختلفة، وخاصَّةً الأمراض الجنسيَّة، كالإيدز وغيرها، إلا أنها لم تحظ باهتمام الباحثين، وخاصَّةً في المجتمع الفلسطيني، الأمر الذي يتطلب ازدياد ركن إضافي لأركان الجريمة، وهو ركن الضحية، فالمشرع الأردني والفلسطيني في القانون الجنائي ركَّز حول الجريمة والمجرم، وأهمَل دور الضحية (الصالح، 2017 : 5).

2.4.2 مفهوم الضحايا بشكل عام

ضحايا الجريمة: "هم الأشخاص الذين أصيبوا بضرر فردي أو جماعي، بما في ذلك الضرر البدني أو العقلي أو المعاناة النفسية أو الخسارة الاقتصادية، أو الحرمان بدرجة كبيرة من التمتع بحقوقهم الأساسية، عن طريق أفعال أو حالات إهمال، تشكل انتهاكاً للقوانين الجنائية النافذة في الدول الأعضاء، بما فيها القوانين التي تحرم الإساءة الجنائية لاستعمال السلطة". (الردايدة، 2013 : 25).

1.2.4.2 مفهوم الضحية من وجهة نظر القانون

ضحية الجريمة في مفهوم علم الأجرام والقانون الجنائي هو: "ذلك الفرد الذي وقع عليه إيذاء ما، وبشكل مباشر بوساطة شخص معتد محدد، وليس اعتداء من قبل المجتمع بشكل عام، وهذا لا يشبه جرائم أصحاب الياقات البيضاء". (صالح، 2011 : 123).

2.2.4.2 مفهوم الضحية من وجهة نظر الدين الإسلامي

كما عرفه الفقه الجنائي الإسلامي بأنه: كل من وقعت الجريمة على نفسه أو ماله أو على حق من حقوقه. (سماتي، 2007 : 10).

أي أن كل فعل وقع على الفرد (الضحية)، سواءً أكانَ هذا الواقع اعتداءً عليه أم اعتداءً على أمواله وممتلكاته، أو اعتداءً على حق من حقوقه، سواءً أكانت حقوقاً اقتصاديةً ماديةً أم حقوقاً اجتماعيةً وجسديةً.

3.4.2 أنواع الضحايا وتصنيفاتهم

يرى الكثير من علماء الاجتماع وعلماء النفس أن هناك العديد من التصنيفات للضحايا، فغالباً ما تكون الضحية هي نفسها المساهمة في الفعل الإجرامي، فقد رأى (جمال والهدى، 2015)، أن هناك أنواعاً مختلفة للضحايا منها ما يأتي:

1. الضحية المتهورة: هي التي لا تتخذ الاحتياجات اللازمة للحفاظ على سلامتها وأمنها، بحيث تتصرف بشكل متهور، وتتميز باللامبالاة، فهي مغامرة ومتهورة، وتعرض نفسها في كثير من الأحيان إلى الخطر؛ فالجاني يستغل الفرصة لذلك.
2. الضحية المستفزة: هي الضحية التي قد توصل الجاني إلى درجة القتل؛ لسبب ما قد تكون باستخدام الكلمات اللفظية السيئة، أو بالكلام القاهر والجرح.
3. الضحية الجاهلة: هي سلوك سلبي يتسم به الضحية، فالجاهل يتيح الفرصة للجاني بالتعدي عليه وعلى حقوقه، أي أن تكون الضحية غير مدركة ما يحصل حولها، ويكون دائماً معرضاً للسرقة، ويعلم الجاني أنه غير مدركة ما حولها، مثل الإهمال واللامبالاة في الحفاظ على ممتلكاته.

4. **الصَّحِيَّةُ العَاجِزَةُ:** هي التي لا توافق على الجريمة الواقعة بحقها، وهي واعية، ولكنها عاجزة عن الدفاع عن نفسها؛ لأنَّها في أغلب الأوقات تحتاج لمن يساعدها، ويقف بجانبها مثل: الأطفال القاصرين، والكبار في السن، والذين لديهم أعاقات حركيَّة مختلفة.

4.4.2 الآثار المترتبة على ضحايا جرائم القتل

هناك الكثير من الآثار المترتبة على الضحايا ؛ جرَّاء ارتكاب الجريمة، فجريمة القتل تؤثر بشكل مباشر في أسرة المجني عليه (الصَّحِيَّةُ)، وهي تؤثر أيضاً في أسرة الجاني، حيثُ إنَّها تعاني أيضاً من فقدانه أحد أقاربها، وتتألَّم وتحزن؛ بسبب قتله وإنهاء حياته، كما ذكرنا سابقاً قد يكون المجني عليه هو ربّ الأسرة والمعين الأساسي لهم، وقد يكون المجني عليه هو الابن الوحيد لهم، أو الأخت أو الزوجة وقد تكون أيضاً الأم. (فوزي، 2018).

1.4.4.2 الآثار النفسيَّة والصحية

عند وقوع جريمة القتل يصبح لدى الأفراد حالة من الصدمة والخوف الشديد من الحدث، وخاصَّةً أفراد أسر المجني عليه (الصَّحِيَّةُ) بالدرجة الأولى، فمشاعر الفقدان والفراق ليست بالشَّيء الهين، فمشاعر القلق والخوف، وحتى عدم القدرة على النوم (الأرق)، تصبح تتملك الفرد؛ بسبب جريمة القتل. (شهاب وحاتم، 2022).

2.4.4.2 الآثار الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة

تؤثر جريمة القتل في المجتمع ككلِّه، وفي الفرد وأسرته بشكل خاص؛ لأنَّ القتل يفسخ الروابط الاجتماعيَّة والأسريَّة بين الناس، وتؤثر في البناء الاجتماعي للمجتمع، ممَّا يجعل لدى الأفراد الشعور، أما بالذنب بسبب عدم الثأر والانتقام من الجاني نفسه أو من أسرته. (فوزي، 2018).

5.4.2 عقوبة جريمة القتل قانونياً واجتماعياً

تم تقسيم العقوبة في القانون الأردني رقم (16) لسنة (1960م)؛ لأنَّ ما يطبق في المجتمع الفلَسطيني هو القانون الأردني، فحسب جسامتها وشدتها بحيثُ إنَّها تتفاوت العقوبة إلى عقوبات جنائية، وعقوبات جنحية، وعقوبات تكديرية، كما جاء في المادَّة (14) من قانون العقوبات الأردني ما يأتي:

1. العقوبات الجنائية وهي : الإعدام، والأشغال الشاقة، الاعتقال المؤبد، الأشغال الشاقة المؤقتة، الاعتقال المؤقت.
2. ونصت المادة (15) على العقوبات الجنحية وهي: الحبس - الغرامة - الربط بكفالة.
3. ونصت المادة (16) على العقوبات التكميلية وهي: الحبس التكميلي، الغرامة. (شحاتيت، 2018 : 19).

عقوبة القتل وفق القانون الأردني

تختلف العقوبة حسب الظروف التي تشدد العقوبة على الفرد، فبعض الجرائم القتل العمد قد تصل عقوبتها إلى الإعدام، وذلك حسب جسامة الجريمة التي ارتكبتها، وبعض جرائم القتل العمد يتم معاقبة الجاني بالأشغال الشاقة أو المؤقتة، حسب ظرف التشديد أو التخفيف.

فحسب ما جاء في المادة (326) من قانون العقوبات الأردني لعام (1960) أنه: "من قتل إنساناً قصداً عوقب بالإشغال الشاقة خمس عشرة سنة". (البشير، 2004 : 11).

فعقوبة القتل العمد مع سبق الإصرار وفق المادة (328) والمادة (329) من قانون العقوبات الأردني لعام (1960)، نصت على الظرف المشدد بقولها: "يعاقب بالإعدام على القتل قصداً، إذا ارتكب مع سبق الإصرار، ويقال له: القتل العمد". والقصد المصمم عليه قبل الفعل لارتكابه جنحة أو جناية يكون غرض المصر فيها إيذاء شخص معين أو أي شخص معين وجده أو صادفه، ولو كان القصد معلقاً على حدوث أمر، أو موقوفاً على شرط. (عفيفة، 2016 : 111).

أي أنّ القانون الأردني شدد على عقوبة القتل عمداً بالإعدام؛ لأنّ المجرم ارتكب الفعل الجرمي على سبق إصرار وترصد؛ لما فيها من جسامة الفعل.

6.4.2 دور القضاء العشائري في محاولة التخفيف من ردات الفعل الناجمة عن جرائم القتل العمد

من المعروف أن دور العشائر مهم في الإصلاح وتهديئة النفوس؛ فالكثير من المشاكل التي تحصل بين العائلات والأفراد في المجتمع يتم حلها عن طريق العشائر ورجال الإصلاح، فبعد دور القضاء العشائري مكملاً لدور نظام العدالة الجنائية والقانون؛ لأنّ هناك سرعة في حل بعض المشاكل

عن طريق العشائر، بالإضافة إلى الحفاظ على السلم الأهلي بين الناس، من خلال حثهم على العادات والقيم التي نشأنا وتربينا عليها.

فالقضاء العشائريّ من وجهة نظر (الزير، 2022: 91)، "أنه وسيلة غير رسمية؛ لحل النزاعات يقوم على مجموعة من القواعد والأسس والمبادئ، التي تهدف إلى إصدار قرار نهائي فاصل في النزاع القائم والمعروض على القاضي العشائريّ بالاستناد إلى الأعراف والتقاليد العشائريّة السائدة في منطقة عشائرية معينة من إقليم الدولة".

إنّ القضاء العشائريّ جهة غير رسمية مثل القانون، والقضاء الرسمي، ولكنه يطبق القوانين والقواعد التي تربينا عليها بمعنى عام القيم والأعراف والتقاليد، التي تخص كل مجتمع وكل قبيلة، فهو الذي يعطي القرار النهائي في حل المشاكل والنزاعات، دون اللجوء إلى المحاكم والقضاء.

فقد رأى (لحول، 2018: 17) أنّ هناك أهميةً كبيرةً لدور القضاء العشائريّ في حل المشاكل والنزاعات، والتي تتمثل في:

1. السرعة في البت في النزاعات دون تأجيل.
2. التراضي والتوافق بين الناس لما فيه من مرونة في حل النزاعات.
3. متعددة الجوانب فلا يترك جانباً من جوانب الحياة إلا وله فيه قول.
4. قدرته على تصفية النفوس بين المتخاصمين بعد إعادة الحق لصاحبه.

عقوبة جريمة القتل العمد لدى القانون العشائريّ في الضفة الغربية

إن العقوبات عند المجتمعات العربيّة بشكل عام، وفي المجتمع الفلسطينيّ بشكل خاص تختلف نوعاً ما عن القوانين والتشريعات الدستورية؛ لأنها مرتبطة بموروث ثقافي قديم قائم على عادات وتقاليد خاصة بكل مجتمع وبكل قبيلة؛ لأنها هي من كانت تفرض القوانين على الأفراد داخل المجتمع، وهي من تحكمه وفق الأعراف والقيم التي توارثوها منذ القدم، فالعشائر اليوم في مجتمعاتنا تمثل النص الثاني من القانون والمكمل له ضمن ما يسمّى بالقانون العشائريّ؛ لأنها تعمل على ترابط النسيج الاجتماعيّ بين أفراد المجتمع، وتعمل على تدعيم هذه الروابط من خلال نشر قيم التصالح والتسامح بين الأفراد .

أبرز العقوبات المتعارف عليها عند العشائر هي:

1. عقوبة الطرد.

2. عقوبة الجلاء بمعنى (الجلوة).

3. عقوبة المنشد.

4. الدية.

عقوبة الطرد تكون في قضايا القتل والعرض وتقطيع الوجه، حيث إنَّ المجرم في مثل هذه الحالات يكون قد ارتكب جرماً يمس كل فرد من أفراد العشيرة التي ينتمي إليها المجني عليه، ويحق لكل فرد عند لحظة ارتكاب الجريمة أن يثار من القاتل، حيث تسمى تلك اللحظة ولمدة ثلاثة أيام وثلاث اليوم (فورة الدم)، وفي هذه الحالة تتدخل الجهات الأمنية لأخذ عتوة أمنية من طرف المجني عليه من لحظة وقوع الجريمة؛ حتى تتمكن عشيرة الجاني من اتخاذ الإجراءات العشائرية اللازمة لإصلاح عشيرة المجني عليه وتعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم، وتطبيق القانون العشائري والعقوبة الواجبة بحق الجاني، وتتمثل أيضا عقوبة الجلاء بالابتعاد عن ديرة العشيرة، والرحيل منها إلى عشيرة أخرى، وقد تستمر مدة الجلاء من ثلاث إلى سبع سنوات، وقد يستطيع العودة بكفالة أحد شيوخ العشائر، والدية متمثلة في دفع مقدار من المال يدفعه ذو الجاني إلى ذوي المجني عليهم؛ ثمناً للدم أو الشرف، وهي افتداء لدم مراد إراقته، والدية تحمل معنى العقوبة والتعويض. (الردايدة، 2013 : 270).

يرى (رحال، 2019: 9)، أن للجلوة أثراً في البنية الاجتماعية والسكانية وعلى السلم الأهلي والتماسك الاجتماعي، كما لها أثر في الجانب الاقتصادي والسياسي؛ لأنها مرتبطة في العادات والتقاليد التي قد تختلف من مكان إلى آخر ومن محافظة إلى أخرى، وهذا إلى جانب التكلفة الاجتماعية وفي مقدمة ذلك انتشار الجريمة والفقر، وقبيل (الجلوة) وأثناءها فأنت لا تستشير ولا رأي لك بالموضوع، قد يكون ممثل ذوي الجاني أو كبيرهم هو أول من يعلم بالأمر سواء من الجاهة أم الشرطة، ويعد ذلك ما على الجميع إلا التنفيذ والخضوع للأمر، وفي حالات تكون بها (الجلوة) كبيرة لعشرات أو لربما مئات من الأشخاص، ذلك من شأنه أن يؤثر بشكل مباشر في العادات والتقاليد المتبعة للمنطقة المجلى إليها، كما تؤثر من ناحية الاجتماعية مثل (الفقر والبطالة)، فقد تسبب الجلوة فقدان الكثير من

المتضررين وظائفهم ومكانتهم الاجتماعيّة، وفُقدان ممتلكاتهم الخاصة وفقدان منازلهم وسياراتهم، كما أنّهم قد يتعرضون للوصمة الاجتماعيّة من قبل أفراد السكان الذين جلو عندهم، فقد لا يتقبلوهم ولا يتأقلموا معهم؛ بسبب جريمة القتل، بالإضافة إلى ذلك تشتت أفراد الأسرة والعائلات وتهجرهم وتفرقهم.

5.2 النُّظَرِيَّاتُ الَّتِي فَسَّرَتْ (انعكاس جرائم القتل على أُسر الضَّحايا)

يتضمن هذا الفصل على النُّظَرِيَّاتُ الَّتِي فَسَّرَتْ موضوع جرائم القتل العمد وانعكاسات ها على أسر المجني عليه، وتم التطرق لعدد منها؛ لتفسير انعكاس آثار الجريمة على أسرة المجني عليه والجاني وتحليلها، وتم التطرُّق إلى النُّظَرِيَّةُ البنائية الوظيفية، ونظرية التحليل النَّفْسِيّ، ونظرية التعلم وربطها أيضاً بعدة نظريات مفسرة لجرائم القتل العمد والضحايا.

1.5.2 النُّظَرِيَّاتُ المُفسرة الجرائم:

النُّظَرِيَّةُ البنائية الوظيفية

ظهرت هذه النُّظَرِيَّةُ سنة (1902 - 1979)، ومن أهم رُوادها أوغست كونت، دوركايم، وهربرت سبنسر و بارسونز و مالينوفسكي (Auguste Comte, Durkheim, Herbert Spencer and Parsons and Malinowski).

ترى هذه النُّظَرِيَّةُ أن الجذور الاجتماعيّة قد تسهم في الجريمة بشكل غير مباشر وذلك من خلال تدني الأوضاع الاجتماعيّة والاقتصاديّة لدى الفرد، وهي الَّتِي قد تقوده إلى ارتكاب الجرائم أو الانتحار، وقد تتمثل في الفقر والبطالة وانخفاض المستوى التَّعْلِيمِيّ، وتدني الدخل للفرد. (الوريكات، 2004: 141).

كما تسهم في تقسيم الأدوار الاجتماعيّة للفرد، وأنَّ البناء الاجتماعيّ قد يساهم بشكل غير مباشر في الجريمة، من خلال الأزمات الاقتصاديّة الَّتِي يعيشها الفرد من بطالة وفقر، وتدني المستوى التَّعْلِيمِيّ، وأنَّ المجتمع عندما يتقدم ويتطور يتعقد العمل ويزداد التخصص ويزداد العلاقات الاجتماعيّة تشابكاً وتفاعلاً، فيظهر ما يسمّى بالأهداف الفردية، ويرى بأن الأزمات الاقتصاديّة تُؤدِّي إلى الانتحار(البطوش، 2020 : 410).

هناك تفسيرٌ للظواهر الاجتماعيّة ومنها (الجرائم)، وانعكاسها على أُسر الضَّحايا الَّتِي تُعدُّ ظاهرة اجتماعيّة، وذلك من خلال ما يمكن أن تقدمه من أفكار حول كيفية عمل المجتمعات، وأنَّ

البناء الاجتماعي قائم على أنساق اجتماعية، وهذا النسق منظم وثابت ومكوّن من أجزاء مترابطة، ولكل جزء نظام. (طويل، 2016).

تفسّر هذه النظرية واقع المجتمع الفلسطيني الذي يعيشه اليوم، كما أنّها تفسّر انعكاس الجرائم على أسر الضحايا، وذلك من خلال ظروف الفرد الاجتماعية والاقتصادية التي تربى عليها، وأنه توجد سمات مرتبطة بالفرد، وهي التي تقوده إلى ارتكاب الجريمة، فهي تربط الفرد بتاريخه وجذوره الاجتماعية التي عاشها، وأنّ الجذور الاجتماعية للفرد (الجاني) التي نشأ عليها مثل: الظروف الاقتصادية كالفقر والبطالة والحرمان والكبت والظروف الاجتماعية، كالتفكك الاجتماعي، والطلاق قد تساهم بشكل أو بآخر إلى ارتكاب الجريمة.

النظرية اللامعيارية (الأنومي)

ظهرت هذه النظرية في سنة (1858-1917)، ومن أشهر (Emile Dor Kheim and Merton) رؤاها إميل دور كهيم وميرتون .

أوضح (معاذ، 2014: 65) أن استخدام دور كهيم هذا التوجه كأداة تفسيرية للسلوك المنحرف، ولاسيما فهم السلوك الإنساني بشكل عام، وهي تشير إلى حالة الاضطراب التي تصيب النظام الاجتماعي، وقد ربط هذا العالم بين تقاوم السلوك الأنومي وبين الحروب والأزمات الاقتصادية، فضلاً عن الأزمات الأسرية، وحيث قال: إنّ هذه الأوضاع وغيرها يمكن أن تساهم بشكل فاعل في غياب الانتظام الذي ينجم عنه حالات السلوك المنحرف، كما تسبب حالة من غياب التكيف واغتراب الفرد عن محيطه الاجتماعي. كما ربط هذا العالم بين غياب التضامن الاجتماعي والخلل الوظيفي، ومن ثمّ الاتجاه نحو التفكك الاجتماعي الذي ينجم عنه الفوضى، وغياب الاستقرار المجتمعي.

كما يعدّ ميرتون (Merton, 1946) من أشهر المنظرين لظاهرة الأنومي، فقد استخدم مفهوم الأنومي في تفسيره للسلوك الانحرافي، حيث ميز بين الأهداف الثقافية، وافترض ميرتون أن الأنومي ينتج من الفجوة بين الأهداف الثقافية ووسائل تحقيق الأهداف، ومن هذا المنظور فإنّ توتر الأنومي يشكل قوة تتجه نحو الانحراف، فقد وضح ميرتون أنّ كثيراً من مواقف التفاعل الأسري تُؤدّي إلى خلق الأنومي، وطبقاً لهذا المنظور يفترض ميرتون أن الفرد المنحرف ليس فيه عيب أو شيء مرض، وإنما هو فرد طبيعي استجاب بطريقة طبيعية للتوتر الذي نشأ من موقعه في البناء الاجتماعي، فالعيب في

البناء، وليس في الفرد، ومن هذا المنطلق أيضاً أصبح الأنومي مرتبطاً بالطبقة، فقد افترض ميرتون أن الأنومي يرتفع في الطبقات الدنيا عنه في الطبقات العليا؛ نظراً لتقييد الفرض المشروعة أمام الأفراد.

وأوضح (عبد الرحمن، 2002 : 31)، أن اللامعيارية أو الأنومي تعبر عن اختلال التركيب، الذي يؤدي إلى حالة من حالات غياب النظام أو القانون، وإلى افتقار مفهوم السلوك إلى المعيار، أو القاعدة التي يمكن بها، وبناء عليها قياس أو تميز السلوك السوي من السلوك غير السوي.

تقوم النظرية بتفسير سلوك الفرد المنحرف داخل المجتمع، والذي يكون نتيجة غياب وسائل الضبط الاجتماعي للفرد داخل المجتمع، وقد يؤدي هذا السلوك إلى ارتكاب الجرائم وبالتالي يؤثر في النسيج الاجتماعي مما يحدث خلل فيه وقد يؤدي في كثير من الأحيان إلى التفكك الأسري والعائلي في المجتمع وتحديداً عند حدوث جريمة قتل ما، لذلك غياب النظام داخل المجتمع وعدم وجود عقوبات رادعة لهؤلاء الأشخاص تجعلهم يتمردون على قيم وعادات المجتمع.

فعند غياب الضبط الاجتماعي للفرد وعدم وجود رقابة داخلية لسلوك الفرد يجعله يقوم بارتكاب الجرائم دون خوف أو تردد؛ لأنه يعلم أنه لا يوجد من يمنعه عن ارتكاب الجريمة، فالسلوك المنحرف للفرد إذا لم يكن له رادع قانوني ومجتمعي يصبح هذا الفرد متمرس في ارتكاب الجرائم ويقوم بتكرارها دون رادع.

كما أنها تفسر سلوك الفرد المنحرف وهو خارج المحيط الذي نشأ فيه، أي أن التغيرات التي تحدث في بعض الأحيان لدى الأفراد من تغيير منطقة السكن أو من الظروف الخارجية التي قد تشكل معيقاً للفرد مثل الوضع الاقتصادي أو الوضع النفسي الذي يمر به قد تدفعه إلى سلك سلوك منحرف وغير سوي، مما يؤثر في حياته وعلى أفراد الأسرة .

هناك ترابط بين النظرية اللامعيارية ونظرية الضبط الاجتماعي، فعند غياب الضبط الاجتماعي لسلوك الفرد داخل المجتمع تصبح هناك خلل في توازن ونظام هذا المجتمع وبالتالي يصبح صراع داخلي، مما ينتج عنها ارتكاب الجرائم ومنها جريمة القتل العمد. كما أن تراجع دور وسائل الضبط الاجتماعي التي تعد جزءاً مهماً في بناء المجتمع وتنظيمه، كما تقود الفرد إلى ممارسة سلوكيات غير صحيحة، ويصبح الفرد منحرفاً، وخاصةً عندما يكون هذا الفرد قد تعرض للعنف الأسري

أو العنف من خارج الأسرة؛ فالطريقة التي نشأ عليها الفرد داخل هذه الأسرة هي التي تحدد المسار الذي يقوده الفرد.

نظرية التحليل النفسي

ظهرت هذه النظرية في سنة (1905 - 1990)، ومن أهم روادها سيجموند فرويد، ألفريد أدلر، كارل يونج (Sigmund Freud, Alfred Adler, Carl Jung).

ترى هذه النظرية أن الجريمة تُعزى إلى اختلال في مكونات الشخصية المتمثل في (الهو والانا والانا العليا) وقد يكون هناك علة في أحدهم، من حيث بناء هذا الجهاز وقوته وضعفه، والعلاقة بين عناصره الثلاثة وبين الواقع المحيط من ناحية أخرى، وهي التي تفسر الخصائص الإجرامية للفرد، وما ينشأ في النفس من صراع ودوافع مكبوتة تُؤدى إلى أساليب سلوكية منحرفة، وعندما يخفق الأنا في إشباع متطلبات اللهو تنمو ميكانزمات الدفاع فتستعين بالتعويض والنكوص والأسقاط والكبت، وبذلك يلعب اللاشعور دوره في توجيه السلوك الإنساني الذي قد يقوده إلى الجرائم (كفاكي، 2015 : 22).

يرى أصحاب هذه النظرية أن هناك علاقة بين السلوك الإجرامي للفرد والحالة النفسية، حيث إن العوامل النفسية لها دور أساسي في تشكيل السلوك الإجرامي للفرد، وأن الجريمة هي محصلة للكبت الذي ينتج عن الصراع النفسي، وقد يكون هناك طاقة مكبوتة لم تجد لها مخرجاً اجتماعياً مقبولاً مما حدا بها إلى البحث عن مخرج آخر، غالباً ما يكون غير مقبول اجتماعياً (عبيد، 2016 : 67).

إن الفرد في المجتمع الفلسطيني قد يتعرض لضغوطات نفسية متعدّدة، وقد تقوده إلى حالة من الإحباط، فالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة في المجتمع الفلسطيني من فقر وبطالة وانعدام الفرص، وكثرة الخريجين بدون الحصول على توظيف تجعلهم يعيشون بحالة من التوتر النفسي الداخلي، وينتج عنها الشعور بالفشل وعدم الرضى، بالإضافة إلى ذلك غياب بعض الأنظمة والقوانين والتشريعات التي تساهم في ردع الأفراد المجرمين، قد تخلق أيضاً حالة من التمرد على هذه القوانين، وعلى قيم المجتمع وعاداته، وفي ظل عدم استقلال دولة فلسطين، ووجود الاحتلال وسيطرته على حركة الأفراد، وعلى حياتهم يخلق لديهم حالة نفسية قد تقودهم إلى الانتحار أو ارتكاب الجرائم، ومنها جريمة القتل، وهي التي بدورها تنعكس آثارها في سر الضحايا بالشكل السلبي، كما أن العوامل النفسية لها دور كبير في تشكيل السلوك للفرد، فالعنف أيضاً يؤثر بشكل أو بآخر في الفرد سواءً

أكانَ العنف من قبل الأسرة أم من قبل البيئة المحيطة بالفرد، وقد تخلق حالة من الكبت والضغط النفسي، وبالتالي يرتكب الجريمة.

يفسّر علماء النفس الجريمة في ضوءِ العوامل والمتغيّرات السيكولوجية مثل الغرائز، والدوافع الشعورية والصراع النفسي العميق، والعقد النفسية والانفعالات، وكذلك التحويل النفسي مثل الميل إلى المغامرة وسهولة التظاهر، والميل إلى التخريب واحتقار الآخرين، وعدّ البعض الجريمة ذات صلة وثيقة بـ صور الشذوذ العقلي والنفسي، وأنّ السلوك الفردي يتوقف على مدى العلاقة بين الأقسام الثلاثة الإنسانية: (الهاو والأنا والأنا الأعلى)، فإذا تغلبت الشهوات والميول الفطرية فإنّ السلوك يكون منحرفاً، وتكون شخصية صاحبه غير ناضجة. (مصطفى، 2021 : 12).

نظرية التعلم الاجتماعي

ظهرت هذه النظرية في سنة (1971-1997)، ومن أهم روادها ألبرت باندورا، و نيل ميلر وجون دولارد، و جوليان روتر، و روبرت سيرز، و كلارك هال، و رونالد أكيرز

(Albert Bandura, Neil Miller, John Dollard, Julian Rutter, Robert Sears, Clark Hull, and)
(Ronald Akers).

تعدّ هذه النظريات حلقة وصل بين النظريات المعرفية والسلوكية، التي بدورها تفسّر جرائم القتل من خلال طرق تعلمها وتقليدها، كما أنه يعرف التعلم الاجتماعي على أنه تعلم الفرد لاستجابات أو مهارات وأنماط سلوكية جديدة من خلال أطار اجتماعي، فمعظم السلوك البشري ناتج من خلال الملاحظة سواءً أكان صدفةً أم بالقصد، فنظرية التعلم الاجتماعي تحاول تفسير التنشئة الاجتماعية وتأثيرها على تنمية الذات والتي تقوده إلى سلوكيات أما سلبية ومنحرفة وأما إيجابية. (الوريكات، 2004).

حاولت نظرية التعلم أن تفسّر أسباب لجوء بعض الناس إلى ارتكاب الجريمة، فيرى بعض المنظرين أن ارتكاب الجريمة؛ ما هو إلا انعكاس شرطي لأنواع معينة من المثيرات، أو أسلوب للتقليل من اضطراباتهم وقلقهم ومخاوفهم، ويعتقد بعض العلماء بأن الجريمة قد تكون معزز لصحابها؛ لأنّها باعتقاده قد تؤدي إلى التقليل من الخوف والصراع والقلق الداخلي الذي يعيشه الفرد، فالأفراد الذين يكررون ارتكاب الجرائم هم أكثر الأفراد الذين تعرضوا للضغوطات البيئية والأسرية، وهم الذين

سيكونون أكثر إجراماً وانحرافاً وبتالي يكونوا أكثر عرضة لارتكب جرائم القتل وبشكل أكثر من أولئك الذين يتعرضون لضغوطات أقل. (مفيدة، 2018).

كما يرى أصحاب هذا النظرية أن مفاهيم مثل الغرائز لا يمكن أن تكون مسؤولة عن العدوان، فالعدوان سلوك متعدد ينتج من خلال التعلم بالملاحظة والتقليد؛ لذا يرى أصحاب هذه النظرية أن أساليب التربية والتنشئة الاجتماعية تلعب دوراً مهماً في تعلم الأفراد الأساليب السلوكية التي يتمكنون عن طريقها تحقيق أهدافهم، حيث إن نظرية التعلم الاجتماعي تقوم على فكرة التقليد والمحاكاة كأساس لحدوث السلوك العنيف، حيث يلجأ الأطفال إلى تقليد الكبار، والتعلم منهم السلوك العنيف، ويحدث ذلك من خلال مواقف حقيقية في الحياة أو من خلال نماذج تشبههم عبر الأفلام والتلفاز ومواقع التواصل الاجتماعي، التي من خلالها قد يتعلم الفرد أساليب العنف والقتل (مصطفى، 2021 : 17).

إن الجريمة الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني قد تأتي عن طريق التعلم والتقليد في أغلب الأحيان تكون من قبل الأصدقاء والأقارب، فمن خلالهم يتعلم الفرد بعض السلوكات غير الصحيحة، وقد تكون من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، التي من خلالها منها يتعلم الفرد بعض السلوكات الإجرامية مثل: السرقة والاحتيال والنصب، والقتل، ويلعب الأهل دوراً مهماً في حماية أبنائهم ومساعدتهم في التخلص من السلوكات الخاطئة، ويساهم أيضاً دور الأهل في تعزيز سلوكات أبنائهم، وتعديلها وتصحيحها، وفقاً لعادات المجتمع وقيمه، سواء أكان هذا التعزيز إيجابياً أم سلبياً.

2.5.2 النُّظَرِيَّاتُ الَّتِي فَسَّرَتْ (القتل)

نظرية الصراع الثقافي

ظهرت هذه النُّظَرِيَّةُ سنة (1872 - 1878)، ومن أهم رُوَادِهَا ابن خلدون، كارل ماركس، فلفيدو باريتو، كارل مانهايم، رالف داراندورف، لويس كوزر، رايت ميلز (Abn Khaldun, Karl Markis,) (Falifridu Baritu, Karl Manhayim, Ralf Darandruf, Luis Kuzir, Rayat Milzi)

تفسّر هذه النُّظَرِيَّةُ الظاهرة الإجراميّة، وقد استخدم علماء الاجتماع فكرة الصراع؛ للدلالة على الظروف الاجتماعيّة الَّتِي تُؤدِّي إلى خلق حالة من عدم التوافق والثبات في حياة الفرد، حيث حدّدت هذه النُّظَرِيَّةُ ثلاثة أسبابٍ للصِّراع الثقافي، وهي: (الوريكات، 2004 : 112)

1. الحدود: أي اصطدام مجموعات من القوانين على حدود مناطق الثقافات المتجاورة مع نمو عمليات الاتصال، واتساع الهوية بين الثقافات.

2. الاحتلال: قد تمتد القوانين والأصول بجماعة ثقافية ما في ظل الاستعمار، لتشمل إقليمياً آخر، مما يؤدي إلى أن تصبح الطرق التقليدية للسلوك في الدولة المستعمرة غير مشروعة.

3. الهجرة: عندما تهاجر جماعة من الأشخاص يشتركون في ثقافة ما إلى ثقافة أخرى، فعندئذ ينقلون معهم طرق السلوك الَّتِي تصطدم مع أصول الثقافة الَّتِي يتلقونها.

نستنتج مما سبق أن الصراع ينشأ بين الثقافات عندما تصطدم القيم الخلقية والاجتماعية الَّتِي يعبر عنها، ويحميها القانون الجنائي مع القيم السائدة لدى جماعات معينة، وهنا يجد الفرد عضو الجماعة نفسه أمام موقفين: إما خضوعه لأوامر القانون الجنائي السائد في المجتمع ونواهيته؛ بوصفه قانوناً يعبر عن القيم الخلقية والاجتماعية للمجتمع، أو تمسكه بقيم جماعته السائدة، ومخالف ذلك القانون ومعرض نفسه للعقوبات المترتبة على تلك المخالفة.

وتُعَدُّ نظرية صراع الثقافات قريبة للواقع، إذ تفسّر سير الفرد لثقافة معينة داخل أسرته أو في المدرسة ليست بالضرورة تتوافق مع الثقافة الموجودة في أماكن العمل، أو في الشارع أو المسجد كل هذه الثقافات تُعَدُّ ثقافاتٍ فرعيّةً قد تتصادم فيما بينها، وقد تتفق كما قد تتصادم مع الثقافة العامة

للمجتمع، وهي الثقافة المحمية بالقانون الجنائي في كل مجتمع، فيحدث بسبب هذه القناعات المتصادمة صراعات واضطرابات يكون حتماً طرفاً ضحية للآخر. (مصطفى، 2021 : 47).

إنّ الثقافة الموجودة في المجتمع الفِلَسْطِينِيّ هي ثقافة موروثه عبر الأجيال، وأنّ هُنَاكَ الكثير من الثقافات الفرعية القديمة أصبحت غير ملائمة لعصرنا اليوم، وخاصّةً في ظلّ الحداثة والتطور التكنولوجي، فتقافة الأخذ بالثأر (وفورة الدم والدية) هي من أكثر الثقافات الموروثة عبر الأجيال، وهذه الثقافات في حالة صراع مستمر مع الثقافات العامة في المجتمع لأنّها تُؤثّر في جميع أفراد المجتمع وتنعكس آثارها على أَسْر الضّحايا سواء من أهل الجاني أو أهل الضّحيّة، فوجود مثل هذه الثقافات قد تُؤدّي إلى زيادة ارتكاب الجرائم في المجتمع الفِلَسْطِينِيّ، فنجد أن الضّحيّة تقع على عاتق الشخص الذي يحاول أن يخرج عن تلك الثقافات.

نظرية التّفكّك الاجتماعيّ

ظهرت هذه النّظريّة سنة (1858-1917)، ومن أهم رُوّادها إميل دوركهايم، وفرديناند تونيز (Emile Durkheim and Ferdinand Tonnies).

تفسّر هذه النّظريّة اتجاه المجتمع إلى نحو التدهور أو التّفكّك مع مرور الوقت، وقد يكون ذلك نتيجة تردّي أو انهيار أنظمة الدعم الاجتماعيّ التقليديّة، وفي هذا السياق، يشير "المجتمع" إلى النظام الاجتماعيّ الذي يحافظ على المجتمع، وليس النظام السّيّاسيّ الذي يضع حدوده، وأن المجتمع هو المنظور الاجتماعيّ وليس هو نفسه الدولة، وإنّ ثبات ورسوخ أي مجتمع يعود إلى إجماع أفرادهِ واتفاقهم على معايير السُّلوك وقواعده التي ارتضوها لأنفسهم. (عزراء، 2018).

إنّ التّفكّك الاجتماعيّ عبارة عن حالة جديدة للمجتمع يجد أفرادهُ أنفسهم فيها، وهم لا يتقاسمون معايير السُّلوك نفسها التي كانوا يتقاسمونها من قبل، كما أن توقعاتهم بالنسبة لسلوك فيما بينهم، لم تعد محل اتفاق أو إجماع، ومن ناحية أخرى فإنّ نتائج التّفكّك الاجتماعيّ تسبب ضغطاً على الأفراد والجماعات داخل المجتمع الواحد. (عبد السلام والشريفة، 2020).

يعدّ مفهوم التّفكّك الاجتماعيّ في هذه النّظريّة مفهوم واسع يحتوي على أثر أو شرخ أو اضطراب في البناء الاجتماعيّ، فجميع الظواهر التّفقيّة كانت أو اجتماعيّة أو انهيار الجماعات خلقياً أو أدبياً

وانحسار وظائفها الأساسية أو سوء أدائها كلها عوامل تساعد على السلوك الإجرامي (المطازي والهماز، 2018 : 8).

يعني التفكك الاجتماعي أيضاً عدم التقيد بما تفرضه الأنظمة الاجتماعية أو ضعفاً في أدائها لوظائفها فيصاب الضبط الاجتماعي بالوهن لتضاؤل تأثير الأنظمة الاجتماعية في السلوك الاجتماعي لأفراد المجتمع، وهو يعني أيضاً انكساراً في نمط من الأنماط الاجتماعية، أو في نظام من النظم التي يقوم عليها المجتمع. (عذراء، 2018).

إنّ التفكك الاجتماعي والأسري يؤثر بشكل كبير على ارتفاع نسبة الجرائم في المجتمع الفلستيني؛ لأنّ أساس بناء المجتمع وتطوره قائم على التنشئة الاجتماعية الصحيحة للأفراد، والتي من خلالها يكون الفرد تحت رقابة أسرية ومجتمعية معينة وفقاً لعادات وتقاليد المجتمع الذي يعيش فيه، فعندما يكون الأب والأم منفصلين يكون الأبناء أكثر عرضة للانحراف والضياع، وكما ذكرنا سابقاً في النظرية البنائية الوظيفية أنّ التفكك الاجتماعي يؤثر في أنساق المجتمع، ويؤثر في روابطه الاجتماعية، فالكثير من جرائم القتل التي نشهدها في مجتمعنا الفلستيني يكون فاعلها من الأفراد الذين يعانون من أوضاع اجتماعية سيئة، أو لديهم ظروف اقتصادية صعبة، وبالتالي يلجأوا إلى ارتكاب الجرائم .

نظرية الضبط الرابط الاجتماعي

ظهرت هذه النظرية سنة (1920)، ومن أهم روادها إميل دوركهايم، وهيربرت سبنسر، وتالكوت

بارسونز، وروبرت ميرتون، وهانز كيرث، وسي رايت (Emile Durkheim, Herbert Spencer,)

(Talcott Parsons, Robert Merton, Hans Kerth and C. Wright

من أهم التطورات الاجتماعية في تفسير الجريمة في حقبة الستينيات من القرن الماضي حيث تناولها الكثيرون من العلماء بالتطبيق في أمريكا، وترى هذه النظرية أن الناس أحرار في ارتكاب الجريمة، وما يمنعهم من ارتكابها هو علاقتهم أو رابطهم الاجتماعي، وهكذا جاء سؤال النظرية الرئيسة مخالفاً لنظريات الخمسينات التي حاولت الإجابة عن ارتكاب الجرائم. (الوريكات، 2004 : 216).

يعدّ الضبط الاجتماعي سمةً ملازمة لكل المجتمعات الإنسانية، وجد في مرحلة متقدمة من تشكيل المجتمعات الإنسانية لضبط مجتمعاتهم، وتنظيم قواعد التوافق بين معايير الفرد الذاتية، والقيم

الاجتماعية، ويشير مفهوم الضبط الاجتماعي من وجهة نظر المنظومة الاجتماعية إلى مختلف القوى التي يمارسها المجتمع على أفرادها، ويستعين بها على حماية مقوماته، والحفاظ على قيمه ومواصفاته، ويقاوم بها عوامل الانحراف، ومظاهر العصيان والتمرد (الدليمي، 2013 : 444).

فالضبط الاجتماعي يستخدم في عملية الانتظام والاتساق بين الفرد وبين النسق القيمي والمعياري الذي يسود مجتمع من المجتمعات، وهي التي تضبط سلوكيات الفرد من الانحراف والجريمة، وأن عملية عدم الانتظام تخلق توترات وصراعات سواء بين الأفراد أو الجماعات، فالضبط الاجتماعي من وجهة نظر علماء الاجتماع هو عملية اتصال وتواصل بين ما هو مغروس من موروث اجتماعي في طبيعة النظام الاجتماعي وبين المجموعات الاجتماعية؛ لأجل تحقيق الاستقرار والانسجام في الحياة العامة. (عياد وعبد المجيد والعزام، 2022 : 8).

إنّ نظرية الضبط الاجتماعي مكملة لتنشئة الاجتماعية؛ لأنّ وسائل الضبط الاجتماعي تحافظ على قيم وعادات المجتمع وتساعد على استقرار المجتمع وتعمل على تقليل الجريمة في المجتمع، فعندما يكون في ضبط اجتماعي صحيح للأفراد لا يكون في ارتفاع للجريمة، وهذا ما نراها في مجتمعنا الفلسطيني غياب وسائل الضبط الاجتماعي للأبناء جعلهم يتمردون على المجتمع، وعلى قيمه وعاداته وخرق القانون، وبالتالي الانحراف وارتكاب الجرائم، فعندما يكون هناك رادع لسلوك الإجرامي أو السلوك المنحرف بشكل سريع وفوري نحافظ على الفرد والمجتمع من الجريمة، فالسلطة الأبوية والرقابة الأسرية تلعب دوراً مهماً في ردع الفرد من اتباع سلوكيات منحرفة.

3.5.2 النّظريّات التي فسّرت (الضحايا)

نظرية النشاط الرتيب

ظهرت هذه النّظرية سنة (1979)، ومن أهم رُوادها اليكسي ليونتيف وسيرجي روبنشتاين (Alexey Leontiev and Sergei Rubinstein).

ظهرت مع الأوضاع الإجراميّة في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، بالرغم من تحسن الظروف الاجتماعيّة والاقتصاديّة للأمريكيين إلا أنّ معدّل الجريمة ارتفع كثيراً، وبحسب هذه النّظرية فإنّ التّغير الاجتماعيّ بعد الحرب نشأ بما يسمّى بالروتين اليوميّ للأمريكيين، من خلال

بعد السكن أو المسافة عن العمل من جهة، والتقاء المجرم بالضحية في المكان والزمان نفسه، بالإضافة إلى غياب الرقابة. (الوريكات، 2004 : 299).

تُقدّم نظرية الأنشطة الروتينية تفسيراً واضحاً لسبب حدوث الجرائم، وبالتحديد تحاول توضيح سبب الجريمة التي تحدث في ظل بعض الظروف المحددة، بدلاً من فهم الخصائص الإجرامية للجناة، وتم تطبيقها في الماضي على جرائم الاتصال المباشر وجرائم الملكية، وفي الوقت الحاضر هي قابلة للتطبيق على أنواع أخرى كثيرة من السلوكيات المنحرفة. (سليمان، 2022 : 120).

تشير هذه المكونات الثلاثة إلى أنّ الأنشطة الروتينية تجمع بين الجاني والمجني عليه في الزمان والمكان، وهذا يعني وجود المجرم الذي يملك الرغبة، والمجني عليه أي الهدف المناسب وغياب الرقابة، إذا ما اجتمعت هذه المكونات أو الأجزاء الثلاثة زادت احتمالية وقوع الجريمة، وإذا لم تتوفر الأجزاء الثلاثة معاً قلّت احتمالية حدوث الجريمة. (مراد، 2015).

نظرية الوصم

ظهرت هذه النظرية سنة (1963)، ومن أهم روادها جورج هربرت ميد، وجورج هربرت (George Herbert Mead, and George Herbert).

من النظريات الاجتماعية التي تربط الانحراف الإجرامي بالنظام الاجتماعي ككل نظرية الوصم، والتي ترى أن الطريقة التي يتعامل بها المجتمع مع الفرد هي التي تؤدي إلى استمراره في ذلك السلوك المنحرف، الذي قد يقوده إلى ارتكاب جريمة القتل، وما ذلك الانحراف إلا نتيجة تفاعلية بين فعل الفرد المنحرف، وردود أفعال المجتمع اتجاهه، وبتناميها في عملية تصاعدية تصل في النهاية إلى استقرار المنحرف على ذلك السلوك المنحرف، ثم وصمه بالانحراف (فريجة وهياق، 2019 : 125).

فسر بعض علماء الاجتماع نظرية الوصم تقدم بمفهوم الانحراف السمي الأولي والثانوي، الأولي يعني السلوك العرضي أو الموقفي، الذي يمكن تبريره من الفاعل، ومثال عن ذلك الشكل من الانحراف أن تعطي مبرراً لفلتكتك، وذلك بوصفه بالعمومية والتساهل أو ربطه بفعل الآخرين، وأنتك مجرد تابع، أما الانحراف الثانوي فيكون عندما يبدأ الشخص باستخدام السلوك المنحرف أو الدور المبني عليه كوسيلة للدفاع أو الهجوم أو التكيف للمشاكل التي صنعها رد فعل اجتماعي له (مصطفى، 2021 : 25).

إنَّ نظريَّة الوصم الفرد المجرم وأهل المجرم بالرغم من أنهم أيضاً ضحايا لهذا الفعل الإجرامي، كما أنَّه في بعض الأحيان يجعلُ المجتمع الفرد مجرماً، ففي المجتمع الفلَسطيني عندما تحدث جريمة قتل ما يتعرض المجرم للمحاكمة القانونيَّة والعشائريَّة، ويتعرض أهله أيضاً للمساءلة الاجتماعيَّة؛ تبعاً للعادات والتقاليد الموجود في المجتمع، التي تتبع كل منطقة وكل عشيرة خاصة فيها، فقد يتم إجلاؤهم من المنطقة، والتعرض للمضايقات من قبل الأفراد المحيطين بهم، وخاصَّةً إذا كانت جريمة أخلاقية، مثل هتك العرض والشتم والقذف، أو إذا كانت جريمة تتعلق بتسريب الأراضي الفلَسطينيَّة للعدو، فقد يتم وصمهم بهذا الفعل، ويكون الوصم على الفرد له الكثير من التأثيرات الاجتماعيَّة والنفسية لدى الفرد.

يعدُّ الوصم عملية اجتماعية لا يرجع للفعل الانحرافي ذاته، فالفعل ليس هو الذي يحدد ما هو انحراف وما هو غير انحراف، بل إنَّ ما يقوم بذلك هو ردة الفعل الاجتماعيَّة التي تتبع الفعل الانحرافي، بمعنى أن الوصم مرتبط بردة الفعل الاجتماعيَّة عن ذلك الفعل الانحرافي، وليس الفعل، فالوصم هو بين طرفين الأول الفعل الانحرافي ذاته، والطرف الثاني ردة الفعل الاجتماعيَّة تجاه ذلك الفعل. (الوريكات، 2008).

نظرية أسلوب الحياة

ظهرت هذه النظرية في سنة (1898)، ومن أهم رُوادها ألفرد أدلر (Alfred Adler).

تعد قضية الوقوع في الجريمة أمراً أساسياً في الاتجاه النظري، من حيث الوقوف على الأسباب التي تجعل مجموعات معينة من الأفراد الأكثر عرضةً لمخاطر الوقوع ضحايا الجريمة أكثر من غيرهم، كانت إجابتهم تذهب إلى أن هناك أنشطة معينة تعدُّ نمط حياة يمارسها الفرد تؤدي إلى تباين معدلات، وقوعهم ضحايا الجريمة وتتميز أنماط حياة بالوظائف اليومية التي تتضمن كل من أنشطة العمل وأنشطة قضاء أوقات الفراغ. (مصطفى، 2021: 52).

إنَّ هذه النظرية توصف الفرد (الصحية) بأنه سبب في وقوع الفعل الإجرامي عليه، وذلك من خلال طبيعة حياته أو نمط الحياة الخاصة فيه، وهذا يتم ملاحظته في المجتمع الفلَسطيني من خلال نشر تفاصيل حياة الفرد اليومية سواء على مواقع التواصل الاجتماعي أم من خلال حديثه للأخرين عنها، فبعض الأفراد المجرمين يدرسون نمط حياة هذا الفرد، ويستغلون مصابحتهم لهذا الفرد

(الضحية) من أجل قتله أو الاعتداء عليه أو سرقة، وهذا ما نسمعه اليوم، وما يقوم به الفرد بطريقة عفوية أو بطريقة غير عقلانية، تجعل المجرمين سهلاً عليهم الوصول لهذا الشخص، وبالتالي يقع الفرد ضحية؛ نتيجة عدم إدراكه لما قام به.

وتنطلق هذه النظرية من احتمالات وقوع الفرد ضحية للجرم، مردّها عوامل رئيسة، وهي أسلوب الحياة التي يتبعه الفرد والأشخاص الذين يخالط بعضهم بعضاً، والأشخاص الذين يكون الفرد معرضاً لهم. (أبركان، 2017).

تدعي نظرية أسلوب الحياة بأن الفرد عرضة للفعل الإجرامي؛ نتيجة أسلوب حياته الذي يتبعه، سواءً أكان بإرادته أم يكون قد فُرض عليه، حيث يختار الشخص أسلوب حياته، ويحدد درجة وقوعه ضحية، وأسلوب الحياة يشمل الأعمال الرسمية، وغير الرسمية، والترفيهية، وقضاء وقت الفراغ، وكل ما يتعلق بنمط حياة الفرد، وكذلك فإنّ للمكان الذي يعيش فيه الفرد عاملاً قد يجعله ضحية. (جيطان، 2014: 22).

إنّ نظرية أسلوب الحياة قد تكون مرتبطة بنظرية النشاط الرتيب أو الروتين، وذلك من خلال أفساح الفرصة للجاني للحصول على الفرد (الضحية) بالطريقة السهلة، ويكون ذلك عن طريق اختيار المكان والزمان المناسبين للجاني للاستفراد بالمجني عليه (الضحية)، فتتبع الجاني للهدف (الضحية) يكون بشكل مباشر ومستمر، وذلك عن طريق اصطحابه أو محاولة الوصول إلى منزله بعدة حجج أو ما شابه ذلك، وكما ذكرنا أن الضحية هي من تسهل عملية ارتكاب الجريمة للجاني من خلال إدلاله على جميع المعلومات الخاصة فيه، دون إدراك المغزى الحقيقي وراء الجاني.

6.2 الدِّراسات السَّابِقة وذات الصِّلة

1.6.2 مقدمة

لقد حظي موضوع جرائم القتل العمد وانعكاسه على أسر الضَّحايا بدراسات عديدة، وتم الاطلاع على ما توفّر لديها من الدِّراسات السَّابِقة التي تناولت انعكاس جرائم القتل العمد على أسر الضَّحايا، وفيما يأتي أهم الدِّراسات العربيَّة والأجنبيَّة.

2.6.2 الدِّراسات العربيَّة

1. دراسة الحديد والمجالي (2022) بعنوان: "العوامل المؤدِّية لجرائم قتل النساء من وجهة نظر القضاة والمحامين في المجتمع الأردني"، هدفت الدِّراسة التعرف إلى العوامل المؤدِّية لجرائم قتل النساء في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والمحامين، استخدمت المنهج الوصفي المسحي، واستعانَت بأداة الاستبانة؛ لجمع البيانات من الميدان، وطبقت الدِّراسة على عينة بلغت (392) قاضيًا ومحاميًا، منهم (61) قاضيًا، و(311) محاميًا. وقد خلصت الدِّراسة إلى النتائج الآتية:

أنَّ أكثر العوامل المؤدِّية لقتل النساء كانت العوامل الاجتماعيَّة بمتوسط حسابي (3.90) واحتلت المرتبة الأولى، والعوامل الشَّخصيَّة بمتوسط حسابي (3.81)، والعوامل القانونيَّة بمتوسط حسابي (3.55)، والعوامل الاقتصاديَّة بمتوسط حسابي (2.91)، وأنَّ من أهم العوامل الاجتماعيَّة المؤدِّية لجرائم قتل النساء في المجتمع الأردني تمثلت في أوقات الفراغ الطويلة، وأساليب التنشئة الأسريَّة الخاطئة، وضعف الروابط الأخلاقيَّة في المجتمع.

2. دراسة هاجر (2022) بعنوان: "دور الضَّحية في وقوع جريمة القتل العمدي"، هدفت الدِّراسة الكشف عمَّا إذا كان للضحية دورٌ في وقوع جريمة القتل العمد، استخدمت الدِّراسة المنهج الوصفي ومنهج دراسة الحالة، واستعانَت بأداة المقابلة لجمع البيانات من الميدان، وطبقت الدِّراسة على عينة بلغت (خمس حالات) متعلِّقة بقضايا القتل العمد، متطرِّقين فيها على ضحايا القتل العمد. وخلصت الدِّراسة إلى أهم النتائج الآتية:

أنَّ للضحية دورًا في حصول الفعل الإجراميِّ، بما فيها جرائم القتل العمد؛ لكوننا لا يمكن أن نشير بأسهم الاتهام على المجرم القاتل فقط، بل إنَّ للضحية دورًا في وقوع هذه الجريمة، ويكون دور

الصَّحِيَّة في ما ترسله الصَّحِيَّة من إشارات أو مثيرات أو سلوكيات للجاني تكون بمثابة المنبه الذي يستثير به سلوك المجرم القاتل، حيث توفر له الفرصة المواتية لتحقيق هدفه.

3. دراسة عرار وخالد وعبدالله (2021) بعنوان: "جرائم القتل في فلسطين دراسة عاملية"، هدفت الدِّراسة إلى الكشف عن عوامل وأبعاد جرائم القتل في فلسطين (الضفة الغربية، قطاع غزة، القدس، الداخل الفلسطيني المحتل)، استخدمت المنهج الوصفي، واستعانت بأداة الاستبانة لجمع البيانات من الميدان، وطبقت الدِّراسة على عينة بلغت (340) فرداً، منهم (140) من ذكور و (200) من الإناث. وخلصت الدِّراسة إلى النتائج الآتية:

وجود ضعف في السُّلطة التنفيذية لدى السلطات الأمنيَّة، والسُّلوك غير السوي وغير المرغوب اجتماعياً الذي اخذ بالانتشار في المجتمع، ويلعب الاحتلال الإسرائيلي دوراً كبيراً في زيادة نسبة الجرائم، والاضطرابات النفسيَّة والمشاكل الاجتماعيَّة لدى الجاني، والتنشئة الاجتماعيَّة غير السوية التي ينشأ عليها المجرم، وعامل النظام والازدحام السكاني.

4. دراسة جفات (2019) بعنوان: "دور شبكات التواصل الاجتماعي في نشر ثقافة التسامح من وجهة نظر الصحفيين العراقيين، دراسة مسحية"، هدفت الدِّراسة إلى معرفة دور شبكات التواصل الاجتماعي في نشر ثقافة التسامح في المجتمع العراقي من منظور الصحفيين العراقيين، واستخدمت المنهج المسحي، واستعانت بأداة الاستبانة لجمع البيانات من الميدان، وطبقت الدِّراسة على عينة بلغت (395) مفردة. وخلصت الدِّراسة إلى أهم النتائج الآتية: أن ثقافة التسامح أكثر انتشاراً في شبكة التواصل، وأن الجانب الإنساني، وتقديم المساعدات للمحتاجين منتشر على مواقع التواصل الاجتماعي بشكل كبير، بالإضافة إلى أن التسامح يدعو لحرية ممارسة الشعائر الدينيَّة للفرق والطوائف، والدعوة إلى الحفاظ على وحدَّة المجتمع وتماسكه.

5. دراسة طعمته (2018) بعنوان: "دور المدرسة والمعلم والمناهج في نشر ثقافة التسامح ومكافحة الخلود والتطرف"، هدفت الدِّراسة إلى التعرف على دور المدرسة في المساهمة في نشر ثقافة التسامح وتقليل العنف في المدرسة، واستخدمت المنهج المسحي، واستعانت بأداة الاستبانة؛ لجمع البيانات من الميدان، وطبقت الدِّراسة على عينة بلغت (200) مدرس ومدرسة في إربد وعمان في الأردن. وخلصت الدِّراسة إلى أهم النتائج الآتية: أنه يجب أن تضمن كتب التربية الإسلاميَّة موضوعات مباشرة عن خطورة التطرف بأشكاله وطرق مواجهته والتحذير منه، مع

الاهتمام بالمعلم تأهيلاً كافياً، وتدريباً مستمداً في تمكين الكفايات التربوية الثلاث، الشخصية، والمعرفة، والمهنية.

6. دراسة عبد المنعم وأحمد وحسين (2018) بعنوان: "المتغيرات الاجتماعية والنفسية المرتبطة بالرجال مرتكبي جرائم القتل داخل الأسرة، دراسة تطبيقية على السجون المصرية"، هدفت الدراسة إلى تسليط أسر الضحايا على ارتكاب الرجال جرائم القتل تجاه أفراد أسرهم، وتحديد المتغيرات الاجتماعية والنفسية المرتبطة بذلك، استخدمت المنهج الوصفي الارتباطي المقارن، ومنهج دراسة الحالة، واستعانته بأداة المقابلة لجمع البيانات من الميدان، وطبقت الدراسة على عينة بلغت (150) من الرجال المودعين بالسجون، وتراوح أعمارهم ما بين (21_ 70) عاماً. وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية:

أن الأخ في المرتبة الأولى لصلة قرابة المتهمين بالمجنى عليهم، فيمثل نسبة (24.6%) يليه الزوج بنسبة (18.2%) ثم الأب بنسبة (8.9%)، وأن أكثر من نصف جنایات القتل داخل الأسرة يرتكبها الأشخاص المنوطون بحماية الأسرة، والدفاع عنها والمتمثلين في الأب، والأخ والزوج، ووجود فروق دالة إحصائية بين متوسطات درجات عينة الدراسة على اختبار حالة القلق للكبار وسمته؛ تبعاً لمتغير المستوى الاقتصادي، وعدم تأثير المتغيرات الاجتماعية المتمثلة في السن، المهنة، المستوى التعليمي وحجم الأسرة على القلق لدى الرجال مرتكبي جرائم القتل داخل الأسرة، ووجود علاقة ارتباطية بين الإدمان وارتكاب الرجال جرائم القتل داخل الأسرة.

7. دراسة الشيشنية (2018) بعنوان: "جرائم القتل عواملها وآثارها الاجتماعية"، هدفت الدراسة الكشف عن أسباب جريمة القتل وآثارها الاجتماعية من وجهة نظر المتهمين بارتكاب جرائم القتل في سجن غزة المركزي، استخدمت المنهج الوصفي، ومنهج المسح الاجتماعي بالعينة بطريقة الحصر الشامل لجميع الأفراد المتهمين بجرائم القتل في سجن غزة المركزي، واستعانته بأداة الاستبانة لجمع البيانات من الميدان، وطبقت على عينة بلغت (155) متهماً بجريمة القتل في سجن غزة المركزي. وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية:

إن درجة تقديرات عينة الدراسة لأسباب ارتكاب جريمة القتل بلغت (64%) وجاء البعد الديني في المرتبة الأولى بنسبة (71%)، وإن درجة تقدير البعد الاجتماعي جاءت بنسبة (64.82%)، وإن درجة تقدير البعد الاقتصادي جاءت بنسبة (62%)، وجاءت في المرتبة الأخيرة البعد النفسي بنسبة

(59%)، حيث كانت أكثر الآثار الاجتماعيّة لجريمة القتل: التّفكُّك الأسريّ بنسبة (70.24%). ثم تفشي الإدمان في المجتمع بنسبة (70.24%) ثم انحراف أفراد الأسرة بنسبة (68.54%).

8. دراسة الدراوشة والمتواجدة (2017) بعنوان: "أثر المُتغيّرات الاجتماعيّة على ارتكاب جريمة القتل في المجتمع الأردنيّ من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنيّة"، هدفت الدّراسة التعرف على أثر المُتغيّرات الاجتماعيّة على ارتكاب جريمة القتل في المجتمع الأردنيّ، من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنيّة، استخدمت المنهج الوصفيّ التّحليلي، واستعانت بأداة الاستبانة لجمع البيانات من الميدان، وطبقت الدّراسة على عينة بلغت (433) مبحوثاً. وقد خلصت الدّراسة إلى أهم النتائج الآتية:

وجود أثر للمُتغيّرات الاجتماعيّة في ارتكاب جريمة القتل في المجتمع الأردنيّ حيث جاء في المرتبة، الأولى التّفكُّك الأسريّ حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.30) وانحراف معياري (7.69)، وضعف الوازع الدّينيّ حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.29) وانحراف معياري (7.03)، وضعف وسائل الضبط الاجتماعيّ حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.28) وانحراف معياري (6.45).

9. دراسة طوطح (2015) بعنوان: "جرائم القتل في محافظات غزة دراسة في جغرافية الجريمة"، هدفت الدّراسة إلى تسليط أسر الضّحايا على حجم جرائم القتل في محافظات غزة، والتعرف على التوزيع المكاني لها، والكشف عن أكثر جرائم القتل انتشاراً، واستخدمت منهج الوصفي، واستعانت بأداة الاستبانة لجمع البيانات من الميدان، وطبقت الدّراسة على عينة بلغت (127) نزياً في مركز الإصلاح والتأهيل (أنصار المركزي). وخلصت الدّراسة إلى أهم النتائج الآتية:

إنّ جرائم القتل في محافظات غزة تأخذ طابعاً غير منتظم، وإنّ المشكلة الحقيقيّة تتمثل في الشجار المؤدّي للقتل، حيث أصبح من أهم أسباب القتل، حيث بلغت نسبة القتل على خلفية الشجار (62.2%) من إجماليّ الجرائم، وإنّ الوسيلة المستخدمة بجرائم القتل تنوعت، وكان الأكثر استخداماً السلاح الأبيض بنسبة (45.7%).

10. دراسة القحطاني (2010) بعنوان: "جرائم القتل عواملها وآثارها الاجتماعيّة"، دراسة ميدانية على مدينة أبها في المملكة العربيّة السعوديّة، هدفت الدّراسة التعرف على أسباب جرائم القتل التي دفعت بإفراد عينة البحث لارتكاب هذه الجريمة، والآثار المترتبة عن الجريمة، واستخدمت المنهج المسح الاجتماعيّ، بالاعتماد على أسلوب الإحصاء الوصفي، واستعانت

بأداة المقابلة لجمع البيانات من الميدان، وطبقت الدِّراسة على عينة بلغت (200) مفردة من النزلاء المرتكبين جريمة القتل في سجن أْبْها في المملكة العربيَّة السعوديَّة من أصل (600). وخلصت الدِّراسة إلى أهم النتائج الآتية: أنَّ من أهم أسباب جريمة القتل هو العامل الاجتماعيّ (الأسر المفكَّكة والطلاق، الاختلاط برفاق السوء). وأنَّ العامل الاقتصادي المرتبط بـ(الفقر، والبطالة).

11)دراسة المزين (2009) بعنوان: "دور الجامعات الفِلَسْطِينِيَّة في تعزيز قيم التَّسامُح لدى طلبتها من وجهة نظرهم"، هدفت الدِّراسة إلى التعرف على دور الجامعات الفِلَسْطِينِيَّة في تعزيز قيم التَّسامُح لدى طلبتها من وجهة نظرهم، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، واستعانت بأداة الاستبانة لجمع البيانات من الميدان، وطبقت الدِّراسة على عينة بلغت (84) فقرة، موزعة على ستة محاور تغطي أبعاد الدِّراسة. وخلصت الدِّراسة إلى أهم النتائج الآتية: أنَّ ثقافة التَّسامُح تسود في الجامعات الفِلَسْطِينِيَّة وبمحافظة غزة بدرجة متوسطة وبلغت نسبتها (70.02%)، وأنَّ قيم التَّسامُح الاجتماعيَّ هي أكثر قيم التَّسامُح شيوعاً، وأكثر القيم التي تعمل الجامعات الفِلَسْطِينِيَّة على تعزيزها لدى الطلبة وجاءت بدرجة (71.10%)، وتليها قيم التَّسامُح العلمي بنسبة (70.47%)، وتليها قيم التَّسامُح الفكري والثقافي بدرجة (69.35%).

- 1) العامل النَّفسيّ المرتبط ب (القلق والتوتر والاكتئاب).
- 2) بالإضافة الى العامل الدِّينيّ وتأثيره في الأفراد بشكل أساسيّ، فضعف الوازع الدِّينيّ يُؤثِّر في أفكار الفرد ومعتقداته .

3.6.2 الدِّراسات الأجنبيَّة

1. دراسة سورينتينو وجويدا وسينكويجرانا وبلدري (Sorrentino, Gulda, Cinquegrana, Baldry, 2020) بعنوان: "عوامل الخطر القاتلة لقتل النساء مقارنة العقد الأخير بين ضحايا قتل الإناث الإيطاليين حسب الفئات العمريَّة"، هدفت الدِّراسة تحليل الفروق العمريَّة للضحايا المحتملين فيما يتعلق بعوامل الخطر القاتلة لقتل النساء، استخدمت المنهج التاريخي المقارن، واستعانت بأداة الملاحظة لجمع البيانات من الميدان، وذلك من خلال الرجوع للسجلات الرِّسميَّة والارشيف الدولي حول حالات القتل، وطبقت الدِّراسة على عينة على فئة المراهقين الشباب (15-

24 سنة)، والبالغون (25-64 سنة)، والنساء الأكبر سناً (65-93 سنة)، من عام (2010) إلى عام (2019). وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية:

أن عوامل الخطر لقتل النساء عبر المراهقين هم الشباب من عمر (15 _ 24)، وفي المرتبة الثانية البالغون من سنة (25 _ 64)، والنساء الأكبر سناً من (64 _ 93) من عدد الضحايا من قتل النساء.

2. دراسة دا كوستا (Da costa, 2017) بعنوان: "آثار القتل على أسر الضحايا"، هدفت الدراسة إلى إجراء مراجعة أدبية متكاملة حول آثار القتل على أسر الضحايا من عام (1990) إلى عام (2015)، استخدمت المنهج الوصفي، واستعانت بأداة الملاحظة؛ لجمع البيانات من خلال السجلات والوثائق، وطبقت على عينة بلغت (32) دراسة، أجريت معظمها في الولايات المتحدة الأمريكية. وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية:

جرائم القتل الأسري تؤثر في صحة أفراد الأسرة، وتؤثر في نظام حياتهم في فترة ما بعد القتل، ومعاناة بعض أفراد الأسرة من أعراض اضطراب ما بعد الصدمة الناتجة عن حدث صادم غير متوقع، وأن جرائم القتل تؤثر في النسيج الاجتماعي بين أفراد المجتمع.

3. دراسة أوختر (Auchter, 2016) بعنوان: "الرجال الذين يقتلون أفراد عائلاتهم"، هدفت الدراسة التعرف على عوامل الخطر التي قد تكون بالفعل نذير خطر لتلك العائلات، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، واستعانت بأداة الاستبانة لجمع البيانات من الميدان، وطبقت الدراسة على عينة بلغت (408) حالة قتل عائلي. وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية:

غالبية الجناة (91%)، و(88%) منهم استخدموا البندقية، وأن العنف بين هذه العائلات كان موجوداً من قبل بنسبة (70%)، و(25%) فقط لهم سوابق عنف مع عائلاتهم في سجلات الاعتقال.

4. دراسة مايلوكس (Mailloux, 2014) بعنوان: "العائلات القاتلة أفراد أسرتهما: لماذا يقتل الأطفال في حالات القتل العائلي؟" هدفت الدراسة التعرف على العوامل المشتركة التي تتعلق بقتل الأطفال في حالات القتل الأسري، استخدمت المنهج الوصفي، واستعانت بأداة المقابلة لجمع البيانات من الميدان، وطبقت على عينة من مجموعة الأسر التي قُتل أحد أفراد أسرتها. وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية:

هناك عامل مشترك بين هذه الأسرة هو التفكك الأسري قبل حادثة القتل العائلي، وأن الشجارات العائليّة قد تمتد إلى الضرب والقتل.

5. دراسة ممدو (Mamadow, 2011) بعنوان: "الآثار النفسية والاجتماعية لجرائم القتل"، هدفت الدراسة توضيح بعض الخصائص المشتركة لدى عينة من مرتكبي جرائم القتل في الولايات الشمالية بنيجيريا والمحتجزين بأحد السجون المختصة، وتحديد الآثار النفسية والاجتماعية لجرائمهم، استخدمت الدراسة المنهج المسحي، واستعانت بأداة المقابلة لجمع البيانات من الميدان، وطبقت الدراسة على عينة بلغت (23) جانبياً. وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية:

الخصائص المشتركة لمرتكبي جريمة القتل تتمثل بأنهم من ذوي الأسبقيات الجنائية، وقد يكونون المجرمين من ذوي الدخل المحدود، ومن الأرياف، ويوجد لديهم مشاكل اجتماعية ونفسية متعددة مثل: القلق والتوتر والتفكك الأسري.

4.6.2 التعقيب على الدراسات السابقة

(1) من حيث المناهج المستخدمة:

1. الدراسات التي استخدمت المنهج الوصفي: دراسة (الحديد والمجالي 2022)، ودراسة (هاجر 2022)، ودراسة (عرار وخالد وعبدالله، 2021)، و دراسة (الشيشنية، 2018)، ودراسة (طوطح، 2015)، ودراسة (الدرأوشة والمواجدة، 2017)، ودراسة (Da costa, 2017)، ودراسة (Auchter, 2016)، ودراسة (Mailloux, 2014).
2. الدراسات التي استخدمت المنهج الوصفي المقارن: دراسة (عبد المنعم وأحمد وحسين، 2018).
3. الدراسات التي استخدمت المنهج المسحي والمسح الاجتماعي: دراسة الحديد والمجالي (2022)، ودراسة (الشيشنية، 2018)، دراسة (Mamadow, 2011)، ودراسة (القحطاني، 2010).
4. الدراسات التي استخدمت المنهج التاريخي المقارن: دراسة (Sorrentino, Gulda,) (Clnquegrana, @ Baldry, 2020)، ودراسة (عبد المنعم وأحمد وحسين، 2018).
5. الدراسات التي استخدمت المنهج دراسة الحالة: دراسة (هاجر، 2022)، ودراسة (عبد المنعم وأحمد وحسين، 2018).

2) من حيث أدوات البحث المستخدمة

1. الدِّراسَاتُ الَّتِي اسْتخدمتْ أداة الاستبانة: دراسة (الشيشنية، 2018)، ودراسة (عرار وآخرين، 2021)، ودراسة (الحديد والمجالي، 2022)، ودراسة (الدرأوشة والمواجدة، 2017)، ودراسة (طوطح، 2015)، ودراسة (Auchter, 2016).
2. الدِّراسَاتُ الَّتِي اسْتخدمتْ أداة المقابلة: دراسة (هاجر، 2022)، ودراسة (عبد المنعم وآخرين، 2018)، ودراسة (القحطاني، 2010)، ودراسة (Mailloux, 2014)، ودراسة (Mamadov, 2011).
3. الدِّراسَاتُ الَّتِي اسْتخدمتْ أداة المقاييس: دراسة (عرار وخالد وعبدالله، 2021)، ودراسة (الحديد والمجالي، 2022).
4. الدِّراسَاتُ الَّتِي اسْتخدمتْ أداة الاختبار: دراسة (عبد المنعم وأحمد وحسين، 2018).

3) مِنْ حَيْثُ نَتَائِجُ الدِّراسَاتِ السَّابِقَةِ

أَكَّدتْ معظم نتائج الدِّراسَاتِ السَّابِقَةِ على أن:

الإناتُ أكثرُ عرضةً للقتل والعنف، وقد يكون الجاني هو الشريك أو الصديق، ولا يوجد عُمرٌ معين لارتكاب الجريمة القتل، وتوعية النساء بالقانون والحقوق وآلية اللجوء للجهات الرِّسْمِيَّة في حال تعرضت لأيِّ شكل من أشكال العنف والتهديد بالقتل، سواء من أفراد أسرتها أو من الخارج المحيط، وأنَّ أهم الأسباب الَّتِي تُؤدِّي إلى ارتكاب جريمة القتل العمد، هي ضَعْفُ الوازع الدِّينِيِّ والنَّفْكَكُ الاجْتِمَاعِيِّ، وهذا ما فسَّرته نظرية الضَّبْطِ الاجْتِمَاعِيِّ أو النَّفْكَكُ الاجْتِمَاعِيِّ، وأنَّ المشكلة الحقيقية في وقوع جريمة القتل العمد أو الخطأ هو وجود شجارات مسبقة، وهذا ما فسَّره نظرية النشاط الرتیب أو النَّظْرِيَّةُ الروتينية، كما أن للضحية دور في وقوع جريمة القتل العمدي وذلك من خلال استفزاز الجاني بأحد الطرق، وهذا ما فسَّرته نظرية أسلوب الحياة في ذلك، وأنَّ الأفراد المدمنين قد يكونوا أكثر عرضة لارتكاب الجريمة، ومن أكثر العوامل المؤدِّية إلى قتل النساء هي العوامل الاجْتِمَاعِيَّة، الَّتِي تتمثل في النَّفْكَكُ الاجْتِمَاعِيِّ، وضعف وسائل الضبط الاجْتِمَاعِيِّ وأساليب التنشئة الخاطئة، وأن العامل الاقتصادي قد يكون له دورٌ في وقوع جرائم القتل مثل عامل (الفقر والبطالة)، وأنَّ الجرائم الَّتِي تحدث قد تكون أغلبها من ذوي الاسباقيات والأفراد الَّذين يعانون من اضطرابات نفسيَّة اجتماعيَّة، وتؤكد جميع نتائج الدِّراسَاتِ أنَّ جرائم القتل بشكل عام تُؤثِّر في السلم الأهلي، وفي النسيج الاجْتِمَاعِيِّ، وفي الأفراد والمجتمع.

5.6.2 ما يميّز هذه الدّراسة عن الدّراسات السّابقة وذات الصّلة

1. تُعدّ الدّراسة الحالية أولَ دراسة تتناول جرائم القتل، وأثر ذلك في الضحايا في المجتمع الفلسطينيّ، وخاصّةً في محافظة بيت لحم.
2. الدّراسة الحالية تتميز باستخدامها أداة المقابلة في جمع البيانات، بينما أغلب الدّراسات السّابقة استعانت بالاستبانة، والملاحظة وبالملفات والوثائق والسجلات الرّسميّة.
3. تم استخدام المنهج النوعي الكيفيّ لجمع البيانات من خلال المقابلات، بينما الدّراسات السّابقة استخدمت المنهج الوصفي الكمي.
4. الدّراسة الحالية سلّطت أُسر الضّحايا على جانب أُسر الضّحايا المتضرّرين من جرائم القتل، سواءً أكانوا من أُسر الجاني (القاتل) أو المجني عليه (الضّحيّة)، بينما الدّراسات السّابقة ركّزت على جانب المُتغيّرات الاجتماعيّة والنفسيّة لجرائم القتل بشكلٍ عامّ، وعلى خصائص المجرمين.
5. إنّ أغلب الدّراسات السّابقة كانت تحدثت عن الأسباب والعوامل والمُتغيّرات التي تدفع الأفراد للقيام بجريمة القتل، فتطرق بعضها عن العوامل النفسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة التي تدفع الجاني لارتكاب الجرائم، بينما الدّراسة الحالية ركّزت على جريمة القتل العمدي وتأثيرها على أُسر الضّحايا.
6. اقتصرت الدّراسة الحالية على عينة من أُسر الضّحايا المتضرّرين من جرائم القتل من الدرجة الأولى، والمكوّنة من (الأم والأب والأخ والأخت والزوج والزوجة)، بينما الدّراسات السّابقة تناولت الجناة أنفسهم.

الفصل الثالث (المنهج والإجراءات)

1.3 مقدمة

2.3 منهجية الدراسة

3.3 مجتمع الدراسة وعينته

4.3 أدوات جمع البيانات

5.3 تحليل البيانات

6.3 إجراءات الدراسة

7.3 المعالجة الإحصائية

الفصل الثالث

المنهجية والإجراءات

1.3 مقدمة

يحتوي هذا الفصل على منهجية الدراسة، بالإضافة إلى مجتمع الدراسة وعينته وخصائص المجتمع الديمغرافية لأسرة المجني عليه وأسرته الجاني، بالإضافة إلى أدوات جمع البيانات التي تكونت من المقابلات، بالإضافة إلى صدق الأداة وإجراءات الدراسة.

2.3 منهجية الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي بشقه النوعي (الكيفي)؛ لتحليل انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا من وجهة نظرهم في محافظة بيت لحم، وتفسير الاختلافات في وجهات نظر أسر الضحايا؛ جراء جريمة القتل العمد سواء ضحايا أسرة الجاني أم المجني عليهم، حيث يوفر المرونة في عملية جميع البيانات، مما يجعل تحليلها وتفسيرها ميسرة من خلال التحليل المنطقي، بالاستعانة بالمقابلة المتعمقة والملاحظة المباشرة؛ للتعرف على أهم الاجابات من المبحوثين، من خلال اسئلة الدراسة؛ ونظراً لملائمة المنهج الكيفي لتحليل نتائج المقابلات لمثل هذه الدراسات وإبراز أهم النقاط التي اعتمدت في اجابات أسئلة الدراسة، ولاعتبار المنهج الكيفي من أهم المناهج العلمية، وبشكل خاص في الدراسات الإنسانية والاجتماعية التي تعتمد بشكل كبير على فهم عميق وصحيح، للظاهرة المدروسة؛

ونظراً لأهمية موضوع الدِّراسة، تم الاستعانة بالمنهج الكِنْفِيّ بأدواته لجمع البيانات؛ لكون مجتمع الدِّراسة وعينته لهم خصوصية، ومن الصعب جمع البيانات من خلال الاستبانة.

3.3 مجتمع الدِّراسة وعينته

مجتمع الدِّراسة: تكون مجتمع الدِّراسة من جميع أهالي ضحايا القتل (المجني عليهم) أعلى من سن 18 عام (سواء الأم والأب والأخ والأخت أم الابن أو الابنة والزوج والزوجة)، حيث بلغ عددهم (84)، ومن جميع أهالي ضحايا القتل (الجاني) أعلى من سن 18 عام (سواء الأم والأب والأخ والأخت أم الابن أو الابنة والزوج والزوجة)، حيث بلغ حجم المجتمع (54)، وبلغ حجم مجتمع الدِّراسة الكلي (137) مفردة لجرائم القتل العمد، موزعين حسب ما هو مبين في جدول رقم (1-3):

جدول رقم (1-3) خصائص مجتمع الدِّراسة الديمغرافية

السنة	عدد حالات المجني عليهم في حالات القتل	عدد أفراد أسرة المجني عليه في حالات القتل فوق 18 سنة	النسبة المؤية	عدد حالات الجناة في جرائم القتل	عدد أفراد أسرة المجني عليه في حالات القتل فوق 18 سنة	النسبة المؤية
2017	ذكور 2 إناث 0	ذكور 12 إناث 12	%14	ذكور 3 إناث 0	ذكور 8 إناث 7	%15
المجموع	2	24	%28	3	15	%28
2018	لا يوجد حالات قتل عمد	لا يوجد حالات قتل عمد	%00	لا يوجد حالات قتل عمد	لا يوجد حالات قتل عمد	%00
المجموع	00	00	%00	00	00	%00
2019	ذكور 0 إناث 2	ذكور 10 إناث 11	%12	ذكور 4 إناث 0	ذكور 6 إناث 8	%11
المجموع	2	21	%25	4	14	%26
2020	ذكور 1 إناث 2	ذكور 17 إناث 11	%20	ذكور 7 إناث 0	ذكور 6 إناث 3	%11
المجموع	3	28	%33	7	9	%18
2021	ذكور 1 إناث 0	ذكور 5 إناث 6	%6	ذكور 3 إناث 0	ذكور 9 إناث 6	%17
المجموع	1	11	%14	3	15	%28
2022	لا يوجد حالات قتل عمد	لا يوجد حالات قتل عمد	%00	لا يوجد حالات قتل عمد	لا يوجد حالات قتل عمد	%00
المجموع	00	00	%00	00	00	%00
المجموع الكلي	8	84	%100	17	54	%100

المصدر: مركز إحصائيات الشرطة الفلسطينية في محافظة بيت لحم من (2017 - 2022)

يتبيّن من خلال الجدول السابق أنّ عدد الذكور لحالات القتل العمد فوق ال 18 سنة لأسرة المجني عليهم خلال العام (2017)، بلغ (12) من الذكور بنسبة (14%)، وعدد الإناث بلغ (12) بنسبة (14%)، وقد يعود السبب في ذلك إلى أن الذكور لديهم الكثير من العلاقات الاجتماعيّة والاقتصاديّة، وقد تكون أيضاً السبب التي تفرض عليهم في بعض الأحيان الكثير من العلاقات التي قد تُؤدّي في بعض الأحيان إلى وجود سلوكيات غير سوية بين الأفراد ووجود تصرفات وأفعال أيضاً غير صحيحة، مما يؤدي إلى وجود خلافات مستمرة بين الأشخاص، وقد تقودهم إلى ارتكاب جريمة ما، وعكس ذلك المرأة في أغلب الأوقات تكون ملتزمة في بيتها، ولديها الكثير من الواجبات والمسؤوليات التي تفرض عليها بقاءها في منزلها، وفي عام (2018)، تبين لنا أنه لا يوجد حالات قتل عمد خلال هذا العام، وقد يعود السبب في ذلك إلى التزام الأفراد بتطبيق القانون ووجود رادع قوي يمنعهم من ارتكاب الجرائم، وفي عام (2019) تبين لنا أنّ حالات القتل فوق ال 18 سنة لأسرة المجني عليهم من الذكور بلغ (10)، بنسبة مئوية (12%)، وعدد الإناث بلغ (11)، بنسبة مئوية (13%)، وقد يعود السبب في ذلك إلى ثقافة المجتمع التي قد تكون في بعض الأحيان غير صحيحة في حين أنها تمنح الذكر الكثير من الحقوق والامتيازات التي قد يعدها الذكور عاملاً يساعده على فرض نفسه على الآخرين، ويعدها أيضاً قوة لديه، وهذا عكس المرأة التي يقتصر دورها على المنزل والواجبات العائليّة فقط، وفي عام (2020) تبين لنا أنّ حالات القتل فوق ال 18 سنة لأسرة المجني عليهم من الذكور بلغ (17) بنسبة مئوية (20%)، وعدد الإناث بلغ (11) بنسبة مئوية (13%)، وفي عام (2021) تبين لنا أن حالات القتل فوق ال 18 سنة لأسرة المجني عليهم من الذكور بلغ (5) بنسبة مئوية (6%)، وعدد الإناث بلغ (6) بنسبة مئوية (7%)، وفي عام (2022) تبين لنا أنه لا يوجد حالات قتل، كما أنّه تبين أن عدد الذكور لحالات القتل فوق ال 18 سنة لأسرة الجاني لعام (2017) بلغ (8)، بنسبة مئوية (15%) وعدد الإناث بلغ (7) بنسبة مئوية (13%)، وفي عام (2018) تبين لنا أنّ حالات

القتل فوق الـ18 سنة لأسرة الجاني، وفي عام (2019) تبين لنا أنّ عدد حالات القتل فوق الـ18 سنة لأسرة الجاني من الذكور بلغ (6) بنسبة مئوية (11%)، وعدد الإناث بلغ (8) بنسبة مئوية (15%)، وفي عام (2020) تبين لنا أن حالات القتل فوق سنة الـ18 سنة لأسرة الجاني من الذكور بلغ (6) بنسبة مئوية (11%)، وعدد الإناث بلغ (3) بنسبة مئوية (6%)، وفي عام (2021) تبين لنا من خلال هذا الجدول أن عدد الذكور لحالات القتل فوق الـ18 سنة لأسرة الجاني بلغ (9) بنسبة مئوية (17%)، وعدد الإناث بلغ (6) بنسبة مئوية (11%)، وفي عام (2022) تبين لنا أنّه لا يوجد حالات قتل عمد خلال هذا العام، وقد يعود السبب في ذلك إلى وجود الرادع القانوني والقضاء العشائريّ الذي يقيد الفرد بالالتزام بالقانون، والتقيّد بعادات المجتمع وتقاليدّه الذي ينتمي إليه.

1.3 عينة الدّراسة

أولاً: العينة الاستكشافية

تمّ تطبيق أداة الدّراسة على عينة بلغت ثلاث افراد من مجتمع الدّراسة الأصلي، من خلال دليل للمقابلة تم إعداده خصيصاً؛ لإجراء المقابلات من الميدان، وبعد بيان الصدق والثبات لأداة الدّراسة بعد تطبيقها على العينة الاستكشافية، تم استبعاد أفراد العينة الاستكشافية من العينة الأصليّة.

ثانياً: العينة الأصليّة

تمّ الاستعانة بالعينة المتاحة بنسبة (16%) من مجتمع الدّراسة الكلي، وذلك من خلال تقسيم حالات القتل على السنوات من (2017_2022)، وبلغ حجم العينة من أسرة المجني عليه (18) حالة، ومن أسرة الجاني (4) حالات، وبلغ حجم العينة الكلي (22) حالة. والجدول رقم 2.3 و 3.3 يبينان خصائص العينة الديمغرافية لأسرة المجني عليه وأسرة الجاني:

جدول رقم (2-3) خصائص عينة الدّراسة الديمغرافية (أسر المجني عليه)

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	13	72.2
	انثى	5	27.7
	المجموع	18	100.0
العمر	30 سنة فأقل	1	5.5
	31 لغاية 41 سنة	8	44.4
	42 سنة فأكثر	9	50
	المجموع	18	100.0
مكان السكن	مدينة	15	83.3
	قرية	2	11.1
	مخيم	1	5.5
	المجموع	18	100.0
المستوى التعليمي	ثانوية عامة فأقل	12	66.6
	دبلوم متوسط	3	16.6
	بكالوريوس	2	11.1
	ماجستير فأعلى	1	5.5
	المجموع	18	100.0
الصفة الاجتماعية في الأسرة	أحد الوالدين (الأم أو الأب)	3	16.6
	الأخ أو الأخت	15	83.3
	الزوج أو الزوجة	0	0
	الابن أو الابنة	0	0
	المجموع	18	100.0
ألتزم بقيم الثأر	ألتزم بقيم الثأر	10	55.5
	لا ألتزم بقيم الثأر	8	44.4
	المجموع	18	100.0
ألتزم بالصّح العشائري	ألتزم بالصّح العشائري	13	72.2
	لا ألتزم بالصّح العشائري	5	27.7
	المجموع	18	100.0
ألتزم بتطبيق القانون	ألتزم بتطبيق القانون	16	88.8
	لا ألتزم بتطبيق القانون	2	11.1
	المجموع	18	100.0

يَتَّضِح من خلال الجدول أعلاه أن متغير الجنس من الذكور بلغ (13) بنسبة مئوية (72.2)، وبلغ عدد الإناث (5) بنسبة مئوية (27.7)، ويعود السبب في ذلك أننا في مجتمع عربي له عاداته وتقاليده الخاصة به؛ لكون المرأة لا تخرج كثيراً من المنزل ويترتب عليها الكثير من الواجبات والمسؤوليات التي تلزمها بالالتزام بأداء مهاماتها، وفي بعض الأحيان يكون على عكس ذلك مع الذكور يكون لديهم الكثير من العلاقات مع أفراد المجتمع، وهذه العلاقات قد تجبرهم في بعض الأحيان الخروج عن نسق المجتمع والتي قد تصل في بعض الأحيان إلى ارتكاب جريمة ما، وأكثر ما يفسر ذلك هي النظرية الثقافية أو اختلاف الثقافات بين الجنسين؛ لأنَّ ضبط السلوك لدى المرأة قد يكون أكبر من الذكر، وحتى ضبط النفس لدى المرأة يكون أعلى، كما أنَّ متغير العمر بلغ عدد الأعمار من 30 سنة فأقل (1) بنسبة مئوية (5.5)، وعدد الأعمار من 31 سنة إلى 41 سنة (1) بنسبة مئوية (44.4)، وعدد الأعمار من 42 سنة فأكثر (9) بنسبة مئوية (50)، وقد يعود السبب في ذلك أنَّ من لديه الحق في التحدث أمام العشائر وأمام رجال الإصلاح هم من لديهم الخبرة في الحياة، ومن يستطيعون التوصل إلى قرار نهائي هما الأكبر سنناً، كما أنَّ المعلومات التي نريد معرفتها نعلمها منهم، وأكثر ما يفسر ذلك النظرية البنائية الوظيفية أو نظرية الدور الاجتماعي، أي أنَّ كل فرد في المجتمع أو داخل الأسرة يمثل مكانةً ودورًا اجتماعيًا خاصًا فيه، ويكون دور الأب أو الأم أو الأكبر سنناً هو الدور الأكبر في إعطاء المهام والمسؤوليات لأفراد المجتمع، كما أنَّ متغير مكان السكن بلغ العدد من مدينة (15) بنسبة مئوية (83.3)، وبلغ العدد من متغير القرية (2) بنسبة مئوية (11.1)، وبلغ العدد من متغير مخيم (1) بنسبة مئوية (5.5)، وقد يعود السبب في ذلك إلى غياب الرقابة أو سائل الضبط الاجتماعي في المجتمع، مما قد تُؤدِّي تَفْكَكُ أُسْرِيَّ بين الأفراد؛ لذلك قد نرى بأن نسبة ارتفاع الجريمة في المدينة أعلى بالمقارنة مع القرى والمخيمات، وبطبيعة المدينة ووجود الفرد فيها، قد تعزز لدى الفرد الارتباط في الكثير من الأفراد وبناء علاقات اجتماعية واسعة، وبالتالي قد تجعل الفرد في بعض الأحيان إلى سلك سلوك غير صحيح، وهذا ما فسره ابن خلدون في النظرية الجغرافية البيئية التي فسرت أنَّ الفرد الذي يعيش في بيئة صغيرة مثل القرى يكون لديهم ضبط لسوكات بشكل أكبر، وأنَّ ثقافة أفراد هذه المجتمعات تلزمهم بالالتزام بهذه العادات، وأن في بعض الأحيان قد يكون الاختلاط الكثير بين الأفراد في المدن قد تعزز الفرد لخرق القيم والعادات التي نشأ عليها الفرد، كما أنَّ متغير المستوى التعليمي بلغ عدد درجة ثانوية عامة فأقل (12) بنسبة مئوية (66.6)، وبلغ عدد دبلوم متوسط (3) بنسبة مئوية (16.6)، وبلغ عدد درجة البكالوريوس (2) بنسبة مئوية (11.1)، وبلغ عدد درجة الماجستير فأعلى (1) بنسبة مئوية (5.5)، في بعض الأحيان يكون المستوى التعليمي لا يشكل فارقاً كبيراً في ارتكاب الفرد للجريمة، ولكن ما يفسر هذه النسبة إلى أنه قد يعود السبب في ذلك، هو إدراك الفرد لمكانته ووضعه الاجتماعي بين الناس في المجتمع، فالمستوى التعليمي للفرد قد يجعله يفكر بشكل واقعي وعملي أكثر في المجتمع برغم أنه في بعض الأحيان لا يشكل فارقاً لدى بعض الأفراد

المتعلمين، ولكن بشكل أو بآخر الفرد مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمجتمع الذي نشأ فيه، وهذا ما قد يجعله يفكر بحكمة في بعض القضايا المهمة في المجتمع، ومقابل ذلك تكون هناك نسبة أعلى لدى بعض الأفراد الذين يسلكون سلوكاً منحرفاً من ذوي المستوى التعليمي الأقل، فنظرية البنائية الوظيفية التعليمية فسرت ذلك من خلال اكتساب الفرد للمهارات والخبرات في الحياة تجعله يقود سلوكاً جيداً في المجتمع، وبالتالي يصبح الفرد لديه معرفة ويقين كيف يضبط سلوكياته ومشاعره في المجتمع، كما أن متغير الصفة الاجتماعية في الأسرة من أحد الوالدين الأم أو الأب (3) بنسبة مئوية (16.6)، وبلغ عدد أحد الأخوة (15) بنسبة مئوية (83.3)، ويعود السبب في ذلك إلى أن الفرد في بعض الأحيان قد يكون فاقد لأحد والديه أو كلاهما فقد يكون بسبب وفات أحدهما أو كلاهما أو بسبب انفصالهم عن بعضهم وهذا ما يجعل الفرد اللجوء إلى أحد المقربين من الأسرة، ويكون الأخ أو الأخت هو الطريق الأفضل من أجل الحصول على المعلومات والاستفادة من الخبرات والتجارب، كما أن متغير ألترنم بقم الثأر بلغ عدد الأشخاص الذين يلتزمون بقم الثأر (10) بنسبة مئوية (55.5)، وبلغ عدد الذين لا يلتزمون بقم الثأر (8) بنسبة مئوية (44.4)، ويعود السبب في ذلك إلى أن الفرد قد يكون مقيداً بعبادات أسرته وتقاليدها، ولا يمكنه التخلي عن بعض الثقافات التي نشأ عليها الفرد، وتعد قيم الثأر جزءاً منها، وأن تخلي الفرد عن بعض القيم يعد وصمة اجتماعية للفرد في المجتمع، كما أن متغير ألترنم بالصلح العشائري بلغ عدد الأشخاص الذين يلتزمون بالصلح العشائري (13) بنسبة مئوية (72.2)، كما أن الأشخاص الذين لا يلتزمون بالصلح العشائري بلغ عددهم (5) بنسبة مئوية (27.7)، وقد يعود السبب في ذلك أننا في مجتمع فلسطيني متسامح، ويوجد لديه الكثير من مشاعر التعاطف والتسامح، كما أن متغير "ألترنم بتطبيق القانون" بلغ عدد الأشخاص الملتزمين بتطبيق القانون (16) بنسبة مئوية (88.8)، وبلغ عدد الأشخاص الذين لا يلتزمون بتطبيق القانون (2) بنسبة مئوية (11.1) ويعود السبب في ذلك إلى وجود قانون مدني يقوي علاقة الفرد بمجتمعه، من خلال تطبيق القانون، وحظر الفساد في المجتمع.

جدول رقم (3-3) خصائص عينة الدّراسة الديمغرافية (أسر الجاني)

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	3	75
	انثى	1	25
	المجموع	4	100.0
العمر	30 سنة فأقل	1	25
	31 لغاية 41 سنة	1	25
	42 سنة فأكثر	2	50
	المجموع	4	100.0
مكان السكن	مدينة	4	100
	قرية	0	0
	مخيم	0	0
	المجموع	4	100.0
المستوى التّعليمي	ثانوية عامة فاقل	1	25
	دبلوم متوسط	1	25
	بكالوريوس	1	25
	ماجستير فاعلى	1	25
	المجموع	4	100.0
الصفة الاجتماعيّة في الأسرة	أحد الوالدين (الأم أو الأب)	1	25
	الأخ أو الأخت	2	50
	الزوج أو الزوجة	0	0
	الابن أو الابنة	1	25
	المجموع	4	100.0
ألتزم بقيم الثأر	ألتزم بقيم الثأر	3	75
	لا ألتزم بقيم الثأر	1	25
	المجموع	4	100.0
ألتزم بالصّالح العشائري	ألتزم بالصّالح العشائري	4	100
	لا ألتزم بالصّالح العشائري	0	0
	المجموع	4	100.0
ألتزم بتطبيق القانون	ألتزم بتطبيق القانون	4	100
	لا ألتزم بتطبيق القانون	0	0
	المجموع	4	100.0

يُتّضح من خلال الجدول السابق أن متغير الجنس بلغ عدد الذكور (3) بنسبة مئوية (75)، وبلغ عدد الإناث (1) بنسبة مئوية (25)، وتعدّ نسبة الذكور النسبة الأعلى من الإناث، وقد يعود السبب في ذلك إلى تقيد المرأة في المنزل وعدم قدرتها الكبيرة على الخروج من المنزل لساعات طويلة لأنه يوجد لديها ما يلزمها بالمنزل من واجبات ومسؤوليات عكس الرجل الذي يقضي أغلب وقته خارج المنزل؛ لذلك الثقافة قد تلعب دوراً في ضبط سلوكيات الفرد في المجتمع ضمن عادات وتقاليد، كما أنّ متغير العمر

بلغ عدد الأعمارهم 30 سنة فأقل (1) بنسبة مئوية (25)، وعدد الأعمار من 31 سنة إلى 41 سنة (1) بنسبة مئوية (25)، وعدد الأعمار من 42 سنة فأكثر (2) بنسبة مئوية (50)، يتضح أن النسبة الأعلى هي للفئة التي تبلغ من العمر (42) فأكثر وقد يعود السبب في ذلك إلى أن متغير العمر غالباً تكون في فئة الشباب أكثر؛ لأنهم أكثر تسرعاً في اتخاذ القرارات، وعدم قدرتهم على ضبط النفس، ولكن في جريمة القتل العمد كانت نسبة الجريمة الأعلى هي الرجال الأكبر سنناً، وقد يعود السبب في ذلك إلى وجود مشاعر الانتقام وفرض النفس على الآخرين، كما أن متغير مكان السكن بلغ العدد من مدينة (4) بنسبة مئوية (100)، وبلغ العدد من متغير القرية (0) بنسبة مئوية (0)، ويتضح لنا أن النسبة الأعلى؛ تبعاً لمتغير مكان السكن هي المدينة التي تُعدُّ النسبة الأعلى، وقد يعود السبب في ذلك إلى غياب الرقابة أو سائل الضبط الاجتماعي في المجتمع، ممّا قد يؤدي تفكك أسري بين الأفراد؛ لذلك قد نرى بأن نسبة ارتفاع الجريمة في المدينة أعلى بالمقارنة مع القرى والمخيمات، وبطبيعة المدينة ووجود الفرد فيها قد تعزز لدى الفرد الارتباط في الكثير من الأفراد وبناء علاقات اجتماعية واسعة، وبالتالي قد تجعل الفرد في بعض الأحيان إلى سلك سلوك غير صحيح، وهذا ما فسره ابن خلدون في النظرية الجغرافية البيئية التي فسرت أنّ الفرد الذي يعيش في بيئة صغيرة مثل القرى يكون لديهم ضبط سوكلات بشكل أكبر، وأنّ ثقافة أفراد هذه المجتمع تلزمهم بالتحديد بهذه العادات، وأن في بعض الأحيان قد يكون الاختلاط الكثير بين الأفراد في المدن قد تعزز الفرد لخرق القيم والعادات التي نشأ عليها الفرد، كما أن متغير المستوى التعليمي بلغ عدد درجة ثانوية عامة فأقل (1) بنسبة مئوية (25)، وبلغ عدد دبلوم متوسط (1) بنسبة مئوية (1)، وبلغ عدد درجة البكالوريوس (1) بنسبة مئوية (25)، وبلغ عدد درجة الماجستير فأعلى (1) بنسبة مئوية (25)، يتبين لنا من خلال هذه النسب أنها متساوية، تبعاً لمتغير المستوى التعليمي، بحيث إنّ المستوى التعليمي لا يشكل فارقاً في ارتكاب جرائم القتل العمد، في بعض الأحيان يكون المستوى التعليمي لا يشكل فارقاً كبيراً في ارتكاب الفرد للجريمة، ولكن ما يفسر هذه النسبة إلى أنه قد يعود السبب في ذلك هو إدراك الفرد مكانته ووضعه الاجتماعي بين الناس في المجتمع، فالمستوى التعليمي للفرد قد يجعله يفكر بشكل واقعي وعلمي أكثر في المجتمع، ورغم أنه في بعض الأحيان لا يشكل فارقاً لدى بعض الأفراد المتعلمين، ولكن بشكل أو بآخر، الفرد مرتبط ارتباطاً وثقياً بالمجتمع الذي نشأ فيه، وهذا ما قد يجعله يفكر بحكمة في بعض القضايا المهمة في المجتمع، ومقابل ذلك تكون هناك نسبة أعلى لدى بعض الأفراد الذين يسلكون سلوكاً منحرفاً من ذوي المستوى التعليمي الأقل، فنظرية البنائية الوظيفية

التَّعْلِيمِيَّة فَسَّرَتْ ذلك من خلال اكتساب الفرد للمهارات والخبرات في الحياة تجعله يقود سلوكاً جيداً في المجتمع، وبالتالي يصبح الفرد لديه معرفة ويقين كيف يضبط سلوكياته ومشاعره في المجتمع، كما أنَّ متغير الصفة الاجتماعيَّة في الأسرة من أحد الوالدين الأم أو الأب (1) بنسبة مئوية (25)، وبلغ عدد أحد الأخوة (2) بنسبة مئوية (50)، وبلغ عدد أحد الأبناء (1) بنسبة مئوية (25)، يتبيَّن من خلال الجدول أعلاه أنَّ النسب الأعلى لمتغير الصفة الاجتماعيَّة هي من الدرجة الأولى، وتمثَّلت في (الأخ والأخت)، وقد يعود السبب في ذلك إلى أنَّ الفرد في بعض الأحيان قد يكون فاقداً أحدَ والديه أو كليهما، فقد يكون بسبب وفاة أحدهما أو كليهما أو بسبب انفصالهم عن بعضهم، وهذا ما يجعل الفرد يلجأ إلى أحد المقربين من الأسرة، ويكون الأخ أو الأخت هو الطريق الأفضل من أجل الحصول على المعلومات والاستفادة من الخبرات والتجارب، كما أنَّ متغير ألتزم بقيم الثأر بلغ عدد الأشخاص الذين يلتزمون بقيم الثأر (4) بنسبة مئوية (100)، يتبيَّن أن النسب الأعلى لأفراد أسر الجاني يلتزمون بقيم الثأر، كما أن متغير ألتزم بالصُّلح العشائريِّ بلغ عدد الأشخاص الذين يلتزمون بالصُّلح العشائريِّ (4) بنسبة مئوية (100)، ويتبيَّن من خلال هذه النسبة أنَّ جميع أفراد أسر الضحايا (الجاني) ملتزمون بمتغير الصُّلح العشائريِّ، وقد يعود السبب في ذلك إلى أن الفرد لديه رادعٌ عشائري يقيدهم من الالتزام بالقانون العشائريِّ، بحيثُ إنَّ الفرد لا يستطيع أن يخرج عن المنظومة المُجتمعيَّة التي تُعدُّ جزءاً من عادات الفرد وتقاليده، كما أنَّ متغير ألتزم بتطبيق القانون بلغ عدد الأشخاص الملتزمين بتطبيق القانون (4) بنسبة مئوية (100)، كما أنَّه يتَّضح لنا أنَّ جميع أفراد أسر الجاني ملتزمون بتطبيق القانون، وهي النسبة الأعلى، تبعاً للمتغير تطبيق القانون، ويعود السبب في ذلك أن تطبيق القانون لدى أفراد أسرة الجاني تُعدُّ عاملاً أساسياً ومهمّاً؛ من أجل الحفاظ على وجودهم في المجتمع، ومن أجل استقرارهم .

5.3 أداة جمع البيانات

اولاً: دليل المقابلة:

تم الرجوع للدراسات السابقة والمراجع المختصة، وتم بناء أداة الدِّراسة، ودليل المقابلة المتعمقة، وبعد عرضة على مجموعة من المختصين جاء في صورته النهائيَّة في قسمين: الأوَّل يتضمَّن البيانات الأولية (الديمغرافية)، والآخر يتضمَّن أسئلة الدِّراسة والملاحظة .

القسم الاول: البيانات الديمغرافية وتضمنت: (الاسم بالرموز، العمر بالسنوات، مكان السكن، المستوى التَّعْلِيمِي، الصفة الاجتماعيَّة في الأسرة، ألتزم بقيم الثأر، الصفة الاجتماعيَّة في الأسرة، ألتزم بالصُّلح

العشائري، ألتزم بتطبيق القانون، مكان القبيلة التي أنتمي إليها، مكان المقابلة، مدة المقابلة، تاريخ المقابلة).

القسم الثاني: أسئلة الدراسة وتضمنت:

- (1) ما هي أهم الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية حول ردود فعل أسر ضحايا جرائم القتل العمد (الجاني والمجني عليهم) في محافظة بيت لحم؟
- (2) ما هي أهم انعكاسات أسر ضحايا جرائم القتل العمد (الجاني والمجني عليهم) حول حرق البيوت في محافظة بيت لحم؟
- (3) ما هي أهم انعكاسات أسر ضحايا جرائم القتل العمد (الجاني والمجني عليهم) حول إبعاد عائلة القاتل (الجلوة) في محافظة بيت لحم؟
- (4) ما هي أهم انعكاسات أسر ضحايا جرائم القتل العمد (الجاني والمجني عليهم) حول الأخذ بالثأر في محافظة بيت لحم؟
- (5) ما هي أهم انعكاسات أسر ضحايا جرائم القتل العمد (الجاني والمجني عليهم) حول الصلح في محافظة بيت لحم؟
- (6) ما أهم انعكاسات أسر ضحايا جرائم القتل العمد (الجاني والمجني عليهم) حول التسامح في محافظة بيت لحم؟، ولمزيد من التوضيح حول دليل المقابلة بصورته النهائية انظر/ي ملحق رقم (2).

ثبات الاداة: تم تطبيق أداة الدراسة على العينة الاستكشافية بمقابلة (3) أفراد من مجتمع الدراسة، اثنان من أسرة المجني عليه، وواحد من أسرة الجاني، وبعد ثلاثة أسابيع تم إعادة المقابلات مع المبحوثين، بحيث لم تتضمن العينة المبحوثين التي أجريت معهم مقابلات في العينة الاستكشافية، وتم احتساب نسبة التوافق في إجابات المبحوثين في العيّنين: الاستكشافية والأصلية، وكانت النسبة كما يأتي: (للنظر للمقابلات في العينة الاستكشافية انظر ملحق رقم (2)).

جدول رقم (3-3) أثبات أداة الدراسة الاستكشافية والأصلية

رقم المحور	المحور	النسبة
المحور الأول	الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية .	%80
المحور الثاني	انعكاسات أسر ضحايا جرائم القتل العمد حول حرق البيوت.	%85
المحور الثالث	انعكاسات أسر ضحايا جرائم القتل العمد حول الجلوة.	%90
المحور الرابع	انعكاسات أسر ضحايا جرائم القتل العمد حول الأخذ بالتأثر.	%95
المحور الخامس	انعكاسات أسر ضحايا جرائم القتل العمد حول الصلح.	%85
المحور السادس	انعكاسات أسر ضحايا جرائم القتل العمد حول التسامح.	%80
المحور السابع	انعكاسات أسر ضحايا جرائم القتل العمد حول أخذ الدية.	%60
	الاداة	%82

يتبين من الجدول السابق أن جميع محاور الأداة تتمتع بنسبة عالية من الثبات، باستثناء المحور السابع؛ لذلك تم حذفه؛ نظراً لانخفاض معامل ثباته.

صدق الأداة: تم عرض أداة الدراسة على مجموعة من المحكمين ذوي الاختصاص، حيث قاموا بإبداء الرأي، ووضع الملاحظات عليها، وتم عمل التعديلات المطلوبة على الأداة، وإخراجها بصورتها النهائية كما في ملحق رقم (1).

7.3 المعالجة الإحصائية

اتساقاً مع الظاهرة المدروسة تم اتباع التحليل النوعي، وذلك من خلال جمع البيانات من الميدان من خلال المقابلة المتعمقة وتفسيرها وتحليلها وربطها بنتائج الدراسات السابقة، وتحليلها ضمن النظريات التي تم التفسير من خلالها، حيث تم تحليل المقابلات، التي أجريت مع العينة الاستكشافية؛ للاطلاع على صدق الأداة وثباتها، وبعد ذلك تم تحليل المقابلات التي أجريت مع العينة الأصلية. انظر ملحق رقم (5) ورقم (6).

8.3 صدق الأداة وثباتها

- **صدق المحكمين:** تم عرض أداة الدِّراسة على مجموعة من المحكِّمين المتخصِّصين وعددهم خمسة من ذوي الخبرة البحثية، حيث أبدوا ملاحظاتهم عليها وتمَّ عمل التعديلات على الاداة نحوياً ومنهجياً تمهيداً لتطبيقها على المبحوثين.
- **ثبات الاداة:** تم تطبيق أداة الدِّراسة على العينة الاستكشافية بمقابلة (3) أفراد من مجتمع الدِّراسة اثنان من أسرة المجني عليه وواحد من أسرة الجاني، وبعد ثلاثة أسابيع تم إعادة المقابلات مع المبحوثين بحيث لم تتضمن عينة المبحوثين التي أُجريت معهم مقابلات في العينة الاستكشافية، وتم احتساب نسبة التوافق في إجابات المبحوثين في العينتين: الاستكشافية والأصليَّة، وكانت النسبة كما ملحق رقم (2).

9. 3 إجراءات الدِّراسة

تم البدء بجمع الإطار النظري حول جرائم القتل العمد وانعكاساتها على أسر الضحايا من جميع المجالات الاجتماعيَّة والنفسية والاقتصاديَّة، فتم التطرق بشكل مفصل عن مفاهيم الجريمة بجميع مجالاتها النفسية والاجتماعية والاقتصاديَّة والسِّياسية والدينيَّة، بالإضافة إلى ذلك تم التطرق إلى الأسباب التي تُؤدِّي إلى ارتكاب الجرائم أشكالها وأنواعها كافَّة، وتم الحديث عن أنواع الجرائم وأشكالها وأنواعها، بالإضافة إلى التطرق على الجانب الديني والاجتماعي للجريمة، وتم الربط بين الدِّراسة والنظريات الاجتماعيَّة التي تخص موضوع (انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا من وجهة نظرهم)، وتم الرجوع إلى بعض الدِّراسات السابقة؛ من أجل التعرف عليهم، برغم قلة الأبحاث والدِّراسات التي تتحدَّث عن هذا الموضوع، حيث وجدت الباحثة صعوبة في إيجاد دراسات حديثة تخص هذه الدِّراسة، وتم التطرق إلى إحصائيات الشرطة الفلسطينيَّة؛ لمعرفة نسبة جرائم القتل العمد في محافظة بيت لحم؛ ومن أجل تطبيق أداة الدِّراسة المقابلة، وهذا الإجراء أخذ الكثير من الوقت للوصول إلى عدد أفراد الأسرة الذين تتجاوز أعمارهم فوق سنة ال (18) سنة من أسر الجاني والمجني

عليه، فهذه الإحصائيات أخذت الكثير من الإجراءات المطولة والموافقات الرّسميّة؛ من أجل الوصول إلى عيّات الدّراسة، وتم بعد ذلك الوصول إلى أسرّ المجني عليهم والجاني، وكانت المقابلات هي الجزء الأصعب والأكبر أثناء جمع البيانات من الميدان؛ لأنّه تمّ رفض بعض الحالات من أسرّ الجاني إجراء مقابلة، وعدم تقبلهم للحديث، وبعضهم قام بطردني، ورفض الحديث معي، وعدم استقبالي، والبعض الآخر حاول تغيير رأيه في طريقة الإجابة، واقتصرت إجاباتهم بشكل عام حول الموضوع ومن وجهة نظر كانت غير مقنعة في عدة أسئلة أخرى، أيّ أنّه كان أثناء المقابلة يبتعد عن التحدث في تفاصيل الجريمة، التي حدثت مع أفراد أسرته، وهذا ما وجدته في مقابلة بعض أسرّ الضّحايا من أهل الجاني (القاتل)؛ لذلك كانت هذه المقابلات الأصعب في هذه الدّراسة.

الفصل الرابع:

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

1.4 مقدمة.

2.4 عرض نتائج أسئلة دليل المقابلة ومناقشتها.

4.3 ملخص النتائج .

4.4 توصيات الدراسة.

الفصل الرابع

نتائج الدّراسة

1.4 مقدمة

يحتوي هذا الفصل على عرض نتائج أسئلة دليل المقابلة من خلال إجابات المبحوثين من أسرة المجني عليه، وأسرة الجاني حول انعكاس جرائم القتل العمد على أسر الضّحايا من وجهة نظرهم في محافظة بيت لحم في الفترة الواقعة بين عام (2017- 2022)، وتحليل المقابلات التي تم جمعها من الميدان، بالاستعانة بالملاحظة، وربط النتائج بنتائج الدّراسات السّابقة، وتحليلها وتفسيرها بالربط بالنظريّات المستخدمة بالإطار النظري.

2.4 تحليل نتائج الدّراسة

نتيجة المحور الاول: الانعكاسات حول ردّات الفعل لجرائم القتل العمد على أسر الضّحايا (الجاني والمجني عليه) من الجانب الاجتماعي والنّفسي.

يتبيّن من خلال إجابات المبحوثين من (ضحايا أسر المجني عليه) أنّ بعض الحالات تؤكد على تأثرها اقتصادياً وإجتماعياً ونفسياً من جرائم القتل العمد، حيث أكّدت هذه الحالات على تأثرها بشكل مباشر جراء جريمة القتل، وكان أكثر تأثيراً عليهم هو الجانب النّفسي؛ لأنّ الفرد يتأثر نفسياً بدرجة أولى نتيجة الجريمة، وبعضها تأثر أيضاً إجتماعياً؛ نتيجة جريمة القتل العمد حيث إنّ بعض الحالات تترك خلفها وصمة اجتماعية سواةً أكانَ لإسرة المجني عليه أو أسر الجاني، وبعضها تأثرت اقتصادياً؛ بسبب جريمة القتل، فعندما يقتل رب الأسرة أو المعيل الوحيد لهذه الأسرة، يصبح أفراد هذه الأسرة بلا دخل وبلا مصدر رزق.

وأكد (68 %) من الحالات التي أجريت معها المقابلات وهي (1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 13، 14، 16، 17)، أن الأسرة بدرجة أولى تأثرت من جريمة القتل بمعنى أن أفراد الأسرة من الدرجة الأولى، وهم (الأم، والأب، والأبناء)، وأن كل جريمة خلفت وراءها الكثير من الآلام والآحزان لأفراد أسرتها، كما أن بعضهم تأثر نفسياً بشكل كبير؛ نتيجة خسارتهم وفقدانهم لأحد ذويهم، حيث إن الفرد يشعر بالصدمة والقهر، وقد يصاب بمرض جسدي ونفسي؛ نتيجة الفقدان، وبعضهم تأثر من الوصمة التي تتركها هذه الجريمة، أي أن كلام الناس والمجتمع لا ينتهي حتى بعد وفاة الشخص.

تختلف الجريمة أيضاً من فردٍ لآخر، وتتعدد أنواعها وأسبابها، فقد تكون الجريمة على خلفية شرف أو على خلفية أموال أو قد تكون بسبب تعاطي الفرد للمخدرات والمسكرات، وبالتالي قد يرتكب جريمة القتل عن غير وعي وإدراك؛ لذلك هناك عوامل وأسباب مختلفة ومتنوعة للجريمة، حيث أكدت حالة رقم (1)، (ك.س) على أن الجاني كان يتعاطى المخدرات :

" أصلاً المخدرات كانت السبب الرئيسي في أنه يقوم بهذه الجريمة البشعة،

بمجرد ما العقل يغيب الشخص ما يتحكم في أفعاله ولا في تصرفاته".

يتبين أن الحالة السابقة تأثروا نفسياً؛ نتيجة الجريمة، وتبين حجم المعاناة التي مرت بها الأسرة؛ نتيجة فقدانها أحد أفراد أسرتها ويتضح كمية القهر والمعاناة التي عاشوها جراء الجريمة، أكدت حالة رقم (1)، (ك.س):

"في البداية كان الوضع كثير كثير صعب، وما تحملنا من الصدمة، أمي

انهارت كثيرا، وأبي ما صدق، وكأنه بحلم، بصراحة صعب جداً، كان الوضع

وكنا في وضع لا يُحتمل، عشنا حالة من الصدمة والقهر، ونفسياً تدمرنا

وأكثر واحد تأثر فينا بشكل صحي ونفسي هي أمي".

إن جريمة القتل جريمة صعبة، ولا يمكن قبولها لا إجتماعياً ولا دينياً ولا حتى أخلاقياً؛ لأنها أعتداء على النفس البشرية التي حرمها الله تعالى وأدان مرتكبيها عن عمد وقصد؛ لذلك ليس من السهل على الإنسان أن ينسى هذه الجريمة أو يتخطى تأثيرتها في الإنسان، حيث أكدت حالة رقم (7)، (ن.ع) على ذلك:

" اسمعي اسمها جريمة، وأكد لها كثيرٌ من التّأثيرات، سواء على الجانب النّفسيّ أم على الجانب الاجتماعيّ والاقتصاديّ، لكن كل جريمة تترك وراءها تأثيراً نفسياً كبيراً وصعباً جداً، وأيّ واحد يتقبل فكرة القتل وبالذات لما تكون هاي الجريمة مضاعفة، بمعنى أنها كبيرة على العقل البشري أنّه يستوعبها " .

يتبيّن أن جريمة القتل جريمة لا يمكن أن ينساها الإنسان، أو أن يتخطى أثارها على المدى البعيد، ؛ لأن وجود هذه الجريمة يجعل الفرد بحالة من الصراع الداخليّ؛ لذلك يصبح لديه قلقٌ وخوفٌ مستمرٌ من المستقبل، كما أنّها تُؤدّي إلى تفسّخ جميع الروابط الاجتماعيّة بين الأفراد، وعندما تكون جريمة قتل عمد يصبح الفرد في حالة مستمرة من الانتقام، ويبحث في كيفية أخذ حق أحد ذويه من الجاني نفسه أو من عائلته، وهذا ما يتسبّب في كثير من الأحيان بنشر الفوضى والفتن بين الناس، ويشعر الفرد بأنعدام الأمن والأمان في المجتمع؛ لذلك تؤكّد بعض الحالات أنه يجب وضع حد لهذه الجرائم من قبل الأجهزة الأمنيّة، ومن قبل رجال الإصلاح؛ لأن دور الطرفين مهم في حل قضايا القتل، كما أنّها تؤكّد إذا لم يكن هناك ردعٌ لهذه الجرائم فقد تتفاقم وتصبح عادة بين الناس، فمن الضروري معاقبة الجاني ومرتكبي الجريمة؛ حتّى يصبح عبرة لغيره ولمنع غيره أيضاً من ارتكاب الجريمة، ففي كثير من الأحيان قد يكون دور القضاء القانوني أفضل من القضاء العشائريّ، وفي بعض الأحيان يكون العكس صحيحاً، وقد يكون كلاهما متفقين على المبدأ نفسه في معاقبة الجاني، وهذا ما تؤكده حالة رقم (5)، (أ.ع):

"ما أحدٌ ينصف الإنسان إلا الله وحده -سبحانه وتعالى-، غير أنّني أرى أنّ القانونَ والعشائر غير فعّالين بالشكل المناسب، أو كما يجب أن يكون، الاثنان يكملُ بعضهما بعضاً، القضاء والقانون، لكن اليوم القانون ضعيف، والعشائر اليوم قويّة على المظلوم فقط، لا يوجد حقٌّ يتمُّ أخذه بالشكل الصحيح، وكما يجب أن يكون لهذا خلل، وفي المنظومة كلها".

إنّ العرف العشائريّ السائد في بعض القرى، الذي يتمثل في القيم والعادات والتقاليد الخاصة بكل قبيلة أو عائلة في القرية، يعدّ جريمة القتل -في بعض الحالات- مبرّرةً، أو وسيلة للدفاع عن هذه العادات والأعراف، وهذا ما أكّدته حالة رقم (10)، (ن، أ):

" قد تكون هذه الجريمة رادعاً لبعض الأشخاص الذين يخرجون عن سياق عادات مجتمعنا وتقاليده، أنا ضد فكرة القتل نهائياً، ولكن مع تطبيق العرف العشائري السائد في مجتمعنا البدوي، عنا الوصمة بتضل تلاحق الواحد لإجداد أجداده بالذات بقصص الشرف بتصير عار علينا".

في بعض الأحيان عندما يكون الجاني والمجني عليه من العائلة نفسها أو من الحمولة العشائرية، يصبح هناك تَفَكُّك اجتماعي، وانفصال داخلي بينهم، وحالة من الصراع الداخلي؛ نتيجة قيام أحد الأفراد بهذه الجريمة، وقد تصل بينهم الخلافات والمشاكل إلى التخلي عن الجاني أو عن أفراد أسرته وإخلاء اسمه من بند العائلة، وهذه ما يسمّى (بالتبرئة) عنه؛ وذلك نتيجة ارتكابه جريمة القتل، وأكّدت حالة رقم (15)، (ر.ع):

"هو أنا بصراحة لا أرغب بالحديث كثيراً في الموضوع، أحبُّ أن أحكي بالموضوع، أو الموضوع ما يهْمُنَا؛ لأنه ما في علاقة بتربطنا مع ولاد أخي بالمرّة؛ لأنه أنا وعمامي تيرأنا عنهم، والموضوع حكيتك انتهى بالنسبة لنا".

إنَّ جريمة القتل تؤثر بشكل أساسي في الفرد وفي عائلته وفي علاقاته الاجتماعيّة بين الناس، كما أنّها قد تسبب كوارث أخرى بعد وقوعها، فقد تسبب الجريمة بقتل شخص آخر ليس له علاقة في الجريمة بتاتاً، وقد تسبب أذى للأفراد دون وجه حق، كما أنّ الجريمة قد تكون سبباً رئيساً في قطع مصدر الدخل للأسرة؛ لذلك الجريمة مرفوضة بكل حالتها، وأخص بالذكر جريمة القتل العمد؛ لأنّها تُؤدّي إلى ردّات فعل قويّة، سواء من أهل الجاني أو المجني عليه، وهذا ما تؤكّده حالة رقم (1)، (ك.س):

" ردة الفعل كانت قويّة جداً من قبل شباب العيلة، أولاد أعمامي، وأعمامي كلهم راحوا على دار القاتل، كسروا دار أبيه، وحرقوها ودخلوا على الدار من الدّاخل، فتحو الباب ودخلوا حرقوا داخلها، وهو كان شاردا ما لقيناه".

الجريمة قد تُؤدّي إلى الانتقام ونشر مشاعر الكراهية بين الأفراد، وبالتالي هذه المشاعر تتفاقم وتصل إلى درجة الانتقام، والتسبب في أذى الناس وقد تسبب بحرمانهم من العيش بأمان وسلام،

أضافة إلى ذلك قد تجعلهم يعيشون في حالة من الفقر والبطالة؛ بسبب انعدام مصدر الرزق؛ نتيجة حرق محلات أو مخازن أو حتّى بيوت، حيث أكّدت حالة رقم (2)، (ن.غ):

" خبرتُك أنا انقطع رزقتي، ولم يدخل على الصالون أحدٌ، وكان -والحمدلله-
وضعي المادي وقتها صعباً؛ لأنّ الصالون مصدرُ رزقي الوحيد".

إنّ جريمة القتل العمد تؤثر بشكل أساسي في جميع أفراد الأسرة، وأن الأسرة تتأثر من جريمة القتل على جميع جوانب الحياة، سواءً أكانت اقتصادية أم نفسية أم حتّى اجتماعية، وأنّ بعض الجرائم لا يمكن التسامح فيها أو الاستهانة بها؛ لأنّه تخص كرامة الإنسان وشرّفه؛ لأنّنا نعيش في مجتمع شرقي ومحافظ، ولديه عادات وتقاليد وقيم خاصّة فيه، وقد يكون خروج الفرد عن هذه القيم والأعراف ما هو إلا خرق لهذه القيم، وقد تُعدّ الفرد مجرماً عندما يتخلّى عن أحد القيم أو الأعراف السائدة في مجتمعه؛ لذلك جريمة القتل العمد تحديداً تخلف وراءها دائماً الكثير من التساؤلات والشكوك، وفي بعض الأحيان تضع كلّ اللوم على أسرة الجاني أو أسرة المجني عليه؛ لذلك قد تتأثر الكثير من العائلات؛ نتيجة هذه الجريمة؛ لأنّه دائرة البيئة المحيطة بالأفراد قد تخلق في بعض الأحيان انزعاجاً وضيماً لدى الأفراد؛ بسبب نشر الفتن والإشاعات بينهم، حيث أكّدت حالة رقم (3)، (ح.غ):

" في ناس كثير من أقارب زوجي لا يأتون عندنا، ونحن أصلاً لا نحكي معهم؛ لأنّهم واقفون مع حكي الناس، وأطلعوا إشاعاتٍ عنّا، وغير ذلك الغلط الذي كنّا نسمعه".

إنّ جريمة القتل العمد في بعض الأحيان تزيد من عدد الضحايا في المجتمع، أي أنّ جريمة القتل العمد لا تقتصر فقط على أن الجاني قتل وانتهت القصة، بل إنّ هناك أشخاصاً آخرين يعانون؛ نتيجة هذه الجريمة، وأنّ الأسرة وأفرادها قد يكونون أيضاً ضحايا؛ نتيجة هذه الجريمة سواءً أكانوا من أسرة الجاني أم المجني عليه، وهذا ما تؤكد حالة رقم (2)، (ن.غ):

"الناس ما رحمتنا بالمرّة، وأي واحد يرانا يوصمنا بالجريمة، ويا الله!! كم نشروا أشاعات يا الله!!، ما هذا العالم!! وما هؤلاء الناس!! ألا يكفي أنّ البنت ماتت؟! يظنون يتكلّمون... ويطلعون الإشاعات، وكلّ يوم باب الدار صحافة وأعلام وإتهامات، ووضعوا الحقّ على المرأة، وكلام فاضٍ... أخ بس".

إنَّ الفرد يؤثر ويتأثر في المجتمع الخارجي، وإنَّ الجريمة أيضاً تؤثر بشكل كبير في المجتمع، وعندما تكون هذه الجريمة جريمة قتلٍ عَمْدٍ، يصبح الفرد محاطاً بِكَمِّ هائلٍ من التساؤلات؛ لذلك يسعى الأفراد دائماً في المجتمع لمعرفة الأسباب التي أدت إلى قيام الفرد بهذه الجريمة، فتكثرُ الأسئلة والأقويل، وبالتالي تصبح الأخبار عبارةً عن إشاعات متداولة بين الناس، وتصبح أسرة الجاني أو المجني عليه ضحايا في المجتمع؛ لذلك قد تُؤدِّي الجريمة إلى ظلم أفراد آخرين، سواء على الصعيد المادي أم على الصعيد النَّفسيّ، حيث أكَدَّت حالة رقم (8)، (ع.ه):

" جريمة القتل بحد ذاتها جريمة حرمها الله؛ لما فيها من تعدٍ على النَّفس البشرية، فمجرد وقوع هذه الجريمة تخلف وراءها كمًّا هائل من المشاعر والأفكار والتساؤلات، التي لا يمكن تقبلها بسهولة".

كما أكَدَّت حالة رقم (6) على أنَّ جريمة القتل تؤثر أيضاً في الأهل بشكلٍ مباشرٍ، وقد تسبَّب أيضاً أضراراً ماديَّةً للأفراد، وتكون ظالمة لهم، حيث أكَدَّت حالة رقم (6)، (م.غ)، على ذلك:

"حسب رأيي الشخصي، هذه الرَّدات ليست دائماً صحيحة؛ لأنَّه أنت تظلم ناساً كثيرين، ما لهم دخل، وممكن تحرق سياراتِ أناس ما لهم دخل، وتقتل ناساً ما لها دخل، وتدمر بيوتِ أناسٍ، ما ذنبها؟!، يعني الواحد اليومَ الله يعلم كيف يدبِّر أمورَه في ظلِّ هذه المعيشة الصَّعبة، تروح تحرق دازه لماذا ما ذنبه؟!".

إنَّ الجريمة لا تقتصر فقط على الجاني والمجني عليه، وإنما هناك أسرُّ لهم، ويتأثرون بشكل مباشر من هذه الجريمة، وعندما تكون خلفية جريمة القتل العمد على ما يسمَّى الشرف، أو الخروج عن قِيَمٍ وعادات المجتمع يصبح الفرد يتخوَّف من الحديث عن هذه الجريمة، ويحاول دائماً تشتيت الأخبار حول تفاصيل الحادثة، وهذه ما لاحظته الباحثة أثناء قيامها بالمقابلات مع بعض الحالات، حيث شاهدت كميَّة الخوف والتوتر بين بعض الأفراد؛ نتيجة التحدث عن الجريمة، وكانَ هُنَاكَ قلقٌ واضح في إجاباتهم، ويحاولون الابتعاد عن السبب الحقيقي والأكتفاء بالإجابة عن السؤال، كوجهة نظر عامة وغير مقنعة، بمعنى أنه يحاول الأجابه فقط ليتخلَّص من السؤال الحقيقي للحادثة نفسها، وهذه ما أكَدَّته حالة رقم (16)، (ب.ه):

" في البداية أنت عارفة أنك تتكلمين في موضوع حساس جداً، وموضوع ليس سهلاً؛ لكون أنني جزء من هذه العائلة التي تريدين معرفة قصتها، وصعب أن أعطي مع الأسف تفاصيل خاصة".

كما أكدت أيضاً على ذلك حالة رقم (9)، (ع.ز):

"يعني بصراحة هذا الموضوع حساس جداً، وأكد ما في من أحد يحب أن يحكي فيه، لكن لأنك جئت من طرف أناس أحبهم وأعزهم، سأجيبك على الأسئلة، واعذريني إذا ما قدرت أعطيك أي تفاصيل أو أي شغلات خاصة كثيرة، وأتمنى أن تفهمي هذا الكلام، أنت بنت، وتعرفين بالتأكيد ما أقصده، لا ينقصنا مشاكل، ولا حتى وجع رأس من هذه المقابلة رجاء".

في حين تبين من خلال إجابات المبحوثين من (ضحايا أسر المجني عليه) أن 14 % من المبحوثين، وهم الحالة رقم (15، 18، 12)، تأثرت بجريمة القتل العمد؛ لكون أن الجاني والمجني عليه واحد، بمعنى أن يقوم الفرد بقتل أحد والديه، أو أن يقوم الفرد بقتل نفسه، أو ما شابه ذلك، فمن خلال مقابلة الباحثة مع المبحوثين تبين أن هذه الحالات هي حالات إستثنائية؛ لأن أكثر فرد قد يتضرر غالباً من جريمة القتل هو الأم و الأب، فعندما يموت أحدهما أو كلاهما، قد يكون الضرر ربما أقل، وأكدت على أن هذه الحالات فقط هي حالات استثنائية، فعندما يكون الجاني هو أحد الأبناء هنا، قد تختلف المعادلة نوعاً ما في ردات الفعل الناجمة عن هذه الجريمة، حيث أكد على ذلك حالة رقم (12)، (م.ع):

"وما أحد تأثر بهذه الجريمة صحيح، نحن -الأخوات- تأثرنا فعلياً فقط، وفي أيامنا، هذه ما أحد سأل عن أحد، هو مات وما أحد اهتم، راحت عليه فقط، هو كان على طول يتمشك مع أمي وأبي؛ من أجل أولاده ومن أجل المصاري".

كما أكدت أيضاً حالة رقم (15)، (ر.ع) على ذلك:

" إذا وصلت أن يقوم شخصٌ بقتل أبيه، فأبى انعكاسات وتأثيراتٍ سنحكي،
لما تتفق البنث مع أخوتها - بمجرد تفكيرٍ - تتخلص من أبيها، ماذا ظلَّ
فيها".

كما أكّدت ذلك أيضاً حالة رقم (18)، (ف.ع):

" هو دائماً في جرائم القتل، بالتحديد أكثر أحدٍ يمكن يتأثر نفسياً ويتعب؛ نتيجة
هذه الجريمة بالدرجة الأولى الأم أو الأب درجة أولى، لكنّ القصة هذه
بالتحديد الجاني الأولاد، والأم توفّيت بعد هذه الحادثة، وهي كان وضعها جداً
صعباً، وكانت بالمستشفى معها عدة مشاكل، فما أحبُّ أن أوصلك إياه لما
الأم والأب يموتون انتهى كلُّ شيء، كل واحد يعيش لنفسه ومصالحته فقط،
هذا كل ما في الموضوع؛ لأنَّه أخي انقتل من أولاده ومن بناته المتوحّشات
لأجل المصاري التي أعمت أعينهن، جعلن أخي يزعلنا ويزعل كثيرًا من النَّاس؛
حتّى يجيب لهن المصاري، ويسكتوا ويحلوا عنه".

يتّضح من خلال إجابات المبحوثين من (أسر الجاني) تأثهم نفسياً وأجتماعياً؛ نتيجة جريمة
القتل، وأن الناس والمجتمع لا يرحم أسرهم، في حين أنّ الجاني يترك لأهله الكثير من المشاكل،
والوصمة بأن أبهم قاتل أو أحد أفراد أسرته قاتل، كما أنّه يعرض حياتهم للتهديد المستمر؛ نتيجة
ارتكابه جريمة القتل، حيث أكّدت حالة رقم (20)، (م.م):

"في البداية كان هُناك خوف من قبل أسرة المجني عليهم من التعدي علينا،
والتعدي على أبنائنا أثناء العودة من المدارس، وكون أخي (م . م) كان
مشاركاً في جريمة القتل، اقتصادياً تأثرنا، ودفعنا ديةً قيمتها (60) ألف دينار
أردني، وكل جريمة تترك وراءها كثيرًا من التّأثيرات والعواقب يكون تأثيرها
سلبياً في الطرفين".

جريمة القتل قد تؤثر بشكل أساسي في الأطفال، ويكونون ضحايا؛ نتيجة هذه الجريمة،
فعندما يكون الأب قاتلاً، ولديه أبناء يتأثرون نفسياً بشكل مباشر؛ نتيجة هذه الجريمة، ويصبحون

منعزلين عن العالم الخارجي، ويرفضون بناء علاقات اجتماعية؛ نتيجة ذلك كما أنه قد يوصمون؛ نتيجة جريمة القتل التي قام فيها والدهم أو أحد نوابهم، حيث أكدت حالة رقم (19)، (م.ح):

" طبعاً في تأثيرات نفسية تعود على الأهل، وأخص بالذكر الأطفال، وهم غالباً يكونون للأسف ضحايا؛ نتيجة هذه الجريمة، ولكن هناك أسباب مختلفة فمثلاً رفاق السوق يؤثرون 70% في بعضهم، ولهم دور حتى في التقليد ففي كثير من الأهل هم مع الأسف ضحايا؛ نتيجة هذه الجرائم، وكل جريمة ولها الكثير من التأثيرات النفسية والاجتماعية التي تؤثر في أفراد الأسرة وعلى الأبناء".

إن جريمة القتل قد تؤدي إلى التفكك الاجتماعي في المجتمع، وتفكك النسيج الاجتماعي بين الناس، وبين العائلات، وقد تسبب في كثير من الأحيان إلى (البراءة) عن الشخص القاتل، أو عن أسرته؛ لأن العائلة لا تستطيع أن تتحمل مسؤولية الجرم، الذي ارتكبه أحد أبناء العشيرة، أو أحد أبناء العائلة فتعلن عدم حمايتها له، وخروجه عن دائرة العائلة، كما أنه في بعض الأحيان يكون هناك الكثير من الكلام الزائد والإشاعات التي يتحدثون الناس عنها عند وقوع الجريمة، وحتى بعد مرور وقت عليها يصبح هذا الفرد الجاني هو وأسرته تحت مسمى الوصمة الاجتماعية، حيث أكدت حالة رقم (21)، (ن.ع):

" يعني اسمي هالموضوع هذا تسكر نهائياً، وحلفت ما أفتح هذا الموضوع مع أي أحد، فقط الذي أريد أن أوصلك إياه، أن حكى الناس كثير، وليس كل شيء يحكوه صحيحاً، والذي زادوه في الموضوع، أعرف ومتأكد هم أقرباء أبي، الذين كانوا أقرباء؛ لأنه فعلياً ما في أي شيء يربطني فيهم، ولا في ولادهم؛ لأنهم من زمان ما يحبوننا، وقبل كل هذه القصة، فعلياً لو أنا شخصياً قتلت أبي مثل ما لبسونا، هذه التهمة كان أنا في السجن، وغير فاتح صالوني وبشتغل، والحمد لله الناس عرفتني أنني أبحث عن رزقتي، ولست صاحب مشاكل".

كما تبيّن أثناء إجراء المقابلة للحالة رقم (22)، (س.هـ)، أنّ هُنَاكَ حالةً من الخوف والقلق من هذه التساؤلات؛ لكون الموضوع يخص بالذّكر (أنثى)، وهذا في مجتمعهم ووسط القبيلة التي يعيشون فيها، وينتمون إليها مرفوض الحديث عنه نهائياً؛ لذلك كانت الأم في جميع الإجابات تؤكد على ضرورة ألا يعلم أحد أنّها تواصلت معي، وتحدثت حول هذا الموضوع؛ لكون ابنها أيضاً متورطاً بهذه الجريمة، حيثُ إنّها قالت:

" أنا لا أريد أحداً يعرف أنّك تكلمت معي في هذا الموضوع؛ لأنّهُ القصة ماتت بأرضها، خلص رغم أنّ الموضوع فاتح في مكتب التحقيقات، وابني (ن) وابن عمه (خ)، ومعهم اثنان: واحد منهم صاحبه من الضفة، نسيته اسمه، فقط هما اللذان متهمان في القتل".

النتيجة: يتأثر أفراد أسرة الجاني والمجني عليه من الناحية الاجتماعيّة والنفسيّة والاقتصاديّة؛ جرّاء جريمة القتل العمد، وتترك الجريمة الكثير من المشاكل الأسريّة والتفكك العائلي، كما أنّها تقود أفراد الأسرة إلى ارتكاب جرائم أخرى، مضافة للجريمة الأصليّة.

النسبة	العدد	الانعكاسات الاجتماعيّة والاقتصاديّة لجريمة القتل العمد (أسرة الجاني)	النسبة المئوية	العدد	الانعكاسات الاجتماعيّة والاقتصاديّة لجريمة القتل العمد (أسرة المجني عليه)
14%	3	الأفراد الذين تأثروا من جريمة القتل العمد	68%	15	الأفراد الذين تأثروا من جريمة القتل العمد
4%	1	الأفراد الذين لم يتأثروا من جريمة القتل العمد	14%	3	الأفراد الذين لم يتأثروا من جريمة القتل العمد

انفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (القحطاني، 2010)، التي تؤكد أنّ أحد أهم أسباب ارتكاب جريمة القتل هو العامل الاجتماعيّ، المتمثل في الطلاق، ورفاق السوء، والبطالة والفقر المرتبط بالجانب الاقتصادي، بالإضافة إلى العامل النفسيّ المرتبط بالاكنتاب والقلق، كما أن العامل الدينيّ أيضاً يُؤثر في الفرد، فإنّ غياب الوازع الدينيّ للفرد يقوده إلى ارتكاب الجريمة، ومع نتيجة دراسة

(الدراوشة والمواجدة، 2017) التي تؤكد أن التفكك الأسري وضعف الوازع الديني للفرد، وغياب وسائل الضبط الاجتماعي تقود الفرد لارتكاب جريمة القتل، ومع نتيجة دراسة (الحديد والمجالي، 2022)، التي تؤكد أن العوامل الاجتماعية والشخصية قد تلعب دوراً في ارتكاب جريمة القتل، واختلفت مع نتيجة دراسة (هاجر، 2022)، التي تؤكد أن للضحية دوراً في حصول الفعل الإجرامي، بما فيها جرائم القتل العمدي؛ لأنه لا يمكن أن نشير بأسهم الاتهام على المجرم القاتل فقط، بل إن للضحية دوراً في وقوع هذه الجريمة، كما يكون دور الضحية في ما ترسله الضحية من إشارات أو مثيرات أو سلوكيات للجاني تكون بمثابة المنبه الذي يستثير به سلوك المجرم القاتل، حيث توفر له الفرصة المواتية؛ لتحقيق هدفه.

فسرّت نظرية التفكك الاجتماعي هذه النتيجة بأن تأثيرات جريمة القتل العمد في أفراد أسرة الجاني والمجني عليه، حيث إنها توضح أن التفكك الاجتماعي والأسري يؤثر بشكل كبير في ارتفاع نسبة الجرائم في المجتمع الفلسطيني؛ لأن أساس بناء المجتمع وتطوره قائم على التنشئة الاجتماعية الصحيحة للأفراد، كما أنه يؤثر في أنساق المجتمع الفلسطيني، ويؤثر في روابطه الاجتماعية، كما أن التأثيرات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية لأسر الجاني والمجني عليه؛ نتيجة ارتكاب جريمة القتل العمد؛ لأن الجريمة بكل أنواعها وأسبابها يكون لها انعكاسات متعدّدة على أسر الجاني والمجني عليه، كما أنها فسرت هذه الأسر بأنها ضحايا لهذه الجريمة.

إنّ الجريمة تخلف الكثير من المشاكل والخلافات العائلية والأسرية في المجتمع الفلسطيني، وإنّ جريمة القتل تحديداً تؤثر بشكل مباشر في النسيج الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني، كما أنها تؤثر بشكل أو بآخر في الروابط الاجتماعية داخل الأسرة، وبالتالي تؤثر في الجانب النفسي للفرد، فيشعر بالقلق المستمر والخوف من المستقبل، مما يعيش في حالة من الاكتئاب النفسي؛ نتيجة هذه الجريمة، كما أنها تؤثر في الجانب الاقتصادي بحيث قد تُؤثر في دخل الفرد، وعدم قدرته على تلبية

الاحتياجات الأساسية لأسرته، وقد تزيد الجريمة من ارتفاع نسبة البطالة والفقر في المجتمع الفلسطيني بشكل عام، وفي محافظة بيت لحم بشكل خاص، كما أنها تُؤثّر في الجانب الاجتماعي للفرد داخل أسرته، فقد ينتج عنها تفكك أسري وعائلي، وفي بعض الأحيان تُؤدّي الجريمة إلى وسم عائلة الجاني أو المجني عليه؛ نتيجة جريمة القتل العمد.

نتيجة المحور الثاني: الانعكاسات لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه)، حول ردة فعل حرق البيوت.

يتبيّن من خلال إجابات المبحوثين من (ضحايا أسر المجني عليه) أنّ هناك بعض الحالات لا تؤدّي ردّات الفعل الناجمة عن جريمة القتل العمد، وأنّ هذه الردّات غير طبيعية وغير منطقيّة، وأنّ ردّات الفعل التي تُؤدّي إلى حرق البيوت وتكسير الممتلكات، والاعتداء على الآخرين ما هي إلا ردّات فعل قد تظلم الكثير من الأفراد، ويكون الأهل ضحايا نتيجتها، كما أنّ هذه الحالات ترفض تعرّض أفراد آخرين للأذى، في حين أنّ بعض الحالات الأخرى ترى أنّ ردّات الفعل هذه ما هي إلا ردّات فعل طبيعية؛ نتيجة لارتكاب أحد الأفراد جريمة قتل ما، وترى أنّ هذه الردّات ما هي إلا إنتقام وأخذ حقّ من أسرة الجاني؛ على ارتكابه هذه الجريمة، كما ترى هذه الحالات أنّه لا يمكن ضبط مشاعر الغضب، والانتقام عند وقوع هذه الجريمة، وهذا ما يسمّى بـ"فورة الدم".

يتّضح أنّ نسبة (68%) من المبحوثين وهم الحالة رقم (3، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 16، 17، 18)، أكّدوا على أنّ ظاهرة الاعتداء على الآخرين، والاعتداء على الممتلكات وحرق البيوت، والتكسير، وحرق السيارات ردّات فعل غير منطقيّة، وغير صحيحة؛ لأنّها قد تُؤدّي إلى أضرار أخرى، وفيها تدمير لمصالح الأشخاص، وقد تتسبّب في أضرار لأفراد ليس لهم علاقة بالموضوع، مثل حرق المنازل، وحرق السيارات، وقد ينجم عن هذا الحرق تأثر منازل الجيران والعائلات الأخرى المحيطة بالمنزل نفسه، كما أنّها تُؤدّي إلى حرق محلات لأشخاص مصدر رزقهم من هذه المحلات، والحريق الذي يحدث قد يضرّ بالأطفال، ويؤدّي إلى اختناقهم، جميع هذه النتائج قد تكون سلبية على الأفراد وعلى المجتمع، كما أنّ حدوثها يُؤثّر في الأفراد بشكل مباشر، وتتضرّر أسر كثيرة؛ نتيجة هذا الفعل؛ لأنّها تُعدّ أيضاً جريمة صادرة عن الجريمة الأصليّة، وتسبب كوارث على جميع الجوانب، وقد تتفاقم هذه المشكلة إلى إطلاق نار متبادل بين العائلات، وقد تُؤدّي أيضاً إلى

مقتل أفراد آخرين عن طريق الخطأ؛ نتيجة إطلاق النار أو حرق البيوت أو السيارات، كل هذه ردّات الفعل نتائجها سلبية على الأفراد وعلى المجتمع، بالإضافة إلى ذلك تُعدُّ ظالمةً أسَرَ الجاني والمجني عليه، حيث أُكِّدَت حالة رقم (18)، (ف.ع):

"هذه أسوأ ظاهرةٍ أنا أراها، كردّات فعل؛ نتيجة جرائم القتل، بمختلف أنواعها؛ لأنّ ردّات الفعل هذ قد تؤثر بشكل مباشر في كثير من الناس، ويمكن تفقّر أناسًا، ويمكن أن تحمّل أناسًا الكثير من الخسائر، ويمكن أن تشتدّ أناسًا وتؤدي أناسًا؛ نتيجة الحرق أو التفسير، وأغلب القصص التي سمعتها، والتي ممكن رأيتها في إحدى القرى، هي حرق محلات وتدميرها بشكل كامل، طيب لماذا تزيد الجريمةً بجريمةٍ أخرى، يعني أنّ الجاني يكون يشتغل في مكان ما، تروح وتحرقه، طيب ما هو المحل ليس له، بل لأناس خسرتهم خسائر فادحة، والله يعلم كيف يكونون مدبّرين حالهم في الأقساط، فأنا أرى أن ردّات الفعل هذه، هي جريمةٍ أخرى، وهم أولاد أخي لماذا قتلوه؟ لأجلِ عمارٍ، أو لأجلِ ورثة".

إنّ ردّات الفعل هذه سلبية وتسبب في أضرار وخسائر كبيرة للأفراد، وإنّ وجود مثل هذه الردّات بدون وجود رادع لها وقانون، تصبح عند الأفراد عادةً طبيعيّة، ويصبح الفرد في غابة، وكل فرد يقوم بالانتقام من الآخرين بنفسه، وهنا تصبح هذه الجرائم طبيعيّة في المجتمع، ولا يوجد لها لا رادع ولا قانون يحمي الأفراد؛ لذلك ترى الباحثة أنّ وجود مثل هذه الردّات ما هو إلا توسيعُ حجم الجريمة، كما أنّ عمل رجال الإصلاح ورجال الشرطة جنباً إلى جانب يردع الأشخاص الذين لديهم سلوكات وتصرفات غير ملائمة، وبالتالي فإنّ الفرد يفكر قبل قيامه بأيّ فعل غير مناسب، ويمتنع عن قيامه، كما أن وجود رجال الإصلاح والشرطة يعزّز ثقة الفرد في مجتمعه، ويلجأ إليهم عند حدوث أمر ما، وتوكّد حالة رقم (16)، (ب.ه):

"كلنا نعرف أن ردّات الفعل هذه غلط، ولكنّها للأسف موجودة، وعندنا نحن بالذات في يطا، أكثر شيء يكون ردّات فعلٍ هي إطلاق النار بكثافة، وبشكل مريب، سواء على أهل الجاني وأسرته وكل عيلته، أم العكس، كلّها ردّات فعل سلبية، ولكنّها موجودة، ولا يمكن التخلص منها، لكن نقدر أن نحدّ من

وجودها، بوجود المخاتير وأهل العشائر، ولكن القانون عندنا ليس فعّالاً كثيراً، يعني كما ترين أنت، وأكد تسمعين عن القصص اللي صارت قبل من قتل وحرق، وكان وجود الشرطة، ودورهم ليس فعّالاً بالشكل المناسب، وعندنا الدم يظلّ دمًا، والسماح فيها وصمة عار للأسف".

كما أنّ هُنَاكَ بعض الحالات ضد هذه الأفعال، وضد قيام الأشخاص بهذه الأفعال، ولكن تفسّرها بأنها أفعالاً طبيعياً، وأن مشاعر الحزن والألم تكون أقوى من مشاعر التّسامح والصّلح؛ وذلك بسبب فقدان عزيز لهم أو من أقاربهم أو أحد أفراد أسرته، وأنه لا يمكن السيطرة على الأفراد الآخرين داخل العائلة؛ بسبب وجود مشاعر الحقد والغضب اتجاه الجاني، وفي كثير من الأحيان اتّجاه أسرته؛ لذلك يحاولون الانتقام من أسرته عن طريق الحرق والتكسير، وهذا ما أكّدته حالة رقم (7)، (ن.ع):

"أنا أرى موضوع حرق البيوت موضوعاً ما لها دور، وما يحل المشكلة، وما يرجع حقّ أحد، الي مات مات الله يرحمه، ولكن نحن ما نقدر نضبط، لا مشاعرنا اتجاه الانتقام، ولا منقدر نحاول نسيطر على الشباب الذين فقط يريدون أن ينتقموا".

كما أكّدت على ذلك أيضاً حالة رقم (5)، (أ.ع):

" اسمعي أنا فعلياً ضد الحرق، وضد التكسير، بس الواحد لما يكُن في الحادثة يستحيل أن يسيطر على حاله، يعني هذه الشغلات من الطبيعي جداً أن تصير".

في حين أكّدت على ذلك حالة رقم (14)، (أ.ذ) على ذلك:

" أنا بالنسبة لي (أ.ذ) ضد كل هذه الأمور، لكن يا عمي ما نقدر الانتقام، بيكون مزروعاً فينا؛ نتيجة هذه الجريمة يعني واحد أخوه انقتل، ماذا يصنع؟ يكتف أيديه؟! سيحرق وسيدمر؛ لحتّى يفش غلّه، ولحتّى يقدر يداري في بعض الأحيان على غطه؛ لأنه مع الأسف بيكون مخدوعاً في كثير من النّاس، وكثيرة القصص".

كما أنّ بعض الحالات التي لا يمكنها الاستمرار بهذا الأفعال؛ نتيجة الضغط عليهم من قبل من هم أكبر منهم، وأن تدخل رجال الإصلاح في كثير من الأحيان يساهم بمنع وقوع جرائم أخرى، وهذا ما أكدته حالة رقم (1)، (ك.س):

" يعني صحيح كسرنا داره، وحرفناها، بس لما الكبارية تدخلوا في الموضوع، وهُدونا وحكوا لنا أهله ما لهم دخل".

في كثير من الأحيان قد يفشل بعض الأفراد في تنفيذ ردّات الفعل الناجمة عن جريمة القتل، رغم قناعة هؤلاء الأشخاص بأن تلك الردّات خاطئة، وأن نتائجها وخيمة جداً، وتحدث أضراراً بالغة ورغم ذلك يحاولون تنفيذ الحرق والتكسير، وفي بعض الأحيان قبيلتهم تطالبهم بعدم الاستسلام والخضوع وعدم التسهل بالموضوع، وأن عدم قيامها بمثل هذه الردّات يقلل من مكانتهم بين الناس، وأن من ضمن أعرافهم وقيمه الاجتماعيّة التي نشأوا عليها أن يحاسبوا فوراً بعد وقوع أي جريمة، بدون تفكير أو حتّى حكمة، ولكن لم يستطيعوا بسبب بعد المسافة بين أسرة الجاني والمجني عليه، رغم أنه قد يكون وجود هدف لبعض الأفراد بارتكاب جريمة الحرق أو التكسير ولكن لسوء الحظ أنّ هناك مسافة تفصل بينهم عندما يكون كل عائلة منهم في منطقة مختلفة عن الأخرى، فالمسافة هنا تمنع في كثير من الأحيان وقوع جرائم أخرى، بوجود التنسيق بين أجهزة الشرطة الفلسطينيّة وبين بعض الأفراد الذين لديهم علم بما يجري، يمنعون وصولهم إلى أسر الجاني، وتأكد حالة رقم (17)، (أ.س):

" طبعاً ما صار في حرق ولا شيء؛ لأنّه المسافة كانت بعيدة، يعني عيلة (ع.س) من هنا من السواحة، وعيلة أهل البنت (ن.ه) من يطا؛ فالمسافة كانت يمكن عائلاً الهم في أنّهم يمنعون جريمة ثانية تصير".

إنّ بعد المسافة بين بعض العائلات له إيجابيات، وقد يمنع وقوع جرائم أخرى بين الأفراد، فالمسافة قد تكون عاملاً مهماً في أبعاد المشاكل والأذى للآخرين، وتأكد بعض الحالات أنه من الضروري معاقبة الجاني نفسه، وتأكد حالة رقم (6)، (م.ع):

" بالنسبة لهذه الأفعال ما صارت، ليس لأنه ما نريد أن تصير، كانت بداها تصير، لكن المسافة كانت عائلاً والحمد لله؛ لوقوع هذه الكوارث، وفعلياً لو نحن بنرجع إلى ديننا الإسلاميّ وننفّذه ونطبق شريعة الله، صحيح ما بصير

جرائم، كالقتل والزنى والفجور الذي هو موجود، ومن ضمن شريعتنا وديننا
الإسلامي يقولك القاتل يقتل، وهذا فقط عقابه، ما قال ديننا: اقتل واقتص
من أخيه أو أمه أو أبيه".

من الضروري معاقبة الجاني نفسه؛ بسبب ارتكابه جريمة القتل، وأن ترك الجاني بدون
عقاب قد يتسبب في إحداث جرائم أخرى، وبالتالي يصبح الفرد حراً في الاعتداء على الآخرين؛ لذلك
تؤكد بعض الحالات أنه يجب محاسبة الجاني فقط على أفعاله، وهذا ما أكدته حالة رقم (3)، (ح.غ):

" أنا ضد التكسير والتخريب وضد كل هذه الشغلات، أنا مع أنه القاتل
هو يتحاسب، وهو يتحمل نتيجة هذا الفعل الذي عمله، غير هذا ما أحد
يحمل ذنبه، لا أهله ولا جيرانه ولا أحد غيره".

إنّ هذه الرّدّات غيرُ طبيعيّة، ولكن هناك أشخاصٌ مقتنعون أنّها غير طبيعيّة، وغير صحيحة،
ولكن لا يستطيع أن يخرج عن نسق عادات القبيلة التي ينتمي إليها، في حين أن بعض العشائر
توصم بعض العائلات بأنها غير قادرة على الانتقام، أو بأنها جبّانة أو ما شابه ذلك، حيث أكّدت حالة
رقم (14)، (أ.ذ):

" أنا بالنسبة لي (أ.ذ) ضد كل هالأمر بس يا عمي ما بنقدر، الانتقام
بيكون مزروع فينا؛ نتيجة هذه الجريمة، يعني واحد أخوه انقتل ماذا
سيعمل؟! يكتف أيديه؟! سيحرق وسيدمر؛ لحتّى يفش غلّه، ولحتّى
يقدر يداري في بعض الأحيان على غلّطه؛ لأنه مع الأسف بيكون مخدوعاً
في كثير من الناس، وكثيراً القصص".

إنّ الفرد لا يمكنه السيطرة على مشاعره في حين وقوع الجريمة، وبمعنى آخر لا يستطيع
التحكم بمشاعره وعواطفه؛ لأنه فعلياً يصبح غير قادر على التفكير بحكمة أو منطق، يصبح كل
تفكيره فقط كيف ينتقم؟! لأنّ ما مرّ به ليس بالشيء الهين؛ لذلك هذه المشاعر تكون صعبة جداً؛ لأنّها
ناجمة عن مشاعر فقد وحرمان من أناس عزيزين على قلبه، وهذا ما أكّدت حالة رقم (15)، (ر.ع):

"أنا من وجهة نظري ضد ردّات الفعل الصعبة هذه، ولكن فعلياً ما أحد يقدر وقت وقوع الحدث يتحكم لا بإعصاب ولا حتّى بمشاعر، ولا في شيء، فقط أكيد أنا ضدها؛ لأنها تؤثر كثيراً في أفراد وأناس ما لهم بالموضوع كلّه".

ردّات الفعل غير عقلانية، وغير منطقية، ولكن حدوثها ناجم عن خسارتهم أحد أفراد الأسرة، كما أنّه في بعض الأحيان يكون الفرد مدرّكاً حجم هذه الخسارة، ولكن يكون مقيداً بقيامه بهذه الأفعال، وبمعنى آخر فإنّ جريمة القتل العمد عند بعض القبائل تُعدّ جريمة مضاعفة، إذا لم يأخذوا بالتأثر من أسرة الجاني، وأن ردّات الفعل الناجمة عن الجريمة في بعض القرى، وعند بعض العشائر طبيعيّة، أو قد تكون من ضمن عاداتهم وتقاليدهم الثأر والانتقام، وأنّ عدم أخذ الثأر بالانتقام من أسر الجاني يعدّ أهانة لهم، أو يعدّ أنهم غير قادرين على أخذ الثأر، فحرق البيوت وإطلاق النار وحرق السيارات تُعدّ بالنسبة لهم انتقاماً، وهذا ما يسمّى بالعصبيّة القبليّة عند بعض العشائر، وتؤكد حالة رقم (10)، (ن.أ):

"من وجهة نظري أنا لست مع الحرق وإطلاق النار والثأر، ولكن عندنا في المجتمع البدويّ مازلنا محافظين على هذه العادات، وهي مع الأسف سلبية، وأنا ضدها، ولكنها موجودة، نحن عندنا مجتمع متعصب وتمسك في كثير من القيم والعادات، وترثينا عليها، وصعب على أحد أن يخرج عنها، وإذا خرج عنها تكون نهايته معروفة، وهي القتل مع الأسف حتّى موضوع محاولة إصلاح هكذا قصص ليست سهلة، وقد يكون مستحيلاً".

كما أنّه يتبيّن من خلال إجابات المبحوثين من (ضحايا أسر المجني عليه) أنّ هناك بعض الحالات التي ترى أنّ ردّات الفعل هذه طبيعيّة، وتؤكد على أنها انتقام وأخذ ثأر للمجني عليه، من أسر الجاني، وأنّ الفرد لا يستطيع أن يسيطر على نفسه حين وقوع جريمة ما، وأنه لا يمكن السيطرة أيضاً على الشباب في حال وقوع جريمة أو حادثة ما؛ لأنّهم لا يفكرون بحكمة في الموضوع، وهذا ما أكّدته حالة رقم (2)، وحالة رقم (4)، حيث أكّدت على ذلك حالة رقم (2)، (ن.غ):

" بحسب رأيي، هي ردّات أقل من الطبيعي؛ لأنّه فعلياً الواحد ما يعرف كيف يسيطر على حاله، وحتّى لو سيطر على حاله، كيف يسيطر على

الناس الآخرين، وعلى الشباب، ويمكن فعلياً هناك أناس آخرون ما لهم دخل".

في حين أكّدت على ذلك أيضاً حالة رقم (4)، (ج.س):

"حكيتُ لك أن كلَّ هذه الشغلات طبيعياً جداً لواحِدٍ فقد ابنه أو بنته؛ لأنّو ما بفكر وقتها في لا شيء، غير أنه ينتقم فقط؛ لحتى يشفي غليله".

من خلال ملاحظة للمبحوثة خلال المقابلة السابقة تبين أنه كان متردداً في الإجابة عن بعض التساؤلات، وحاول دمج الإجابات في أسئلة أخرى، ليس لها علاقة بالموضوع؛ تهرباً من الإجابات الصحيحة، كما أنه كان مناقضاً نفسه في بعض الإجابات، وكان في بعض الأسئلة يعطي إجاباتٍ مناقضةً لإجاباته الأولى، وهذا يدل على أن هذه الحالة كانت غير دقيقة في الإجابة عن الأسئلة، وأنها غير واثقة بهذه الإجابات؛ خوفاً من أمرٍ ما.

يتبين من خلال إجابات المبحوثين من (أسر الجاني) أن (13%) من الحالات تعارض ردّات الفعل الناجمة عن جريمة القتل التي تتمثل في حرق البيوت والتكسير، وأنّ ردّات الفعل تكون ظالمة للأفراد، وفيها تعدّ على حقوق أفراد آخرين، وتؤكد أنّها ضد هذه الأفعال، مثل الحالة رقم حالة رقم (19)، وحالة رقم (20)، وحالة رقم (21) وحالة رقم (22) على ذلك.

إنّ جريمة القتل تخلف وراءها الكثير من الخلافات والمشاكل بين الناس، وتجعل بعض الأشخاص لديهم حالة من الضغط النفسي؛ نتيجة هذه الجريمة، مما يدفعه إلى الانتقام، مع العلم أنّ هذه الأفعال تسبب الكثير من الأضرار النفسية والاجتماعية، وفي كثير من الأحيان الأضرار المادية، ممّا تخلق حالة من الفوضى بين أفراد المجتمع، وبالتالي تزداد الفتن بينهم، وتأكّد حالة رقم (19)، (م.ح) على ذلك:

"هو صار في البلد، ولكن ما كان تأثيره كبيراً، ولكن أنا ضد ردّات الفعل هذه، ردّات الفعل هذه تعزّز مفهوم العنف العشائري؛ لأنّ التعاطي مع هذه الأفكار، وهذه ردّات الفعل قد تُؤدّي إلى الفتن في المجتمع، وحرق البيوت والتكسير بشكل عام، وما هي إلا خسائر مادية واقتصادية، وقد تكون في

كثير من الأحيان ظالمة؛ لما فيها من التعدي على حقوق الآخرين وممتلكاتهم ."

إنَّ رَدَّاتِ الفعلِ هذه تُؤدِّي إلى نشرِ الفوضى في المجتمع، وإنَّ غيابَ الأمنِ والأمانِ في المجتمع يزيد من هذه الجرائم، وبالتالي تُؤدِّي إلى نشرِ الفتن بين الناس، بالإضافة إلى ذلك نشرِ الخوفِ والذعر بين الناس الآمنين في بيوتهم، وأخص بالذكر كبار السن والأطفال، وتؤكد حالة رقم (20)، (م.م):

" كانت ردة الفعل من الجهتين، من قبل عائلتي وحمولتي، ومن قبل أسرة المجني عليهم، وكانت ردة الفعل إطلاق نار، استمر ثلاثة أيام، مما أدى إلى ترويع الأطفال والناس الآمنين في بيوتهم؛ بسبب إطلاق النار الكثيف على الجميع، وعلى أفراد ليس لهم بالموضوع، حيث تم ترويعهم."

كما تأكد الحالة السابقة أنه من الضروري معاقبة الجناة أنفسهم؛ لارتكابهم مثل هذه الجرائم، وتأكد على ضرورة وقف الحرائق والتكسير والشجارات الناجمة عن جرائم القتل، والاكتفاء بمعاقبة الجاني فوراً، وعدم الانتقام من أسرته، وأكدت على ذلك:

" وأنا فعلياً ضد هذه رَدَّاتِ الفعلِ، التي تزعزع الأمن والأمان في البلد، وبالعكس أنا مع أنَّ القاتل يُقتل."

إنَّ هذه رَدَّاتِ الفعلِ الناجمة عن القتل تُؤثِّر في أمن المجتمع وأمانه، وأنه من الضروري العمل على الحد من هذه الأفعال، وأن دور رجال الإصلاح في هذه الأمور مهم جداً، وقد يكون فعّالاً، وأنه في حال وقوع جريمة ما يجب التوجه إلى القضاء بشكل مباشر، وبعدها إلى القضاء العشائري، وتؤكد حالة رقم (22)، (س.ه):

"والله كانوا عندنا مجموعة من الشباب الشائرين يريدون أن ينتقموا أكثر وأكثر، صاروا يدمرون ويكسرون، فقط هناك واحد من الكبار رن على الشرطة، وخبرهم؛ لذلك حطوا حواجز بين يطا وبين الشارع الذي يؤدي إلى الجنوب، لأنهم بعيدون عنا."

في حين أكدت حالة رقم (21)، (ن.ع)، على أن الفرد الذي يقوم بمثل هذه أفعال ما هو إلا مريضٌ نفسي، ويؤكد على أن هذه الأفعال غير صحيحة وغير عادلة، وقد تكون ظالمة للأفراد، وأكدت على أنه:

"وحتى موضوع الحرق الذي أنت تسأليني عنه، أنا ضده كلياً، يعني الذي يعمل هكذا يكون عنده مشاكل نفسية فقط، يعني لما تحرق داراً أو دكاناً ماذا ستستفيد غير غضب من ربنا، وعليك أدعية من الناس، وهذا حرام قطع أرزاق العالم، بهذ الطريقة".

النتيجة: أن ردات الفعل المتمثلة بحرق البيوت، وإطلاق النار المتبادل على الطرفين، والناجمة عن جريمة القتل العمد تُعد ردة فعل قاسية لأسرة الجاني أو المجني عليه، وقد تكون طبيعية لدى أسرة المجني عليه؛ بسبب فقدانهم أحد أفراد الأسرة، وبشكل عام فإن ردات الفعل هذه قد تخلق أيضاً شجارات ومشاكل أخرى .

النسبة	العدد	انعكاسات جريمة القتل العمد حول حرق البيوت (أسرة الجاني).	النسبة المئوية	العدد	انعكاسات جريمة القتل العمد حول حرق البيوت (أسرة المجني عليه).
14%	3	الأفراد الذين يستنكرون حرق البيوت .	68%	15	الأفراد الذين يستنكرون حرق البيوت .
4%	1	الأفراد يرون بأنها طبيعية	14%	3	الأفراد يرون بأنها طبيعية

اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة مايلوكس (Mailloux, 2014)، التي تؤكد على أن الشجارات العائلية قد تمتد إلى الضرب والقتل، وأن التفكك الأسري قبل الحادثة يكون سبباً في وقوع جريمة القتل العمد، واتفقت مع نتيجة دراسة (طوطح، 2015)، التي تؤكد أن المشكلة الحقيقية لارتكاب الجريمة التي تتمثل في الشجارات المؤدية للقتل، حيث أصبح من أهم أسباب القتل، حيث بلغت نسبة القتل على خلفية الشجار (62.2%) من إجمالي الجرائم، بالإضافة إلى أن الوسيلة المستخدمة بجرائم القتل تنوعت، وكان الأكثر استخداماً السلاح الأبيض بنسبة (45.7%)، كما أكدت نتيجة دراسة (الشيشنية، 2018)، أن انعكاسات جريمة القتل لها الكثير من التأثيرات الاجتماعية للأفراد، وأن البعد الديني

والنفسى للإفراد يقودهم إلى ارتكاب الجرائم. وأختلفت مع نتيجة دراسة مامادو (Mamadou, 2011)، التي أكدت على أن الخصائص المشتركة لمرتكبي جريمة القتل تتمثل في أنهم من ذوي الأسبقيات الجنائية، وأنهم قد يكونوا المجرمين من ذوي الدخل المحدود، ومن الأرياف، ويوجد لديهم مشاكل اجتماعية ونفسية متعدّدة مثل: القلق والتوتر والتفكك الأسري.

فسرّت نظرية الضبط الاجتماعيّ هذه النتيجة بأن القيم والمعايير المُجتمعيّة المتواجدة في المجتمع الفلسطينيّ هي التي تضبط سلوكيات الفرد داخل المجتمع، وأنّ عملية الضبط الاجتماعيّ هي عملية اتصال وتواصل بين ما هو مغروس من موروث اجتماعيّ في طبيعة النظام الاجتماعيّ وبين المجموعات الاجتماعيّة؛ لأجل تحقيق الاستقرار والأنسجام والتوافق في الحياة بشكل عام، وأنّ ردّات الفعل الناجمة عن جريمة القتل العمد من حرق بيوت، واعتداء على الممتلكات وإطلاق النار ما هي إلا ردّات فعل غير صحيحة وغير متّزنة، وهذه السُّلوكات خارجة عن قيم المجتمع وعاداته، وبحاجة إلى ضبط هذه السُّلوكات ضمن معايير المجتمع الفلسطينيّ ومبادئه، التي ينتمي إليه الفرد؛ لأنّ خرق القيم والعادات والأعراف المتواجدة في المجتمع الفلسطينيّ تحدث حالة من الفوضى والصراع الداخليّ بين أفراد المجتمع؛ لأنّ القيم تُعدّ إحدى وسائل الضبط الاجتماعيّ في المجتمع، وهي التي تشكل السُّلوك، فعندما يكون لدى الفرد سلوكيات خارجة عن قيم المجتمع ومبادئه تصبح ارتكاب الجريمة سلوكاً عادياً، وبالتالي يصعب على الأسرة إعادة توجيهه سلوكيات هذا الفرد، فالجريمة إذا أصبحت سلوكاً ممارساً لدى الفرد تصبح جريمة القتل العمد أيضاً سلوكاً طبيعياً لدى الفرد، وبالتالي تكون ردّات الفعل الناجمة عن جريمة القتل العمد متزايدةً وأخطرَ مما هي عليه.

إنّ ردّات الفعل الناجمة عن جرائم القتل العمد بحاجة إلى ضبط أسريّ واجتماعيّ وقانونيّ؛ لأنّ وسائل الضبط هذه تُعدّ رادعة للفرد، كما أنّ عملية ردع الفرد من قبل الأسرة والمجتمع

تمنع الفرد من القيام بسلوكاتٍ خارجةٍ عن القيم المُجتمعيّة في المجتمع الفلسطينيّ، كما أنّ غياب وسائل الضبط الاجتماعيّ لدى الأفراد في المجتمع الفلسطينيّ تقود الفرد إلى التمرد والعصيان على هذه القيم، ويصبح الفرد يبحث بنفسه عن قيم ومعتقدات أخرى خاصة فيه؛ لأنّ وسائل الضبط هي التي تمنع الفرد من الانحراف ومن ارتكاب الجريمة، ودور القانون مهم في منع الأفراد من ارتكاب الجرائم أو القيام بإعمال تخريبية ناجمة عن جريمة القتل، كالحرق وإطلاق النار والاعتداء على الممتلكات، وأنّ ضَعْفَ الوازع الدينيّ والأخلاقيّ للفرد، وغياب وسائل التنشئة الاجتماعيّة الصحيحة في الأسرة، تقوده إلى التمرد والخروج عن عادات المجتمع وقيمه الصحيحة، ويصبح الفرد لديه سلوكاتٍ واتّجاهات غير مرغوب فيها، وهذه السلوكات تقوده إلى ارتكاب الجرائم، ومنها جريمة القتل العمد، كما أن دور الأسرة مهم في منع أبنائها من ارتكات الجريمة؛ لأنّ غياب دور الأسرة والمتمثلة في السُلطة الأبويّة على الأفراد يقود الأفراد إلى تعلم قيم أخرى من خارج الأسرة، التي تجعلهم يسلكون طُرُقاً غير صحيحة، مما قد تتفاقم سلوكات الأفراد، وتصبح هذه السلوكات جزءاً من شخصيتهم ومبادئهم؛ لذلك يكون دور الأسرة مهماً في مراقبة سلوكات الأبناء، ومنعهم من القيام بسلوكاتٍ منافية لقيم المجتمع.

نتيجة المحور الثالث: الانعكاسات لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه)، حول إبعاد عائلة القاتل (الجلوة).

من خلال إجابات الباحثين من (ضحايا أسر المجني عليه) أنّ هناك بعض الحالات التي تعارض موضوع الجلوة نهائياً، وتعدّها جريمة أخرى بحق الأسر الذين يعدّون أيضاً ضحايا؛ نتيجة هذه الجريمة؛ لأنّها من وجهة نظر بعض الأفراد تُعدّ ظالمة الأفراد، وفيها قمع لهم من خلال خروجهم من منازلهم ومنطقتهم التي نشأوا فيها، كما أنّها قد تُسبّب أيضاً ظلم لأفراد، ليس لهم ذنب بما حصل، وبمعنى آخر عندما يقوم ابن العمّ بارتكاب جريمة قتل، ما ذنب أولاد العمّ الآخرين بالجلوة من منطقتهم؟! وقد يكون انتقالهم من مكان إلى مكان آخر قد يتسبّب في عدم تأقلمهم مع البيئة الجديدة التي انتقلوا إليها، ومنهم من أكّد على الجلوة والترحيل للأسر الجاني؛ لأنّها من وجهة نظرهم ما هي إلا اختصاراً لمستنقع الدّم الذي قد يحدث في المستقبل بين أفراد المجتمع.

يؤكد (54%) من المبحوثين، وهم الحالة رقم (1، 2، 3، 6، 7، 8، 9، 12، 14، 16، 17، 18)، أنها تعارض موضوع الجلوة؛ لأنها تُعدُّ جريمةً مضاعفةً للجريمة الأصلية، وتُعدُّ ظالمةً للأفراد وغير عادلة، وجميع هذه الحالات أكدت على معاقبة الجاني نفسه فقط، كما أنها أكدت على عدم جلوة أفراد عائلة الجاني؛ لأنهم ليس لهم ذنب بما حصل، كما أكدت على ضرورة معاقبة الجاني؛ من أجل ضبط حالة الفوضى التي حدثت؛ ومن أجل تحقيق العدالة وبت روح الأمن والأمان في المجتمع، حيث أكدت حالة رقم (1)، (ك.س) على ذلك:

"طبعاً نحن ما فكرنا بموضوع الجلوة نهائياً؛ لأنَّ أهله ما لهم ذنب، هم أناس محترمون، وأهله عمرهم ما وقفوا معه في أي شيءٍ غلط، لو أنَّهم كانوا معه واقفين كان الوضع مختلفاً، الأهل حسب رأي ما لهم دخل في موضوع الجلوة، وأنا أصلاً ضدها في حالات كهذه".

موضوع الجلوة له الكثير من السلبيات والتأثيرات في جميع جوانب الحياة لدى الأفراد، وأنها غير عادلة وغير منصفة للأفراد، كما أنها تعدُّ على حقِّ أساسيٍّ في حياتهم؛ لأنهم غير مسؤولين عن تصرفات الجاني وعن تفكيره وعن سلوك حياته؛ لذلك عندما يكون الفرد (الجاني) مستقلاً في حياته، ولديه قرارات خاصة فيه، ويجب أن يعاقب وخذَه دون أسرته؛ لأنَّ لديهم القدرة على التحكم بأعصاب وبمنطق حياته؛ لأنَّ الأهل في كثير من الأحيان يكونون ضحايا لأبنائهم وضحايا لسلوكياتهم وتصرفاتهم، حيث أكدت على ذلك أيضاً حالة رقم (6)، (م.ع):

"موضوع الجلوة موضوع كبير، وما أرى أنَّ هذه الثقافة الأخذ فيها سهل؛ لأنها صعبة، أنا شخصياً ضدها كلياً؛ لأنك لا يجب أن تكون أنانياً، وأنك تبعد عائلتِ بأكملها عن بلدها؛ لأنك هكذا ترتكب جريمة بحقهم، وهم فعلياً ضحايا لجريمة ابنهم الذي ارتكبها، أو واحد من العيلة ارتكبها وهم ليس لها أي ذنب بالموضوع، لهذه الجلوة لا أرى لها أي إيجابيات، بل لها الكثير من التأثيرات النفسية والاجتماعية والاقتصادية، وهي ظالمة في الوقت نفسه، وكما أخبرتك قبل القاتل يقتل، وكل شيء ينتهي حتى يكون رادعٌ لغيره فقط".

تُعَدُّ الجُلُوةُ من القيم والعادات المتعارفِ عليها عند بعض القبائل العشائريَّة، وخاصَّةً عندما يكون سببُ الجُلُوةِ يمسُّ بالشرف والعرض، فلا يمكن التساهل بالموضوع، وتُعَدُّ الجُلُوةُ في مواضعٍ مهمةً ووجبَ الأخذُ بها، وقد تضطر بعض العائلات للهجرة من البلد دون طلبٍ أحدٍ منهم للخروج منها؛ لأنَّها تُعَدُّ نفسها قد وُصِمَتْ، ولا تستطيع التعايش مع الوضع الحالي، حيث أُكِّدَت حالة رقم (7)، ن.ع) على ذلك:

" ما أحد يحب يطلع من داره، وما أحد يحب أن يبعد ويتهجر، هذا الموضوع ليس سهلاً، وأنتك تحكم على جماعة أنها تهاجر من بلدها، هي كذلك تعبت وثابرت؛ حتَّى تؤسِّس دارها وسكنها، لولا بعض الأفراد الذين يجبرون أهلهم أن يطلعوا من الحي أو الحوش؛ بسبب قصص أخلاقية، وغالباً الناس الشرفية المحافظة التي يصير معهم هكذا قصص يطلعون وحدهم، وبتركون موقعهم؛ لأنهم كذلك ضحايا؛ نتيجة فعل ابنهم الدنيء، لكن مع الأسف الشديد في هذه القصة أولاد أخي الذين ظلعوا وتهجروا، وهذا غلط؛ بسبب ضغط أمهم عليهم، وسيطرتها عليهم".

بعض العائلات لديها القبلية العصبية في الكثير من الأعراف والقيم الاجتماعيَّة التي لا يمكنهم الخروج عنها، وغالباً عندما تكون هذه القيم في مجتمع متعصِّب لهذه القيم، ومحافظ عليها، ويربِّي أبناءه عليها، وقد تكون الجُلُوةُ أحدَ أهم هذه القيم المتعارف عليها عندهم، حيث أُكِّدَت حالة رقم (8)، ن.ع) على ذلك:

" العصبية القبلية عندنا موجودة نحن - المجتمع البدوي - بنسبة 90% وخاصَّةً بقصص الشرف والعرض، والجُلُوةُ عنا موجودة للأسف في بعض الأمور التي تمس الشرف درجة أولى، وأنا ضدها إلا القاتل نفسه فقط، صعب أنت تجرِّمه قدام الناس والمجتمع العايش فيه؛ لأنه يعدون قتلَه على حق، الجُلُوةُ تحصل بالمنطقة نفسها، وفي البلد نفسه، لكن عندما يكون كل واحد بمنطقة، ومن عائلة متعددة الأطراف، لا يحدث جلوة، وأنا ضد أن تتوسَّع دائرة الانتقام والظلم، وتصل للأهل والأقارب، والجُلُوةُ تصل لعائلات، وتتعدَّى الجريمة أطرافاً ثانية، هذا كله مرفوض".

تؤكد الحالة السابقة على أنّ الجُلوة عند بعض القبائل وفي بعض القرى مهمة جداً، وأن وجودها يعدُّ جزءاً من القيم الاجتماعيّة السائدة في مجتمعهم، وقد يرى البعض أنّ الجُلوة قد تكون مهمة؛ وذلك من أجل حماية أسرة الجاني من وقوع جريمةٍ أخرى لديهم، وهذا ما أكّدته حالة رقم (9)، (ع.ز):

" الجُلوة هذه موجودة عندنا بمجتمعنا، بشكل عام غير عند القرى المتعصبين، وعند الناس الذين بيوتهم قريبة من بعض، أو يكون الأطراف في الحيّ نفسه، أنا ضدها كذلك، لكن لا أقدر أجزمها، بمعنى أنّه أحياناً تكون حمايةً لبعض الأشخاص، وكثيراً من الأحيان تظلم أناساً حسب طبيعة بعض الناس الوصلة التي تتدخل في هكذا مواضع".

في بعض الأحيان هناك أفراد تركوا منازلهم ورحلوا عن بلدهم؛ بسبب تخوفهم من الثأر ومن القتل؛ لأنّه في كثير من الأوقات قد تترك جريمة القتل وراءها الثأر من أحد أفراد الأسرة؛ نتيجة هذه الجريمة، وحتى لو مرّ على ذلك العديد من السنوات، وهذا ما أكّدت حالة رقم (16)، (ب.ه):

" حتىّ موضوع الجُلوة عندنا موجود، وصار في كثير من الحالات أناس أغلقت بيوتها وتركتها ورحلت؛ خوفاً من الثأر أو القتل، رغم أنه مرّةً بكرها للأسف غلط وظلمٌ لكثير من الناس، لكن عندنا العقلية صعبة جداً، والكل ملتزم في قيم تخص عيلته وحمولته، وصعب أن يخضع لقيم عشائر ثانية، لذلك كلُّ عشيرة ملزمة بقيم حمولتها، والتي تشمل كلّ شيءٍ، سواء الجُلوة أم الأخذ بالثأر أم إطلاق نار".

وفي حين ترى بعض الحالات أنّ الترحيل والتهجير لأسر الجاني قد يظلمهم، وقد تزيد من حجم الفجوة بين العائلات، وبمعنى آخر فإنّ الجُلوة بحد ذاتها قد تجعل الفرد من أهل الجاني لديه حالة من الغضب والحقد على أسر المجني عليه؛ نتيجة ترحيلهم، وقد تخلق لديه فكرة ارتكاب الجريمة والانتقام منهم، وبالتالي يتم حل الجريمة بجريمةٍ أخرى، وتتسع دائرة الجرائم، وأكّدت على ذلك حالة رقم (18)، (ف.ع):

" حتىّ الترحيل أيضاً من العادات الظالمة التي أنا ضدها، والتي أراها جريمة مضاعفة جداً جداً؛ لأنّه عندما ترجل أنت لا ترجل شخصاً واحداً، ترجل

مجموعة أو عيلةً، وكل هذا له تبعاتٌ سيئة عليهم، والذي يمكن أن يزيد من كميّة الحقد والكراهة للأطراف الأخرى، التي يمكن أن يتبعها ثأرٌ منهم؛ نتيجة الترحيل والتهجير هذا، فهي جريمة مضاعفة، لا يستحقها الأفراد، وأنا مع - وبكل إصرار - معاقبة الجاني فقط".

وأكدت أيضاً على ذلك حالة رقم (14)، (أ.ذ):

" ما دخل الجلوة في هكذا قصص، ما في الترحيل حلّ فقط، القتل بالقتل والانتقام غير هذا صعب نقبل".

وأكدت أيضاً على ذلك حالة رقم (12)، (م.ع):

" شخصياً أنا ضدها بتاتاً؛ لأنها ظالمة، وما دخل عالم تروح لأجل أناس عندها طمع في الدنيا، وفي المصاري، توصل في بعض الأشخاص أن يقتلوا، ويبتزوا ويمثلوا، وقد تصل فيهم الأمور لأمر أكبر من القتل بحد ذاته".

في حين أن الترحيل والتهجير في بعض الحالات لا يتم تطبيقه؛ ليس لأنهم غير ملزمين بذلك، ولكن لأن المسافة لا تحمهم بذلك ولا يستطيعوا تطبيقها، برغم ذلك تؤكد على أن الجلوة تسبب ظلم للكثير؛ لأن الأفراد لا يستطيعوا التأقلم مع الوضع الجديد لهم عند ترحيلهم، وهذا ما أكدته حالة رقم (17)، (أ.س):

" ما في جلوة في هذا الموضوع، كما خبّرْتُك؛ لحسن الحظّ أنّ المسافة كانت عاملاً مساهماً في منع وقوع جرائمٍ أخرى، وموضوع الجلوة موضوعٌ صعبٌ للغاية، وبحاجة لتفكيرٍ عميقٍ جداً، قبل إصدار قراره؛ لأنك هكذا تعتدي على حقوق العالم، وتجعلهم ينزحون من مكانهم الذي تربوا فيه، وتبدهم على بيئة يمكن توصمهم، وما يتأقلمون فيها".

وبين (28%) من المبحوثين، وهم من أسر ضحايا المجني عليه مثل الحالة رقم (4)، (5)، (10)، (11)، (13)، (15)، (11)، (13) تأييدهم وتأكيدهم على موضوع الجلوة؛ لأنّها من وجهة نظرهم معاقبة للجاني، ولأسرته

على الجريمة التي ارتكبتها، ولا ترى بأنها ظالمة بل تؤكد أنها حماية لهم للمستقبل من تنفيذ الأثر على أحد أفراد أسرة الجاني، كما أنها تؤكد على الجلوة؛ لأنها تمنع الكثير من المشاكل والشجارات التي تحصل بين العائلات إذا كانوا في المنطقة نفسها، وجميع هذه الحالات تؤيد الجلوة؛ كونها تحافظ على النسيج الاجتماعي في المجتمع من وجهة نظرهم، وتؤكد على ذلك الحالة رقم (13)، (ش.ذ):

"نعم أنا مع الجلوة لأهل القاتل؛ من أجل تخفيف حدة المشاكل، وردت الفعل؛ لأنه وجوده يسبب حرقاً لأهل المقتول، وإلا ما يصير بينهم خلافات جديدة، وقد تسبب في قتل أناس آخرين، وبالنسبة إلى أهل الجاني، هم أيضاً ضحايا أخطاء أبنائهم، وأنهم يفقدون قيمتهم حتى بين الناس، ويؤثر في النسيج الاجتماعي عليهم".

إن في بعض الأحيان تكون الجلوة لصالح بعض الأسر؛ وذلك من أجل حمايتهم غضب أهل أسر المجني عليه، رغم أنها ظالمة جداً وقاهرة، وهذا ما أكدته حالة رقم (15)، (ر.ع):

"أنا مع وضد، في الوقت نفسه، كيف يعني في بعض القصص، أنا مع أن الواحد ما يظل في المكان نفسه؛ حفاظاً على حياته وحياته أسرته؛ لأن وجود الطرفين في المنطقة نفسها، التي صارت فيها الحادثة، يزيد غضب الناس والأهل، ويمكن أن يظل بينهم حراك مستمر".

كما أكدت حالة رقم (10)، (ن.أ)، أن الجلوة تحصل؛ نتيجة حالات الشرف والعرض؛ لأن هذه الحالات تؤدي إلى فساد المجتمع، والتمرد على ثقافة المجتمع الذي ينتمي إليه الفرد داخل المجتمع، وأكدت على أنه:

"صارت عندنا بعض حالات الجلوة؛ بسبب الدم، وموجودة اليوم لكن بشكل قليل جداً، أو في حالات نادرة كما قلت لك: تتعلق بالقتل والدم والعرض، ومن وجهة نظري أنا مع الجلوة في بعض الحالات؛ لأن وجود أهل القاتل عندك في المنطقة نفسها، ويمكن أن يزيد من حجم الجريمة، وتصير جريمة ثانية، أو أنه يصير خلفات ثانية، أنا مع

الجَلْوَة، وبقوة، وفي بعض الحالات الذي غير ممكن أن أحد الأطراف يتقبله، أن يروا وجوه بعض".

وأكدت حالة رقم (5)، (أ.ع)، على أنه من الضروري معاقبته الجاني وتحمله مسؤوليته جريمته، وذلك من خلال تهجير أسرته فقط، أي أبنائه وزوجته أو أحد الأبناء، أو والعكس صحيح، حيث أكدت على ما يأتي:

" اسمي الجَلْوَة بحد ذاتها موضوع كبير، وليس سهلاً، وأصلاً في جرائم مثل هذه، أنا من وجهة نظري إذا كان القاتل والمجرم متفرداً بجريمته، بكفي أن امرأته وأولاده يطلعون من الحارة والمنطقة كليهما، إذا كان متزوجاً، فقط إذا هو رأيه من رأسه، وما يعمل حساباً لا لأهل ولا لأناس ولا لجيران يقتل، وانتهى".

من خلال إجابات المبحوثين من (ضحايا أسر الجاني) فإن جميع الحالات التي تعارض موضوع الجَلْوَة نهائياً، وتعدّها جريمة أخرى بحق الأسر التي ترى أن حدوثها ظلم للأهل، وهي التي تعارض موضوع الجَلْوَة عشائرياً، وترفضه كلياً، وتطالب بوقف هذا القانون الظالم، وغير العادل، وتطالب أيضاً بتحديث القوانين العشائرية التي أصبحت اليوم غير صالحة لهذا الزمان، ولهذا الحادثة، كما تطالب بعض الحالات برفع مستوى الوعي المجتمعي والثقافي الذي يتغنى بالعادات والتقاليد القديمة التي لا تصلح لهذا المجتمع، وأكدت على ذلك حالة رقم (19)، (م.ح):

" موضوع الجَلْوَة أنا ضدها كلياً؛ لأنّ تحميل مسؤولية لأناس ما لهم علاقة في الأسرة، يمكن أن يخسروا بيوتهم، ويمكن أن يخسروا أعمالهم ووظائفهم؛ لأنّ ترتيب الجَلْوَة نُؤثّر في تكيف الفرد مع البيئة الجديدة التي جَلّوا إليها، فقانون الجَلْوَة قانون عشائري غير عادل، ولكن العشائر تحاول أن تغيّر من زمن تواجدها، إلا في بعض الحالات المعقّدة، فقد تكون في بعض الأحيان العشائر قوة تحمي فقط الأقارب؛ لكونهم حمولة أو عائلة كبيرة معروفة اجتماعياً بين الناس، بالمقارنة مع بعض العائلات الصغيرة جداً، التي لا يراها أحد، وبالوقت نفسه فإن وجود العشائر في بعض القضايا تساهم في حل مشكلات قد تصل

إلى أبعَد من الجَلْوَة أو الدم، فنحن بحاجة إلى تحديث بعض القيم المتواجدة في قوانين العشائر؛ من أجل رفع مستوى الوعي الاجتماعيّ باستخدام أساليب حديثة؛ لأنّ ثقافة الجَلْوَة مخالفة للمنطق والقانون".

تؤكّد حالة رقم (20)، (م.م)، بتأثرها بشكل مباشر من الجَلْوَة، وتؤكّد أنّها تضررت من جريمة القتل العمد، وانعكست نتائجها على الحالة، وجعلت الفرد يترك منزلاً، ويترك عمله؛ نتيجة قيام أحد أفراد أسرته بارتكاب جريمة القتل العمد، ويؤكّد على أنّ الجَلْوَة مهما تعددت أسبابها، وعواملها تُعدّ ظالمةً للفرد ولأسرته، وأكّدت على ما يأتي:

" أنا ضد موضوع الجَلْوَة، لكن أنا باعتقادي الذي صار معي في عملي اعتبره جلوة، وحتّى لو كان هذا الشيء من أجل حمايتي، ليس بالسهل على أحد أن يترك مكانه، ولا يترك منزله، لكن قرار نقلي كان من قبل القيادة المسؤولة عنّا؛ من أجل الحماية؛ لأنّ حياتي قد تكون معرضة للخطر، برغم وجود أخي والمشاركين الآخرين في السجن بإريحا، ومع الأسف أخي والقتلة أصدقاء، وكانوا على خلاف مع شقيق المجني عليه (ح . ذ)".

في حين أكّدت حالة رقم (22)، (س.ه)، أنّه يجب معاقبة الجاني وخذّه دون أسرته، وأكّدت أنه عندما يكون الجاني شخصاً غير خلوّق وغير ملتزم يجب معاقبته، وأنّ سياسيّة الجَلْوَة القائمة على تهجير الأبناء والأفراد من أسر الجاني هي سياسة ظالمة؛ لأنّها تسبّب إجلاء الكثير من الأفراد داخل الأسرة ويكون منهم أفراد وكبار السن ونساء، وهذا يُصعّب عليهم الحياة، والاستمرار في مكافحة الظروف الصعبة، وأكّدت على ما يأتي:

" والله حرام تطلع أناساً من دارهم؛ لأجل واحد يطلع ساقطاً، يعني تشتت أناساً وعائلة وأولاداً صغاراً ونساء؛ لأجل واحد، غير مؤدّب، خرّب سمعة العيلة، لا حرام، أنا لا أوّيد هذا الموضوع نهائياً؛ لأنّه أنت هكذا تعمل كارثة كبيرة، لما تُطلع أناساً من دارها التي تعبوا لما بنوها، وأخذوا قروضاً لحتّى يعفّسوها، حرام وضدّ هذا الشيء".

النتيجة: أنّ الجَلوة لها الكثير من السلبيّات والتأثيرات الّتي تُؤثّر في أسرة الجاني، وتُعدّ ظلماً لهم، كما أنّها تعمل على تفكك العائلة وتُفسخ النسيج الاجتماعي في المجتمع.

النسبة	العدد	انعكاسات جريمة القتل العمد حول الجَلوة (أسرة الجاني)	النسبة المئوية	العدد	انعكاسات جريمة القتل العمد حول الجَلوة (أسرة المجني عليه)
18%	4	الأفراد المعارضين	54%	12	الأفراد المعارضين
00%	0	الأفراد المؤيدين	27%	6	الأفراد المؤيدين

اتّفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة دا كوستا (Da costa, 2017)، الّتي تؤكد أنّ جرائم القتل تُؤثّر في صحة أفراد الأسرة، وتُؤثّر في نظام حياتهم في فترة ما بعد القتل، بالإضافة إلى معاناة بعض أفراد الأسرة من أعراض اضطراب ما بعد الصدمة الناتجة عن حدث صادم غير متوقع، كما أنّها تُؤثّر في النسيج الاجتماعي بين أفراد المجتمع، واختلفت مع نتيجة دراسة (هاجر، 2022)، الّتي تؤكد أنّ الجاني وأسرته قد يكونان سبباً في وقوع جريمة القتل العمد، ويكون للضحية دورٌ في ارتكاب جريمة القتل العمد، وأنّ المجني عليه هو من خلق فكرة القتل، من خلال استفزازه الجاني.

فسرّت نظرية الصراع الثقافي هذه النتيجة بأنّ الصراع ينشأ بين الثقافات الموجودة في كل مجتمع، بحيث إنّ لكل قرية أو مدينة قيمها الخاصّة فيها، وهذه القيم تختلف من مكان إلى مكان، ومن زمان إلى آخر، وفي بعض الأحيان تكون هذه الثقافة قد مضى عليها زمن طويل وأصبحت غير ملائمة للأفراد وللمجتمعات، ولها الكثير من التأثيرات السلبية في الأفراد وفي النسيج الاجتماعي، وبالرغم من ذلك، تكون هذه الثقافات متوارثة من جيل إلى آخر، وهناك الكثير من القيم والإعراف المتوارثة بين الأفراد وتُعدّ الجَلوة إحدى هذه الثقافات المتوارثة عبر الأجيال الّتي تُعدّ عقاباً جماعياً للأفراد؛ لما فيها من حرمانهم من العيش في منازلهم، ومن ممارسة حرّيتهم، كما أنّ الثقافة الموجودة في المجتمع الفلسطيني هي ثقافة موروثية عبر الأجيال، وأنّ هناك الكثير من الثقافات الفرعية القديمة

أصبحت غير ملائمة لعصرنا اليوم، وخاصّةً في ظلّ الحداثة والتطور التكنولوجي المتواجد، فتقافة الأخذ بالتأثر والجلوة، وما شابه ذلك هي من أكثر الثقافات السلبية الموروثة في المجتمع الفلسطينيّ.

إنّ الجلوة أصبحت عادةً قديمة، ولا تلائم العصر الحالي، كما أنّها تُعدّ غير قانونية؛ لأنّها تحدث بسبب غياب دور السُلطة الفلسطينيّة في تنفيذ القانون الصّحيح، وإعطاء القرار لأفراد غير مخوّلين بفرض الجلوة قسراً على أفراد، ليس لهم علاقة بالجريمة، فالجلوة تُؤثّر في الروابط الاجتماعيّة في المجتمع الفلسطينيّ، بشكل مباشر، وتدمّر البناء الاجتماعيّ، كما أنّها تعمل على تفسّخ العلاقات والروابط الأسريّة والعائليّة في المجتمع الفلسطينيّ، ويجب محاربتها ومنعها في المجتمعات بشكل عام وفي المجتمع الفلسطينيّ بشكل خاص؛ لأنّها تعمل على تفكّك الأسرة والعائلة عن بعضهم بعضاً، كما أنّ خروجهم من بيوتهم وأماكن عملهم يسبب لهم حالة من المرض النفسيّ والصراع الداخليّ، بالإضافة إلى عدم قدرتهم على التكيف والتأقلم على البيئة الجديدة التي انتقلوا إليها، كل هذه التأثيرات لها الكثير من الأضرار الاجتماعيّة والنفسيّة والاقتصاديّة في أسر الجاني على المدى البعيد، بالإضافة إلى الوصمة الاجتماعيّة التي تلاحق أفراد هذه العائلة؛ لذلك تُعدّ ظالمة بحقهم؛ لأنّهم مصنّفون بأنهم ضحايا آخرين؛ نتيجة جريمة القتل العمد.

نتيجة المحور الرابع: الانعكاسات لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه)، حول الأخذ بالتأثر.

يتبيّن من خلال إجابات المبحوثين من (ضحايا أسر المجني عليه) أنّ بعض الحالات تؤكّد موضوع التأثر، وتؤكّد أنه يجب التأثر من القاتل نفسه، وليس من أحد أفراد أسرته؛ لأنّ هذه الحالات تؤكّد على أنّه في حين تم معاقبة الجاني، وقتله تنتهي المشاكل والفتن بين الناس، كما أنّها تؤكّد على ثقافة الأخذ بالتأثر، وتعدّه جزءاً لا يتجزأ من قيم مجتمعهم وعادات، وأنّ التحلّي عن هذه القيم يعدّ أهانة للقبيلة أو للحمولة، وتؤكّد على أنه يجب معاقبة الجاني على جريمته، وليس أحد غيره؛ لأنّه ظلم وافتراء، عندما تقتل فرداً ليس له ذنب سوى أنه من أقارب الجاني، حيث أكّدت على ذلك حالة رقم

(1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 15، 17) بنسبة مؤية من مجموع العينة %68.

إنّ جريمة القتل العمد في بعض القرى أو بعض المدن، وعند الكثير من الحملات والعشائر تُعدّ جريمة في حين تركّ الجاني دون قتل، وإنّ عدم تنفيذ العقوبة على الجاني قد تفاقم حجم المشكلة وتصل إلى أفراد آخرين ليس لهم ذنب، وإنّ رجال الإصلاح في هكذا قضايا يعدّ دورهم مهمًا في ردع بعض الأفراد المتمرّدين على القوانين، وأن وجودهم قد يمنع من إشعال نار الفتنة بين الأفراد، وهذا ما أكّدته حالة رقم (1)، (ك.س):

" كما خبرتُك قبلُ أنّه أولُ شيءٍ فكرنا فيه أنّه هو ينقتل، ما فكرنا نقتل
أيّ أحد من عائلته؛ لأنّ الكلّ ضدهُ تماماً، وخبّنا الموضوع للكبار
يتدخلون في كل شيء".

إنّ معاقبة الجاني وخذّه يعدّ أخذ حقّ للمجني عليه، وإنّ الدّين الإسلاميّ نصّ على أنّ القاتل يُقتل، وإنّ الاعتداء على أفراد آخرين غير الجاني نفسه يعدّ جريمة، وهذا ما أكّدته عليه حالة رقم (2)، (ن.غ):

"أنا مع الأخذ بالثأر، لكن كيف أن نأخذ من الجاني نفسه، وينقتل هو،
حتّى في دينا الإسلاميّ حكى أنّ القاتل يُقتل ولا يجوز التّعدي على أهله،
وعلى أسرته أو أحدٍ ثانٍ من عائلته يموت؛ بسبب غلطة من القاتل
نفسه؛ لأنّ الأهل هما أيضًا ضحايا؛ نتيجة هذه الجريمة، وونتائجها
ستكون عليهم أيضًا".

عندما يتم الانتقام من أحد أفراد أسرة الجاني؛ نتيجة قيام الجاني بارتكاب جريمة القتل، يعدّ ظلماً لهم؛ لأنّه في الأصل ضحايا فعلياً؛ نتيجة قيام أحد أفراد الأسرة بهذه الجريمة، وأنّ كل فرد يختلف عن الفرد الآخر في تصرفاته وفي سلوك حياته، حتّى لو كان هذا الشخص أخ الجاني أو ابن عمّه أو أحد أقاربه، وهذا ما أكّدته حالة رقم (3)، (ح.غ):

"أنا ضد الثأر وضد الجلوات وضد أنّ يتأدّى الأهل أصلاً، هناك أناس
تريد أن تعيش، ما ذنب الأهل، وما ذنب واحد ينتقتل دون سببٍ؟! يعني

الأم تعبت وربّت ابنها 25 سنة حتى يجيء واحد يقتله، بدم بارد، لما
تصير مشكلة يقتلون مثلاً أخاه، للذي قتل، لكن لماذا؟ يمكن ذلك
الشخص ليس كما يجب، والثاني كما يجب، ويشغل، ويريد أن يعيش،
فما ذنبه؟!".

كما أكدت على ذلك حالة رقم (6)، (م.ع):

" القاتل يقتل فقط، ما ذنب غيره ينقتل بسبب واحد ساقط وهامل أخلاقياً
ودينياً؟!، ما ذنب عائلة ثانية ينقتل منها واحد يسعى أن يعيش باحترام
بين أهله وأناسه، أصلاً بمجرد ما تتأثر من شخص ثانٍ، هكذا أنت ترتكب
جريمة ثانية، وهي حجم الضحايا رح يكون أكبر وأوسع، سواءً أكانوا من
أهل القاتل أم أهل المجني عليه".

إنّ بعض الحالات تُعدُّ الثأر شيئاً مهمّاً، ولا يمكنهم التخلي عنه، وأنّ قِيمَ الثأر تعبّر
عن كيان العشيرة، وعن تمسكها بالقيم التي تربّوا عليها، وتحاول هذه العشائر دائماً أن تُنشئ
الأفراد على هذه القيم عبر الأجيال؛ لتصبح متوارثة بينهم ولا يمكنهم نسيانها، حيث أكدت
حالة رقم (10)، (ن.أ) على أن :

" الأخذ بالثأر عندنا كذلك موجود بقوة، وصعب للأسف أن نتخلى عن
هذه القِيم التي ورثناها عن أهلكنا، لكن في الماضي كانت أحسن من
اليوم".

كما أكدت أيضاً حالة رقم (13)، (ش.ذ) على أنّ:

" الأخذ بالثأر لا زال موجوداً في بيت لحم، ولكن قليلة وغير معلن
عنها؛ بسبب دور العشائر في منع الفتن والقتل المتبادل، وفي أناس
ما تتنازل، يعني حتّى لو قاموا بالثأر، ستظل القصة مستمرة، وما
تنتهي، وفي بعض الأحيان لن تتوقف قصة الثأر، ويمكن تأتي أجيال
جديدة تأخذ الثأر".

إنَّ ثقافة الأخذ بالثأر لا يمكن التخلّي عنها في بعض القرى وعند بعض القبائل؛ لأنَّ هذه الثقافة تؤكِّد على كيان هذه القبيلة ووجودها، وفي حين تؤكِّد بعض الحالات أنَّ هذه الثقافة قد تهدد أمن المجتمع واستقراره، حيث أكَّدت حالة رقم (1)، (ك.س):

" هو واقعياً نحن عائشون بمجتمع لهه عاداته وتقاليده، بغض النظر أنَّه هناك قانون وشرطة فقط، ما نقدر أننا نحن نتخطى موضوع القيم والعادات والتقاليد التي تربينا عبر أجيال، وطبعاً من ضمنها عادات الأخذ بالثأر، ولكن ليس دائماً تكون هذه الثقافة مليحة، وتتماشى مع نوع الجريمة التي صارت؛ لأنَّه في كثير من الأحيان في أناس تموت بسبب أناس ما لهم دخل، أو بمعنى ثانٍ في أناس تقتل، وفي أناس ثانية بتحاسب عنهم، وتكون هذه الثقافة ظالمة".

إنَّ الثأر يعدُّ موضوعاً في غاية الأهميَّة عند بعض القبائل والعشائر، فالكثير من الأشخاص الذين يعارضون فكرة الانتقام والثأر من أحد أقارب الجاني، ويعده ظلمًا وافتراء على أشخاص ليس لهم ذنب في هذه الجريمة، والبعض الآخر يؤيد ويشجع فكرة الانتقام من أسرة الجاني، وذلك من خلال قتل أحد من أفراد أسرته، أو من الضروري قتل الجاني والانتقام منه بعيداً عن القضاء، حيث يؤكِّد 14 % من المبحوثين مثل حالة رقم (14، 16، 18) على ضرورة الأخذ بالثأر.

حيث أكَّدت حالة رقم (14)، (أ.ذ)، أنَّه يجب الأخذ بالثأر، ويجب المعاملة بالمثل، وأكَّدت على ذلك:

" نعم مع الثأر، يعني نتركهم يعيشون بسلام بعد ما دمروا حياتنا وشردونا وتركوا في ولادنا حالة من الرعب والخوف، كل يوم يخافون، كان دورهم لأجل مجموعة من الزعران الفاسدين المرتشيين، و كل قصصهم بعرفها وبعرف ما كانوا يعملون ويتكلمون، وجهازهم كان مغطيا عليهم، كل جرائمهم وفسادهم بين الناس؛ لأنهم يشتغلون بالمخابرات، وهم أصلاً فاسدون".

إنَّ الحالة السَّابقة تُؤكِّد على ضرورة أخذ الثَّأر من أسرة الجاني أو حتَّى من الجاني نفسه، وفي حين بعض الحالات تؤيد الثَّأر؛ لأنَّه شيء مقدَّس لها، ومن ضمن عادات عشيرتهم وقيمها، وهذا ما أكَّدت حالة رقم (16)، (ب.هـ):

"يعني هذه أكثر شغلة عندنا موجودة، والذي ما يأخذ ثأره بيده يصير مسخرة لبعض الحمولات؛ لذلك حتى يُثبت أنه ابن عشيرة، وعلى قد حاله يروح يقتل، ويثأر، وحتَّى لو كان على حساب شخص ثانٍ، المهم أن يأخذ بالثأر، يعني كما أقولها عندنا: ما تخلي أحدًا يَعلم عليك".

إنَّ الأخذ بالثأر قد يترتب عليه الكثير من المشاكل، وفي بعض الأحيان ينتج عنه جرائم أخرى، ويصبح الفرد يبحث فقط عن الانتقام مهما كلفه الأمر، حيث أكَّدت حالة رقم (18)، (ف.ع) على أن:

"الأخذ بالثأر؛ نتيجة كثير من الشغلات، ليس بسبب القتل، يعني ممكن مشكلة صغيرة تتحول لكارثة، وتتسبَّب كثير من الشغلات، ومنها القتل فقط، يعني كما فهمت قبل الترحيل وحرق البيوت غالبًا الناس تثار؛ لأنها ترحلت، ويقول لك: كما رحلونا إلا نرحلهم أو كما حرقوا بيتوتنا إلا نعمل مثلهم".

يتبيَّن من خلال إجابات المبحوثين من (أسر الجاني) أنَّ جميع الحالات تؤكِّد موضوع الثأر، ولكن الثأر من القاتل نفسه وليس الأخذ بالثأر من أسرة الجاني، وأكَّدت حالة رقم (19، 20، 21، 22) على أن الجريمة تكون أكثر خطورة في حين تم معاقبة الشخص الآخر الذي ليس له علاقة بالجريمة.

وأنَّ الفرد مهما كان ملتزمًا بقيم الثأر، ومهما كان يتبع لنظام العشيرة أو القرية التي ينتمي إليها يجب أن يكون لديه حكمة في الموضوع وأنَّه يجب اللجوء للقضاء القانوني؛ ليحكم بالعدل وليقاضي الجاني نفسه، وهذا ما أكَّدت عليه حالة رقم (20)، (م.م):

"لكوني من بيئة عشائرية لديها التعصّب القبلي، ومحافظة على قيم الأخذ بالثأر، أنا مع ذلك، ولكن ضمن الأطار أو المنظومة التي تنص على معاقبة القاتل نفسه فقط، وليس التعدي على أطراف أخرى غير

القاتل؛ لكون أهل الجاني ليس لديهم علمٌ أو معلوماتٌ عما يحدث مع
أبنائها في العمل أو المجتمع المحيط أو الأصدقاء الذين يصاحبون
الأبناء في أغلب الأحيان".

كما أكّدت على ذلك أيضاً حالة رقم (21)، (ن.ع):

" هذه الشغلات كلها فعلياً، ومن ناحية عشائرية لا أحبها ولا حتّى
أحب أن أحكي فيها؛ لأنه في جريمة معينة، الشرطة تدخل وتحلّها، ما
في هناك داعٍ يأتي أكثر من واحدٍ يقول لك: نحن نريد أن نقتل ونعمل،
فالقانون يأخذ مجراه وانتهينا، وحتّى لو كان هذا القانون في بعض
الأحيان ظالماً وغير عادل".

النتيجة: أن الأخذ بالثأر يجب أن يطبّق على الجاني نفسه فقط، وأن تحقيق العدل يكمن في معاقبة
الجاني على فعله.

النسبة	العدد	انعكاسات جريمة القتل العمد حول حول الأخذ (أسرة الجاني)	النسبة المئوية	العدد	انعكاسات جريمة القتل العمد حول الأخذ بالثأر (أسرة المجني عليه)
18%	4	الأفراد المعارضين	68%	15	الأفراد المعارضين
00%	0	الأفراد المؤيدين	14%	3	الأفراد المؤيدين

أنفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة دا كوستا (Da costa, 2017)، التي تؤكد أنّ جرائم القتل العمد
تؤدّي إلى تأثر أفراد الأسرة بدرجة أولى، كما أنّها تُؤثّر في صحة الأسرة؛ لأن الجريمة تترك خلفها
الانتقام والأخذ بالثأر، وبالتالي تعيش الأسرة بحالة خوف وقلق مستمر؛ خوفاً من فقدان أحد أفراد
أسرتها، وبالتالي الجريمة تؤثر بشكل مباشر في الأسرة وفي استقرارها، ومع نتيجة دراسة (عرار،
وخالد، وعبدالله، 2021)، أنّ هناك بعض القيم غير الصّحيحة، وغير المرغوب فيها إجتماعياً، التي
انتشرت في المجتمعات، ومنها قيم الثأر تترك تأثيراً سلبياً في الأفراد، وأنّ هناك ضعفاً في بعض

السلطات الأمنية التي دورها يكون في منع هذه السلوكيات من الانتشار، كما أكدت على أن الجاني قد يكون لديه مشاكل واضطرابات نفسية واجتماعية دفعته لارتكاب الجريمة، واختلفت مع نتيجة دراسة (عبد المنعم، وأحمد، وحسين، 2018)، التي تؤكد أن أكثر من نصف جرائم القتل العمد التي تحدث بعلم أحد أفراد الأسرة، وأن أغلب جرائم القتل التي تحدث داخل الأسرة تحديداً يرتكبها أشخاص محميين من الأسرة، ويوجد من يدافع عنهم، وأن أكثر الجناة يكون من الأخ، ومع نتيجة دراسة أوتخر (Auchter, 2016)، أن المشاكل العائلية الموجودة في الأسرة تؤدي إلى تفاقم الجريمة وتؤدي إلى الثأر أو القتل، وأن العنف الذي يتعرض له الفرد داخل الأسرة يقوده على المدى البعيد إلى ارتكاب جريمة القتل.

فسرت نظرية البنائية الوظيفية هذه النتيجة بأن هذه الجذور هي التي تسهم في ارتكاب الجريمة، وبمعنى آخر الدور الذي يشغله الفرد داخل أسرته وداخل قبيلته أو عشيرته، يؤثر في مكانته الاجتماعية في حين قام هذا الشخص بمخالفة عادات مجتمعه وقيمه وخرقها، التي من ضمنها ثقافة الأخذ بالثأر، التي تعد جزءاً لا يتجزأ من ثقافة العشيرة وقيمها، التي ينتمي إليها الفرد، كما أن الأخذ بالثأر من الجاني نفسه تعد مهمة أساسية لهذه العائلة؛ من أجل الحفاظ على مكانتها ومنزلتها بين القبائل الأخرى .

إن ثقافة الأخذ بالثأر لها الكثير من السلبيات والآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية على أفراد الأسرة، في حين قتل شخص آخر من أفراد الأسرة، وليس الجاني نفسه، وإن معاقبة الجاني على الجريمة التي ارتكبها تعد وسيلة رادعة للأفراد، وأن الأخذ بالثأر من الجاني نفسه وليس من الأفراد الآخرين يعد إنصافاً للأسرة المجني عليه، وأن عدم معاقبة الجاني تخلق المشاكل والأزمات في المجتمع الفلسطيني، وتنتشر الفوضى والفتن، وبالتالي تصبح الجريمة منتشرة في جميع المناطق دون رادع حقيقي لها، كما أن لرجال الإصلاح دوراً كبيراً في ردع الأفراد من ارتكاب الجريمة، ومن

تكرّرها، وتضبط سلوكيات الأفراد في المجتمع الفلسطيني بشكل عام، وفي محافظة بيت لحم بشكل خاص، وتساعد أيضاً في حلّ المشاكل والخلافات التي تخلفها الجريمة بين العائلات، وتعمل على فرض الصلح والتسامح بين الناس، كما أنها تعمل الأجهزة الأمنية الفلسطينية على ملاحقة المجرمين والمشتبه بهم في التخطيط لارتكاب الجرائم، ومحاولة الإمساك بهم فوراً في حال تهديدهم الأشخاص الآخرين، ومنعهم من ارتكاب الجريمة، كما أنّ دورهم مهمّ في نشر الأمن والأمان في المجتمع الفلسطيني، من خلال معاقبة الجاني وحبسه فوراً، في حال قيامه بارتكاب جريمة ما، ويتم معاقبته قانونياً من خلال إدخاله السجن، وإجراء العقوبات القانونية الصادرة بحقه كافةً .

نتيجة المحور الخامس: انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر ضحايا (الجاني والمجني عليهم) حول الصلح في محافظة بيت لحم.

يتبيّن من خلال إجابات المبحوثين من (ضحايا أسر المجني عليه)، أن (23%) من العينة لا تعارض ثقافة الصلح والتسامح، وتسعى إلى التوصل إلى حلول إيجابية في حين وقوع جريمة ما كما في الحالة رقم (1، 2، 6، 12، 18)، وبعض الحالات أيضاً تعزّز الصلح والتسامح بشكل عام، ولكن حول جريمة القتل العمد ترفض الصلح والتسامح، أي تقبل بالصلح عندما يكون الموضوع بعيداً عن الشرف وبعيداً عن القتل العمد بنسبة مؤية بلغت (9%) كما في الحالة رقم (7، 15)، ومنهم من يرى بأن ثقافة الصلح والتسامح تكون إيجابية إذا كان هناك رجال إصلاح لهم دورٌ عشائريّ إيجابيّ في المجتمع، كما في حالة رقم (3، 10، 16) بنسبة مؤية بلغت (14%)، ومنهم من يرى بأن القانون القضائي هو الذي يتوصل إلى إصلاح بين الناس، كما في الحالة رقم (1، 8، 9، 17) بنسبة مؤية بلغت (14%) ومنهم من يرى بأن رجال الإصلاح والقانون مكملان بعضهم بعضاً، كما في حالة رقم (4، 11، 5، 13) بنسبة مؤية بلغت (14%)، وأن وجودهم معاً يعزز الأمن والأمان في المجتمع.

إنّ ثقافة التسامح في المجتمعات العربية بشكل عام وفي المجتمع الفلسطيني بشكل خاص، تساهم بشكل أو بآخر في نشر السلام والمحبة بين الناس، وأن من يساهم في ذلك هم رجال الإصلاح

الَّذِينَ يَعْمَلُونَ بِشَكْلِ صَاحِحٍ وَمُتَوَازِنٍ بَيْنَ أَفْرَادِ الْمَجْتَمَعِ، وَهُمْ مَنْ يَقِفُونَ وَرَاءَ الْحَقِّ دَائِمًا، وَيَصْلِحُونَ ذَاتَ الْبَيْنِ، وَأَنَّهُ عِنْدَمَا يَكُونُ فِي فِسَادٍ مَا بَيْنَ أَحَدِ رِجَالِ الْإِصْلَاحِ قَدْ يَعْزِزُ بِالسُّلْبِ عَلَى أَفْرَادِ الْمَجْتَمَعِ، بَلْ يَقُودُهُمْ إِلَى ارْتِكَابِ جَرَائِمٍ أُخْرَى مُتَعَدِّدَةٍ، كَمَا أَكَّدَتْ حَالَةٌ رَقْم (1)، (ك.س.):

" طَبْعًا أَنَا بِرَأْيِي الشَّخْصِي الْقَانُونِ أَفْضَلُ مِنَ الْعَشَائِرِ؛ لِأَنَّ الْعَشَائِرَ لِلْأَسْفِ الشَّدِيدِ يَسْتَعِدُونَ لِكُلِّ شَيْءٍ، مُقَابِلَ الَّذِي يَدْفَعُ أَكْثَرَ، وَيُعْطِي مَصَارِيَّ أَكْثَرَ، وَفِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ يَثِيرُونَ الْفِتْنَةَ بَيْنَ النَّاسِ أَكْثَرَ، وَيَقِفُونَ مَعَ الَّذِي يَرِيدُونَ، وَعِنْدَمَا يَكُونُ غَنِيًّا أَيْضًا، لَكِنْ فَقَطِ الشُّرْطَةُ تَأْخُذُ الْحَقَّ وَخَلَصْنَا، رَغْمَ أَنْ إِجْرَاءَاتِهَا كَثِيرَةٌ وَطَوِيلَةٌ، وَأَحْيَانًا مَمْلَةٌ".

إِنَّ الْإِصْلَاحَ وَالْتِسَامُحَ قَدْ يَكُونُ مُرْتَبَطًا فِي وُجُودِ أَفْرَادٍ مِنْ رِجَالِ الْإِصْلَاحِ الَّذِينَ يَسْعَوْنَ دَائِمًا إِلَى فِرَاضِ الْأَمَانِ فِي الْمَجْتَمَعِ، وَأَنَّهُ فِي حَالِ كَانِ أَحَدِ أَفْرَادِ الْمَجْتَمَعِ مِنْ رِجَالِ الْإِصْلَاحِ، وَمُتَعَصِّبًا لِعَائِلَةٍ مَا أَوْ مُتَحِيرًا لِقَرِيْبَةٍ مَا، قَدْ يَخْلُقُ حَالَةً مِنَ الْفِتْنَةِ بَيْنَ النَّاسِ، مِمَّا تُؤَدِّي هَذِهِ الْفِتْنَةُ إِلَى ارْتِكَابِ جَرِيْمَةٍ أُخْرَى، حَيْثُ أَكَّدَتْ حَالَةٌ رَقْم (6)، (م.ع) عَلَى ذَلِكَ:

"لَيْسَ كُلُّ وَاحِدٍ لَبَسَ ثَوْبًا وَجَلْبَابًا قَالَ أَنَا بَحْلُ الدَّمِّ، وَلَيْسَ الْكُلُّ هَكَذَا؛ لِأَنَّهُ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ مَعَ الْأَسْفِ قَدْ يَكُونُونَ سَبَبًا فِي تَهْوِيلِ الْأُمُورِ؛ لِأَنَّهُ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ تَجَمَّعُوا فِي الْبَدَايَةِ، وَجَمَعُوا الشَّبَابَ، وَجَمَعُوا النَّاسَ، وَكَانُوا سَيَحْرِقُونَ، فَقَطِ الْمَسَافَةُ مِنْ هُنَا إِلَى جِهَةِ الْعَبِيدِيَّةِ مَسَافَةٌ بَعِيدَةٌ".

كَمَا أَكَّدَتْ حَالَةٌ رَقْم (12)، (م.ع)، عَلَى أَنَّ هُنَاكَ رِجَالَ إِصْلَاحٍ يَعْمَلُونَ فِي نَشْرِ الْخَيْرِ وَالْتِسَامُحِ بَيْنَ النَّاسِ؛ مِنْ أَجْلِ الْحِفَافِ عَلَى أَمْنِ الْمَجْتَمَعِ وَأَمَانِهِ، وَمِنْهُمْ عَكْسُ ذَلِكَ:

" أَحْيَانًا الْوَسِيْطُ هَذَا مُمْكِنٌ يَسَاهِمُ فِي زِيَادَةِ الْمَشْكَلَةِ، وَمِنْهُمْ لَوْجُهُ لِلَّهِ تَعَالَى يَدْخُلُونَ بِالْخَيْرِ وَيَصْلِحُونَ، وَقَلِيلٌ جَدًّا جَدًّا الَّذِينَ يَصْلِحُونَ، فِي بَعْضِ رِجَالِ الْإِصْلَاحِ الَّذِينَ يَسْمُونُ حَالَهُمْ رِجَالَ إِصْلَاحٍ يَدْخُلُ بَيْنَ الْمُتَحَاصِمِينَ، وَ يَسَاوِمُونَ فِيهِ؛ لِحَتَّى يَبِيْعَهُمُ الدَّارَ الَّتِي هُوَ سَاكِنٌ فِيهَا، وَقَالَ يَعْمَلُونَ حَالَهُمْ رِجَالَ إِصْلَاحٍ، لَيْسَ الْكُلُّ يَاعْمِي

هكذا، بل هم أقلية جداً جداً، الذي يسامح، وأقلية الذين يقفون مع الحق، ويرجعونه لأصحابه؛ لهذا اختيار الوسيط شيء مهم؛ حتى يكون التسامح دون أي بُغضٍ أو كُره".

وهناك بعض الحالات قد لا تلجأ إلى القانون والقضاء، وذلك تعدُّ ذهابها للقانون أهانةً للعشيرة أو القبيلة التي تنتمي إليها، ويعدها البعض الآخر غير منصفة؛ لكونها لديها العديد من الاجراءات الطويلة، التي تأخذ وقتاً طويلاً قد يستمر لسنوات، حيث أكدت حالة رقم (2)، (ن.غ) على ذلك :

"السلم الأهلي بين الناس أكيد، السبب في هذا السلم هو رجال الإصلاح والعشائر فقط، أمّا القضاء فلا، وأنا مع رجال الإصلاح ؛ لأنهم يساعدون الناس في حل مشاكلهم دون ما يزعج أي طرف وبخلصونا من ورطات كبيرة، ويحلونها بكل سهولة بدون مماطلة، وحتى إن الكثير من مشاكل القتل صارت وكبيرة، وحلّوها وسامحوا أناساً كثيرين".

كما أكدت أيضاً حالة رقم (10)، (ن،أ) على ذلك :

"عنا أغلب مشاكلنا يتم حلها عن طريق رجال الإصلاح وليس عن طريق الشرطة؛ لأنه عندنا كبار، نرجع لهم في أغلب المشاكل، التي تواجهنا، وبعض الناس التي بتتوجه للشرطة؛ لتحل مشكلة معينة، قيمتها بين الناس تقل، بقولك راح على الشرطة والكبار هنا ما دورهم؟!، لهذا أغلب مشاكلنا نحن نحلها بين بعضنا بعضاً؛ لأنه مجتمع بدويّ ومحافظ على كثير من الأمور، وملتزمون فيها".

إنّ ثقافة التسامح مهمةٌ لاستمرار المجتمع؛ ومن أجل المحافظة على السلام في المجتمعات، وأنّه من الضروري أن يكون دور القانون والقضاء إيجابياً وفعالاً؛ من أجل نصر الحق، ووقف الظلم الواقع على بعض الأفراد، كما أنّه يجب أن يكون هذا القانون منصفاً وفعالاً لجميع أفراد المجتمع؛ حتى يكون هناك ثقةٌ للأفراد بالمنظومة العدالةية في المجتمع، وأن عمل رجال الإصلاح بجانب القانون والقضاء مهم؛ من أجل ردع الفرد (الجاني) من تكرار الجريمة، كما أنّ بعض الحالات أكدت على ضرورة معاقبة الجاني؛ لكي يضمن الفرد العدل في المجتمع، حيث أكدت حالة رقم (7)، (ن.ع):

" التَّسَامُحُ كَثِيرًا مَلِيحٌ، فَقَطْ أَنْ يَكُونَ الْمَوْضُوعُ الَّذِي يَتَسَامَحُونَ عَلَيْهِ مَوْضُوعًا سَهْلًا حُلَّهُ، بَعِيدًا عَنِ الشَّرْفِ وَالْقَتْلِ بِأَشْكَالِهِ كَافَّةً، وَالَّذِي يَصِلِحُ لَيْسَ الشُّرْطَةُ وَلَا الْقَضَاءُ؛ لِأَنَّ قَانُونَ الْيَوْمِ لَيْسَ فَعَالًا، وَلِلْأَسْفِ كَمَا يَجِبُ، أَوْ دَعْنَا نَقُولَ: إِنَّهُ فِي ضَعْفٍ فِي كُلِّ مَنْظُومَةِ الْقَضَاءِ الْيَوْمِ، فَإِذَا الْوَاحِدُ يَرِيدُ أَنْ يَصِلِحَ عِنْدَهُمْ، يَحْتَاجُ أَقْلَ شَيْءٍ شَهْرًا أَوْ شَهْرَيْنِ، وَهُوَ يَطَارِدُ عِنْدَهُمْ؛ حَتَّى تَقَعَ كَارِثَةٌ جَدِيدَةٌ يَتَدَخَلُونَ، لَا يَا عَمِي، رَجُلٌ إِصْلَاحٌ بِخَافِ اللَّهِ وَمَعْرُوفٌ يَتِمُّ إِصْلَاحُ الدُّنْيَا، وَمَا تَخَلَّى مِنَ النَّاسِ الْمُحْتَرَمَةِ، بَغْضِ النَّظَرِ عَنِ وُجُودِ فِتْنَةٍ أَصْبَحَتِ الْيَوْمَ تَبْحَثُ فَقَطْ عَنِ مَصَالِحِهِمُ الشَّخْصِيَّةِ، وَبِتَبْنِي أَهْدَافَهَا عَلَى دَمِ غَيْرِهَا".

كما أَكَّدَتْ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا حَالَةٌ رَقْم (8)، (ع.هـ):

"القانون المدني الفِلَسْطِينِيّ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ فَعَالًا، وَيَكُونُ دَوْرُهُ مُتَوَازِيًا مَعَ الْقَانُونِ الْعِشَائِرِيِّ مَعَ تَطْبِيقِ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَبَطَالِبُ أَنْ يَتَفَاعَلَ دَوْرُ الْقَانُونِ وَالْقَضَاءِ مَعَ الشَّرْعِيَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، بِحَيْثُ إِنَّ الْقَانُونَ الْمَدْنِيَّ وَالْعِشَائِرِيَّ مَعَ الشَّرْعِيَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَهَؤُلَاءِ دَوْرَهُمْ يَكْمَلُ بَعْضُهُ بَعْضًا، وَأَطَالِبُ يَكُونُ هُنَاكَ لِحَاثٍ خَاصَّةً تَرَاقِبُ عَمَلَ الْعِشَائِرِ وَدَوْرَهَا فِي حَلِّ الْمَشَاكِلِ".

يَتَبَيَّنُ مِنْ خِلَالِ إِجَابَاتِ (أَسْرَ الْجَانِي)، أَنَّ جَمِيعَ الْحَالَاتِ تُؤَكِّدُ عَلَى التَّصَالِحِ وَالتَّسَامُحِ بَيْنَ الْأَفْرَادِ، وَأَنَّهُ مِنْ الضَّرُورِيِّ الْإِلْتِمَامِ بِالْعَادَاتِ وَالتَّقَالِيدِ وَالدِّينِ وَالشَّرْعِ، الَّذِي يَنْصُ عَلَى التَّسَامُحِ وَالمَحَبَّةِ بَيْنَ النَّاسِ، وَتَأَكَّدُ عَلَى دَوْرِ رِجَالِ الْإِصْلَاحِ وَعَلَى دَوْرِهِمْ فِي مَنَعِ الْفِتَنِ وَالْمَشَاكِلِ فِي الْمَجْتَمَعِ؛ وَمِنْ أَجْلِ ضَمَانِ الْأَمْنِ وَالْأَمَانِ فِي الْمَجْتَمَعِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ قَانُونٌ عَادِلٌ فِي الْمَجْتَمَعِ، حَيْثُ أَكَّدَتْ حَالَةٌ رَقْم (20)، (م.م) عَلَى ذَلِكَ :

" بَغْضِ النَّظَرِ عَنِ وُجُودِي فِي عَمَلِ يَنْصُ عَلَى الْإِلْتِمَامِ بِالْقَوَانِينِ وَالْأَنْظُمَةِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهَا مِنَ الْقِيَادَاتِ الْعَلِيَا، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ أَكُونُ مُلْزَمًا بِبَعْضِ الْقَوَانِينِ الْعِشَائِرِيَّةِ الَّتِي تُلْزِمُنِي فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ إِلَى الرَّجُوعِ إِلَى رِجَالِ الْإِصْلَاحِ وَالْعِشَائِرِ، الَّتِي تَحْكُمُ فِي بَعْضِ الْقَضَايَا؛ لِأَنَّهُ فِي بَعْضِ

الأحيان التخلّي عن بعض القيم والأعراف العشائريّة توصم صاحبها بالتخلّي والخروج عن دائرة العائلة، وحتّى على الصعيد الاجتماعيّ وقد تصل أحياناً إلى درجة المقاطعة من قبل جميع أفراد العشيرة؛ لذلك وجود رجال الإصلاح مكملّ لرجال الأمان، وبالتالي لا يمكننا الفصل بين القانون والقضاء العشائري الذي يحث على التسامح والتصالح، وفرض الأمن في المجتمع، وبالتالي يقوي ويعزز الروابط الأسريّة والاجتماعيّة في المجتمع، وأنّ رجال الإصلاح في أغلب الأحيان يخفّفون من حدّة الشجارات العائليّة التي تحصل أثار جريمة ما، أو مشكلة معينة، يكون دورهم أسرع؛ لكون أننا في مجتمع فلسطينيّ خاضع لسيادة الاحتلال، وكون أننا في مناطق تحتاج إلى تنسيق أمنيّ؛ للوصول إليها (موقع الجريمة)".

إنّ التصالح بين الناس يعمل على بنّ الأمن والأمان للعائلات، وأنّ دور الأجهزة الأمنيّة المحافظة على حياة أسر الجاني من التعرض لتهديد أو لخطر على حياتهم، من قبل أسرة المجني عليه، حيث أكّدت حالة رقم (19)، (م.ح) على ذلك:

" إنّ الأجهزة الأمنيّة أيضاً لها دور فعّال في توفير الأمن والأمان، للجاني ولعائلته من ردّات الفعل الناتجة عن جريمة القتل، من قبل أسرة المجني عليه، فقد تخفف من ردّات الفعل من خلال سياسة الاعتقال؛ وذلك من أجل حماية الأفراد وتقليل الخسائر البشريّة والماديّة قدر الإمكان".

النتيجة: أنّ ثقافة الإصلاح والتسامح ثقافة تعزّز ثقة الفرد بمجتمعه، وتعمل على نشر مشاعر الحبّ والتسامح بين أسرة الجاني والمجني عليه، كما أنّها تعزّز علاقة الفرد بأسرته وبعائلته وبقبيلته، وتعمل على نشر مشاعر التضامن والترابط الاجتماعيّ بين الأفراد.

النسبة	العدد	انعكاسات جريمة القتل العمد حول الصلح (أسرة الجاني)	النسبة المئوية	العدد	انعكاسات جريمة القتل العمد حول الصلح (أسرة المجني عليه)
18%	4	الأفراد المعارضين	77%	17	الأفراد المعارضين
00%	0	الأفراد المؤيدين	4%	1	الأفراد المؤيدين

اتَّفقت مع نتيجة دراسة (جفات، 2019)، التي تؤكد على أن ثقافة التسامح تحافظ على وُحدة المجتمع وتماسكه، كما أن التسامح يعمل على إعطاء الحريات للأفراد في المجتمع، من خلال ممارسة الشعائر الدينية للأفراد، ولم تختلف مع أي نتائج من الدراسات السابقة؛ لكون الدراسات السابقة لم تتناول متغير الصلح والتسامح.

فسرت نظرية التعلم الاجتماعي هذه النتيجة على أن الفرد يؤثر ويتأثر في المجتمع المحيط به، وأن ثقافة التصالح والتسامح هي ثقافة مكتسبة يكتسبها الفرد من خلال الأفراد الذين يتأثر بهم، ومن خلال أسرته؛ لأن الفرد ينشأ في الأسرة، ومن خلالها يتعلم، ويكتسب الثقافة من خلال الملاحظة والمحاكاة، فيلاحظ سلوكيات الأفراد وتصرفاتهم، ويقوم بتقليدها.

إن التصالح ينهي حالة الصراع الموجودة في المجتمع الفلسطيني، وتعمل على إنهاء الخلافات بين العائلات والأسر، وإن ثقافة الصلح ليس ثقافة جديدة في مجتمعنا الفلسطيني، بل إنها قديمة ومتوارثة عبر الأجيال، وموجودة في نظام المجتمعات القائمة على البناء والتطور الموجودة في كل عشيرة وقبيلة داخل المجتمع الفلسطيني، وإن رجال الإصلاح لهم دور مهم في الإصلاح بين الناس وحل مشاكلهم، ويكون دورهم أكثر أهمية عندما يصلحون بين الناس عند وقوع جريمة قتل ما؛ لأن جريمة القتل تُحدث الكثير من المشاكل، ولها الكثير من التأثيرات في جميع جوانب الحياة، ولا تؤثر فقط في الفرد والعائلة، وإنما تؤثر في النسيج الاجتماعي بأكمله، كما أن دور رجال الإصلاح مكمل عمل الأجهزة الأمنية الفلسطينية، بحيث إنها تساعد القضاء في حل الكثير من النزاعات والمشاكل

الموجودة في المجتمع الفلسطيني؛ لأن دورهم أساسي ومهم في ضبط السلوكيات البعيدة عن العرف والقيم الفلسطينية في المجتمع؛ لأنها توجه الأفراد على السلوك الصحيح الذي يجب إتباعه داخل المجتمع، وتمنع الفتن، كما أنها تساعد أسرة الجاني على تفادي تأثيرات جريمة القتل عليها من خلال منع الكثير من القضايا الناجمة عن جريمة القتل، مثل حرق البيوت والأذى الذي يلحق أفراد أسر الجاني.

نتيجة المحور السادس: انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر ضحايا جرائم (الجاني والمجني عليهم) حول التسامح في محافظة بيت لحم.

يتبين من خلال إجابات المبحوثين من (ضحايا أسر المجني عليه)، أن جميع الحالات لا تعارض ثقافة التسامح، حيث إن هناك بعض الحالات التي تؤكد أن ثقافة التسامح مرتبطة بالإصلاح، وأنه لا يمكن الفصل بينهم كما في الحالة رقم (11، 9) بنسبة مئوية بلغت (9%)، ومن الحالات التي تؤكد أنه يوجد فصل بين التسامح وبين الإصلاح، حيث إنها تؤكد أن هناك بعض القضايا التي لا يمكن للفرد التسامح فيها، ولا يمكن للفرد الإصلاح فيها، ومنها من ترى بأن التسامح والإصلاح يساهم في استقرار المجتمع وضرورة وجود أفراد لديهم القدرة على هذا السمات، وهي الإصلاح بين الناس بالعدل، وإرجاع الحق لإصحابه، وهناك بعض الحالات التي تعد الإصلاح في بعض القضايا ما هو إلا ضعف أو خضوع للطرف الأقوى .

إن ثقافة التسامح ثقافة إيجابية تعمل على تقوية الروابط الأسرية والاجتماعية بين الأفراد، وأن كل مجتمع لديه ثقافة خاصة فيه، هذه الثقافة هي التي تميز المجتمع عن باقي المجتمعات، بحيث إن عادات المجتمع وتقاليد التي ينشأ فيه الفرد هي التي تعزز كيان الفرد ووجوده داخل المجتمع، وبالتالي هذه الثقافة قد تميز المجتمع بالرقي والتسامح بين الأفراد، كما أنها تعمل على ردع الأفراد الذين لديهم سلوكيات غير صحيحة داخل المجتمع، حيث أكدت حالة رقم (13)، (ش.ذ) على ذلك:

" ثقافة النّصالح والتّسامح هي ثقافة جيدة؛ لأنّها بتحافظ على النسيح الاجتماعي وتمنع عدم إستمرار الثأر".

كما أكدت على ذلك أيضاً حالة رقم (6)، (م.ع):

" نحن ما ننسى أننا في مجتمع له عاداته وتقاليده وقيمه الاجتماعية التي حننا عليها ديننا الإسلامي، ومن ضمنها العفو والمسامحة والإصلاح، هذه القيم صعب جداً أن نحيتها أو أن نتخلى عنها؛ لأنها هي التي تحافظ على العلاقات الاجتماعية بين الناس، وهي التي تحافظ على النسيج الاجتماعي، وبوجود هذه القيم صعب أن تكون محبة بين الناس وتسامح؛ لذلك الذي يحافظ على هذه القيم هم الكبار، والجيل القديم هو الذي يعمل الجيل الجديد، هذه الثقافة هي جزء من هذا التراث".

تؤكد الحالة السابقة أن هذه الثقافة هي جزء لا يتجزأ أيضاً من القيم الإسلامية التي حث الله - سبحانه وتعالى - عليها، وأن هذه الثقافة تكون متوارثة عبر الأجيال ولا يمكن أن يتخطى وجودها الفرد داخل مجتمعه، وأن هذه الثقافة تعمل على الحفاظ على حياة الأفراد، وتمنع تهجيرهم وترحيلهم من بيوتهم؛ بسبب قيام الجاني بارتكاب جريمة ما؛ لذلك تعمل على بث الأمن والأمان للأفراد، حيث أكدت حالة رقم (9)، (ع.ز):

" بعيداً عن هذا الموضوع، إلا أن التسامح والصلح مطلوب عندنا؛ حتى نشعر بالأمن والأمان في المجتمع، حتى نطمئن نحن على أولادنا، وعلى أهلنا، ولا يكونوا معرضين للخطر، بمجرد وجود ثقافة التسامح والصلح فالناس تنهي الانتقام والثأر، الذي يمكن يمتد للأجيال، نحن نريد أن نعيش بمجتمع مسالم وما فيه سفك دماء مستمر، ألا يكفي أن اليهود علينا، نريد أن نعيش بسلام وأمان".

في حين ترى بعض الحالات أن التسامح يعدّ خوفاً أو ضعفاً للطرف الآخر، وأن مسامحة بعض الأفراد يعدّ تنازلاً عن حق من حقوق الفرد، وأنه من الضروري معاقبة الفرد (الجاني)، وعدم مسامحة أسرته، بحيث إن هذه الحالات تؤكد أن التسامح جيّد، ولكن في بعض المواقف تُعدّه ضعفاً، حيث أكدت حالة رقم (18)، (ف.ع):

" التَّسَامُحُ جَيِّدٌ، وَلَكِنْ لَيْسَ دَائِمًا، وَلَيْسَ مَعَ الْكُلِّ؛ لِأَنَّهُ التَّسَامُحُ أحياناً
في بعض الحالات يُولَدُ نوعاً من الضَّعْفِ، أو الاستهتار، ولكن بشكلٍ
عام هي صفة جيدة، وتعزِّزُ المحبَّةَ والاحترام بين النَّاسِ."

كما أكَّدت حالة رقم (2)، (ن.غ) على ذلك:

" والله في بعض الحالات الصُّلح فيها جريمةٌ مثل ما قلت لك، في أناس
إذا أنت تصالحهم تجرِّمُ في حقِّ نفسك."

في حين أكَّدت حالة رقم (7)، (ن.ع)، أنَّ التَّسَامُحَ مرتبطٌ بنوعِ الجُرْمِ أو طبيعةِ الجريمةِ التي ارتكَبها
الفرد، وأنَّ هُنَاكَ بعضَ القضايا التي ليس من السَّهلِ التَّسَامُحُ فيها، حيثُ أكَّدت على أنَّه:

" مثل ما خبَّرْتُكَ: التَّسَامُحُ يرجع للموضوع الذي سيُحْكى عليه، وينبى
عليه التَّسَامُحُ، وطالما في قتل بين الطرفين مستحيلٌ أن يكونَ في
تسامح تامٍّ بينهم، إلا أن يكونَ بينهم نوعٌ من الكُزهِ والعنصريَّة؛ نتيجةً
هذا الفعل."

في حين أكَّدت حالة رقم (8)، (ع.ه)، أنَّ هُنَاكَ بعضَ القضايا التي تمس كرامة
الإنسان وشرفه، ولا يمكنه الاستهانة والتَّسَامُحُ فيها؛ لأنَّها تُعدُّ من الأمور الصَّعبِ الحديثُ
عَنْهَا في القرية أو المكان الذي ينتمي إليه الفرد؛ لأنَّها مرتبطةٌ أيضاً بالعصبية القبلية للفرد
وأكَّدت على أنَّ:

"موضوع التَّسَامُحِ في بعض القضايا منها القتل المباشر على أتفه
الأسباب، وقضايا الشرف والناس بتميل إلى الأخذ بالثأر للأسف، فقط
حوادث السير والمشاكل العادية والقتل الخطأ، مثل: الدهس أو ما
شابه ذلك الناس تميل للتَّسَامُحِ."

يتبيَّن لنا أنَّ ثقافة التَّسَامُحِ مهمَّةٌ للمجتمعات بشكل عام، وللمجتمع الفلسطيني بشكل
خاص؛ لأنَّها جزءٌ لا يتجزأ من بناء المجتمع واستقراره، بحيث تساهم في رفع مستوى الوعي
والإدراك للأفراد، وتعمل على تنمية المجتمع وتطوره، وأنه من الضروري مساهمة رجال

الإصلاح ورجال الشرطة في العمل معا على فرض احترام هذه الثقافة، حيثُ أُكِّدَت حالة رقم (15)، (ر.ع) على ذلك:

"نحن في المجتمع الفلسطيني موجودة هذه الصفة، ولكن في محافظة بيت لحم موجود بشكل أكبر وعندنا هذه العادات، هذه متوارثة، ويعني بمجرد أن يدخل الكبار في الموضوع، سلامتك الموضوع يكون منتهياً، وطبعاً ليس أي ناس ناس مهمّة ومعروفة، ولها وزنها؛ لهذا أنا أرى أنّ التّسامح جزء لا يتجزأ من قيم مجتمعنا التي تساعد في فرض سيادة الأمن والأمان في المجتمع، وبمجرد وجود هذه المبادئ يظل في هدوء وأمان".

كما أُكِّدَت حالة رقم (4)، (ج.س) على ذلك:

"رجال الإصلاح أو الختارية لهم هيبتهم بين الناس، وكلمتهم ما بتنزل الأرض، وهم الوحيدون الذين يضعون حدا للشباب التي الخارجة عن القانون، وتفكر أنّه ما من أحد يضع لهم حداً، يكفي وجودهم يفرض السيطرة والأمان في البلد، وبالذات في موضوع الشّجارات والحرق".

كما أُكِّدَت حالة رقم (16)، (ب.ه) على ذلك:

"قلت لك: التّسامح عندنا موجود، ومن سمات مجتمعنا، ولكن حسب كل حالة، وكل قصة، ووجود هذه القيم عندنا تعزّز التّوحد العشائري بين الناس، وتمنع الفتن وكثيراً من الشّغلات، ولكن فعلياً نحن نطالب في أن يكون دوراً للأجهزة الأمنيّة عندنا، ويكون أقوى، ويساعدنا في أن نخفف من وتيرة المشاكل التي تصير بين العشائر، التي كل حمولة عاملة لحالها منصباً أو رئاسة في القرية؛ لذلك نريد أن يكون دور الشرطة، ويكون أقوى في أن يضبط المجتمع، وما يترك كلّ شيء على القانون العشائري، والكل يصير يفرض القانون بنفسه".

يتبين لنا من خلال إجابات (أسر الجاني)، أن بعض الحالات تؤكد على ثقافة التسامح بين الأفراد، وأنه من الضروري العمل على تهدئة النفوس بين الناس، كما أن بعض الحالات تؤكد أن القانون يلعب دوراً مهماً في تحقيق الأمن والأمان بين الأفراد، وذلك من خلال حبس الجاني ومعاقبته؛ لكي يحافظ على حياته أسر المجني عليه، كما تؤكد على دور العشائر في ذلك، حيث تؤكد حالة رقم (19)، (م.ح):

" ثقافة التسامح نعم تعزز إلى حد ما من الترابط الاجتماعي، وتعمل على تهدئة النفوس في ظل ضعف القانون، وآليات العفو التي قد تكون طويلة؛ فالتسامح من قيمنا الدينية والأخلاقية، وأن وجود قيمة التسامح تعمل على تعزيز النسيج الاجتماعي بين أفراد المجتمع وبين العائلات، ولكن يجب أن يكون هناك تفعيل قانون فعال في الكثير من الحالات، بحيث يكون هناك سرعة وقوة تنفيذ لهذا القانون؛ من أجل أن يشعر الفرد بالأمان، أي إذا لم يشعر الفرد بالأمن والأمان يذهب ويحصل حقه بيده، وبالتالي قد تؤدي هذه الإجراءات الضعيفة إلى ارتكاب جرائم متعددة، بحيث أنه لا يمكن الفصل بين دور القضاء العشائري، ودور الشرطة فكل منهم لهم دور إيجابي وفعال في نشر السلام والأمان، ففي كثير من الأحيان الصلح العشائري أسرع من القانون".

كما أكدت أيضاً على ذلك حالة رقم (20)، (م.م):

" أنا مع ثقافة التسامح، ومع أخذ الذية المحمدية، ويجب أن يكون في صلح بين الطرفين؛ من أجل أن يعم الأمن والأمان، مع وجود المجرمين في السجن ومعاقبتهم، فالتسامح جزء مهم من ثقافة مجتمعنا؛ لأنه يعزز الروابط الاجتماعية بين الناس؛ لأنه قد يكون الطرفان من العائلة نفسها، وبحاجة إلى التسامح والصلح".

في حين أكدت حالة رقم (21)، (ن.ع)، أن هناك قضايا يمكن للفرد التسامح فيها، والبعض الآخر لا يمكنه التسامح والعفو فيها؛ لأنها من وجهة نظره تعد هؤلاء الأفراد جزءاً من وقوعه في حالة نفسية

سيئة، ولا يمكنه نسيان اللحظات التي عاشها بسببهم، وفي اللحظة نفسها تؤكد على أن نسيان بعض المواقف والتسامح فيها مهم؛ لأنه يساعد على استمرار علاقته مع أفراد أسرته، ويعزز علاقته الاجتماعيّة في الأسرة، حيثُ أكّدت على أنه:

" اسمعي في شغلات الواحد لا يقدر أن يسامح فعلاً عليها، وفي شغلات مستحيل الواحد حتّى يفكر أن يسامح، يعني أنا شخصياً في أناس من أقاربي للأسف آذوني بطريقة لن أقدر أن أسامحهم عليها نهائياً؛ لأنهم فظّعوا في الحكي والإشاعات ونقل الكلام الخاطيء، وهؤلاء أناس ما يستحقون أن يظّلوا في حياتي، ولا حتّى ثانية، وفي أناس غطوا بحقك، وعرفوا أنّهم غلط، واعتذروا من قلب طيب، ما في مشكلة أن أصافح وأسلم عليهم، وأسامحهم؛ لأنهم غيرُ حقودين، ولا خبيثين؛ لذلك التصالح والتسامح مهمّ جداً جداً؛ حتّى نحن نقدر نكمل علاقتنا مع الناس التي نحبهم وحبوننا".

وفي حين أكّدت حالة رقم (22)، (س.ه)، أنّ هذه الثقافة مهمة جداً، وأنّها من ضمن قيم مجتمعهم وعاداته وأعرافه، حيثُ أكّدت على أنه:

" يعني التّسامح والمحبة بين الناس تربينا عليها من زمن، والأخلاق هذه كلها جزء من عقيدتنا ومن إسلامنا، وصعب أن نتخلّى عنها".

النتيجة: أن التّسامح يعزّز العلاقات الاجتماعيّة بين أفراد المجتمع الفلسطيني، كما أنّه يقوّي النسيج الاجتماعيّ والأسريّ بين الأفراد، وأنّ وجود خلاف مستمرّ بين عائلات ما دون وجود تسامح قد يقود الأفراد إلى ارتكاب الجرائم؛ لذلك التّسامح قد يمنع الأفراد من اللّجوء إلى ارتكاب جرائم.

النسبة	العدد	انعكاسات جريمة القتل العمد حول التَّسامُح (أسرة الجاني).	النسبة المئوية	العدد	انعكاسات جريمة القتل العمد حول التَّسامُح (أسرة المجني عليه).
14%	3	الأفراد المعارضين	72%	16	الأفراد المعارضين
4%	1	الأفراد المؤيدين	9%	2	الأفراد المؤيدين

اتفقت مع نتيجة دراسة (جفات، 2019)، التي تؤكد أنَّ أساس بناء المجتمع وتقدمه وتطوره هو التَّسامُح، وأنَّ من خلال ثقافة التَّسامُح تكون حرية للأفراد، وبالتالي فالمحافظ على وَحْدَةِ المجتمع وتماسكه، ومع نتيجة دراسة (المزين، 2009)، التي تؤكد أنَّ ثقافة التَّسامُح الاجتماعي هي أكثر انتشاراً وشيوعاً في الجامعات الفِلسطِينِيَّة، ولم تختلف مع نتائج أيِّ من الدِّراسات السَّابِقة.

فسرَّت نظرية البنائِيَّة الوظيفية هذه النتيجة بأنَّ ثقافة التَّسامُح تحافظ على بناء المجتمع وتماسكه واستقراره، وتعزز ثقافة الأفراد والجماعات في المجتمع، فالتَّسامُح يعزز ثقة الناس ببعضهم البعض ويكون للفرد إنتماء إلى مجتمعه، ففسرَّت هذه النَّظَرِيَّة دور القيم الاجتماعيَّة في نشر ثقافة التَّسامُح بين أفراد المجتمع بما فيها العدل والمساواة في المجتمع، فنثقافة التَّسامُح تحقق التكامل الاجتماعي في المجتمع.

إنَّ المجتمع يستمد قوَّته وتماسكه من أفراد المجتمع الذين ينتمون إليه، وبالتالي فإنَّ ثقافة التَّسامُح تعمل على نشر مشاعر الأمن والأمان للأفراد داخل المجتمع، وعندما يكون هناك تسامح بين أفراد المجتمع الفِلسطِينِيَّي يكون ثَمَّة توازن واستقرار، كما أنَّه يمنع من وجود الصِّراعات الداخليَّة بين أفراد المجتمع الفِلسطِينِيَّي، كما أنَّ دور الأجهزة الأمنيَّة الفِلسطِينِيَّة ورجال الإصلاح يقوِّي تماسك المجتمع من خلال ضبط سلوكيات الأفراد داخل المجتمع، ومنعهم من سلك سلوكيات منافية لقيم المجتمع الفِلسطِينِيَّي وعاداته.

4.3 ملخص النتائج

1. يتأثر أفراد أسرة الجاني والمجني عليه من الناحية الاجتماعية والنفسية والاقتصادية، جراء جريمة القتل العمد، وتترك الجريمة الكثير من المشاكل الأسرية والتفكك العائلي، كما أنها تقود أفراد الأسرة إلى ارتكاب جرائم أخرى، مضافة للجريمة الأصلية.
2. إن ردات الفعل المتمثلة بحرق البيوت وإطلاق النار المتبادل على الطرفين، والناجمة عن جريمة القتل العمد تُعد ردة فعل قاسية في حق أسرة الجاني أو المجني عليه، على الرغم من أنها قد تكون طبيعية لدى أسرة المجني عليه؛ بسبب فقدانهم أحد أفراد الأسرة، وبشكل عام فإن ردات الفعل هذه قد تخلق أيضاً شجارات ومشاكل أخرى .
3. إن الجلوة لها الكثير من السلبيات والتأثيرات التي تؤثر في أسرة الجاني، وتُعد ظمناً لهم، كما أنها تعمل على تفكك العائلة، وتفسخ النسيج الاجتماعي في المجتمع.
4. إن الأخذ بالتأثر يجب أن يطبق على الجاني نفسه فقط، وإن تحقيق العدل يكمن في معاقبة الجاني على فعله.
5. إن ثقافة الإصلاح والتسامح ثقافة تعزز ثقة الفرد بمجتمعه، وتعمل على نشر مشاعر الحب والتسامح بين أسرة الجاني والمجني عليه، كما أنها تعزز علاقة الفرد بإسرته وبعائلته وبقيبلته، وتعمل على نشر مشاعر التضامن والترابط الاجتماعي بين الأفراد.
6. إن التسامح يعزز العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع الفلسطيني، كما أنه يقوي النسيج الاجتماعي والأسري بين الأفراد، وإن وجود خلاف مستمر بين العائلات دون وجود تسامح قد يقود الأفراد إلى ارتكاب الجرائم؛ لذلك فإن التسامح مهم؛ كونه يمنع الأفراد من اللجوء إلى ارتكاب الجرائم.

4.4 التوصيات

1. إجراء ورشات عمل وندوات علمية حول النتائج السلبية لجرائم القتل؛ للحد منها والبعد عن مسبباتها، ونشر الوعي المجتمعي حول مخاطر جرائم القتل عن طريق الاعلام بأنواعه وأشكاله كافة؛ للوقاية من تأثيراتها النفسية والاجتماعية للأفراد وللأسر، سواء الجاني أو المجني عليه.
2. المطالبة بتفعيل دور القانون القضائي والتنفيذي بالشكل الذي يتناسب مع الأفراد والمجتمع الفلسطيني للوقاية من تأثيرات جريمة القتل العمد، حول ردات الفعل الناجمة عن القتل العمد، ومنها حرق البيوت.
3. تفعيل المساندة الاجتماعية غير الرسمية في مساندة أسرة المجني عليه في لحظة وقوع الجريمة؛ للحد من تسارع الاحداث المؤدية لردة الفعل العكسية، ومنها الجلوة، ونشر الوعي بين افراد المجتمع لمعاقبة الجاني قانونياً وعشائرياً بعيداً عن الانتقام من أسرته وأفراد عائلته.
4. تفعيل قانون معاقبة كل من يقوم بالقتل العمد او ما يسمى القتل على خلفية الشرف، ومعاقبتهم بشكل الذي يردع أفراد المجتمع من تكرار هذه الجرائم، وتحفيز البرامج الإعلامية والخطابات الدينية؛ للعمل على تعديل القيم والعادات والتقاليد التي تحض المواطنين على الأخذ بالثأر أو الجلوة أو القتل حول الاسباب .
5. تعزيز الوازع الديني لدى الأفراد؛ لمنع ارتكاب الجرائم وذلك من خلال المؤسسات الدينية والتعليمية والاجتماعية.
6. تفعيل القانون التنفيذي ضد الأفراد الذين لديهم خلفيات جنائية سابقة؛ خوفاً من تكرار الجريمة في حافظة بيت لحم، وتعزيز الأفراد على الأخذ بالتسامح والمحافظة على السلم الأهلي بين أفراد المجتمع للوقاية من الوقوع في جرائم أخرى .

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربيّة

القرآن الكريم.

إبراهيم، أكرم. (1996). الحدود القانونية لسلطة القاضي الجنائيّة في تقدير العقوبة/ دراسة مقارنة، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

إبراهيم، حماد (1960). المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربيّة: القاهرة.

أبركان، الصالح. (2017). علم الضحّيّة/ مفهوم جديد في العلوم الجنائيّة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة: الجزائر.

ابن منظور الأنصاري. (1290). لسان العرب، ط (3)، دار صادر للنشر والتوزيع: بيروت.

أبو العزم، عبد الغني. (2013). معجم الغني الزاهر، ط (1)، مؤسسة الرباط للنشر والتوزيع: الرباط.

الباليساني، أحمد (2016). القتل الخطأ في الشريعة والقانون، ط (1)، دار الكاتب العلمية للنشر والتوزيع: بيروت.

البشير، سعد (2004) الجرائم الواقعة على الأشخاص، في ضوء اجتهادات محكمة التمييز، ط (1)، دار الإسرائ والتوزيع: الاردن، عمان.

البطوش، مهند محمد (2020) الآثار الاجتماعيّة والاقتصاديّة المترتبة على جرائم الاحتيال والشيك من غير رصيد في المجتمع الأردني، من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل، مجلة التربية، مجلد (2)، العدد (188)، (ص 408 - 448).

تروش، عماد (2011) ظاهرة الجريمة بالمجتمع الجزائري، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد (13)، العدد (13). (ص 13 - 126).

جابر، محمد (2006) مسرح الجريمة، منظور جغرافي لدعم دور الشرطة، مجلة العلوم الاجتماعيّة، مجلد (3)، العدد (1). (ص 97 - 130).

جفات، حميد (2019). دور شبكات التواصل الاجتماعي في نشر ثقافة التسامح من وجهة نظر الصحفيين العراقيين دراسة مسحية رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان.

جمال، معتوق والهدى، قدوح (2015). مساهمة الضحايا في السلوكات الإجرامية والعنفية الواقعة عليهم في المجتمع الجزائري، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد (8)، العدد (2). (ص 11-28).

جيطان، محمد (2014). إدراك الخوف من الجريمة، دراسة ميدانية على أرباب وربات البيوت في مدينة نابلس، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين.

الحديد، هديل، والمجالي، قبلان (2022). العوامل المؤدية لجرائم قتل النساء من وجهة نظر القضاة والمحامين في المجتمع الأردني، المجلة العربية للنشر العلمي والبحوث، العدد (43). (ص 429-450).

حسونة، بدرية (1999). جريمة القتل شبه العمد وأجزيتها المقررة في الشريعة والقانون، ط (1)، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

لحلول، نهاد (2018). سلطان ولي الدم في القتل، دراسة فقهية مقارنة بين الشريعة والعرف السائد، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر: غزة.

خموين، فاطمة (2019). الأسرة والجريمة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد (8)، العدد (2). (ص 176-186).

ال دراوشة، عبدالله سالم، والمواجدة مراد عبدالله (2017). أثر المتغيرات الاجتماعية على ارتكاب جريمة القتل في المجتمع الأردني من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية، مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث، مجلد (3)، عدد (1)، (ص 118-132).

الدليمي، صالح (2013). القيم الدينية والضبط الاجتماعي، دراسة نظرية تحليلية في مجال علم الاجتماع الديني، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، العدد (1). (ص 428-462).

رحال، عمر (2019). الجلوة العشائرية وأثرها على حقوق الإنسان والسلام الأهلي في فلسطين، بحث مقدم إلى المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية المحلية.

الردايدة، عبد الكريم (2013). الجرائم المستحدثة وإستراتيجية مواجهتها، ط (1)، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الاردن.

الروسان، إيهاب (2012). خصائص الجريمة الاقتصادية، دراسة في المفهوم والأركان، مجلة فاطر السياسة والقانون، العدد (7)، (ص 75-124).

الريامي، جوخة (2006). مفهوم القتل وإشكالياته الطبية، دراسة في فلسفة الأخلاق التطبيقية، ط (1)، الدار المصرية اللبنانية: لبنان.

الزير، داود (2022). القضاء في فلسطين، بين العرف العشائري والقانون النظامي دراسة تحليلية، ط (1)، اليازوري للنشر والتوزيع، فلسطين.

سارة، الاسن (2020). طرق الوقاية من الجريمة في الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، الجزائر.

سارة، خلفة (2017). الجريمة من وجهة نظر التحليل النفسى "سيغmond فرويد والفريداذر نموذجاً"، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (36)، (ص 89-97).

الساعاتي، سامية (2005). علم الاجتماع الجنائي، ط (1)، دار الفكر العربي، القاهرة: مصر.

السدحان، عبدالله بن ناصر. (1419). أسباب العودة للجريمة، دراسة عن أسباب عودة الأحداث إلى الانحراف، مجلة التعاون، العدد (47). (ص 2-61).

السعيد، عمر (2022). القصد في القتل العمد، دراسة فقهية، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، مجلد (1)، العدد (1). (ص 14830 - 1445).

سليمان، مروة (2022). إسهامات نظرية الأنشطة الروتينية في فهم الجرائم السيرانية دراسة إستطلاعية، المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية والسلوكية، المجلد (6)، العدد (6). (ص 114-130).

سماتي، الطيب (2007). حماية حقوق الضحية خلال الدعوى الجزائية في التشريع الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر: بسكرة.

سمور، أسامة (2009). الجرائم السِّياسِيَّة في التشريع الجنائي الإسلامي دراسة فقهية مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية: فلسطين.

الشاذلي، حسن (2019). الجنايات في الفقه الإسلامي، دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون، ط (2)، دار الكتاب الجامعي للنشر والتوزيع: جامعة الأزهر.

فوزية، شحاتيت (2018). عقوبة القتل بالتسبب/ دراسة فقهية مقارنة بالقانون النافذ في الضفة الغربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخليل: فلسطين.

شكور، جليل (1997). العنف والجريمة، ط (1)، الدار العربيَّة للنشر والتوزيع: بيروت.

شهاب محمد، وحاتم، ماجدة (2022). جريمة في بعقلين بحث تحليلي للجريمة من الناحية النفسيَّة، مجلة الآداب والعلوم الإنسانيَّة، مجلد (21)، العدد (20). (ص 354-375).

الشيرازي، أبو طاهر مجد الدين (1410هـ). القاموس العربي المحيط للمفردات والمعاني العربيَّة، ط (1)، دار سعد الدين للنشر والتوزيع: سوريا .

الشيشنية، منى (2018). جرائم القتل عواملها وآثارها الاجتماعيَّة، مجلة الجامعة الإسلاميَّة للبحوث الإنسانيَّة، مجلد (26)، عدد (2). (257-323).

صالح، عبدالله (2011). ضحايا الاعتداءات الجنائيَّة، دراسة نظرية وميدانية على مستوى مناطق المملكة العربيَّة السعوديَّة، المجلة الاجتماعيَّة لعلم الاجتماع، مجلد (4)، العدد (4). (ص 230-360).

طعامته، قاسم (2018). دور المدرسة والمعلم والمناهج في نشر ثقافة التسامح ومكافحة الخلود والتطرف، مجلة جامعة العلوم الإسلاميَّة العالميَّة، مجلد (21)، العدد (21). (ص 39-88).

طوطح، جميل (2015). جرائم القتل في محافظات غزة دراسة في جغرافية الجريمة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلاميَّة: غزة.

طويل، فتيحة (2016). النَّظريَّة البنائيَّة الجديدة والتحليل البناء الاجتماعي، مجلة التغير الاجتماعي، مجلد (1)، العدد (1)، (ص 230-241).

العبادي، أحمد (1986). جرائم الجنايات الكبرى عند العشائر الأردنية، ط (1)، دار العربية للنشر والتوزيع، عمان.

عبد الرحمن، عبدالله محمد (2002). النظرية في فهم الاجتماع النظرية الكلاسيكية، دار الكتب الجامعية، مصر.

عبد السلام، طارق والشريدة، خالد (2020). مقدمة في علم الاجتماع، ط (1)، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان.

عبد المنعم عليه وأحمد، جمال، وحسين، محمود (2018). المتغيرات الاجتماعية والنفسية المرتبطة بالرجال مرتكبي جرائم القتل داخل الأسرة، دراسة تطبيقية على السجون المصرية، مجلة العلوم البيئية للدراسات والبحوث، مجلد (43)، العدد (2). (ص 359-379).

العبد الله، نوري (2011). العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة، دراسة ميدانية لأثر العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة في مدينة الرمادي. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، مجلد (1)، العدد (1)، (ص 1-141).

عبيد، رؤوف (2016). أصول علم الإجرام والعقاب، مكتبة الوفاء: الإسكندرية.

العبيدي، سلوان والشلبي، أحمد (2012). البطالة وعلاقتها بارتفاع معدلات الجريمة دراسة نظرية تحليلية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد (1)، العدد (10). (ص 70-78).

عذراء، رفوا (2018). مشكلات مجتمعية في تفسير النظريات الاجتماعية، الجامعة المستنصرية، بغداد.

عرار رشيد وخالد، أحمد وعبدالله، تيسير (2021). جرائم القتل في فلسطين دراسة عاملية، مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد (5)، العدد (35). (ص 160-179).

عفيفة، طلال (2016). جرائم الاعتداء على الأشخاص، ط (1)، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن.

عكة، محمد (2018). انعكاس الأخطاء الطبية في المستشفيات الفلسطينية على الأسرة والمجتمع، دراسة من وجهة نظر أسر الضحايا في جنوب الضفة الغربية من العام 2016 لغاية 2018، مجلة جامعة فلسطين للدراسات والأبحاث، المجلد (8) العدد(2). (ص 366-394).

عون، محمد (2003). القتل العمد وعقوبته وعلاجه في الشريعة الإسلامية، كلية أصول الدين والدعوة، جامعة الأزهر، أسيوط.

عياد، إسلام وعبد المجيد، (محمد) والعزم، إسرائ (2022). أسلوب الضبط الاجتماعيّ الأسريّ ودوره في الحد من تعاطي المخدرات، المجلة العلمية، العدد (49). (ص 618-646).

العيسوي، عبد الرحمن (2000). الجريمة والإدمان، ط (1)، دار الراتب الجامعية، بيروت.

غندور، هاجر وداود، معمر (2021). عوامل ارتكاب جريمة القتل وأبرز السمات الشخصية للمجرم القاتل، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، مجلد (18)، العدد (2). (ص 290-220).

غندور، هاجر (2022). دور الضحية في وقوع جريمة القتل العمدي، دراسة وصفية تحليلية على ضحايا جرائم القتل العمدي في ولاية عنابة، مجلة دراسات سيكولوجية الانحراف، مجلد (7)، العدد (1). (ص 1-194).

فريجة، أحمد، وهياق، إبراهيم (2019). النظريات المفسرة للسلوك والانحراف والإجرامي، مجلة تطوير العلوم الاجتماعية، مجلد (12)، العدد (2). (ص 119-128).

فوزي، قميدي (2018). علم الضحية وإسهاماته في الحقل الجنائي، المجلة الاجتماعية والإنسانية، مجلد (9)، العدد (4). (ص 32-53).

فوزية، سامي وبوكابوس، عبد القادر (2022). ظاهرة الجريمة والمفهوم والاسباب والاشكال، مجلة الابحاث للإبحاث والدراسات العلمية، المجلد (7)، العدد(1). (ص 82-96).

القحطاني، محمد ناصر (2010). جرائم القتل عواملها وآثارها الاجتماعية دراسة ميدانية على مدينة أبها في المملكة السعودية، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، المملكة العربية السعودية.

كفاكي، علاء الدين (2015). علم النفس الأسري، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان.

اللهيميد، سليمان (2002). شرح منهج السالكين وتوضيح الفقه في الدين، ط (2)، مكتبة الكتب الإلكترونية: (السعودية).

محي الدين، محمد (2010). تعويض ضحايا الجريمة في الشريعة والقانون، ط (1)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

مراد، سالي (2015). ضحايا الجريمة منظور سوسولوجي، مجلة الحوار الثقافي، مجلد (4)، العدد (2). (ص 226-231).

المرزاني، همدان (2016). القتل بدافع الشرف، ط (1)، مكتبة زين الحقوقية والأدبية للنشر والتوزيع، بيروت.

المزين، محمد (2009). دور الجامعات الفلسطينية في تعزيز قيم التسامح لدى طلبتها من وجهة نظرهم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

مصطفى، حاج الله (2021). علم الاجتماع الجنائي، مطبوعة دوري في مقياس النظريات السوسولوجيا للجريمة والانحراف موجهة لطلبة الماجستير، جامعة يحيى فارس بالمدينة، الجزائر.

المطازي، إكرام والهماز، ياسين، وبنحمادي، فاطمة وشريكة، نجات (2018). آثار التفكك الاجتماعي على الظاهرة الإجرامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ابن زهر، المغرب.

المطلب، إيهاب (2015). جرائم القتل العمد والخطأ في ضوء الفقه والقضاء، ط (1)، المركز القومي للأصدارات القانونية، مكتبة الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة.

معاذ، أحمد حسن (2014). الشباب في المجتمع العربي المأزوم/ العراق إنموذجا، ط (1)، أمواج للنشر والتوزيع، الأردن.

مفيدة، لعيادة (2018). النظريات المعاصرة المفسرة للإيمان على المخدرات، جامعة 8 ماي: الجزائر.

منشورات وزارة العدل العليا (2022). أصول المحاكم الشرعية/ أبحاث قانونية جنائية، رام الله، فلسطين.

نجم، محمد (1999). *الجرائم الواقعة على الأشخاص، ط (1)*، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان.

هاشم، خالد (2007). *الجريمة/ دراسة مقارنة بين الشريعتين اليهودية والإسلامية، ط (1)*، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية.

هشام، عبد الحميد فرج (2014). *جرائم القتل والأصابة باستخدام الأسلحة النارية، ط (1)*، مطبعة دار الوثائق، القاهرة.

معهد الأبحاث التطبيقية القدس _ وحدة نظم المعلومات الجغرافية _ أريج (2010)، دليل مدينة بيت لحم، تم استرجاعها يوم الجمعة الموافق 2023\3\3، الساعة 10:23 صباحاً، لمزيد من التوضيح انظري الرابط:

http://vprofile.arij.org/bethlehem/ar/pdfs/VP/Bethlehem_cp_ar.pdf

الوريكات، خليل (2019). *جرائم القتل امام المحكمة الجنائية الدولية، ط (1)*، دار الخليج للنشر والتوزيع: الأردن.

الوريكات، عايد (2004). *نظريات علم الجريمة، ط (1)*، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.

الوريكات، عايد (2008). *نظريات علم الجريمة، ط (1)*، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.

الوقفي، الآء. (2014). *الحماية الجنائية لضحايا العنف الأسري/ دراسة مقارنة، ط (1)*، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن.

المراجع الأجنبية

- 1. Sorrentino, A., Guida, C., Cinquegrana, V., Baldry, A. C. (2020). Femicide fatal risk factors: A lats decade comparison between Italian victims of femicide by age groups. **International of environmental research and public health**, 17 (21).(231-110)
- 2. Mamadou, J. (2011). psychological and social effects of murders. **Social Sciences journal**, 3, (24), 104 -136.
- 3. Mailloux, S. (2014). Fatal families: Why children are killed in familicide occurrences. **Journal of Family Violence**, 29(8), 921-926.
- 4. Auchter, B. (2010). Men who murder their families: What the research tells us. **NIJ Journal**, 266, 10-12.

- 5. Costa, D. H. D., Njaine, K., & Schenker, M. (2017). Repercussions of homicide on victims' families: a literature review. *Ciencia & saude coletiva*, **22**, 3087-3097.

ملحق الدراسة

ملحق رقم (1) دليل المقابلة للعينة الاستكشافية

ملحق رقم (2) دليل المقابلة للعينة الاصلية

ملحق رقم (3) المحكمين

ملحق رقم (4) مقابلات العينة الاستكشافية

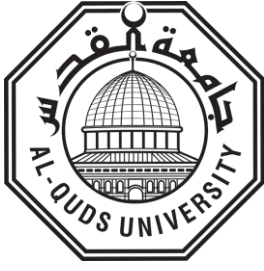
ملحق رقم (5) تحليل مقابلات العينة الاستكشافية

ملحق رقم (6) مقابلات العينة الاصلية

ملحق رقم (7) بطاقات الحالات

ملحق رقم (8) كتاب تسهيل مهمة

ملحق رقم (1) دليل المقابلة للعينة الاستكشافية



كلية الآداب

الدراسات العليا

برنامج ماجستير علم الجريمة

دليل مقابلة بعنوان:

" جرائم القتل العمد وانعكاسها على أسر الضحايا الجاني والمجني عليه من وجهة نظرهم في محافظة بيت لحم في الفترة الواقعة ما بين عام 2017 - 2022 "

تحية طيبة وبعد ...

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على على أهم الانعكاسات حول ردات الفعل لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) من الجانب الاجتماعي والنفسي، وأهم الانعكاسات لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول ردة فعل حرق البيوت، وأهم إنعكاسات ردود فعل أسر ضحايا (الجاني والمجني عليه) حول الآخذ بالثأر، بالإضافة إلى إبعاد عائلة القاتل (الجلوة)، الآخذ بالثأر، والصلح والتسامح. ومن أجل تحقيق هدف الدراسة، قامت الباحثة بالرجوع الى الدراسات السابقة والمراجع المختصة لبناء أداة الدراسة وهي المقابلة وتكونت من قسمين الأول يتضمن: البيانات الأولية، والثاني يتضمن: تساؤلات الدراسة.

تقوم الباحثة بعمل مقابلات متعمقة مع المبحوثين والمبجوثات للاجابة عن تساؤلات التي الدراسة من خلال اجابات المبحوثين على التساؤلات ستقوم الباحثة بطرحها بشكل فرعي على المبحوثين والتي من خلالها يتم الوصول الى البيانات التي تحقق أهداف الدراسة.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

إشراف :

الباحثة:

د. محمد عكة

هدى مسالمة

- الأسم بالرموز: ()
- العمر بالسنوات: ()
- مكان السكن: ()
- المستوى التعليمي: ()
- الصفة الاجتماعية في الأسرة: ()
- التزم بقيم الثأر: ()
- التزم بالصلح العشائري: ()
- التزم بتطبيق القانون: ()
- مكان القبيلة التي انتمى إليها: ()
- مكان المقابلة: ()
- مدة المقابلة: ()
- تاريخ المقابلة: ()

القسم الثاني: محاور الأداة:

المحور الاول: الانعكاسات حول ردات الفعل لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) من الجانب الاجتماعي والنفسي.

س1) لجريمة القتل العمد الكثير من التبعيات والانعكاسات على أفراد المجتمع الفلسطيني بشكل عام وفي محافظة بيت لحم بشكل خاص فقد تتفاقم هذه الانعكاسات إلى جرائم أخرى كحرق البيوت وتكسير الممتلكات والإعتداء على أطرف آخرين كحرق السيارات، مما قد يفاقم المشكلات الاجتماعية بين العائلات، حسب رأيك: ما هي أهم الانعكاسات حول ردات الفعل لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) من الجانب الاجتماعي والنفسي؟

المحور الثاني: الانعكاسات لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول ردة فعل حرق البيوت

س2) قد يكون من الطبيعي وجود ردات فعل لجريمة القتل العمد على أهل الجاني كالحرق والإعتداء والضرب، حيث أن جريمة القتل العمد في المجتمع الفلسطيني لها الكثير من التأثيرات والعواقب سواء على أهل الجاني أو المجني عليه، فتعتبر قيم الأخذ بالثأر من أهم ردات الفعل ولها أيضاً الكثير من التبعيات، مما قد يزيد من حجم الفجوة في المجتمع الفلسطيني بشكل عام ومحافظة بيت لحم بشكل خاص، بحسب رأيك: ما أهم الانعكاسات لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول ردة فعل حرق البيوت ؟

المحور الثالث: الانعكاسات لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول إبعاد عائلة القاتل (الجلوة).

س 3) قد تلعب الأعراف والضوابط الاجتماعية دوراً مهماً في أخذ القرار تجاه جريمة القتل العمد وقد تكون الجلوة من أحد القرارات التي قد تصدر من قبل رجال الإصلاح من أجل معاقبة أهل الجاني نتيجة الجريمة التي ارتكبها أحد أفرادها، فبعض العائلات والعشائر تتصف بالعصبية القبلية وتمسكة بها فقد تكون الجلوة ظلماً لعائلات الجاني لأنها لا تشخص العقوبة للفرد بحسب، حسب رأيك: **ما هي أهم الانعكاسات لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول إبعاد عائلة القاتل (الجلوة)؟**

المحور الرابع: الانعكاسات لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول الآخذ بالثأر.

س 4) ثقافة الآخذ بالثأر تعتبر الزامية لدى بعض العائلات في المجتمع الفلسطيني فقد يقوم أقارب المقتول بارتكاب جريمة قتل أخرى وهذا ما يسمى بالآخذ بالثأر والأنقام من عائلة الجاني والاقتصاص منهم عن طريق القتل، وقد تكون قيم الآخذ بالثأر متوارثة عبر الأجيال، ولها أيضاً الكثير من العواقب التي تؤثر على الأفراد وعلى المجتمع، كما أنها تؤثر على الأمن المجتمعي بين الأفراد وبين الأسر، حسب رأيك: **ما هي أهم الانعكاسات لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول الآخذ بالثأر؟**

المحور الخامس: انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر ضحايا (الجاني والمجني عليهم) حول الصلح في محافظة بيت لحم.

س 5) أن وجود رجال الإصلاح قد يساهم في التخفيف من وتيرة تأثير جريمة القتل على السلم الأهلي والتي من خلالها تساهم في حل هذه النزاعات، فجريمة القتل العمد هي جريمة خطيرة جداً على المجتمع، كما أن الإصلاح العشائري له الكثير من الضوابط والمعايير المجتمعية التي تساهم في ضبط سلوكيات الأفراد والتي تعمل على بث الأمن والأمان داخل المجتمع، وبالتالي قد تؤثر بشكل أو بآخر على ردات الفعل الناجمة عن جرائم القتل العمد، حسب رأيك: **ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر ضحايا (الجاني والمجني عليهم) حول الصلح في محافظة بيت لحم؟**

المحور السادس: انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر ضحايا جرائم (الجاني والمجني عليهم) حول التسامح في محافظة بيت لحم.

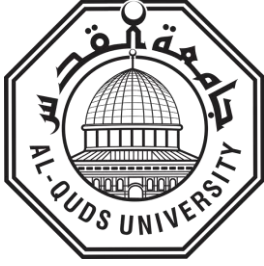
س 6) يعتبر المجتمع الفلسطيني مجتمع له إنتماء قبلي يعتمد على التكافل والتسامح والعدل وبما أن هناك أفراد يقومون بالعمل ضمن حركات إصلاح بين المتخاصمين، في حال القتل العمد فرجال الإصلاح يكون لهم دور بالغ الأهمية في محاولتهم للحد من إستمرار الشجار بين العائلات، حسب رأيك: ما هي انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر ضحايا جرائم (الجاني والمجني عليهم) حول التسامح في محافظة بيت لحم ؟

المحور السابع: إنعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (المجني عليهم) حول أخذ الدية في محافظة بيت لحم.

س 7) تعتبر الدية جزء من تعويض لأسرة المجني عليه نتيجة فقدانهم أحد أفراد عائلتهم، وقد تكون هذه الدية لها عبء كبير على أسرة الجاني بسبب عدم قدرتهم على توفير المبلغ الكامل لتعويض أهل المجني عليه فالجاني في الكثير من الأحيان يظلم أسرته في حين ارتكابه للجريمة، حسب رأيك: ما هي إنعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (المجني عليهم) حول أخذ الدية في محافظة بيت لحم.

الباحثة

ملحق رقم (2) دليل المقابلة للعينات الاصلية



كلية الآداب

الدراسات العليا

برنامج ماجستير علم الجريمة

دليل مقابلة بعنوان:

" جرائم القتل العمد وانعكاسها على أسر الضحايا الجاني والمجني عليه من وجهة نظرهم في
محافظة بيت لحم في الفترة الواقعة ما بين عام 2017 - 2022 "

تحية طيبة وبعد ...

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم انعكاسات ردود فعل أسر ضحايا جرائم القتل العمد (أهالي الضحايا)، حرق البيوت، إبعاد عائلة القاتل (الجلوة)، الأخذ بالتأثر، والصلح والتسامح. ومن أجل تحقيق هدف الدراسة، قامت الباحثة بالرجوع الى الدراسات السابقة والمراجع المختصة لبناء أداة الدراسة وهي المقابلة وتكونت من قسمين الأول يتضمن: البيانات الأولية، والثاني يتضمن: تساؤلات الدراسة. تقوم الباحثة بعمل مقابلات متعمقة مع المبحوثين والمبجوثات للاجابة عن تساؤلات التي الدراسة من خلال اجابات المبحوثين على التساؤلات ستقوم الباحثة بطرحها بشكل فرعي على المبحوثين والتي من خلالها يتم الوصول الى البيانات التي تحقق أهداف الدراسة.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

إشراف :

الباحثة:

د. محمد عكة

هدى مسالمة

القسم الأول: البيانات الأولية:

- الأسم بالرموز: ()
- العمر بالسنوات: ()
- مكان السكن: ()
- المستوى التعليمي: ()
- الصفة الاجتماعية في الاسرة: ()
- التزم بقيم الثأر: ()
- التزم بالصلح العشائري: ()
- التزم بتطبيق القانون: ()
- مكان القبيلة التي انتمي اليها: ()
- مكان المقابلة: ()
- مدة المقابلة: ()
- تاريخ المقابلة: ()

القسم الثاني: تساؤلات الدراسة:

س1) ل جريمة القتل العمد الكثير من التبعيات والانعكاسات على أفراد المجتمع الفلسطيني بشكل عام وفي محافظة بيت لحم بشكل خاص فقد تتفاقم هذه الانعكاسات إلى جرائم أخرى كحرق البيوت وتكسير الممتلكات والإعتداء على أطرف آخرين كحرق السيارات، مما قد يفاقم المشكلات الاجتماعية بين العائلات، حسب رأيك: ما هي الانعكاسات حول ردات الفعل لجرائم القتل العمد

على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) من الجانب الاجتماعي والنفسي؟

س2) قد يكون من الطبيعي وجود ردات فعل لجريمة القتل العمد على أهل الجاني كالحرق والإعتداء والضرب، حيث أن جريمة القتل العمد في المجتمع الفلسطيني لها الكثير من التأثيرات والعواقب سواء على أهل الجاني أو المجني عليه، فتعتبر قيم الأخذ بالثأر من أهم ردات الفعل ولها أيضاً الكثير من التبعيات، مما قد يزيد من حجم الفجوة في المجتمع الفلسطيني بشكل عام ومحافظة بيت لحم بشكل خاص، بحسب رأيك: ما هي أهم الانعكاسات لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول ردة فعل حرق البيوت؟

س 3) قد تلعب الأعراف والضوابط الاجتماعية دوراً مهماً في أخذ القرار تجاه جريمة القتل العمد وقد تكون الجلوة من أحد القرارات التي قد تصدر من قبل رجال الإصلاح من أجل معاقبة أهل الجاني نتيجة الجريمة التي ارتكبها أحد أفرادها، فبعض العائلات والعشائر تتصف بالعصبية القبلية وتمسكة بها فقد تكون الجلوة ظلماً لعائلات الجاني لأنها لا تشخص العقوبة للفرد بحسب، حسب رأيك: ما هي أهم الانعكاسات لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول إبعاد عائلة القاتل (الجلوة)؟

س 4) ثقافة الأخذ بالثأر تعتبر الزامية لدى بعض العائلات في المجتمع الفلسطيني فقد يقوم أقارب المقتول بارتكاب جريمة قتل أخرى وهذا ما يسمى بالأخذ بالثأر والأنتقام من عائلة الجاني والاقتصاص منهم عن طريق القتل، وقد تكون قيم الأخذ بالثأر متوارثة عبر الأجيال، ولها أيضاً الكثير من العواقب التي تؤثر على الأفراد وعلى المجتمع، كما أنها تؤثر على الأمن المجتمعي بين الأفراد وبين الأسر، حسب رأيك: ما هي أهم الانعكاسات لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول الأخذ بالثأر؟

س 5) أن وجود رجال الإصلاح قد يساهم في التخفيف من وتيرة تأثير جريمة القتل على السلم الأهلي والتي من خلالها تساهم في حل هذه النزاعات، فجريمة القتل العمد هي جريمة خطيرة جداً على المجتمع، كما أن الإصلاح العشائري له الكثير من الضوابط والمعايير المجتمعية التي تساهم في ضبط سلوكيات الأفراد والتي تعمل على بث الأمن والأمان داخل المجتمع، وبالتالي قد تؤثر بشكل أو بآخر على ردات الفعل الناجمة عن جرائم القتل العمد، حسب رأيك: ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر ضحايا (الجاني والمجني عليهم) حول الصلح في محافظة بيت لحم؟

س 6) يعتبر المجتمع الفلسطيني مجتمع له إنتماء قبلي يعتمد على التكافل والتسامح والعدل وبما أن هناك أفراد يقومون بالعمل ضمن حركات إصلاح بين المتخاصمين، في حال القتل العمد فرجال الإصلاح يكون لهم دور بالغ الأهمية في محاولتهم للحد من إستمرار الشجار بين العائلات، حسب رأيك: ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر ضحايا جرائم (الجاني والمجني عليهم) حول التسامح في محافظة بيت لحم؟

الباحثة

ملحق رقم (3) المحكمين

الرقم	الاسم	الرتبة	المؤسسة
1	د وفاء الخطيب	استاذ مشارك علم جريمة	جامعة القدس
2	د عزمي ابو السعود	استاذ مشارك قانون جنائي	جامعة القدس أبو ديس
3	د اسعد تفال	استاذ مساعد خدمة اجتماعية	جامعة النجاح الوطنية
4	ا محمد زواهره	استاذ احصاء وتقويم	وزارة التربية والتعليم
5	د ابراهيم المصري	استاذ مساعد علم النفس	جامعة الخليل
6	د نعيم صلاح	استاذ مساعد	جامعة فلسطين الاهلية
7	د محمود حماد	استاذ مساعد	جامعة فلسطين الاهلية

ملحق رقم (4) مقابلات العينة الاستكشافية

حالة رقم (1)

أسرة المجني عليه

القسم الأول: البيانات الأولية:

- الأسم بالرموز: أ. ن.
- العمر: 52 سنة.
- مكان السكن: بيت لحم .
- المستوى التعليمي: توجيهي.
- الصفة الاجتماعية في الاسرة: الأخ.
- التزم بقيم الثار: لا .
- التزم بالصلح العشائري: نعم.
- التزم بتطبيق القانون: نعم.
- مكان القبيلة التي انتمي اليها: بيت لحم.
- مكان المقابلة: المنزل.
- مدة المقابلة: 40 دقيقة.
- تاريخ المقابلة: 14 _ 4 _ 2024 .

القسم الثاني: محور الأداة :

س 1. ما هي أهم الانعكاسات حول ردات الفعل لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) من الجانب الاجتماعي والنفسي ؟

كل جريمة قتل لها كثير تأثيرات والها كثير عواقب وأضرار سواء كان علينا أحنا كأسرة للمقتول أو حتى على أهل القاتل لأنه على الشقين متأثرين وأكثر اشي ممكن يآثر علينا أحنا وبنحسها صعبة أنك تفقد عزيز عليك من جوا دارك هاي مش سهلة بالمرة ممكن تترك هالقصة مرض نفسي وصحي يضل الواحد يعاني طول عمره من هالحادثة.

س 2. ما هي أهم الانعكاسات لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول ردة فعل حرق البيوت ؟

أسوء أشي بصراحة أنه الواحد يتسرع ويروح يحرق دار ولا يحرق مخزن ولا دكانه ولا سيارة، بس فعلياً الواحد فيك هيك موقف بيكون في حالة صدمة وبنفس الوقت ببطل يعرف شو بدو يسوي حتى لو شاف القاتل بصير بدو يقتلوا، بس ما بنقدر في هذيك اللحظة نضبط أعصابنا للأسف وأنا ضد هذه الأفعال.

س 3. ما هي أهم الانعكاسات لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول إبعاد عائلة القاتل (الجلوة)؟

يالله على قصة الجلوة والله أنا من وجهة نظري بشوفها كثير غلط وظالمة بحق الأهل أكثر أشي، لأنه فعلياً الأهل بيروحو ضحايا لأفعال أبنهم، مش بكفي نظرات العالم عليهم بتكون، بس أكيد عنا ما صارت وأن شاءالله ما بنشوف

هيك شغللات، يعني بكفيننا أنه القاتل يتحاسب وياخذ عقابه وبس، والحمدالله على كل حال وينطلب عوضنا من الله وبس.

س4. ما هي أهم الانعكاسات لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول الأخذ بالثأر ؟

شوفي موضوع الأخذ بالثأر وارد وموجود وفي كثير قبائل موجود وحتى عنا في بعض قرى بيت لحم ما بتتنازل عن دم أبناها إلا في أنها توخذ بالثأر، بس من وجهة نظري أنا بفضل معاقبة الجاني نفسه والشرطة هي اللي توخذ حقنا ويكون القانون فعال وتحكم بالإعدام عليه لحتى يصير عبرة لغيره.

س5. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر ضحايا (الجاني والمجني عليهم) حول الصلح في محافظة بيت لحم ؟

بالأول والأخيرة أحنا في مجتمع بحب التسامح وما بحب المشاكل، الموت علينا حق صحيح بس الجاني لازم يتعاقب، بعيداً عن أهله، يعني صحيح فقدنا أخوي ولحتى هاي اللحظة ما بننساها بس أهل القاتل كثير منح صحيح مافي بينا غير السلام بس هما بحالهم أتبروا من أبناهم وما بدهم إياه وحكوا معنا عشان نصلح بينهم حكنالهم فش بينا اشي غير ابنكم يتعاقب وبس.

س6. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر ضحايا جرائم (الجاني والمجني عليهم) حول التسامح في محافظة بيت لحم؟

صحيح أنها قصة مش سهلة وكبيرة وصعبة بنفس الوقت إلا أنه إلنا مرجع معين وكبير بنرجله وشو هما بطلبوا بنسوي لأنه تربينا على الأصول صح وعلى الواجب، وحكيتك أحنا بمجتمع تربينا على العادات والقيم والأخلاق اللي صعب نتخلي عنها، وأكد لا يعاني مسامحة الجاني على فعلته بس إذا كانوا الأهل بحالهم ضحايا شو خصهم أحنا نلقي اللوم عليهم، يعني قد ما حاولوا يبعدهم عن الغلط إلا أنه استمر فيه، لهيك التسامح والصلح لبعض العائلات هو واجب بعيداً عن أبناهم.

س7. ما هي أهم انعكاسات أسر ضحايا جرائم القتل العمد (المجني عليهم) حول أخذ الدية في محافظة بيت لحم؟ بالنسبة لنا أبوي ما أخذ دية ولا أشي ورفضها، وكان طلبه الوحيد أنهم يعاقبوا القاتل بس، ولكن من وجهة نظري أنا وفي كثير حالات أنا مع الدية، لأنه لما القاتل يقتل أب عنده زوجة وولاد ويقطع عنهم مصدر رزقهم الوحيد لازم يتعوض صحيح اللي مات ما بيرجع بس برضوا مين بدو يصرف على الاولاد والدار لما المصدر يروح.

حالة رقم (2)

أسرة المجني عليه

القسم الأول: البيانات الأولية:

- الأسم بالرموز: س. ف
- العمر: 41 سنة.
- مكان السكن: بيت لحم .
- المستوى التعليمي: دبلوم.
- الصفة الاجتماعية في الاسرة: الأخ.
- التزم بقيم الثأر: نعم .
- التزم بالصلح العشائري: نعم.
- التزم بتطبيق القانون: نعم.
- مكان القبيلة التي انتمي اليها: بيت لحم.
- مكان المقابلة: المحل.
- مدة المقابلة: 40 دقيقة.
- تاريخ المقابلة: 15 _ 4 _ 2024 .

القسم الثاني: محور الأداة :

س 1. ما هي أهم الانعكاسات حول ردات الفعل لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) من الجانب الاجتماعي والنفسي ؟

يعني الشعور صعب ينوصف لما تفقد شقيق وأخ الك، الموضوع أبدأ مش سهل غياب شخص كان بيمثل الك جزء من حياتك صعبة والله، يعني لحد هاي اللحظة خياله ما بفارقنا، ولكن الحمدالله على كل حال وحسبي الله ونعم الوكيل في اللي كان السبب وجرمنا منه.

س 2. ما هي أهم الانعكاسات لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول ردة فعل حرق البيوت ؟

لكل فعل ردت فعل ويشوف أنه هاد الشيء طبيعي وأنا ضدها رغم أنني بعرف أنه غلط وممكن يسبب كثير كوارث وكثير مشاكل، ولكن فورة الدم أول وقوع الجريمة هي طبيعية لشخص فقد روح إنسان يعني الموضوع مش مزحة.

س 3. ما هي أهم انعكاسات أسر ضحايا جرائم القتل العمد (المجني عليهم) حول إبعاد عائلة القاتل (الجلوة)؟

الجلوة مش موجودة في زمانا هذا ومش معها وضدها أكيد، وأصلاً أقلية جداً جداً صارت، الجلوة بنتشتت الناس ويتظلم جيل كامل وبتحرمه من كثير شغلات، وعنا ما صارت لأنه الموضوع مختلف عن أي موضوع آخر في قصص القتل.

س 4. ما هي أهم انعكاسات أسر ضحايا جرائم القتل العمد (المجني عليهم) حول الآخذ بالثأر في محافظة بيت لحم؟

أنا مع الأخذ بالثأر، لأنه إذا ما أخذت حقك ما حدا بيوخذه، وأكد ما حدا بيحمل ذنب حدا القاتل يقتل، لما بتنتهي حياة شخص ظلماً وإفتراء لازم يتعاقب ويموت.

س 5. ما هي أهم إنعكاسات أسر ضحايا جرائم القتل العمد (المجني عليهم) حول الصلح والتسامح في محافظة بيت لحم؟

لما تصير حالة قتل بوجهة نظري أنا ما بضل في وفق وتسامح بين الناس خلص انت في حالك وأنا في حالي، بضلوا أهل القاتل موصومين، يعني لو قتل خطأ اه ممكن بس جريمة قتل عمد وتمثيل بالجريمة مستحيل يصير بينا سلام وصلح.

س 6. ما هي أهم إنعكاسات أسر ضحايا جرائم القتل العمد (المجني عليهم) حول التسامح في محافظة بيت لحم؟
التسامح ما بنقدر بشكل عام نبعد عنه، لأنه توارثنا من جدودنا بس قولتلك في قصص القتل اللي بتكون متعمدة والله صعب جداً نسامح، ولا يعني انه أحنا نتمادى على القانون أو على كباريتنا وكل الأحرار هم ساهموا كثير في هالقضية.

س 7. ما هي أهم إنعكاسات أسر ضحايا جرائم القتل العمد (المجني عليهم) حول أخذ الدية في محافظة بيت لحم؟
يعني من خلال الكبار ووجهاء العشائر توصلوا لحد دية معينة وأخذنا دية تقريباً 70 ألف دينار أردني، وأكد أنا مع الدية رغم أنها ما بترجع عزيز عليك للأسف بس أقل مافيها ولاده وزوجته وأهلوا يصرفوا على حالهم، لأن القاتل قطع مصدر دخلهم الوحيد.

حالة رقم (3)

أسرة الجاني

القسم الأول: البيانات الأولية:

- الأسم بالرموز: ل. هـ.
- العمر: 33 سنة.
- مكان السكن: بيت لحم .
- المستوى التعليمي: توجيهي.
- الصفة الاجتماعية في الاسرة: الأخت.
- التزم بقيم الثأر: لا .
- التزم بالصلح العشائري: نعم.
- التزم بتطبيق القانون: نعم.
- مكان القبيلة التي انتمي اليها: بيت لحم.
- مكان المقابلة: المنزل.
- مدة المقابلة: 50 دقيقة.
- تاريخ المقابلة: 2024_ 4 _ 15 .

القسم الثاني: محور الأداة :

س 1. ما هي أهم الانعكاسات حول ردات الفعل لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) من الجانب الاجتماعي والنفسي ؟

الموضوع مش سهل علينا وأكد مش سهل على أهل المقتول وصدقيني وضعنا أحنا صعب كان بفترتها جداً حكي الناس وإشاعات ونظرات الناس قاتلة جداً وكأنه بيوصلولي أنني مجرمة زي أخوكي يعني قد ما أحكي الشيء صعب كثير كثير، في حياتنا ما توقعنا يوماً ما أنه أخوي يصير مجرم ويقتل بس حسبي الله ونعم الوكيل على كل واحد مشى معه في طريق المخدرات .

س 2. ما هي أهم هي أهم الانعكاسات لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول ردة فعل حرق البيوت ؟

أنا ضد اللي صار عنا وبنفس الوقت حطيت حالي مكان أهل المقتول يعني صدقيني هالشيء كثير صعب والله يسامحه وبس خسرنا كثير شغلات بسببه وناس كثير بطلوا يحكوا معنا والناس صارت تخاف تيجي علينا وإشاعات علينا ما بتصورونها فعلياً، بس والله أحنا كمان نظلنا بسببه وأهل المقتول تهجموا علينا ومشاكل كثير.

س 3. ما هي أهم الانعكاسات لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول إبعاد عائلة القاتل (الجلوة)؟

ما صار عنا هيك بس بفترتها عشنا بحالة خوف رهيبه جداً وتشتتنا وبطلنا ننام في الليل خوفاً ما يجوا يحرقوا علينا الدور أو يقتلوا حدا من الأولاد، ولكن صدقيني الجلوة ظالمة جداً وحتى جريمة القتل نفسها انعكاساتها أكبر وأكثر على أهل القاتل.

س4. ما هي أهم الانعكاسات لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول الأخذ بالثأر؟

في البداية كنا خايفين من هذا الشيء أنه يقتلوا أخوي الثاني أو واحد من ولاد عمامي أو أخوتي بس الحمد لله كان دور الشرطة والعشائر كثير فعال في أنهم يمنعوا أنه القصة تكبر وتتطور وتصل لجريمة ثانية بسبب أخوي، وطبعاً أن ضد الأخذ بالثأر.

س 5. ما هي أهم إنعكاسات أسر ضحايا جرائم القتل العمد (المجني عليهم) حول الصلح والتسامح في محافظة بيت لحم؟

يعني كثر خير رجال الإصلاح اللي دخلوا في هالقصة ومنعوا بحر الدم اللي كان رح يكبر وصلوا متبعين لفترة طويلة معنا خوفاً من أنه حدا يتراجع أو يعمل أشي النأ، وأخوي هيوأ بسجن أريحا أنحكم 15 سنة والله يسامحه دمرنا فعلياً.

س 6. ما هي أهم إنعكاسات أسر ضحايا جرائم القتل العمد (المجني عليهم) حول التسامح في محافظة بيت لحم؟
يعني شو بنتوقعي من أهل المقتول يصلحونا ما بظن ولا رح يصير بكفي كل ما يشوفوا واحد من عيلتنا بتذكروا أبنهم، ولكن منيح منهم أنه ما قتلوا واحد ثاني من عيلتنا، ولكن بشكل عام الله يكون بعونهم ويس.

س 7. ما هي أهم إنعكاسات أسر ضحايا جرائم القتل العمد (المجني عليهم) حول أخذ الدية في محافظة بيت لحم؟
أهل المقتول رفضوا الدية وما بدهم أشي غير أنه أخوي ينقتل وهما لحد هاي اللحظة بيطاردوا على المحاكم برغم أنه أخوي أنحكم بس ما يعرف ليش هيك بصير يعني هيو بدو يقضوا وقته وحياته ومستقبله كله بالسجن وهذا أكبر عقاب اله.

ملحق رقم (5) تحليل المقابلات للعينة الاستكشافية

=====

نتائج الدراسة الإستكشافية

المحور الأول: الانعكاسات حول رداات الفعل لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) من الجانب الاجتماعي والنفسي.

إجابة السؤال الأول: ما هي أهم الانعكاسات حول رداات الفعل لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) من الجانب الاجتماعي والنفسي؟

يتبين من خلال إجابات المبحوثين من (ضحايا أسر المجني عليه وأسر الجاني) أن جميع الحالات تؤكد على تأثرها إقتصادياً وإجتماعياً ونفسياً تحديداً من جرائم القتل العمد حيث أكدت هذه الحالات على الوضع النفسي الصعب الذي مروا فيه وتأثروا أفراد الأسرة فيه نتيجة وقوع هذه الجريمة، كما وأكدت هذه الحالات على الضغط النفسي الذي يتعرض له أفراد أسرة الجاني أو المجني عليه نتيجة جريمة القتل العمد، حيث أكدت حالة رقم (3)، (ل.هـ) على ذلك:

" الموضوع مش سهل علينا وأكد مش سهل على أهل المقتول وصدقيني وضعنا أحنا صعب كان بفترتها جداً حكي الناس وإشاعات ونظرات الناس قاتلة جداً وكأنه بيوصلولي أنني مجرمة زي أخوكي يعني قد ما أحكي الشيء صعب كثير كثير، في حياتنا ما توقعنا يوماً ما أنه أخوي يصير مجرم ويقتل بس حسبي الله ونعم الوكيل على كل واحد مشى معه في طريق المخدرات".

أن جريمة القتل تسبب الكثير من الأزمات النفسية والاجتماعية للفرد، حيث أنها لا تقتصر فقط على أسرة المجني عليه بل وعلى أسرة الجاني، لأنها تخلق حالة من الخوف والقلق المستمر لدى الأفراد، كما وأنها في كثير من الأحيان تسبب حالة مرضية مزمنة للفرد نتيجة جريمة القتل العمد، حيث أكدت على ذلك حالة رقم (1)، (أ.ن):

" كل جريمة قتل لها كثير تأثيرات والها كثير عواقب وأضرار سواء كان علينا أحنا كأسرة للمقتول أو حتى على أهل القاتل لأنه على الشفتين متأثرين وأكثر اشي ممكن يآثر علينا أحنا وبنحسها صعبة أنك تفقد عزيز عليك من جوا دارك هاي مش سهلة بالمرة ممكن تترك هالقصة مرض نفسي وصحي يضل الواحد يعاني طول عمره من هالحادثة".

المحور الثاني: الانعكاسات لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول ردة فعل حرق البيوت.

إجابة السؤال الثاني: ما هي أهم الانعكاسات لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول ردة فعل حرق البيوت؟

يتبين من خلال إجابات المبحوثين من (ضحايا أسر المجني عليه وأسر الجاني) أن جميع الحالات تعارض رداات الفعل الناجمة عن جريمة القتل العمد كما وأنها تعتبر أن هذه الرادات هي طبيعية وتحصل عن عدم وعي وإدراك، كما

وأنها تؤكد أن ردادات الفعل التي تؤدي إلى حرق البيوت وتكسير الممتلكات والإعتداء على الآخرين ما هي إلا ردادات فعل قد تظلم الكثير من الأفراد ويكون الأهل ضحايا نتيجتها، حيث أكدت حالة رقم (1)، (أ.ن) على ذلك :

" أسوأ شيء بصراحة أنه الواحد يتسرع ويروح يحرق دار ولا يحرق مخزن ولا دكانه ولا سيارة، بس فعلياً الواحد فيك هيك موقف بيكون في حالة صدمة وبنفس الوقت يبطل يعرف شو بدو يسوي حتى لو شاف القاتل بصير بدو يقتلوا، بس ما بنقدر في هذيك اللحظة نضبط أعصابنا للأسف وأنا ضد هذه الأفعال ."

أن الإنسان لا يستطيع أن يمتلك نفسه وأعصابه عند وقوع جريمة قتل ما، وأن الجريمة هي التي تسبب ردادات الفعل هذه وما ينتج عن ذلك تدمير بيوت وممتلكات أشخاص ليس لهم ذنب بذلك الفعل، حيث أكدت حالة رقم (2)، (س،ف) على ذلك:

"لكل فعل ردت فعل وبشوف أنه هاد الشيء طبيعي وأنا ضدها رغم أنني بعرف أنه غلط وممكن يسبب كثير كوارث وكثير مشاكل، ولكن فورة الدم أول وقوع الجريمة هي طبيعية لشخص فقد روح إنسان يعني الموضوع مش مزحة".

المحور الثالث: الانعكاسات لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول إبعاد عائلة القاتل(الجلوة).

إجابة السؤال الرابع: ما هي أهم الانعكاسات لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول إبعاد عائلة القاتل (الجلوة)؟

من خلال إجابات المبحوثين من (ضحايا أسر المجني عليه وأسر الجاني) أن جميع الحالات التي تعارض موضوع الجلوة نهائياً وتعتبرها جريمة أخرى بحق الأسر وأفرادها والذين يعتبروا أيضاً ضحايا نتيجة هذه الجريمة، لأنها من وجهة نظرهم تعتبر ظالمة للأفراد، حيث أكدت حالة رقم (1)، (أ.ن):

" الجلوة مش موجودة في زمننا هذا ومش معها وضدها أكيد، وأصلاً أقلية جداً جداً صارت، الجلوة بتشتت الناس وبتظلم جيل كامل وبتحرمه من كثير شغلات، وعنا ما صارت لأنه الموضوع مختلف عن أي موضوع آخر في قصص القتل ."

وأكدت أيضاً حالة رقم (3)، (ل.ه) على ذلك :

" ماصار عنا هيك بس بفترتها عشنا بحالة خوف رهيبه جداً وتشتتنا وبطننا ننام في الليل خوفاً ما يجوا يحرقوا علينا الدور أو يقتلوا حدا من الأولاد، ولكن صدقيني الجلوة ظالمة جداً وحتى جريمة القتل نفسها انعكاساتها أكبر وأكثر على أهل القاتل ."

المحور الرابع: إنعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول الأخذ بالثأر.
إجابة السؤال الرابع: ما هي أهم إنعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول الأخذ بالثأر؟

يتبين من خلال إجابات المبحوثين من (ضحايا أسر المجني عليه وأسر الجاني) أن بعض الحالات تؤكد موضوع الثأر، وتؤكد أنه يجب الثأر من القاتل نفسه وليس من أحد أفراد أسرته، وتؤكد على أنه في حين تم معاقبة

الجاني ينتهي البحث في الإنتقام ، مؤكدة على أن الآخذ بالثأر يعتبر جزء من عادات وقيم المجتمع والتي تشكل منظومة من الأعراف الاجتماعية لدى القبيلة، حيث أكدت حالة رقم (1)، (أن):
" شوفي موضوع الآخذ بالثأر وارد وموجود وفي كثير قبائل موجود وحتى عنا في بعض قرى بيت لحم ما بنتنازل عن دم أبنا إلا في أنها توخذ بالثأر، بس من وجهة نظري أنا بفضل معاقبة الجاني نفسه والشرطة هي اللي توخذ حقنا ويكون القانون فعال وتحكم بالإعدام عليه لحتى يصير عبرة لغيره ."

المحور الخامس: إنعكاسات جرائم القتل على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول الصلح
إجابة السؤال الخامس: ما هي أهم إنعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول الصلح والتسامح في محافظة بيت لحم؟

يتبين من خلال إجابات المبحوثين من (ضحايا أسر المجني عليه وأسر الجاني)، أن جميع الحالات تؤيد فكرة الإصلاح والتسامح وتعتبرهما جزءاً مهماً في نشر الأمن والأمان في المجتمع، حيث أكدت حالة رقم (2)، (س.ف)، على ذلك:

" بالأول والأخيرة أحنا في مجتمع بحب التسامح وما بحب المشاكل، الموت علينا حق صحيح بس الجاني لازم يتعاقب، بعيداً عن أهله، يعني صحيح فقدنا أخوي ولحتى هاي اللحظة ما بننساه بس أهل القاتل كثير مناح صحيح مافي بينا غير السلام بس هما بحالهم أتبروا من أبنهم وما بدهم إياه وحكوا معنا عشان نصلح بينهم حكنالهم فش بينا اشي غير ابنكم يتعاقب ويس."

المحور السادس: إنعكاسات جرائم القتل على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول التسامح
إجابة السؤال السادس: ما هي أهم إنعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول التسامح في محافظة بيت لحم؟

يتبين من خلال إجابات المبحوثين من (ضحايا أسر المجني عليه، وأسر الجاني)، أن جميع الحالات لا تعارض ثقافة التسامح، حيث أن هناك بعض الحالات التي تؤكد أن ثقافة التسامح متوارثة عبر الأجيال.

حيث أكدت حالة رقم (2)، (س.ف) على ذلك :

" التسامح ما بنقدر بشكل عام نبعده عنه، لأنه توارثنا من جدودنا بس قولتلك في قصص القتل اللي بتكون متعمدة والله صعب جداً نسامح ."

أن التسامح مهم لإستمرارية المجتمع ومن أجل نشر السلام بين الناس ولكن في حالات قتل عمد يكون أفراد الأسرة لديهم قبلية عصبية تجاه هذا الموضوع وليس من السهل عليهم تقبل أهل أسرة الجاني، حيث أكدت على ذلك حالة رقم (3)، (ل.ه):

"يعني شو بتتوقعي من أهل المقتول يصلحونا ما بظن ولا رح يصير بكفي كل ما يشوفوا واحد من عيلتنا بتذكروا أبنهم، ولكن منيح منهم أنه ما قتلوا واحد ثاني من عيلتنا، ولكن بشكل عام الله يكون بعونهم ويس."

المحور السابع: إنعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (المجني عليه) حول أخذ الدية
إجابة المحور السابع: ما هي أهم إنعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (المجني عليه) حول أخذ الدية في
محافظة بيت لحم؟

يتبين من خلال إجابات المبحوثين من (ضحايا أسر الجاني والمجني عليه)، أن جميع الحالات تؤكد على أن الدية
تعتبر

تعويض مادي بسيط يجب دفعه من قبل أهل الجاني، لأن جريمة القتل العمد تؤثر على إقتصاد ودخل أهل المقتول
وبالتالي الدية تساعدهم في الأستمرار في الحياة وإكمال الطريق.

حيث أكدت حالة رقم (1)، (أ.ن) على ذلك :

" من وجهة نظري أنا وفي كثير حالات أنا مع الدية، لأنه لما القاتل يقتل أب عنده زوجة وولاد ويقطع عنهم مصدر
رزقهم الوحيد لازم يتعوض صحيح اللي مات ما بيرجع بس برضوا مين بدو يصرف على الاولاد والدار لما المصدر
يروح "

وأكدت أيضاً الحالة رقم (3)، (ل.ه) على ذلك:

"يعني من خلال الكبار ووجهاء العشائر توصلوا لحد دية معينة وأخذنا دية تقريباً 70 ألف دينار أردني، وأكد أنا مع
الدية رغم أنها ما بترجع عزيز عليك للأسف بس أقل مافيها ولاده وزوجته وأهلوا يصرفوا على حالهم، لأن
القاتل قطع مصدر دخلهم الوحيد".

ملحق رقم (6) مقابلات العينة الاصلية

حالة رقم (1)

أسرة المجني عليه

القسم الأول: البيانات الأولية:

- الأسم بالرموز: ك . س .
- العمر: 36 سنة .
- مكان السكن: مخيم عايدة .
- المستوى التعليمي: توجيهي .
- الصفة الاجتماعية في الاسرة: أخت .
- التزم بقيم الثأر: لا .
- التزم بالصلح العشائري: نعم .
- التزم بتطبيق القانون: نعم .
- مكان القبيلة التي انتمي اليها: حوسان .
- مكان المقابلة: المنزل .
- مدة المقابلة: ساعة ونص .
- تاريخ المقابلة: 2023 . 11 . 28

القسم الثاني: تساؤلات الدراسة:

س 1. ما هي أهم الانعكاسات حول ردات الفعل لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) من الجانب الاجتماعي والنفسي؟

في البداية كان الوضع كثير كثير صعب وما تحملنا من الصدمة أمي أنهارت كثير وأبوي ما صدق وكأنه بحلم بصراحة صعب جداً كان الوضع وكنا في وضع لا يحتمل عشنا حالة من الصدمة والقهر ونفسياً أدمرنا وأكثر حدا تأثر فينا بشكل صحي ونفسي هي أمي وحتى لغاية الآن أمي وضعها الصحي صعب وما بتروح من بالها بالمرّة أختي .

س (أ) : في لحظة وقوع جريمة القتل ما هي ردات الفعل التي حصلت مباشرة نتيجة هذه الجريمة ؟

ردت الفعل كانت قوية جداً من قبل شباب العيلة ولاد عمامي وأعمامي كلهم راحوا على دار القاتل كسروا دار أبوه وحرقوها ودخلوا على الدار من جوا فتحوا الباب ودخلوا حرقوا جواها وهو كان

شارد ما لقيناه، في وقتها ما فكرنا غير أنه هو ينقتل زي ما قتلها لو شو ماصار، بس صار اللي صار والحمدالله على كل حال.

س (ب) : بحسب رأيك هل كانت ردود الفعل تجاه هذه الجريمة لها الكثير من الخسائر المادية أو الاقتصادية أو حتى على الصعيد الاجتماعي من حيث العلاقات الأسرية والروابط الاجتماعية ؟

مش كثير مادياً أهلو خسروا اشي مادي بس خسروا كثير ناس بسبب أبنهم وتصرفاته وحياتوا اللي دمرها، وبالنسبة لعلاقتو مع أهلو أصلاً مش كثير منيحة لأنهم أكثر من مرة نصحوا وحكوا معو بس على الفاضي ضل ماشي مع هالشلة الهاملة اللي خلتوا يخسر حالو ويخسر كل اللي حواليه، وبعدين هو كان يضيع كل مصاريه على المخدرات والحبوب اللي كان يتعاطاها.

س (ج) : بحسب رأيك هل تعاطي المخدرات هو سبب في ارتكاب جريمة القتل؟

أكيد، أصلاً المخدرات كانت السبب الرئيسي في أنه يقوم بهذه الجريمة البشعة، بمجرد ما العقل يغيب الشخص ما بتحكم في أفعالوا ولا في تصرفاتوا، وأصلاً هو قتلها وهي نايمة دليل أنو مش في عيوبوا، حسبي الله ونعم الوكيل فيه وفي كل شخص بتجار في المخدرات ، لأنه بدمر ناس كثير وعائلات شو ذنبها، حسبي الله ونعم الوكيل.

س (د) : برأيك هل تعاطي المخدرات تؤثر بشكل سلبي على الفرد وعلى الأهل وعلى الأقارب وقد تقود الفرد أيضاً لإرتكاب الجرائم ومنها جريمة القتل ؟

صحيح، زي ما خبرتك قبل تعاطي المخدرات بدمر كل اشي للإنسان بتضيع العقل وبتخليك تسوي شغلات مش مقبولة ومرفوضة من المجتمع ومن الدين، هو في أول 10 سنين من زواجوا من اختي كان منيح كثير بس آخر 5 سنوات للأسف الشديد التم على شلة حسبي الله فيه وفيهم، دمرواه بطل يفرق بين الصبح والغلط ، كان يضربها ويعجب عليها ويتقشش في أي حدا بشوفوه في وجوه وحتى كان يضرب أولاده، وكانوا أهلو يجوا يحجزوا بينهم ويتمشكل معهم ليش بيدافعوا عنها.

س 2. ما هي أهم الانعكاسات لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول ردة فعل حرق البيوت؟

زي ما فهمتك قبل في لحظة وقوع الجريمة الكل انصدم وصار بس بده يقتلوا ويخلص عليه، يعني صحيح كسرنا داره وحرفناها، بس لما الكبارية أدخلوا في الموضوع وهدونا وحولنا أهلوا ما الهم

دخل وهو فعلاً أهلوا ما الهم دخل، وهما منه بريئين لأنه حتى أخلاقياً هو خرب صار يغلط على أختي على كل كبيرة وصغيرة، المهم كنا بدنا أياه بأي بطريقة عشان نقتله بس هالحيوان سلم حالوا، وكباريتنا شاروا علينا انه لشو نوسخ أيدينا فيه، لأنه كل الناس كانت بتعرف أنه بشرب مخدرات وبتعاطى.

س (أ) : بحسب رأيك إلى أي حد يتم الألتزام بقرارات رجال الإصلاح والعشائر؟

طبعاً أحنا ما بنقدر نطلع عن شور كباريتنا هما في هيك شغلات أدري منا أحنا الجيل الصغير مش كثير عنا حكمة وصبر في هيك قصص، لو ما ردينا عليهم أصلاً يمكن الأمور زادات عن حدها بغض النظر عن أنه خسرتنا أختي للأسف.

س (ب) : بحسب رأيك هل أهل القاتل (الجاني) هم أيضاً ضحايا ؟

أكيد طبعاً، أهلوا أصلاً هما كمان أنصدموا من هاي الجريمة، وأمه غضبت عليه، وأصلاً هما دائماً بتمشكوا معوا عشان يبطل هاظ الطريق بس على الفاضي زي الحيط المخدرات نستوا القيم والمبادئ للأسف، حتى أمه كانت تدعي عليه أنه يموت لأنوا ذلها وعجب عليها وأكد الناس وقتها كانت توكل وجههم بسبب أبنتهم، ورح تضل وصمة عار عليه ليوم الدين لأنو قتل روح طاهرة بريئة.

س (ج) : حسب رأيك ما هي أهم الانعكاسات التي واجهت أهل القاتل (الجاني) بعد وقوع هذه الجريمة ؟

أكثر أشي بصراحة في بدايتها أتضرروا نفسياً واجتماعياً، لأنو زي ما خبرتك الناس ما بترحم والإشاعات بتزيد بين الناس، لأنه اللي عملوا أبدأ مش سهل هاي جريمة بشعة، يعني أكيد خسروا علاقات مع الناس وصار في مشاكل بينهم بسبب أبنتهم، وحتى ولاده كثير أتأثروا وما بحبوه بنته الكبيرة بتدعي أصلاً أنه يموت ويخلصوا منه متخيلة الاولاد ما بحبوا أبوهم، أهلوا بصراحة كثير مناح ومتفاهمين شو ذنبهم في تصرفات أبنتهم الزفت.

س 3. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول إبعاد عائلة القاتل (الجلوة)؟

طبعاً أحنا ما فكرنا بكوضوع الجلوة نهائياً، لأنه أهلو ما الهم ذنب هما ناس مناح ومحترمين، وأهلوا عمرهم ما وقفوا معه في أي أشي غلط، لو هما كانوا معه واقفين كان الوضع بختلف، الأهل حسب رأي ما الهم دخل في موضوع الجلوة وأنا أصلاً ضدها في حالات زي هاي.

س (أ) : برأيك رجال الإصلاح كان ألهم موقف إيجابي إتجاه أهل القاتل (الجاني) ؟

أنتي بتعرفي أسمهم رجال إصلاح، دورهم أصلاً أنهم يصلحوا بين الطرفين، ويحاولوا قد ما يقدروا يخففوا من حجم الكارثة اللي صارت سواء عنا أو عند أهل القاتل، ويضضبضوا الموضوع بإقل الخسائر البشرية وحتى المادية، وحتى رجال الإصلاح حكولنا الأهل شو ذنبهم لحتي نكسر ونحرق وندمر مش ناقصهم بكفي مصيبة أبنهم.

س (ب) : حسب رأيك العقوبة الناتجة عن جريمة القتل يجب أن تكون عقوبة فردية وليس عقوبة جماعية؟

في هاي القصة بالذات أنا مع أنها تكون فردية وشخصية مش تشمل الكل، لما يكون القاتل هو مسؤول عن كل تصرفاتوا وأفعالوا لحالوا لازم لحالوا يتم معاقبته وأهلوا ما الهم فيه، لو كان الأهل الهم لو جزء بسيط من هاي الجريمة كان هما كمان أتحاسبوا بس أنا عارفة كيف هيك حسبي الله وبس شو الواحد بدو يحكي اشي بحزن والله.

س (ج) : برأيك، الجلوة قد تكون عقاب لأهل القاتل (الجاني) من أجل تحقيق قانون العرف العشائري والقيم والمجتمعية ؟

مش دائماً، في بعض القصص بتحتاج انه حتى الأهل يطلعوا من القرية كلها، زي قصص الشرف والعرض وبيباع الاراضي، يطلعوا لحتي يكونوا عبرة لغيرهم، لأنه لما يصيرا هيك بصير في ردع، بس قصة (م. ن) هاي قصة مختلفة جداً ونادرة لأنه الأهل معنا وضد (ل. ن).

س4. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول الآخذ بالتأثر؟

زي ما خبرتك قبل أنه أول اشي فكرنا فيه أنه هو ينقتل، ما فكرنا نقتل أي حدا من عيلته لأنه الكل ضده تماماً، وخلينا الموضوع للكبارية يدخلوا في كل اشي، لهيك أدخل بشكل مباشر داوود الزير وأبو إياد عبيات ومازن عبيات أدخلوا في الصلح وأدخل كمان أبو زكريا الوحسن وحاولوا يلموا الموضوع وكثير ناس أدخلوا في هاي القصة، كان الموضوع داخل قرى العرقوب وكان سمير عثمان هو المسؤول عنا امام الجاهة.

س (أ) : أين كان دور أجهزة الشرطة في هذه القضية، وهل حاولت مساعدة رجال الإصلاح بشكل أو بآخر في تهدئة النفوس وفرض القانون؟

دور الشرطة كان منيح في منعنا في ارتكاب كوارث أخرى زي حرق بيوت ثانية أو ضرب ناس ما الهم دخل في القصة، بس فعلياً الشرطة تأخرت كثير تقريباً ساعتين لحتى وصلوا لهان، وحتى لما وصلوا تم الإعتداء عليهم من قبل أهلي كردت فعل أقل من الطبيعية نتيجة هذه الجريمة الشنعة. وطبعاً مع تدخل رجال الإصلاح تم موافقة الشرطة بالإنسحاب مع أعتقال القاتل وإبقاء دوريتين من الشرطة في المكان للحفاظ على الأمن ومنع تجدد المشاكل والمشاجرت.

س (ب) : برأيك، ثقافة الثأر تهدد أمن المجتمع وأستقراره؟

هو واقعياً أحنا عايشين بمجتمع الو عاداته وتقاليده بغض النظر أنه في قانون وشرطة بس ما بنقدر أنه أحنا نتخطى موضوع القيم والعادات والتقاليد اللي تربينا عبر أجيال، وطبعاً من ضمنها عادات الأخذ بالثأر، ولكن مش دائماً بتكون هاي الثقافة منيحة وبتتماشاة مع نوع الجريمة اللي صارت، لأنه في كثير من الأحيان في ناس بتموت بسبب ناس ما الهم دخل أو بمعنى ثاني في ناس بتقتل وفي ناس ثانية بتتحاسب عنهم وبتكون هاي الثقافة هاي ظالمة.

س 5. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول الصلح في محافظة بيت لحم؟

هو فعلياً لولا تدخل رجال الإصلاح والكبارية في هاي القصة كان الموضوع زاد من تكسير وحرق، مباشرة ادخلوا في الموضوع وطلبوا دية كاملة من أهل القاتل (الجاني) دية قيمتها (130) الف دينار أردني، وبعدين عشان أبو عمار وعشان الشهداء خلصت على (40) الف دينار أردني، حطوهم على الطاولة وواحد من الكبارية أعطاهم لوالد المقتولة ولكن هو ما رضي ورجعهم وسامحوا وقال بنتي راحت شو بدني في المصاري بدهن يرجعها خلص ماتت، وحسبي الله ونعم الوكيل وبس، وبطلب عوزي من الله والله يصبرني.

س (أ) : حسب رأيك أيهما أفضل وأكثر ضبطاً للنزاعات والمشاكل الاجتماعية ، القانون أم العشائر ولماذا؟

طبعاً أنا برأي الشخصي القانون أفضل من العشائر، لأنو العشائر للأسف الشديد، لأنو يستعدو لكل أشي مقابل اللي بدفع أكثر وبعطي أكثر مصاري، وفي بعض الأحيان بثيروا الفتنة بينا الناس أكثر وبوقفوا مع اللي بدهم إياه، ولما يكون غني كمان، بس خلص الشرطة بتأخذ الحق وخلصنا

رغم أنه إجراءاتها كثير طويلة وأحياناً مملة. بس في هاي القصة كان في توافق بينهم كلهم وانفقوا وخلصوا أنه لازم يظل في السجن ويتربى هاظ إذا حاسس هو أصلاً بالذنب أو الندم.

س (ب) : هل كان في قبول مباشر للصلح والتسامح من قبل أهل القاتل (الجاني) ومع أهل المقتولة (المجني عليها) ؟

أكيد، أصلاً ما صدقوا حد يصلح لأنهم من أفعال أبْنهم مخزيين، وطول الوقت هما ساكتتين لأنهم عارفين أنه كل الحق على أبْنهم وأجرم حتى بحق أهله المناح، حسبي الله ونعم الوكيل وبس، برغم أنه رجال الإصلاح والعشائر مش دايماً منصفين بس في القضية هاي كثير ساعدوا في أنه المشكلة ما تتفاقم وتزيد لأنه زي ما حكيتك كان الموضوع رح يكبر لناس ما لهم دخل.

س 6. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول التسامح في محافظة بيت لحم؟

أهلوا أصلاً زي ما حكيتك أي اشي بينطلب منهم من قبلنا على طول بوافقوا عليه لأنهم عارفين الغلط وين وعارفين أنه أبْنهم كان سيئ وهامل، وحتى ولاده مش كثير بحبوا يروحوا على دار سيدهم متعلقين فينا هان، وزى ما خبرتك دور رجال الإصلاح في هاي القصة كان جيد ومقبول ولكن لا يعني أنهم دايماً منصفين، لأنهم أحياناً بقبلوا الحق باطل، وطبعاً أحننا تنازلنا عن كل حقوقنا وما بدنا اشي بس بضل الحق العام وكان في البداية أول 4 شهور أبوي يتبع المحكمة بعدين بطل اللي بينهم وبين أهلي حالياً فقط الأولاد.

س (أ) : حسب رأيك، هل ثقافة التسامح والتصالح من القيم الإيجابية التي تساعد في حل النزاعات والمشاكل في المجتمع؟

أكيد، لو مافي تسامح وصلح بين الناس كان الناس لحتت بعض وقتلت بعض بغض النظر عن رجال الإصلاح ودورهم إلا أنه التسامح من قيمة من قيم دينا الإسلامي، وفي ناس كثير بتدخل في قصص وبتساعد بدون مقابل وبدون مصاري، بتساعد لوجه الله تعالى وبترجع الحق لإصحابه وبتدافع عن المظلوم.

س (ب) : حسب رأيك، هل العرف العشائري يساهم في الحد من جريمة القتل في المجتمع الفلسطيني بشكل عام وفي محافظة بيت لحم بشكل خاص؟

مش دايماً، في كثير أحيان هي بتعزز أصلاً ارتكاب الجريمة زي ما بحكوا شباب لما بهددوا بعض قال (كثيرها عليك فنجان قهوة) أو (بقتلك على الكندرة وما بتطلع علي في بكيت دخان مربوروا)، فهاي الكلمات للأسف بتعزز الواحد أنه يقتل بدون وجود رادع قوي لهاي الأفكار السيئة للأسف.

لاحظت الباحثة من خلال مقابلتها مع أخت المجني عليها أنها متأثرة جداً بوفاة أختها، وكانت متفهمة جداً للحديث حول هذا الموضوع، وإستجابات لجميع الأسئلة دون تردد أو خوف.

حالة رقم (2)

أسرة المجني عليه

القسم الأول: البيانات الأولية:

- الأسم بالرموز: ن . غ .
- العمر: 57 سنة.
- مكان السكن: بيت ساحور
- المستوى التعليمي: توجيهي.
- الصفة الاجتماعية في الاسرة: الأب.
- التزم بقيم الثأر: نعم
- التزم بالصلح العشائري: نعم.
- التزم بتطبيق القانون: لا.
- مكان القبيلة التي انتمي اليها: بيت ساحور.
- مكان المقابلة: صالون.
- مدة المقابلة: ساعة وربع.
- تاريخ المقابلة: 2023 . 12 . 5

القسم الثاني: تساؤلات الدراسة:

س 1. ما هي أهم الانعكاسات حول ردات الفعل لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) من الجانب الاجتماعي والنفسي؟

نظرات الناس ما رحمتي والكل بطلع عليك كأنك مجرم وقتها كان تأثير هاي الحادثة كبير على نفسيتي و نفسية مرتي وولادي، والكل بطلع يجي علي لأنني فاتح صالون، والناس صاروا يحكوا لبعض ما حدا يدخل عليه الصالون وما حدا يخلق عنده، أنقطعت حتى رزقتي فترة طويلة بسبب هالقصة، حتى نظرات الناس كانت أحياناً تعطيني رسالة أنه بنتك مش كويسة من كثر الأشاعات، وحتى أقاربي كانوا سبب كبير في أنه القصة تزيد ويصيروا يبهروا من عندهم، وأنا حالياً قطعت علاقتي في كثير ناس ومن أقارب من الدرجة الثانية لأنهم شاركوا في نشر الأشاعات.

س (أ) : كيف تأثرت أسرته من هاي الحادثة من الجانب الاقتصادي والنفسي والاجتماعي؟

خبرتك أنا أنقطعت رزقتي وبطل حدا يدخل علي الصالون، وكان والحمدلله وضعي المادي وقتها صعب شوي، لأنه الصالون مصدر رزقتي الوحيد وكنت بعدين محكم أشغل في ملعب رياضي أشغل في هالمجال أكثر من 33 سنة، ومرتي تأثرت وعملت أكثر من عملية وهي تعبانة ياعمي الناس ما بترحم ولا حتى القضاء اللي كان هو السبب في نشر الأشاعات لرأي العام وكبروا كل هالقصة، وحتى على مستوى ولادي أنسجنا أكثر من سنة ظلم وتبلي دون سبب رغم أنه أبني دكتور رجع من اليونان أنسجن وهو ما لو دخل يعني هو بدو يقتل أخته وأنا موجود بتفرج عليه أما بلي حسبي الله ونعم الوكيل في القضاء، وعلى موضوع علاقتي زي ما قولتلك ناس كثير فكيت علاقتي معها تماماً وحتى الحين يحاولوا يصلحوا معي بطردهم خالص انتهى، لأنه الي أكثر من 40 سنة في البلد ويعرفوني منيح ردوا على الأشاعات خالص ما بلزوموني أنتهي خلاص.

س (ب) : بحسب رأيك، بعد وقوع هذه الحادثة أصبحت أنت وأسرته ضحايا من قبل المجتمع؟

نعم صحيح، الناس ما رحمتنا بالمرّة وأي حدا بيشفونا يوصمنا بالجريمة ويالله شو نشرنا أشاعات يالله، شو هالعالم شو هالناس مش بكفي البنات ماتت لا بضلوا يحكوا ويطلعوا أشاعات، وكل يوم باب الدار صحافة وأعلام واتهامات وحقوق المرأة وكلام فاضي أخ بس.

س (ج) : كيف تخطيت هذه التجربة التي قد تكون تركت لها تأثير نفسي واجتماعي كبير عليك وعلى أسرتك ؟

كنت دائماً مع صراع مع نفسي لحالي في الليل الله بعلم ما بنام الله وحده بعلم شو بحس وشو ما أصعب الشعور، أنا أب والأب مش سهل ينسى بنته اللي تعب عليها وكبرها وتموت وتروح من بين أيديه، بس عندي كمان ولاد ولازم أكون أقوى من هيك ورجعت وقفت على رجلي، تحديث العالم كله والرأي العام والقضاء وما أستسلمت، لأنه الله معي ودايماً بستمد قوتي من الله وحده بس، حتى على مستوى أبني كنت اروح اخطلبه ونتفق على كل اشي أتفاجئ ثاني يوم ما بدهم قال كيف نعطيك بنات وأنتوا قتلوا بنتكم أخ بس شو بدي أحكي غير حسبي الله في كل حدا كبر هالقصة وخلاها رأي عام عشان يحافظوا على كراسيهم وما يطلعوا حالهم كذايين.

س 2. ما هي أهم الانعكاسات لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول ردة فعل حرق البيوت؟

بالنسبة للحرق والتكسير هاذ في هاي القصة ما صار بالمرة، لأنه في نظر الناس والقانون كان أحنا الجانيين وأحنا أصلاً المجني عليهم من قبل الناس ونظراتهم ومن قبل القضاء اللي لبسنا هاي التهمة، سجنوني أكثر من 15 مرة بسبب هاي القضية عشان أعترف على اشي ما صار وناس واصلين حكولي شو بدك مصاري خذ بس أتهم (ن.ع) أنه هو اللي قتل بنتك وخلينا نسكر هالملف، بس أنا طبعاً ما رديت عليهم لأنه فيها خراب لبنتي الثانية اللي هي كمان ما الها أي ذنب في هالموضوع، الموضوع كله تلفق وبس.

س (أ) : حسب رأيك، هل ردادات الفعل الناجمة عن جرائم القتل هي ردادات فعل طبيعية وهل لها انعكاسات أخرى على الأفراد أو المجتمع ؟

بحسب رأيي هي ردادات أقل من الطبيعي، لأنه فعلياً الواحد ما بعرف كيف يسيطر على حاله وحتى لو سيطر على حاله كيف رح يسيطر على الناس الثانين وعلى الشباب، وممكن فعلياً ناس ثانين ما لهم دخل، وممكن تؤدي إلى قتل ناس ما لهم علاقة بس شو الواحد بدو يحكي لما ناس بدل ما تصلح وتدخل فقط بالخير بتقعد تألف وتطلع أشاعات.

س (ب) : حسب رأيك، هل تدخل القضاء العشائري أفضل من التدخل القانوني في فض الشجارات والمشاكل العائلية، ولماذا؟

طبعاً وأكد، لو تدخل القانون بسويها جنائية وقتل وجريمة ومش بعيد يعملوك أرهايي، القانون بكبرها كثير كثير، بس خلص العشائر والناس المحترمين من الكبار خلص بمجرد ما تصير مشكلة تعال أنت وأياه عندي وبدون نقاش تدخل عندهم تطلع أنت والمتزاعل معه تضحكوا ولا كانوا في أشي يصلحوا كل أشي بدون شوشرة لأنه هيك الصبح والمفروض هيك يصير مش يتركوا المشكلة تتقاوم وبعدين تصير للقانون وهات طارد ورا هالمحاكم والقانون وهات حلها عاد.

س 3. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول إبعاد عائلة القاتل (الجلوة)؟

طبعاً زي ما قولتلك أحنا بنظر الناس كنا المتهمين والجانيين فموضوع الجلوة مافي منه بالنسبة، وأنا شخصياً أنسجت أكثر من 15 مرة ظلم، هاذ أدعاء القضاء والرأي العام ولكن فعلياً ما صار من كل هاذ الحكي أنه أنا أقتل بنتي ولا ولادي يقتلها مافي منه نهائياً، والحركات النسوية اللي بطالب بحرية المرأة على حساب شرفها وسمعتها واللي شعارها عذرية مش بشرفها، وأحنا مافي عنا هاي الحرية ولا الشعارات الهادمة كلها، أحنا مجتمع شرقي لنا عاداتنا وقيمنا اللي تربينا عليها.

س (أ) : حسب رأيك، هل اتفاقية سيدوا لها سلبيات على المجتمع وثقافته ؟

طبعاً، أصلاً هي اللي دمرتنا وهي تشجع المرأة على التمرد على ثقافة المجتمع وعلى عاداته، هي اللي خلت المرأة تخون جوزها وتطلع وتروح وتيجي بدون ما حدا يحكي معها ولا يسألها ولو سألها كأنوا كفرت وغلطت عليها ولو بدك تشد عليها بتتصل على الشرطة قال شو تعرضت للعنف أووووف على ايش شوفي وين أيام لما المرأة ما تستجري ترد السلام على جارها خوفاً من الاشاعات وين الواحدة تعمل مليون حساب لجوزها ولناس إذا طلعت مع واحد غريب عنها وين هاي القيم راحت، دمرتها هاي اللجنات والحركات النسوية اللي نستنا دينا واسلامنا .

س (ب) : ما مدى التزام بالقيم والعادات العشائرية السائدة في المجتمع الفلسطيني بشكل عام وفي محافظة بيت لحم بشكل خاص ؟

طبعاً مستحيل نطلع عن هاي العادات اللي تربينا عليها وحتى في ظل هاي الحادثة الكارثية لا يمكن أنه أمشي في الشارع في شورت أو أني أقوم بعمل منافي لقيمتنا ولمجتمعنا، وأنا ضد كل هاي الحادثة اللي وصلت الناس لطريق الخراب ونشر الاخبار اليومية على مواقع التواصل الاجتماعي زي ما صار مع بنتي شوفي ثاني يوم ما بنعرف شوفي حكي وكلام وفيديوهات واشاعات من وين جابوها ومن وين حصلوا عليها ودبلجوها والقضاء كان جزء كبير من هاي الاشاعات بنتي صابها وكعة صحية وانكسر الحوض عندها وما تحملت المرض وماتت الله يرحمها مافي داعي للحكي الزيادة كسروها وضربوها واشاعات شعر الراس بوقف اي حدا بسمعها.

س4. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول الآخذ بالثأر؟

شو حسيت الناس هي اللي بدھا تتأثر مني أنا على بنتي عشان الرأي العام يكبر الموضوع اوف شو هاظ ، يعني أنتوا متخيلين أنو الناس بدھا تحاسبني على بنتي اللي خسرتها ولا القضاء اللي بدو ايانني اتبلى على ناس ما الهم دخل عشان يقللوا هالقضية اللي سووها قضية.

س (أ) : بحسب رأيك هل ثقافة الآخذ بالثأر قد تؤثر على النسيج الاجتماعي في المجتمع؟

أنا مع الآخذ بالثأر بس كيف أنه نوحذ من الجاني نفسه وينتقتل هو، حتى في دينا الإسلامي حكي أنه القاتل يقتل ولا يجوز التعدي على أهلو وعلى أسرته أو حد ثاني من عيلوا يموت بسبب غلطة من القاتل نفسه، لأنه الأهل هما كما ضحايا نتيجة هاي الجريمة وونتائجها أكيد رح تكون عليهم، وبالنسبة للقانون انا ضده بكل حالاته، لأنه المحاكم حبالها كثير طويلة وممكن تسبب مشاكل بين الناس أكثر وأكثر وبتزيد من حجم الفجوة بينهم.

س (ب) : بحسب رأيك أيهما أفضل في حل النزاعات والمشاكل الاجتماعية بين الناس وتحصيل الحق العشائر ورجال الإصلاح أم القضاء والقانون، ولماذا؟

حكيتك قبل انه أنا شخصياً ضد القانون والقضاء بكافة أشكاله لأنهم عمرهم ما خلصوا المشاكل والشجارات بشكل سلمي وبشكل سري، كل اشي عندهم فضايح، العشائر أحسن منهم بكثير وعكسهم دائماً يصلحوا بشكل سري وأمان أكثر ويرجعوا الحق لأصحابها حتى لو اخذوا مصاري مقابل لهشي بس بالأول والأخير بلحوا فوري وبشكل سريع، بس القانون ممكن القصة توخذ معهم سنين وانت تطارد رايح جاي بينما رجال الإصلاح جلسيتين خالصين خلص.

س (ج) : حسب رأيك، هل يؤثر الرأي العام على الروابط الاجتماعية بين الناس وهل يؤثر على النسيج الاجتماعي؟

طبعاً، الرأي العام هو السبب الرئيسي اللي فاقم قصة بنتي، لأنو سمع القضاء الرأي العام وصارت ترتيبات منهم لحتى عملوا كل هاي الدباجة، القضاء شارك وأعطى معلومات كاذبة للصحافة وللإعلام ودعت الحركات النسوية وعملوها رأي عام سوا فيلم ومنتاج زي ما هما بدهم لحتى يثيروا الناس وصارت القصة على مستوى دول أشي لا يتحمله العقل فلم بدك سنين لحتى تعمل اله منتاج اشي مش طبيعي.

س 5. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول الصلح والتسامح في محافظة بيت لحم؟

السلم الأهلي بين الناس أكيد، السبب في هاذ السلم هو رجال الإصلاح والعشائر بس أنما القضاء لا، وأنا مع رجال الإصلاح لأنهم بساعدوا الناس في حل مشاكلهم بدون ما يزعل أي طرف وبخلصونا من ورطات كبيرة وبلحوها بكل سهولة بدون ممامطة، وحتى كثير مشاكل قتل صارت وكبيرة وبلحوها وسامحوا ناس كثير.

س : حسب رأيك، هل رجال الإصلاح دورهم أكثر أهمية من دور القانون والقضاء؟

نعم صحيح، هما اللي بيمثلونا لأنهم زي ما خبرتك لو شافوا اثنين بتمشكوا بدخلوا نظرة منهم للي بتمشكوا كل واحد بسكت ولا حرف خلص، بصلحهم على المطرح، وحتى وجودهم في المجتمع بيقويه وبيحافظ على علاقات الناس مع بعضهم بينما لو تدخل القانون وحتى لو حلها بيضل بينهم بغض وكراهية نتيجة وجودهم في السجن كان بسبب شخص ما بس رجال الإصلاح والكبارية بلحوها بكل حب واحترام وتقاهم وحتى صاحب الحق تلاقيه تنازل من قوى وهيبة الموقف.

س 6. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول التسامح في محافظة بيت لحم؟

زي ما حكيتك التسامح بعطي استمرارية للحياة وبمنع التحريض بين الناس وبكون الواحد متصالح عن قناعة وعن احترام وحب متبادل، أنا بالنسبة الي في ناس كثير مستحيل أسامحها لأنها وقفت ضدي في الظلم ووقفت مع ناس ما بتعرف غير تنقل الاشاعات والمشاكل والتهم، بشكل عام ومن وجهة نظري أنا في قصص كثير بتصير ظلم وأفتراء وبس، لهيك أنا ومن وجهة نظري أنه رجال الإصلاح في هيك مشاكل وقصص تدخل فوراً لتحل القصة بالشكل اللي ما يوقع فيه خسارة أكبر.

س: حسب رأيك، هل سمة التسامح والأصلاح تعزز النسيج الاجتماعي بين الناس وتحافظ على الروابط الاجتماعية بين الأفراد؟

أكيد، بس والله في بعض الحالات الصلح فيها جريمة زي ما قولتك في ناس إذا في ناس أنت بتصلحهم بتجرم في حق نفسك، لما واحد بعرفك أكثر من 30 سنة وبعرف عنك كل كبيرة وصغيرة ويروح يرخي ذينه لناس ويصير يآلف معهم ليش هيك أنا شو سويتك، طيب ما انت بتعرفني سنين وبتعرف أنني مستحيل أرتكب جريمة في حق نفسي في أنني أقتل قطعة مني هي بنتي، ما حدا بحس في ولكوا هاي بنتي تعبت لحتى اربيهها ماتت الله يرحمها خليها ترتاح في قبرها مش كل يوم اشي كل يوم قصة كل يوم في اعتراف جديد من المواقع التواصل الاجتماعي صور مش الها وفيديوهات وأصوات صراخ وتعذيب وعنف لشو كل هذا بنتي وقعت واتكسرت وما حدا ضربها زي ما تبلوا، لهيك في ناس من المستحيل اسامحها وأغفر لها، ما حدا وقف معي منهم في شدتي ولما رجعت وقفت على رجلي صاروا بدهم يحكوا معي ويعتذرولي لأنهم فهموا الموضوع غلط لا يا عمي ما بتلزموني انتهينا خلاص.

من خلال مقابلي مع والده المجني عليه قام في البداية بطردي من مكان عمله ورفض نهائياً الحديث في الموضوع، وتلفظ بالفاظ سيئة عن القضاء، وقال بإنني أعمل في الصحافة ورفض الحديث معي نهائياً وبعد حديث زوجي معه وإقناعه بإن هذه المقابلة هي فقط من اجل عمل رسالة الماجستير، وبدأ في الحديث بعصبية وتوتر وقال بإن كل ما حصل كذب وحاول في كثيراً من الأسئلة التهرب منها وإنكار الحادثة كلياً وكان واضح عليه بأنه يتحدث كلام غير منطقي وصحيح، وكانت المقابلة كلها على باب المحل ورفض جلوسنا داخل المحل وكان متعصب جداً جداً من الكثير من الأسئلة.

حالة رقم (3): أسرة المجني عليه

القسم الأول: البيانات الأولية:

- الأسم بالرموز: ح . غ .
- العمر: 53 سنة .
- مكان السكن: بيت ساحور .
- المستوى التعليمي: صف خامس .
- الصفة الاجتماعية في الاسرة: الأم .
- التزم بقيم الثأر: لا .
- التزم بالصلح العشائري: نعم .
- التزم بتطبيق القانون: لا .
- مكان القبيلة التي انتمي اليها: بيت ساحور .
- مكان المقابلة: المنزل .
- مدة المقابلة: ساعة .
- تاريخ المقابلة: 30 . 11 . 2023

القسم الثاني: تساؤلات الدراسة:

س 1. ما هي أهم الانعكاسات حول ردادات الفعل لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) من الجانب الاجتماعي والنفسي؟

بنتي ماتت والله يرحمها، ليش انتوا بتزيدوا في الحكي والناس حكووا أنه أحنا قتلناها، بنتي كانت في الجامعة وكانت بتشتغل في الصالون للمكياج، وصار عندها مشاكل صحية وتعبت وصار معها شغللات ووقعت من السطح وانكسر عندها الحوض ورجليها، مافي أم بتحب تشوف بنتها غير تكون كويسة ومنيحة، أنا مريضة زي ما أنتي شايقة والله بعلم شو عشنا أيام سيئة جداً، بكفينا أصلاً الأشاعات وحكي الناس اللي زي الحجر واللي أثر علينا كثير حتى جوزي بطل يشتغل لفترة طويلة ومحاكم وسجن، الحمدلله على كل حال والله يرحمها.

س: هل تأثرت علاقتكم مع المجتمع والبيئة المحيطة فيكم نتيجة هذه الحادثة؟

اها، في ناس كثير من أقارب جوزي بطلوا يجوا عنا وأحنا أصلاً بطلنا نحكي معهم، لأنهم واقفوا مع حكي ناس وأطلعوا أشاعات عنا وغير لسة الغلط اللي كنا نسمعوا أنو اشي يحكي كانت تحب واحد

عشان هيك قتلوها واشي يحكي قتلها (ن.م) لأنو بحبها وبدوش تخطب واشي اطلع اشاعة أنو فيها جن ومسكونة، أخ بس حسبي الله على كل واحد آذانا وأطلع اشاعات عنا وعن ولادي.

س 2. ما هي أهم الانعكاسات لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول ردة فعل حرق البيوت؟

ما صار اشوي عنا أحنا لا حرقنا ولا حدا حرق دورنا بكفي حرقة القلب على بنتي والحرقة من الناس، وبكفي السلطة اللي عجت علينا وفضحتنا بدون اشوي، لأنه صعب اللي صار معنا خمس سنين وأحنا بنعاني من المحاكم والشرطة وحكي الناس اللي ما بيرحم، بس كل واحد حكي علينا الله ينتقم منه ويحس في اللي أحنا حسينا فيه، والله يرحمها وبس غير هيك شو بدي أحكي.

س: بحسب رأيك، هل حرق البيوت والتكسير هي ردات فعل طبيعية نتيجة حدوث جريمة قتل ما ؟

أنا ضد التكسير والتخريب وضد كل هاي الشغلات أنا مع أنه القاتل هو يتحاسب وهو يتحمل نتيجة هاذ الفعل اللي سوا غير هيك ما حدا بيحمل ذنبوا لا أهلوا ولا جيرانه ولا حدا غيره.

س 3. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول إبعاد عائلة القاتل (الجلوة)؟

أنا ضد الجلوة بشكل عام لأنه أنا أم ويعرف شو يعني عيلة كاملة تتشتت عشان واحد هامل ولا واحد سكرجي ولا واحد مش متربي، شو ذنب الأهل عشان يترحلوا، أنا مع أنه الزلام الكبار يحلوا كل اشوي بس بدون ما يرحلوا ناس مش ذنبها اشوي.

س (أ) : حسب رأيك، هل رجال الإصلاح لهم تأثير على حل المشاكل ومنع تفاقمها؟

أكيد، هما اللي بيساعدوا الناس في أنهم يتخلصوا من كثير مشاكل وقصص زي القتل بجلوها بكل سهولة لأنهم بفهموا في هيك قصص، وأنا مع أنه الواحد يتوجه الهم ويروح عندهم، لأنو والله الشرطة ما بتحلنا زيهما هما وبخلوا الواحد قاتل وبعجبوا عليه، والله الواحد كبير ويضل يطارد على المحاكم مش حلوة على آخر هالعمر نتجرجر، لهيك الكبار دايماً الهم هيبة.

س (ب) : حسب رأيك، هل دور أجهزة الشرطة الفلسطينية غير فعال وغير مهم في مجتمعتنا، ولماذا؟

اسمعي هما الهم دور أكيد بس مش كل القصص لازم يدخلوا فيها، أحياناً كثير هما بيخربوا وبيزيدوا العداوة بين الناس، دورهم بس في مخالفات الناس في السير ويشوفوا قصص السرقات وأمور زي هيك، أما يدخلوا بقصص عرض وشرف وبنات ومشاكل عائلية لا.

س4. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول الآخذ بالتأثر؟

أنا ضد الثأر وضد الجلوات وضد أنه الأهل أصلاً يتأذوا ناس بدها تعيش، شو ذنب الأهل ولا شو ذنب واحد ينتقل بدون سبب يعني الأم تعبت وربت أبنها 25 سنة عشان يجي واحد يقتله بدم بارد لما تصير مشكلة بروحو يقتلوا مثلاً أخوه للي قتل طيب ليش يمكن هذاك مش منيح والثاني منيح وبشتغل وبدو يعيش شو ذنبوا، كثير شغلات عنا بتصير كلها غلط في غلط، الناس فاهمة هاي العادات غلط، زمان أحسن من اليوم بكثير، هاي الشغلات كلها لازم تنتهي خلص لأنه هاظ الجيل للأسف بطل يفهم فيها بقلدها غلط ويتأثر على عيلتوا بندلوا بسببوا.

س 5. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول الصلح والتسامح في محافظة بيت لحم؟

هو ببيني وبينك في ناس منهم كثير محترمين وبشتغلوا صح وفي ناس لا بتشتغل عشان تقبض، زمان ما كانوا هيك زمان لما تصير جريمة قتل هما لحالهم يلماو حالهم ويجوا يخلصوا كل هالقصة بس اليوم بدك بالأول ترن عليهم وتتفق معهم وترتب معهم الحكي، بس زي ما حكيتلك هما في كثير شغلات بساعدوا أكثر من الشرطة، هما بحطوا حد لهاي المشاكل والغلطان بتحاسب أما بدفع مصاري وبتحاسب من الشرطة عشان جريمتوا وأما بسامحوه إذا كانت مشكلته مش كثير غويصة.

س 6. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول التسامح في محافظة بيت لحم؟

التسامح كثير كويس والواحد أصلاً ما بدو مشاكل بدو يعيش في أمان بدون ما حدا يقفله على النقرة، أحنا بحرب وانتي شايغة كيف الناس بتنتقل وبتموت بدون ذنب الدنيا رايحة والواحد يعيش بسلام وأمان ويترك الخلق للخالق، والواحد يدخل بس في الخير والصلح، وأصلاً لما يكون في تسامح بين الناس وصلح يبطل في كره ولا بغض ويبطل في مشاكل ولا قال ولا قلنا، وبعض الناس اللي بتفتن لما بينحط الهم حد خلص بنخرسوا ويبطل اشاعات وبرم، والأهم من كل هاظ ما حدا يدخل في خصوصيات الناس ومشاكلهم وكل بيت فيه أسرار مش ضروري حدا من برا يعرفها.

لاحظت الباحثة إن الأم خائفة جداً جداً من هذه المقابلة وحاولت قدر المستطاع الأبتعاد عن الحديث عن موضوع أبنيتها، حيث أن الأم بسيطة جداً ولا تدرك حجم ما مرت به، كما أنها كانت هادئة في حديثها وفي كل كلامها تؤكد ان أبنيتها توفيت لوحدها وليس لزوجها وأبنائها علاقة بهذه الحادثة كانت خائفة من أن أحد يسمعها.

حالة رقم (4)

أسرة المجني عليه

القسم الأول: البيانات الأولية:

- الأسم بالرموز: ج . س .
- العمر: 61 سنة .
- مكان السكن: حوسان .
- المستوى التعليمي: سابع .
- الصفة الاجتماعية في الاسرة: الأم .
- التزم بقيم الثأر: نعم .
- التزم بالصلح العشائري: نعم .
- التزم بتطبيق القانون: نعم .
- مكان القبيلة التي انتمي اليها: حوسان .
- مكان المقابلة: المنزل .
- مدة المقابلة: ساعة .
- تاريخ المقابلة: 27 . 11 . 2023

القسم الثاني: تساؤلات الدراسة:

س 1. ما هي أهم الانعكاسات حول ردادات الفعل لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) من الجانب الاجتماعي والنفسي؟

أخ يا بنتي أنتي جاية تقطي علي المواجه، قبل خمس سنين كانت بينا (م . س) والحين هي بإذن الله في الجنة عند ربنا اللي أحسنني مني ومن الجميع ربنا الوحيد هو المنصف وقادر أنه يأخذ حقها من اللي قتلها وحرمنا منها وحرم ولادها منها، وحسبي الله ونعم الوكيل على اللي خلاوه يدمر حياته ويضيع مستقبله وضيعوا عقله، وولادها ماشاء الله عنهم بدسوا وفاهمين كل أشي بصير حوليهم وبعرفوا أنه أهم ماتت مظلومة، حتى أبوهم مظلوم من هالناس اللي التمو عليه ودمروا حياته ورا التعاطي .

س : حسب رأيك، هل حرق البيوت والتكسير والضرب هي ردادات فعل طبيعية نتيجة حدوث جريمة القتل ؟

أكيد، يعني الواحد لما بخسر بنتو ولا أبنوا قدام عيونه بدو يظل ساكت وما يسوي أشي، هاي الردادات الفعل ما بتكون محسوب حسابها ولا حدا بفكر بعواقبها، لما الواحد يكون هو اللي في المشكلة ما يفكر ولا بيحسبها صح، شو مالك انتي متخيلة روح تروح بدون سبب متخيلة لا سمح الله حدا يقتل

بنتك أو أبنك وأنتي ما تسوي أشي متخيلة صعوبة الموقف، بنتي خسرتها وكانت خسارتي الها كبيرة ما بنساها ولا ثانية بشوفها في ولادها وبنتها بشوف في كل اشى، الله بعلم بشو مريت وبشو حسيت الله بعلم شو تعذبت ومرضت وأنصدمت الله وحده بعلم شو أبوها أتأثر وزعلت ومرضت، الله بعلم كديش عانينا من فقدانها أخ بس.

س 2. ما هي أهم الانعكاسات لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول ردة فعل حرق البيوت؟

حكيتك أنو كل هاي الشغلات طبيعية جداً لو احد فقد أبنه أو بنته، لأنو ما بفكر وقتها في ولا أشي غير أنه ينتقم وبس لحتى يشفي غليلوا، بس مش أنه الواحد يروح يقتل واحد ثاني ما الو في القصة كلها ويمكن هاي الشغلة من أكثر الشغلات اللي بتسبب كوارث أخرى، أنه الواحد يروح يقتل شخص ثاني لحتى ينتقم أنا هاي ضدها أنا مع أنه اللي قتل يقتل بس غير هيك لا شو ذنب واحد ثاني مسكين ينقتل بسبب واحد تاع مخدرات وبمشي في طريق غلط شو ذنب واحد يتحاسب عن واحد ثاني مهو مش الكل واحد وفي ناس كثير فاهمة الموضوع غلط.

س : حسب رأيك، هل أهل القاتل (الجاني) هم أيضاً ضحايا لجريمة القتل العمد؟

أكد طبعا، الأهل في كثير أحيان بيكونوا مساكين ما لهم لا بالمشاكل ولا بمستنقع الدم، الأولاد بورطوهم في هالقصص، يعني لما الأم تكون ست كبيرة في الدار وبتقالب في الأولاد وفي الدار وهامله هم كل اشى على رأسها والأبو 24 ساعة في الشغل من طلعتها لغيبتها بطلع عشان رزقت داره وولاده ويجي يلاقي أبنه مورطه في ورطة كبيرة شو بدو يسوي مهو صار ضحية أكثر من المقتول نفسوا لأنو حتى الناس ما بترحم وما حدا برحم.

س 3. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول إبعاد عائلة القاتل (الجلوة)؟

موضوع الجلوات كان زمان اليوم مافي منو إلا قليل جدا أو على مشكلة أكبر من القتل نفسه لما يكون الموضوع أتعدى العرض والأخلاق والشرف ويكونوا الأهل مداريين على أبنهم وقتها بصير جلوة، بس من وجهة نظري أنا لما يكون الأبن عاصي لحالوا ومتمرد على أهلوا وعلى المجتمع أنه مع أنه هو اللي يرحل وما يفرجينا وجهوا بالمرّة، لأنو وقتها ما حدا رح يتركوا ولا حدا رح يرحوا، وحسبي الله ونعم الوكيل في كل واحد ما بخاق الله لا في أهلوا ولا في مرته وولاده، ربنا كبير وقادر على كل إشى.

س4. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول الأخذ بالتأثر؟

قولتك قبل أنا مع أنو اللي قتل هو لحالو ينقتل، ما حدا يا عمي بحمل عن حدا أشي اليوم، اليوم كل واحد الو جوا داروا وبس غير هيك لا، شو ذنب ناس ما الها دخل تنأدى وتنحرق بيوتها وتتدمر على صاحبها شو ذنبهم يعيشوا برعب عشان واحد هاموا يشرب ولا يحشش أنا مع الأنتقام منو نفسوا بس.

س 5. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول الصلح والتسامح في محافظة بيت لحم؟

الشرطة ورجال الأصلاح بكملاوا بعض من وجهة نظري بس مع تقصير صغير بيكون في الشقتين أنه أحياناً الشرطة بتتأخر حتى تصل لتوقف الشجارات والمشاكل، وفي بعض العشائر مع الأسف شادة موضوع حل المشاكل بس بالمصاري أذفع وبمشي معك وبين ما بدك.

الصلح من زمان موجود ولليوم مع اختلافه عند بعض الناس ولكن هو بضل أسموا صلاح وتسامح وهاظ من عادات مجتمعاتنا واللي تربينا عليها بس لا يعني صلح القاتل نفسه أعوذ بالله أصلا ربنا بنفسه مستحيل يسامحو أنا بدي أسامح، الصلح والتسامح بصيرير عن مشاكل وبتحل أو قتل بالغلط برضوا بتحل اما قتل مقصود هاي لا يمكن.

س 6. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول التسامح في محافظة بيت لحم؟

أكيد دورهم مهم وكثير كويس في هيك شغلات لولا ما بيجوا ولا بضل الضرب والتكسير والتهديد ويمكن حدا ينقتل ثاني، لهيك هما بخففوا من هاي المشاكل وبحاولوا قد ما يقدرنا يسكروا الموضوع من كل الجهات، وأكيد القاتل بتحاسب كمان من خلال القانون غير أنه بدفعا أهوا مصاري القانون بياخذ مجراه هاظ إذا أهوا ما تبروا عنه.

رجال الأصلاح أو الختيرية الهم هيبتهم بين الناس وكلمتهم ما بتنزل الأرض وهما الواحدين اللي بيحطوا حد لشباب اللي فالتة ومفكرة أنو مافي حدا يحطلمهم حدا، بكفي وجودهم بيفرض السيطرة والأمان في البلد وبالذات في موضوع الشجارات والحرق .

بيدو للباحثة من خلال مقابلتها مع أم المجني عليها أنها متأثرة جداً جداً من حادثة وفاة أبنيتها، وكانت متسهلة في هذه المقابلة وكانت متقبلة هذه المحادثة بدون تردد أو خوف.

حالة رقم (5)

أسرة المجني عليه

القسم الأول: البيانات الأولية:

- الأسم بالرموز: أ . ع .
- العمر: 55 سنة .
- مكان السكن: بيت لحم .
- المستوى التعليمي: بكالوريوس _ الكترونيات.
- الصفة الاجتماعية في الاسرة: الأخ.
- التزم بقيم الثأر: نعم.
- التزم بالصلح العشائري: لا.
- التزم بتطبيق القانون: نعم.
- مكان القبيلة التي انتمي اليها: دار صلاح.
- مكان المقابلة: المنزل.
- مدة المقابلة: ساعة.
- تاريخ المقابلة: 13 . 12 . 2023

القسم الثاني: تساؤلات الدراسة:

س 1. ما هي أهم الانعكاسات حول ردات الفعل لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) من الجانب الاجتماعي والنفسي؟

ثورة الدم هاي لشباب معروفة، بتصير حالة من فقدان الشعور أو عدم السيطرة على المشاعر بتكون مجموعة من المشاعر مختلطة مع بعضها البعض، أتخلي واحد يفقد إنسان وينقتل بطريقة وحشية وهمجية ودون خوف شو بتتوقعي يصير يسكتوا، كل اللي بصير هذا سببه فقط العشائر وسببه أنك أنت بطمع الواحد يروح يقتل وفي وراك ناس بتخلصك، لما يكون في رادع قوي الهم مستحيل تشوف

جريمة بشعة زي اللي صار مع (ع . ن)، لهيك أول شغلة لازم تتحل هي مشكلة العشائر اللي شغالة وين في مصاري وين في دفع بتمشي وينحط حد للقاتلين من قبل القضاء أنه خلص القاتل يقتل لحد يتربى غيره.

س (أ) : بحسب رأيك، أيهما أكثر إنصافاً في المجتمع القضاء والقانون أم القانون العشائري، ولماذا؟

ما حدا بنصف الإنسان إلا الله وحده سبحانه وتعالى، بس أنا بشوف أنه القانون والعشائر غير فعالين بالشكل المناسب أو كما يجب أن يكون، هما الاثنين بكملاو بعض القضاء والقانون بس اليوم القانون ضعيف والعشائر اليوم قوية بس على المظلوم مافي حق بيتم أخذه بالشكل الصحيح وكما يجب أن يكون لهيك في خلل في هاي المنظومة كلها.

س (ب) : حسب رأيك، أين كان دور العشائر في هذه الجريمة ؟

أول ما صارت هذه الجريمة أجوا وإتجمعوا وشو بدكوا ومن هاي القصص، لأنوا اللي قتل واحد واشتركوا معو اثنين وأصلاً يعتبروا قاتلين ما بعرف كيف طلوعوا بكفالة قيمتها (20) الف دينار، وأنا ضد أنهم يطلعوا يعني شو كانوا يعملوا لما القاتل كان يضرب في (ع . ن)، ما هما كانوا يضربوا فيه وهو يعني ما قالهم منشان الله ما تقتلوني، كسروه ضرب لحتى مات وبعدين رموه في بير فيه مي وبعد 5 أيام لحتى عرفنا موقعه عن طريق التلفون كاين في الجهة اللي أنقتل فيها. فوالله كيف طلوعوا أنا مش عارف هي المحاكم شغالة لهلا وأنا متبع معهم بس بدني هما كمان يتعاقبوا لأنهم قاتلين زيهم زي (ع . ن).

س 2. ما هي أهم الانعكاسات لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول ردة فعل حرق البيوت؟

أسمعي أنا فعلياً ضد الحرق وضد التكسير، بس الواحد لما يكون في الحادثة مستحيل يسيطر على حالوا، يعني هاي الشغلات من الطبيعي جداً أنها تصير، بس اليوم قيم الثأر هاي بطلت موجودة بالشكل الصحيح أو في ناس كثير فاهميتها غلط وما بطبقها حسب العرف والدين والشرع، بس أكيد ضد أنه اللي قتل ما يتحاسب ويتحاسب واحد ثاني مكانوا، أنا مع أنه ينقتلوا كل اللي شاركوا بهاي الجريمة، ف أكيد ما بنروح نقتل حدا بيقربله عشان هو قتل، بس صدقاً في شغلات العقل صعب جداً يستوعبها يعني لو الواحد قتل أنه طخ أو ضربوا هوا أجت على رأسوا ومات كان ممكن الواحد ها يحاول يحاول يستوعب أنه مجرم وقاتل بسك أنك تتفنن بطريقة القتل وتمثل بالجثة هذه يسمى حيوان قاتل فش فيه رحمة ولا دين حيوان ما الو ديانة، يعني طريقة شنة جداً جداً، حتى لما طلعه من البير

ما حدا قدر لأنو جئتوا أتحللت وبطنه مفجور وكل حشوة بطنه رايحة يا جماعة اشى لا يوصف المفروض ينقتل ويتعلق في نص بيت لحم (ن . ع).

س 3. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول إبعاد عائلة القاتل (الجلوة) ؟

اسمعي الجلوة بحد ذاتها موضوع كبير ومش سهل، وأصلاً في جرائم مثل هاي أنا من وجهة نظري إذا كان القاتل والمجرم متفرد بجريمته بكفي أنه مرته وولاده يطلعوا من الحارة والمنطقة كلها إذا كان متزوج بس إذا هو شوروا من رأسوا وما بعمل حساب لا لأهل ولا ناس ولا لجيران يقتل وانتهى.

بعدين موضوع الجلوة كان زمان الو كثير من التبعيات وكثير من الامور اللي الواحد لازم يلتزم فيها اليوم مش موجود بالشكل الصحيح وما الها قيمة وأهمية زي زمان لأنوا في ناس كثير للأسف الشديد باعت قيمها وثقافتها اللي تربينا عليها فكيف بدها تلتزم بموضوع الجلوة.

س 4. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول الآخذ بالثأر ؟

حتى على موضوع الثأر اليوم فاشل وغير رادع، لأنوا زي ما قولتلك الجلوة زيتها زي الثأر وهاي القيم هاي كلها زمان كانت الها أهميتها ودورها، وكانت رادعة للكل، اليوم القاتل يكون عارف كيف يخلص حالوا، وعارف شو وراه فش رادع فش قانون عشائري اليوم رادع، برأي الرادع الحقيقي أنه يتم معاقب الجاني بالقتل وبس، وأنا ضد أنه أروح أنا أو أبني أو حدا من عيلتي يروح يثأر لا سمح الله من حدا ثاني إذا ما كان من القاتل نفسه ما أسمه ثأر ولا اشى.

س : حسب رأيك، هل أهالي القاتل (الجاني) ، هم أيضاً ضحايا ؟

في كثير أحيان أها، لأنو الأهل فعلياً بينضحك عليهم في تصرفات أولادهم وفي سلوكياتهم، الأهل ضحايا لهاي الأفعال السيئة اللي بيعملوها أولادهم، وفي جزء بسيط من الأهل للأسف بيشرحوا ولادهم على ارتكاب الجرائم، لما يكون أبن وزير ولا أبن كبير من هالمشاخ ما بسوي حساب لحدا لا هو ولا أهلوا هذول وضعهم مختلف في كل اشى، لهيك كل جريمة وكل عقاب بيختلف من ناس لناس ومن مدينة لقرية كلوا الو تبعيات خاصة ونظام خاص.

س 5. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول الصلح والتسامح في محافظة بيت لحم؟

أسمعي في ناس زي ما قولتلك فعلاً الها وزنھا في المجتمع، بس بالمقابل كثير ناس للأسف الشديد باعت دينھا كرمال المصاري وكرمال توخذ منصب معين، وجود العشائر مهم أكيد وهي جزء لا يتجزء من المجتمع ومن عادات كل قرية ومدينة وعائلة، بس في أيامنا هاي ضعفت كثير أساليب ردعھا للأشخاص اللي بيرتكبو جرائم، بس فعلياً وجودھا مهم هي والقانون ولا الناس قتلت بعضها والقانون بيكمل عملھا.

س : بحسب رأيك، هل ثقافة التسامح والإصلاح تعزز الروابط الاجتماعية والنسيج الاجتماعي بين الناس؟

أكيد طبعا، بس التسامح مش مع كل الناس ومش مع مين من كان أروح أسامحه، واحد قتل أخوي شو أروح أسامح فيه وأقوله معلش عفى الله عن سلف، لا طبعا مش الكل التسامح مع أشي صار بالغلط واشي مش فطيع يعني هو (ن . ع) قتل وفتح بالجثة الله مش هيسامحو كيف الناس.

لهيك التسامح حلو ومهم، بس مش مع أي حدا، يعني واحد دعس حدا بالغلط وهو أكيد ندمان وحاس بالذنب وهو بالغلط هذا بتسامح بس القتل والإجرام مستحيل.

س 6. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول التسامح في محافظة بيت لحم؟

أنا خبرتك شو ما كان موقفهم من الجرائم أو المشاكل اللي بتصير إلا أن وجودهم مهم جداً وبيمنع كوارث كثيرة، يعني زي ما قولتلك لو صارت عملية دعس بالغلط والأهل ثاروا على أهل اللي دعس وبدهم يحرقوا ويتمشكوا هما بدخلوا فوراً، وبحطوا هدنة وبعدين بملوا الموضوع، وأكيد القضاء يكمل دورهم.

من خلال مقابلة الباحثة مع أخ المجني عليه أنه كان غامض في بعض الأمور، ورفض الحديث عن بعض الأسئلة وقال بأنها تتعلق بأمور الشرف كون المجني عليه كان يشك من أن زوجته تخونه لذلك حاول الأجابة عن الأسئلة والأبتعاد عن جزء منها.

حالة رقم (6): أسرة المجني عليه

القسم الأول: البيانات الأولية:

- الأسم بالرموز: م . ع .
- العمر: 60 سنة .
- مكان السكن: بيت لحم.
- المستوى التعليمي: بكالوريوس _ شريعة.
- الصفة الاجتماعية في الأسرة: الأخ.
- التزم بقيم الثأر: نعم.
- التزم بالصلح العشائري: لا.
- التزم بتطبيق القانون: نعم.
- مكان القبيلة التي انتمي اليها: دار صلاح.
- مكان المقابلة: المنزل.
- مدة المقابلة: ساعة.
- تاريخ المقابلة: 15 . 12 . 2023

القسم الثاني: تساؤلات الدراسة:

س 1. ما هي أهم الانعكاسات حول ردات الفعل لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) من الجانب الاجتماعي والنفسي؟

ردات الفعل هاي معروفة عند الكل وهي مش أشي جديد، بس أكيد هذه الردات بتختلف من إنسان لآخر ومن جريمة لآخر وكلها هاي ألها الكثير من المشاعر المختلفة، يعني لما تسمع (م . ن) قتل وضرب وكسر أعظام أخوي ومثل في الجثة وقام وعمل شو بتتوقع يصير بغض النظر أنه عنا ما صارت هاي الردات لعدات أسباب خاصة بمجرد ما تسمع ما رح تسكت على هاي الجريمة. حسب رأي الشخصي هاي الردات مش دائماً صحيحة، لأنه أنت بتتظلم ناس كثير ما الها دخل، وممكن تحرق سيارات ناس ما الها دخل وتقتل ناس ما الها دخل وتدمر بيوت ناس شو ذنبها، يعني الواحد اليوم الله بعلم كيف مدبر أموره في ظل هالمعيشة الصعبة تروح تحرق داره ليش شو ذنبه. يعني في شغلات صعب الواحد يحكي فيها وفي أمور تعتبر خاصة بكل زوج وزجة ما بنقدر أحنا نحكم عليها، مشاعر الخوف والتعب والقلق النفسي أنا أستغربت من البعض وما بدني أذكر أسماء ما حسيت أنهم أتاثروا بالشكل اللي يوحى أنه أشي مهم راح مني روح راحت وبابشع الطرق، لهيك ما بقدر أجزم مشاعر البعض في هاي الجريمة، حفاظاً على كثير أمور .

س 2. ما هي أهم الانعكاسات لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول ردة فعل حرق البيوت؟

بالنسبة لهاي الأفعال ما صار مش لأنه ما بدنا تصير كانت بدنا تصير بس المسافة كانت عائق والحمد لله لوقوع هذه الكوارث، وفعلياً لو أحنا بنرجع على ديننا الإسلامي وبنفذه وبنطبق شريعة الله صح ما بصير جرائم كالقتل والزنى والفجور اللي موجود، ومن ضمن شريعتنا وديننا الإسلامي بيقولك القاتل يقتل وهذه فقط عقابه، ما قال ديننا روح أقتل وأقتص من أخوه أو أمه أو أبوه.

لو في تطبيق صحيح لدين الإسلامية والشريعة الإسلامية ما بصير كوارث فضيحة زي هاي، وحتى ثقافتنا اللي تربينا عليها لو بيتم تطبيقها بالشكل الصحيح ما بيصير مشاكل، يعني كمثال بسيط فقط، لما المرأة بتفهم حرمتها بالشكل الخاطيء في أنه تروح وتيجي وما حدا يقولها وين أنتي هذا بيعزز لديها فكرة الحرية الخاطئة اللي قد تقودها إلى مشاكل، ما بدنا ننسى أنه أحنا في مجتمع شرقي وعنا قيم الغيرة والخوف على العرض والشرف، كل هاي القيم لو راحت من عنا احنا بلا كرامة.

س 3. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول إبعاد عائلة القاتل (الجلوة)؟

موضوع الجلوة موضوع كبير ما بشوف أنه هاي الثقافة سهل الآخذ فيها لأنها صعبة، أنا شخصياً ضدها كلياً، لأنك ما فيك تكون أناني وأنتك تبعد عائلات بإكملها عن بلدها لأنك هيك رح ترتكب جريمة بحقهم وهما فعلياً ضحايا لجريمة أبنهم إرتكبها أو واحد من العيلة إرتكبها وهما ما الها أي ذنب بالموضوع، لهيك الجلوة ما بشوف إلها أي إجابيات بلا لها الكثير من التأثيرات النفسية والاجتماعية والاقتصادية وهي ظالمة بنفس الوقت، زي ما خبرتك قبل القاتل يقتل وكل إشي بينتهي حتى يكون رادع لغيره فقط.

س 4. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول الآخذ بالتأثر؟

القاتل يقتل فقط، شو ذنب غيره ينقتل بسبب واحد ساقط وهامل أخلاقياً ودينياً، شو ذنب عيلة ثانية ينقتل منها واحد ببسعى أنه يعيش بإحترام بين أهله وناسه، أصلاً بمجرد ما تتأثر من شخص ثاني هيك أنت بترتكب جريمة ثانية وهي حجم الضحايا رح يكون أكبر وأوسع، سواء كانوا من أهل القاتل أو أهل المجني عليه.

س 5. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول الصلح والتسامح في محافظة بيت لحم؟

رجال الإصلاح والعشائر والقيم والعادات كلها هاي قيم معروفة والها وزنها في المجتمع والها أهميتها، بغض النظر عن أنه في ناس بتسمي حالها رجل إصلاح وهي لا تفقه شيئاً، مش كل واحد لبس ثوب

وجللاب قال أنا بجل دموم، مش الكل هيك، لأنه في بعض الأحيان مع الأسف قد يكونوا سبب في تهويل الأمور، لأنه في هاي القصة أتجمعوا في البداية وجمعوا الشباب وجمعوا ناس وكانوا بدهم يحرقوا، بس المسافة من هان لجهة العبيدية مسافة بعيدة، وبيكونوا أهل القاتل أخذوا حذرهم وعلى الفاضي. لهيك دورهم مهم بس مش الكل بيستخدم هالدور صح وكما يجب، اليوم في رجال إصلاح أكيد بس إلا من رحم ربي المنيح .

س 6. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا(الجاني والمجني عليه) حول التسامح في محافظة بيت لحم؟

أكيد طبعاً، أحنا ما بننسى أنه أحنا في مجتمع اله عاداته وتقاليده وقيمه الاجتماعية اللي حثنا عليها دينا الإسلامي، ومن ضمن العفو والمسامحة والإصلاح، هاي القيم صعب جداً أنه أحنا نمحيها أو أنه أحنا نتخلي عنها، لأنها هي اللي بتحافظ على العلاقات الاجتماعية بين الناس وهي اللي بتحافظ على النسيج الاجتماعي، بوجود هاي القيم صعب يكون في محبة بين الناس وتسامح، لهيك اللي بيحافظ على هاي القيم هما الكبار الجيل القديم هو اللي بيعمل الجيل الجديد هاي الثقافة وأكيد هي جزء من هالتراث.

ووجود هاي القيم كمان بمنع المشاكل أنها تزيد، وبمنع من أنه الناس تروح توخذ حقها في أيديها ووجودهم رادع بإختلاف عدة أمور قد تكون غلط وما الها أي وجود في نفوس البعض بس فعلياً وجودهم كثير مهم وبيكمل عمل القضاء والقانون وبيساعد الناس توخذ حقها بالقانون وضمن الإعراف اللي تربينا عليها.

يبدا للباحثة من خلال مقابلتها مع أخ المجني عليه بأنه متأثر بطريقة قتل أخاه ووصفها بالجريمة الوحشية، تحدث بالموضوع بكل شفافية ووضوح مع الأبتعاد عن الحديث عن زوجة أخاها كونها قد تكون جزء من المشتركين في هذه الجريمة لذلك رفض التعمق بالموضوع.

حالة رقم (7)

أسرة المجني عليه

القسم الأول: البيانات الأولية:

- الأسم بالرموز: ن . ع .
- العمر: 40 سنة.
- مكان السكن: بيت لحم .
- المستوى التعليمي: ثانوي.
- الصفة الاجتماعية في الاسرة: الأخ.
- التزم بقيم الثأر: نعم.
- التزم بالصلح العشائري: لا.
- التزم بتطبيق القانون: نعم.
- مكان القبيلة التي انتمي اليها: بيت لحم.
- مكان المقابلة: محل.
- مدة المقابلة: ساعة.
- تاريخ المقابلة: 1 . 12 . 2023

القسم الثاني: تساؤلات الدراسة:

س 1. ما هي أهم الانعكاسات حول ردات الفعل لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني

والمجني عليه) من الجانب الاجتماعي والنفسي؟

اسمعي اسمها جريمة وأكد لها كثير تأثيرات سواء على الجانب النفسي أو على الجانب الاجتماعي والاقتصادي، بس كل جريمة بترك راها تأثير نفسي كبير وصعب جدا أي حدا يتقبل فكرة القتل وبالذات لما تكون هاي الجريمة مضاعفة بمعنى أنها كبيرة على العقل البشري أنه يستوعبها ولما يكون الإنسان عبارة حيوان خالي من المشاعر ويفضع في فعلته هيك العقل هان بيوقف عن التفكير وشو

بصير حوليه، لهيك القتل بشع جدا ومهما راح واجى الزمن ما بتتسى حادثة القتل وبتضل لولد الولد هاي الحادثة .

س 2. ما هي أهم الانعكاسات لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول ردة فعل حرق البيوت؟

أنا بشوف موضوع حرق البيوت موضوع ما الها دور وما بجل المشكلة وما برجع حق حدا اللي مات مات الله يرحمه، ولكن أحنا ما بنقدر نضبط لا مشاعرنا اتجاه الانتقام ولا منقدر نحاول نسيطر على الشباب اللي بس بدو ينتقم، لأنه أي حدا بسمع بطريقة القتل والتعذيب ما رح يضل ساكت بدو يفش غله بدو يطلع كمية الغضب اللي عنده وهاد طبيعي، وخصوصاً لما يكون المقتول شخص طيب وبسيط وما الو لا في مشاكل ولا الو في قصص، يعني شخص زي ما بحكوها على باب الله وبس، بس بصراحة مرت أخوي للأسف وعيب أحكيها كانت سبب في هالجريمة.

س 3. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (المجني عليهم) حول إبعاد عائلة القاتل (الجلوة)؟

ما حدا بحب يطلع من داره وما حدا بحب يبعد ويتهجر هذا الموضوع مش سهل أنك تحكم على جماعة أنها تهاجر من بلدها اللي هي كمان تعبت وثابرت لحتى تأسس دارها وسكنها، لولا بعض الأفراد اللي بيحبوا أهلهم أنهم يطلعوا من الحي أو الحوش بسبب قصص أخلاقية وغالباً والناس الشرفية المحافظة اللي بصير معهم هيك قصص لحالهم بطلعوا وبتركوا موقعهم لأنهم هما كمان ضحايا نتيجة فعل أبنتهم الدنيء، بس مع الأسف الشديد في هالقصة ولاد أخوي اللي طلعا وتهجروا هذا غلط بسبب زن أمهم عليهم وسيطرتهم عليهم.

س 4. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول الآخذ بالتأثر؟

أحنا كعيلة (ن . س) ناس ملتزمين بكل القيم والاعراف اللي اتربينا عليها، ولو تيجي علي أنا شخصياً لغاية هاي اللحظة لو بيطلع بإيدي بأخذ الثأر بس من مين من القاتل نفسه فقط، أما أروح أقتل واحد ما الو ذنب بالقصة هاي لا يا عمي حرام وخطأ كبير اللي بيفكر ينتقم من شخص غير القاتل. قيمة الثأر كانت زمان الها قيمة فعلاً وأهمية اليوم قليل جداً اللي بيطبها صح الصح.

س 5. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول الصلح والتسامح في محافظة بيت لحم؟

الصلح والتسامح سمة حلوة بالنسبة لنا كمجتمع محاصر وفي ظل وجود احتلال، لأنه الاحتلال علينا وأحنا على بعض لا ، بس في أمور للأسف صعب جداً أنه أحنا نجزمها ونقدر نعطيها طابع الصلح والتسامح وبالذات في قصص جامدة زي الشرف والدم والعرض هاي الأمور جدا حساسة وصعب أنه الواحد يسامح فيها، بس أجمالاً هاي السمة بتساهم وبتساعد في حل كثير قصص ممكن تتفاقم، ودينا حتتا على التسامح والتصافح، بس بدك الأطراف تكون متفقة وقلبها من جوا نظيف ومافي كره أو حقد أو شغلات مخطط الها، لهيك التسامح كثير منيح بس بدك يكون الموضوع اللي يتسامحوا عليه موضوع سهل ينحل بعيدا عن الشرف والقتل بكافة أشكاله، واللي يصلح مش الشرطة ولا القضاء لأنه قانونا اليوم مش فعال للأسف كما يجب أو خرينا نقول أنه في ضعف في كل منظومة القضاء اليوم فإذا الواحد بدو يروح يصلح عندهم بدو أقل أشي شهر شهرين وهو يطارد عندهم على بين ما توقع كارثة جديدة بدخلوا، لا يا عمي رجل إصلاح بخاف الله ومعروف بيتم الإصلاح الدنيا ما بتخلي من الناس المحترمة بغض النظر عن وجود فئة أصبحت اليوم بدور فقط على مصالحهم الشخصية وبتبني أهدافها على دم غيرها .

س 6. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول التسامح في محافظة بيت لحم؟

زي ما خبرتك التسامح برجع للموضوع اللي بدو ينحكي عليه وينبى عليه التسامح، طول ما في قتل بين الطرفين مستحيل يكون في تسامح تمام بينهم إلا ما يكون بينهم نوع من الكره والعنصرية نتيجة هذه الفعل، صار القتل واللي صار صار خلص كل واحد في حالوا أنتهينا صحيح غالباً الأهل بيكونوا ضحايا بس خلص صعب حد يقدر يرد حتى السلام عليهم لأنهم أصبحوا في وصمة اجتماعية أبنيهم وصمهم فيها، لهيك التسامح في موضوع القتل مش بالسهل يمكن اسامحك بمصاري أو أسامحك في اشى مادي إنما اسامحك في حق ابني اللي قتلته وبنكم فطع فيه صعب جدا ومستحيل إذا شفنا حدا من اهل القاتل ويمرق من قدامنا ما نتذكر حادثة أبنا خلص هما انتهوا بفلعت أبنيهم ما ضل فيها تسامح .

كان أخ المجني عليه متفهم ووافق على هذه المقابلة بدون تردد، وقام بالأجابة عن الأسئلة بشكل عام ومن وجهة نظره.

حالة رقم (8)

أسرة المجني عليه

القسم الأول: البيانات الأولية:

- الأسم بالرموز: ع . هـ
- العمر: 55 سنة.
- مكان السكن: يطا .
- المستوى التعليمي: ماجستير شرعية إسلامية.
- الصفة الاجتماعية في الاسرة: الأخ.
- التزم بقيم الثأر: نعم.
- التزم بالصلح العشائري: نعم.
- التزم بتطبيق القانون: نعم.
- مكان القبيلة التي انتمي اليها: يطا.
- مكان المقابلة: هاتف.
- مدة المقابلة: ساعة ونصف.
- تاريخ المقابلة: 30 - 12 - 2023

القسم الثاني: تساؤلات الدراسة:

س 1. ما هي أهم الانعكاسات حول ردات الفعل لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) من الجانب الاجتماعي والنفسي؟

أنا ما بدي أحكي بالموضوع كثير لأنه بيمس عيلتنا والموضوع خطير جداً حتى لو أنا كنت متعلم وفاهم بس ما بقدر أخرج على نسق وقيم مجتمعي وبيئتي وحتى لو كان أخوي هو المشترك في هذه الجريمة بس ما بقدر أحكي أشي لما يكون في أجماع على نفس الموضوع ما بحكي فيه بس رح أبدي فيها كوجه نظر فقط وبتمنى يضل بينا وما يطلع. وما في جريمة في الدنيا هاي كلها ما الها أي

انعكاسات أو تأثيرات، سواء كان التأثير على أهل القاتل أو على أهل المقتول بكافة جوانب الحياة، جريمة القتل بحد ذاتها جريمة حرّمها الله لما فيها من تعدي على النفس البشرية، فمجرد وقوع هذه الجريمة بتخلف وراها كم هائل من المشاعر والأفكار والتساؤلات التي مش بسهولة رح تتقبلها، لهيك الله يكون بعون الناس على هيك قصص وحالات لأنه موضوع القتل سيئ ولكن فعلياً ولو جينا على الصبح كل اللي بصير هذا سببه غياب الشريعة الإسلامية بينا الناس وغياب القانون المدني الفلسطيني اللي يجب أنه يطبق بالشكل الصحيح، حتى بالجريمة هاي دور الشرطة ما كان فعال لأنه تم تسليم الضحية الأولى وهي أختي (ن.ه) من قبل الشرطة والشرطة سلمتها لبيت الأمن لأنه بعد التحقيقات تبين أنه في جريمة مسبقة للأسف، لأنه الشرطة والبيت الأمن يعرف معلومات وتفصيل دقيقة جداً عن الجريمة وعن حيثياتها قبل ارتكاب جريمة القتل في وادي النار وهي جريمة الزنا، وهذه جريمة مرفوضة دينياً وأخلاقياً واجتماعياً وعرفياً. لأنه فعلياً أختي (ن.خ) هي بالأصل ضحية ل (ع، ز) و (ي.ز)، وصاروا ضحايا نتيجة جريمة الفاحشة وهي الزنا.

س 2. ما هي أهم الانعكاسات لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول ردة فعل حرق البيوت؟

ردات الفعل غير طبيعية من وجهة نظري وغير مقبولة وأنا ضدها تماماً، لأنه نتائجها كارثية أموال طائلة بتروح لناس ما الها بالموضوع، أرواح ناس بتروح، يعني على جميع الجوانب هذه الردات الفعل تؤثر وأغلبها اقتصادية بتروح من ورا قصص القتل، بس بالجريمة هاي كان بدو يصير حرق وإطلاق نار ولكن لبعد المسافة لأنهم في منطقة الشمال الطرف الثاني في منطقة الوسط، ما صار وللعلم إطلاق النار صار من الجهتين للأسف من عنا وعندهم لأنه الموضوع مش سهل وصعب جداً لأنه أحنأ بنحكي عن 3 قتلى والموضوع شرف وعنا مجتمع متعصب جداً لهذا الموضوع مش سهل نتقبل وجود عمل غير أخلاقي أو زنا أو ما شابه ذلك وما حدا يفعل شيئ، ولكن كفكرة قتل هاي مرفوضه ولكن للأسف الشديد في مدينة يطا لغاية هذا اللحظة متشددين بهذه المواضيع والقبلية العصبية هي اللي بتحكنا في هيك قصص.

س 3. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول إبعاد عائلة القاتل (الجلوة)؟

القبيلة العصبية عنا موجودة كمجتمع بدوي بنسبة 90% وخاصة بقصص الشرف والعرض، والجلوة عنا موجودة للأسف في بعض الأمور اللي بتمس الشرف درجة أولى وأنا ضدها إلا القاتل نفسه بس صعب أنت تجرمه قدام الناس والمجتمع العايش فيه لأنه يعتبروه قتل على حق، الجلوة بتحصل بنفس المنطقة وفي نفس البلد، بس لما يكون كل واحد بمنطقة ومن عائلة متعددة الأطراف ما بصير في

جلوة، أنا ضد أنه تتوسع دائرة الأنتقام والظلم وتصل للأهل والأقارب والجلوة تصل لعائلات وتتعدى الجريمة أطراف ثانية هذه كله مرفوض.

س4. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول الآخذ بالتأثر؟

اسمعي في السنوات الأخيرة أصبح في أنفلات وأصبحت الجريمة متزايدة بشكل كبير، حتى الكفيل اللي بيتم وضعه في قصص القتل قد يتعرض لتهديد من إحدى الأطراف، وقانون الثأر لحد الآن للأسف الشديد عنا في مدن وقرى يطا متواجد وبقوة، ولكن من وجهة نظري في موضوع الثأر كتالي ولكم في الحياة قصاص يا أولي لآباب أي تطبيق الحكم الشرعي والجميع أجمع على ذلك ويجب أن يطبق هذه القانون من خلال أدوات رسمية، أي القاتل يقتل لأنه شرعاً وكل الديانات نصت عليه، المجرم يجب أن يأخذ عقابه وأن يقتل، وهذا من خلال الحكم الشرعي وما يكون عشوائي وكل واحد يتصرف من نفسه، القاتل يقتل قانوناً ويقتل عرفاً ويقتل شرعاً، مش يدور على أخوه أو أبنه عمه ويثأر منه، وعشرات الضحايا راحوا هيك لأنه أخوه أو أبن عمه قتل.

س5. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول الصلح والتسامح في محافظة بيت لحم؟

رجال الإصلاح جزئين منهم ناس محترمين وبقدروا يوازنوا بين الأمور ويدخلوا بالشكل الصحيح ويصلون إلى حلول منطقية، وناس معروفين، ومنهم دورهم مادي بحت وجزء منهم عملاء وبنفس الوقت رجل إصلاح، ولهم إسباقيات فكيف بدو يكون رجل إصلاح ولكن الظروف دفعته إلى الواجهة فصار رجل إصلاح، الناس الماديين دورهم سلبى وما أخذوا دورهم الصحيح في الصلح. والصلح والتسامح مش بس سمة في مجتمعنا لأنه في قاعدة شرعية المعروف بتحكي أنها المعروف عرفاً كالمشروع شرعاً والعرف هو أحد مصادر التشريع أي عرف بعرفوا الناس ولا يتعارض مع القانون والشرعية والسنة يتم تطبيقه.

القانون المدني الفلسطيني يجب أن يكون فعال ويكون دوره متوازي مع القانون العشائري مع تطبيق الشريعة الإسلامية، وبطالب أنه يتفاعل دور القانون والقضاء مع الشرعية الإسلامية، بحيث أنه القانون المدني والعشائري مع الشرعية الإسلامية هذول دورهم بيكمل بعض، وبطالب يكون هناك لجان خاصة ترأب عمل العشائر ودورها في حل المشاكل.

س 6. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول التسامح في محافظة بيت لحم؟

الصلح والتسامح عنا في مدينة يطا موجود وهو ممتاز ويجب أن يعزز، بس المشكلة في موضوع التسامح في بعض القضايا منها القتل المباشر على اتقه الأسباب وقضايا الشرف والناس بتميل إلى الأخذ بالتأثر للأسف، بس حوادث السير والمشاكل العادية والقتل الخطأ مثل الدهس أو ماشابه ذلك الناس بتميل لتسامح، وفي العطاوي بتسامحوا فيها وما بقبلوا بالدية، بس قضايا الشرف وخاصة إذا انكشفت صعب جداً التسامح منها والناس بتلجأ للانتقام من الشخص نفسه زي القصة هاي للأسف.

لهيك أنا مع أنه كل جهة تأخذ دورها بالشكل الصحيح والقانون دوره يكون فعال في معرفة حيثيات الجرائم والتحقق في القضايا بس كل واحد يأخذ حقه بإيده مرفوض. وهناك تمرد أحيان من الناس على القانون وعلى العشائر وكل أشي بيأخذوه بإيديهم وكأنه غابة.

في البداية واجهت الباحثة صعوبة جداً في هذه المقابلة وبعد التأكد من شخصيتي ومعرفة طبيعة هذه الأسئلة ومصدرها ومعرفة زوجي بأنه هو من قام بالتواصل إلى رقمه إستجابة للأسئلة ولكن هناك غموض واضح جداً في هذه الجريمة وحاول أبعاد نفسه كلياً عن هذه الجريمة ومن خلال هذه المقابلة لاحظت الباحثة بأن حديثه فيه نوع من التهرب من الحديث عن بعض التفاصيل.

حالة رقم (9)

أسرة المجني عليه

القسم الأول: البيانات الأولية:

- الأسم بالرموز: ع . ز .
- العمر: 30 سنة.
- مكان السكن: بيت لحم .
- المستوى التعليمي: دبلوم برمجيات.
- الصفة الاجتماعية في الاسرة: الأخت.
- التزم بقيم الثأر: لا .
- التزم بالصلح العشائري: نعم.
- التزم بتطبيق القانون: نعم.
- مكان القبيلة التي انتمي اليها: السواحة.
- مكان المقابلة: المحل.
- مدة المقابلة: 50 دقيقة.
- تاريخ المقابلة: 2024_ 1 _ 5 .

القسم الثاني: تساؤلات الدراسة:

س 1. ما هي أهم الانعكاسات حول ردات الفعل لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني

والمجني عليه) من الجانب الاجتماعي والنفسي؟

يعني بصراحة هالموضوع جداً حساس وأكد مافي حدا حابب يحكي فيه بس لأنك جيتي من طرف ناس بحبهم وبعزهم رح أجوابك على الأسئلة وأعذريني إذا ما قدرت أعطيكي أي تفاصيل أو أي شغلات خاصة كثير وبتمنى تتفهمني هذا الحكي انتي بنت وبتعرفي أكيد أنا شو بقصد مش ناقصنا مشاكل ولا حتى وجع رأس من هاي المقابلة رجاءاً. يعني أنا شخصياً خسرت أخوي وأختي من ورا

هالقصة وكنت بسمع دايماً أنه السبب من أختي وأخوي ومرات العكس مابعرف غير أنهم ماتوا ظلاماً وبس، أهلي خسروا أبنتهم وبننتهم صعبة كثير علينا هالقصة وبالذات أمي جداً تأثرت بسبب موت (ع . ز) و (ع.ز)، يعني شو ما كانت حيثيات الموضوع إلا أنها كانت فاجعة جداً لنا وهي وضعها بعد الحادثة صعب جدا صار معها جلطة ومرضت وضلت بالمستشفى وأبوي جداً جداً تأثر، يعني الموضوع كان صعب ويمكن لحد هاي اللحظة بيعانوا من غيابهم قتلهم بهاي السهولة كان كارثة والكل زعل عليهم، ما بدي أدخل باي تفاصيل ثانية إلا أنه ما كان لازم يصير ردت فعل قتل اثنين حبوا بعض واعترفوا بالغلط في أنهم يتجوزا ويستروا على بعض ربنا بيحب الستر لشو أنت تقتلهم أنا عارف إذا بدنا نحكي في الماضي ما بنخلص وكلمة لو ما بترجع حدا للأسف.

س 2. ما هي أهم الانعكاسات لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول ردة فعل حرق البيوت؟

ما صار حرق بيوت رغم أنه كنا متخوفين من هاي النقطة بس الحمدالله ربنا ستر لأنه أحنا كنا بعاد ولا كان رحنا فيها وديري بالك قعدنا بعد هاي الحادثة فتره طويلة وأحنا خايفين من ردادات فعل أقوى لأنه أهلها ل (ن.ه) صعيبين جداً وما بيكتفوا بالقتل لا بدهم يحرقوا بس المسافة اللي بينا ما ساعدت أنه يجوا لأنه الشرطة حطت حواجز فوراً ومنعتهم يجوا، ويعني عشنا حالة من الرعب فترة طويلة، الحمدالله على كل حال، ورأي شخصياً ضد الحرق والقتل وضد كل إشي بيعرض حياة الناس للخطر وبيخسرهم مصاري وناس وكل إشي.

س 3. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (المجني عليهم) حول إبعاد عائلة القاتل (الجلوة)؟

الجلوة هاي مش موجودة عنا بمجتمعنا بشكل عام غير عند القرى المتعصبين وعند الناس اللي بيوتهم قريبة من بعض أو بيكونوا الأطراف في نفس الحي، أنا ضدها كمان بس ما بقدر أجزمها بمعنى أنه أحياناً بتكون حماية لبعض الاشخاص وكثير من الأحيان بتظلم ناس حسب شو بعض الناس الوصلة اللي بتدخل في هيك مواضيع.

س 4. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول الآخذ بالثأر؟

هما أخذوا بالثأر بشكل فطبيع، يعني بغض النظر شو اللي صار ما بيعطيك الحق أنك تقتل كلنا عنا مشاعر الخوف من حكي الناس والنظرة السيئة بس الجماعة قررروا يصلحوا غلظهم، الغلط عند أهل يطا في قضايا زي هاي مرفوض الشرف عندهم أشي مقدس وأكد أي واحد بيخاف على بنته وعلى

شرفها بس الموضوع جداً معقد ومتشابك وصعب أخوض بتفاصيل غير أنه أختي (ع.س) حبت تجوز أخوي (ع.ز) وعرفتوا على (ن.ه) وحبوا بعض وكانوا يطلعوا ويجوا مع بعض وأهلها عرفوا بالقصة وضربوها أكثر من مرة وأخذتها حماية الأسرة وأخوي أتجوزها هناك وأختي (ع.س) كانت شهادة على زواجهم ولما قرروا يجوا يروحوا خلصوا عليهم كلهم بالطريق يعني شوفي أشبع من هيك قصص.

س 5. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (المجني عليه) حول الصلح والتسامح في محافظة بيت لحم؟

لا صار تسامح ولا صلح في القصة وطلبنا دية ولكن هما رفضوا بس المحاكم اللي شاديننا في الوقت الحالي، لأنهم أعتبروها هاي بهاي لهيك قتلوا حتى بنتهم وبمعنى ديتكم خالصة لأنهم انتوا السبب في قتل بنتنا، ولكن كثافة تسامح جيدة رجال الإصلاح عندهم ما حكموا عليهم حتى بدفع الدية، دور رجال الشرطة كام منيح في منعهم أنهم يوصلوا يحرقوا بيوتنا.

س 6. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول التسامح في محافظة بيت لحم؟

بعيداً عن هالموضوع إلا أنه التسامح والصلح مطلوب عنا لحتى نشعر بالأمن والأمان في المجتمع، لحتى أحنا نظمن على ولادنا وعلى أهلنا وما يكونوا معرضين للخطر، بمجرد وجود ثقافة التسامح والصلح الناس بنتهي الانتقام والتأثر اللي ممكن يمتد للأجيال، أحنا بدنا نعيش بمجتمع مسالم ومافيهما سفك دماء مستمر مش بكفي اليهود علينا خلص بدنا نعيش بسلام وأمان.

يبدو للباحثة من خلال المقابلة بأن أخت المجني عليهم خايفة من التحدث عن تفاصيل هذه الحادثة وكانت مترددة في الحديث عن الكثير من الأسئلة وأكتفت فقط بإعطاء وجهة النظر حول الموضوع.

حالة رقم (10)

أسرة المجني عليه

القسم الأول: البيانات الأولية:

- الأسم بالرموز: ن . أ
- العمر: 41 سنة .
- مكان السكن: يطا.
- المستوى التعليمي: اول إعدادي.
- الصفة الاجتماعية في الاسرة: الأخ.
- التزم بقيم الثأر: نعم.
- التزم بالصلح العشائري: نعم.
- التزم بتطبيق القانون: نعم.
- مكان القبيلة التي انتمي اليها: يطا.
- مكان المقابلة: هاتف.
- مدة المقابلة: ساعة.
- تاريخ المقابلة: 2023 _ 12 _ 30

القسم الثاني: تساؤلات الدراسة:

س 1. ما هي أهم الانعكاسات حول ردات الفعل لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) من الجانب الاجتماعي والنفسي؟

هي أختي المجني عليها ولكن من أم ثانية بس بكلا الحالات جريمة القتل مرفوضة ولكن حادثة الموت صارت وانتهدت بس أكيد تأثيراتها رح تضل موجود بين الأهل والأقارب درجة أولى يعني في أخوتي مشاركين فيها وحتى لو كانت هاي جريمة قتل والقتل زي ما حكيتك مرفوض ولكن قد تكون هاي الجريمة رادعاً لبعض الأشخاص اللي بيخرجوا عن سياق عادات وتقاليد مجتمعا، أنا ضد فكرة

القتل نهائياً ولكن مع تطبيق العرف العشائري السائد في مجتمعنا البدوي، عنا الوصمة بتضل تلاحق الواحد لإجداد أجداده بالذات بقصص الشرف بتصير عار علينا إذا بتضل (س) من الناس عايشة أهلها ما بتحملوا الوصمة فبفضلوا الموت أحسن من العار .

س 2. ما هي أهم الانعكاسات لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول ردة فعل حرق البيوت؟

من وجهة نظري أنا مش مع الحرق وإطلاق النار والثأر ولكن عنا كمجتمع بدوي لساتنا محافظين على هذه العادات وهي مع الأسف سلبية وأنا ضدها ولكن موجودة، أحنا عنا مجتمع متعصب ومتمسك في كثير قيم وعادات وتربينا عليها وصعب حدا يخرج عنها وإذا خرج عنها بتكون نهايتوا معروفة وهي القتل مع الأسف حتى موضوع محاول إصلاح هيك قصص مش سهل قد يكون مستحيل .

س 3. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول إبعاد عائلة القاتل (الجلوة)؟

صارت عنا بعض حالات الجلوة بسبب الدم، وموجودة اليوم بس قليل جدا أو غي حالات نادرة زي ما قولتلك بتتعلق بالقتل والدم والعرض، ومن وجهة نظري أنا مع الجلوة في بعض الحالات لأنه وجود أهل القاتل عندك في نفس المنطقة ممكن أنه يزيد من حجم الجريمة وتصير جريمة ثانية أو أنه يصير خلفات ثانية أنا مع الجلوة وبقوة بس في بعض الحالات اللي مش ممكن أحد الأطراف يتقبلوا يشوفوا وجوه بعض .

س 4. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (المجني عليه) حول الآخذ بالثأر؟

الآخذ بالثأر عنا كمان موجود وبقوة وصعب للأسف أنه نتخلي عن هاي القيم اللي ورثناها عن أهالينا، بس زمان كانت أحسن من اليوم ، اليوم بصيروا يضربوا على بعض نار ويحرقوا عادي وما بهمهم أخوه أو أبوه زي ما صارت مع (أ . ن) في رمضان طخوا على بعض ووقع قتلى ما الهم دخل في كل الموضوع برضوا حرام ينقتل ناس ما الهم دخل في الموضوع أحياناً هاي الثقافة بتكون ظالمة لكثير ناس أو ناس فاهميتها غلط للأسف الشديد والسلاح اليوم صار متوافر في أيدي الجميع للأسف أي حدا بتمشكل مع الثاني فوراً بيطول السلاح وبيطخ مافي رادع عنا للأسف .

س 5. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول الصلح والتسامح في محافظة بيت لحم؟

عنا أغلب مشاكلنا يتم حلها عن طريق رجال الإصلاح مش عن طريق الشرطة لأنه عنا كبارية بنرجع الهم في أغلب المشاكل اللي بتواجهنا، في عن بعض الناس اللي بتتوجه لشرطة لتحل مشكلة معينة قيمتها بين الناس بتقل بقولك راح على الشرطة والكبارية هان شو دورهم، لهيك أغلب مشاكلنا أحنا بنحلها بين بعض لأنه مجتمع بدوي ومحافظ على كثير أمور وملتزمين فيها. عنا كثير حالات صلح وتسامح بتصير زي حالات الدهس أو حالات القتل بالخطأ أو حالات المشاكل والشجارات بتتحل وأنا مع وبقوة الصلح والتسامح بس قضايا الشرف لا مستحيل التسامح فيها وإصلاح وأنا مع أصلاً معاقب كل شخص بيطلع عن أعرافنا وتقاليد اللي منربي أجيال عليها وبذات الشرف غلظت البننت مافي مجال للمسامحة لأنها بتعلم غيرها وهذا كله مرفوض قطعياً. بس عنا فعلياً وبشكل عام الناس بتحب التسامح ورجال الإصلاح الهم دور كبير في أنهم يصلحوا خاصة في كثير قصص في مصاري في قتل خطأ، والناس أصلاً بتعتز بقيمة التصالح والتسامح .

س 6. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول التسامح في محافظة بيت لحم؟

زي ما قولتلك عنا التسامح موجود وأصلاً بوجود العشائر والناس الكبارية فوراً بدخلوا في أي قصة وبتصير شغلة عيبة تحكي على تسامح لحالهم بسامحوا وبتنازلوا مثلاً عن مصاري أو تعويض أو أي أشي زي هيك وهاي الصفات عنا موجود بكثرة وهي اللي بتقوي الثقافة عنا وبتعزز وجود العشائر ورجال الإصلاح وبتقوي العلاقات بين الأقارب والعائلات وبتساهم في المحافظ على التراث الفلسطيني اللي بتميز بكل حضارة وبكل ثقافة في المجتمع.

لاحظت الباحثة بأن أخ المجني عليها غامض في حديثه وغير صحيح في حديثه حيث أنه غير صريح ومنطقي في كلامه ويحاول دائماً إبعاد نفسه عن هذه الجريمة.

حالة رقم (11)

أسرة المجني عليه

القسم الأول: البيانات الأولية:

- الأسم بالرموز: س . ع .
- العمر: 40 سنة.
- مكان السكن: بيت لحم.
- المستوى التعليمي: ثالث إعدادي.
- الصفة الاجتماعية في الاسرة: الأخ.
- التزم بقيم الثأر: لا.
- التزم بالصلح العشائري: نعم.
- التزم بتطبيق القانون: نعم.
- مكان القبيلة التي انتمي اليها: بيت لحم.
- مكان المقابلة: المحل سوپرماركت.
- مدة المقابلة: 40 دقيقة.
- تاريخ المقابلة: 31_ 12_ 2023 .

القسم الثاني: تساؤلات الدراسة:

س 1. ما هي أهم الانعكاسات حول ردات الفعل لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني

والمجني عليه) من الجانب الاجتماعي والنفسي؟

فعلياً ما حدا قدي تأثر نفسياً بموت أخي هو كان أقرب واحد الي، يعني ولاده ما أهتموا ما هما في الأصل اللي قتلوه عشان المصاري ما أنه ما قصر معهم في إشي وكان كل أشي يوفر لهم إياه بس الطمع عما على عيونهم للأسف، هو كان أقرب واحد علي من بين أخوتي، مرته أصلاً كانت مريضة

ومعها شلل وماتت بعد ما هو مات هي ما كانت تدرك شو بصير حوليها، بس فعلياً أنا أكثر حد أتأثرت الله يرحمه.

س 2. ما هي أهم الانعكاسات لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول ردة فعل حرق البيوت؟

ما حدا أدخل بهالموضوع ولا صار لا حرق بيوت ولا تكسير ولا أي اشي لأنهم قتلوا أبوهم، أتمشكوا على موضوع مصاري ما مصاري غيب أخذوه بالسيارة ودخلوا السيارة فيه في شقة الواد وبعدين انحرقت السيارة بس الناس شافوا قبل ما تنحرق السيارة طالوه منها وأنا بإيدي دفنته، وأحنا أتبرينا عنهم بورقة رسمية موقع عليها من الجميع ما لنا فيهم ولا لهم فينا بتاتاً، وما حدا فعلياً بحكي معهم، وأكد ما حدا بحب لا الدم ولا المشاكل ولا حدا بحب تنحرق داره ولا حتى مصدر رزقته.

س 3. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول إبعاد عائلة القاتل (الجلوة)؟

أنا مع الجلوة شو ما كان الها تأثيرات ليش لأنه إذا بضلوا وجههم في وجه بعض بتزيد المشاكل من هان كلمة ومن هان كلمة بنتفاهم الأمور، لا اختصاراً للمشاكل يبعده عن بعض أحسن لحتى الموضوع ينقل ويتناسى رغم أنه صعب جداً حدا يقدر ينسى حادثة قتل بكل حالاتها، فالأفضل أنه يغير مكان سكنوا بلاش يفقد حد ثاني أو يصير إنتقام.

س 4. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول الأخذ بالثأر؟

في قصة أخوي مين يثار من مين بكفيهم أنهم طلوعوا من سجل العائلة نهائياً هذا أكبر انتقام منهم، ليش أنا أروح أخلى ولادي ولا حدا من قرابيي يحمل دمهم الله كبير منتقم جبار بياخذ حقه، بس فعلياً ما حدا بيحمل ذنب حدا ثاني ولا تزر وازراً وزراً أخرى ما حدا بحمل عن الثاني اشي وأحسن اشي واللي دينا نص عليه القاتل يقتل بس عنا ولا اي اشي مطبق هيهم كيف طلوعوا مش عارف من السجن.

س 5. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول الصلح والتسامح في محافظة بيت لحم؟

في هاي الحالات ما في أي تصالح أو تسامح، خلص كل واحد في حالوا، بس أجمالاً صفة التسامح سمة إيجابية بين الناس وهي اللي بتقوي الروابط الاجتماعية بين الناس والدنيا رايحة مش مستاهلة

الواحد يعادي حدا عشان مشكلة تافهة أو موضوع سهل جداً تتحل بس قصص القتل هاي قصص
بدها رادع قوي، يعني القانون والعشائر هما يكملوا بعض ودورهم كثير مهم وفعال في ردع الناس من
أنه يرتكبوا جرائم بس الفترة هاي دورهم ضعف شوي لهيك في كثير مشاكل زادات وفي جرائم زادت زي
السراقات .

**س 6. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول
التسامح في محافظة بيت لحم؟**

التسامح والصلح مكملات لبعض في ناس في قصص الدم ما بتصلح بس بتسامح وفي ناس العكس
كل هذا يرجع لنوع الحادثة اللي صارت ولناس نفسهم في ناس طيبين ومناح ومحترمين وبسامحوا وفي
ناس ما بقبلوا حتى تعويض، أن شاء الله خير وربنا يجيب الخير والسلام لناس.

من خلال مقابلة الباحثة مع أخ المجني عليه لاحظت أنه متأثر جداً في وفاة أخاه، وكان منفعلاً جداً
في الحديث عن الموضوع وفي كل مرة يحاول أن يثبت بأنه قادر على الأخذ بالتأثر ولكنه ضده، ولكن
كان واضح عليه بعض الغموض في بعض الأجابات حين قال بأنه السبب وبعد ذلك إنكر ورفض
الحديث عن الموضوع.

حالة رقم (12)

أسرة المجني عليه

القسم الأول: البيانات الأولية:

- الأسم بالرموز: م . ع .
- العمر: 68 سنة.
- مكان السكن: بيت لحم .
- المستوى التعليمي: أول إعدادي.
- الصفة الاجتماعية في الاسرة: الأخ.
- التزم بقيم الثأر: لا.
- التزم بالصلح العشائري: نعم.
- التزم بتطبيق القانون: نعم.
- مكان القبيلة التي انتمي اليها: بيت لحم.
- مكان المقابلة: المنزل.
- مدة المقابلة: ساعة.
- تاريخ المقابلة: 1 _ 1 _ 2024 .

القسم الثاني: تساؤلات الدراسة:

س 1. ما هي أهم الانعكاسات حول ردات الفعل لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) من الجانب الاجتماعي والنفسي؟

مافي أي ردور فعل غير أنه الشرطة باشرت تحقيقتها في الجريمة ورغم أنهم أترفوا بس هيهم طلوعوا كيف ليش ما بنعرف، وما حدا تأثر بهاي الجريمة صحيح أحنا كخواة أتأثرنا بس فعلياً وفي أيامنا هاي ما حدا سأل عن حدا هيو مات وما حدا أهتم راحت عليه وبس هو كان على طول يتمشكل مع أمي وأبوي عشان ولاده وعشان المصاري الواحد عيب يحكي بس هي راحوا وكأنوا اللي صار فيه عقاب من

ربنا لأنه كان عاق لأهلي بس أكيد هذا الشيء مش مبرر أنهم يقتلوا أبوهم شو ما كان، يعني هما صحيح أخذوا كل المصاري والعمائر بس مش مرتاحين في حياتهم لأنه قتل النفس بغير حق جريمة كبيرة .

س 2. ما هي أهم الانعكاسات لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول ردة فعل حرق البيوت؟

حرق البيوت غالباً بصير بين طرفين بس هذا أبوهم مين بدوا يأخذ حق أبوهم ما هما كلهم شركاء حتى البنات سبحان الله زي ما بتحصد بتلاقي، وكراي شخصي حرق البيوت ظاهرة غلط وسلبية وما الها أي أساس، الك حق خذه من القانون وبس ما حدا لحدا الأيام هاي، حتى العشائر ما الها دور إيجابي بالشكل الصحيح كل واحد يلا نفسه وبس، يعني جريمة قتل زي شو بتتوقع تسوي تروح تحرق دار أخوك عشان تنتقم لإخوك، ولا أخلي ولادي يرحوا يقتلوهم، هما أنشالوا من أسم عيلتنا خلص وسكرنا هالمف ما في بينا أي روابط لا من بعيد ولا من قريب وحتى لو أنقتلوا ما لنا فيهم خلص ملفهم عنا اتسكر نهائياً.

س 3. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول إبعاد عائلة القاتل (الجلوة)؟

شخصياً أنا ضدها بناتاً لأنها ظالمة شو دخل عالم تروح عشان ناس طمعانة في الدنيا وفي المصاري توصل في بعض الأشخاص أنهم يقتلوا ويبتزوا ويمثلوا وقد تصل فيهم الأمور لأمر أكبر من القتل بحد ذاته وانتي بتعرفي شو بقصد عشان شوية مصاري يعني اشي معيب جداً فكرك الناس الحين يعني بحبهم معهم مصاري الحين بس بكرأ بخلصوا طيب وبعدين مهيا أصلاً الناس هيك هيك بتف عليهم شو ما كان أبوكم بتقتلوه عشان المصاري، لهيك أنا مش مع موضوع الجلوة نهائياً ليش نظلم ناس ثانية ما الها علاقة اليوم كل واحد يا دوباو حالو .

س 4. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول الآخذ بالتأثر؟

ما ضل اشي اسمه تأر هالأيام هاي كل إشي راح كل اشي الو قيمته راح، راح مع كباريتنا وناسنا اللي بتقهم، احكليي مين اليوم محافظ على عاداتنا مين ملتزم بالأعراف مين ملتزم بالقانون ما في أي أشي مكانتوا خلص زمان التزم والأحترام راح، لما توصل للولد فكرة وطريقة التخلص من الأب شو ضل فيها، ما عاد في قيم نهائياً لهيك اليوم دوبك حالوا وبس يحافظ على داروا وعلى ولاده وما يدمر حياته عشان قصص التأر والجلوات والأمور هاي لأنها انتهت من زمان اليوم يوم المصالح وبس.

س 5. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول الصلح والتسامح في محافظة بيت لحم؟

أحياناً بعض الناس يفهموا التسامح غلط ويفهموا التسامح ضعف وقليل جداً من يبادر في التسامح، كل هاد يعتمد على الوسيط اللي بين الأطراف أحياناً الوسيط هاد ممكن يساهم في زيادة المشكلة، ومنهم لوجه لله تعالى بدخلوا بالخير وبصلحوا بس قليل جداً اللي بيصلحوا، في بعض رجال الإصلاح اللي ببسموا حالهم رجال إصلاح بدخل بين المتحاصمين ويقعد يساوموا فيه لحتى يبييعهم الدار اللي ساكن فيها وقال ببسوا حالهم رجال إصلاح مش الكل يعمي هيك أقلية جداً اللي بتسامح وأقلية اللي بتوقف مع الحق وبترجعه لصحابها لهيك اختيار الوسيط اشي مهم لحتى يكون التسامح بدون أي بغض أو كره.

س 6. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول التسامح في محافظة بيت لحم؟

مش دايماً الكل ببسامح في ناس بتقبل بالعوض وناس لا، في ناس بسبب حادث دهس في الخليل وفي بيت لحم ولا صغار ماتوا بس طبعاً عن طريق الغلط وصار في عطوة عشائرية وأهل المقتولة سامحوا وما قبلوا بالعوض وسامحوا، هذول الناس بيكونوا فعلاً مخلصين بينهم وبين حالهم بعد ما الواحد يفقد أبنه ولا بنته شو بدو في المصاري بدها ترجع اللي راح كل اشي قضاء وقدر ولا حكم على قضاء الله والحمد لله على كل حال انتي شايقة الوضع الي بنعيشه اليوم في حالة حرب ومئات الشهداء بتنزّل كل يوم والواحد بيحط حالوا مكانهم لو للحظات ما بعمل مشاكل وما بيفكر يأذي غيره ولا بطمع في هالدنيا رايحة.

من خلال المقابلة تبين للباحثة أن أخ المجني عليه كان الحديث معه سهل وتقبل هذه المقابلة ورحب في هذه الرسالة وقال أنه يدعم كل ما يتعلق بالعلم، وقال بأنه قدر المستطاع سوف يستجيب مع الأسئلة ولكن رفض التعمق في أسئلة خاصة وقال بأنها فيها مسألة حياة ناس آخرين واكتفى بالإجابة عن الأسئلة كوجهة نظر وأعطاه معلومات عامة فقط.

حالة رقم (13)

أسرة المجني عليه

القسم الأول: البيانات الأولية:

- الأسم بالرموز: ش . ذ
- العمر: 35 سنة .
- مكان السكن: بيت لحم.
- المستوى التعليمي: دبلوم.
- الصفة الاجتماعية في الاسرة: أخ.
- التزم بقيم الثأر: نعم.
- التزم بالصلح العشائري: لا.
- التزم بتطبيق القانون: نعم.
- مكان القبيلة التي انتمي اليها: زعترة.
- مكان المقابلة: المكتب.
- مدة المقابلة: ساعة.
- تاريخ المقابلة: 31 _ 12 _ 2023 .

القسم الثاني: تساؤلات الدراسة:

س 1. ما هي أهم الانعكاسات حول ردات الفعل لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني

والمجني عليه) من الجانب الاجتماعي والنفسي؟

طبعاً الأهل كثير بتأثروا، بس فعلياً اللي تأثر كثير هو أبوي أمي الحمدلله شخصيتها قوية نوعاً ما، أصبحت حياتنا مهددة من قبل أهل المقتول بالإضافة إلى الخسائر المادية مثل فراش الدم وقد تعطلوا عن أشغالهم فترة ما قبل العطوة مع العلم أنه تم دفع عطوة لنا من الثلاثة جناة وقيمتها (80) ألف دينار أردني.

أمي حتى هذه اللحظة تريد الآخذ بالتأثر ويتحكي ما يرتاح والقتلة على قيد الحياة، جميع القتلة مسجونين عند اللجنة الأمنية في محافظة أريحا ومع العلم أن الأجهزة الأمنية تخلت عنهم وسحبت منهم الرتب العسكرية، بسبب القضية ونحن مع الآخذ بالتأثر من القاتل نفسه.

س 2. ما هي أهم الانعكاسات لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول ردة فعل حرق البيوت؟

لم يكن هناك حرق منازل ولكن هناك إطلاق نار متبادل بين أهل القاتل وأهل المقتول ولكن كان إطلاق نار متبادل على المنازل، وتم حرق سيارة القاتل فقط وهو (م . د) من المخابرات، وكان معه اثنين آخرين مشتركين في الجريمة وهم (ر . د) و (م . م)، حتى قام المدعو (ر . د) بإطلاق النار على الضحية واللي هو أخوي (ح.ذ) وبعد ذلك تم دعه من قبل (م . د). وأنا ضد حرق البيوت أو ردت الفعل إلا القتلة أنفسهم أنا ضدهم هما اللي لازم يتحاسبوا مين ما كانوا يكونوا حتى لو في المخابرات.

س 3. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (المجني عليهم) حول إبعاد عائلة القاتل (الجلوة)؟

نعم أنا مع الجلوة لأهل القاتل من أجل تخفيف حدة المشاكل وردات الفعل، لأنه وجود ببسب حرقه لأهل المقتول وإلا ما يصير بينهم خلفات جديد وقد تسبب في قتل ناس ثانيين، وبالنسبة إلى أهل الجاني هم أيضاً ضحايا بأخطاء أبنائهم وأكد بفقدها قيمتهم حتى بين الناس وببأثر على النسيج الاجتماعي عليهم وغير وصمة العار اللي بتضل ملاحقتهم لآخر نفس.

س 4. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول الآخذ بالتأثر؟

الآخذ بالتأثر لا زال موجود في بيت لحم ولكن قليلة وغير معطن عنها بسبب دور العشائر في منع الفتن والقتل المتبادل، وفي ناس ما بتتنازل يعني حتى لو قاموا بالتأثر رح تضل القصة مستمرة وما رح تنتهي وفي بعض الأحيان لن تتوقف قصة الثأر وممكن تيجي أجيال جديدة توخذ الثأر، من وجهة نظري أنه موضوع الثأر ينتهي بإنهاء حياة القاتل هيك القصة بتسكر بس إذا ضل عايش وحتى لو كان في السجن في ناس ما بتتسى وبتضل سنين تطار على موضوع الثأر لو طالت السنين والمسافات اللي بدو يثأر بيأخذ بئار ولو بعد حين، يعني أم القاتل لحد الآن مش ناسية الموضوع ولغاية الآن بدها توخذ حق أبنها وبتقول لو بعد حين إلا ثأر أبني ما يروح هيك.

س 5. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول الصلح والتسامح في محافظة بيت لحم؟

هي كسمة مهمة في المجتمعات وبالذات المجتمع الفلسطيني كونه مجتمع لديه الكثير من الأعراف والقيم اللي بتميزه عن غيره، وبخصوص حادثة أخوي كان دور العشائر ورجال الإصلاح جيد وقدموا عمل جيد لصالح الطرفين، دورهم كان كثير إيجابي بكفي أنهم بيخففوا من ردادات الفعل ويعملوا على التصالح والتسامح وبيوقفوا بحر الدم اللي ممكن يستمر لناس ما الها ذنب.

س 6. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول التسامح في محافظة بيت لحم؟

أنا بعتقد أنه القضاء العشائري أقوى من القضاء القانوني وبالذات في القرى التي لا يوجد لدولة فيها سيطرة أمنية ومنها مناطق تصنف ب (C)، حيث أنه يوجد أيضاً ضعف في القضاء وذلك بسبب أن القوانين المعمول بها في فلسطين هي قوانين قديمة أو ما بتشفي غليل أهل المغدور وبخصوص الشرطة كان دورها جيد في منع ردادات الفعل وذلك بتواجدهم وقت الحادثة أو الجريمة .

كثقافة التصالح والتسامح هي ثقافة جيدة لأنها بتحافظ على النسيج الاجتماعي وتمنع عدم إستمرار الثأر .

من خلال المقابلة لاحظت الباحثة أن أخ المجني عليه لديه أفكار مختلفة عن موضوع الأخذ بالثأر ولديه أقبال على الأخذ بالثأر فكان حديثه بإستمرار عن أخذ الحق وعدم الخضوع أو بمعنى آخر أنه ما يترك حدا يعلم عليهم وهناك بعض الأمور أمتنع الحديث عنها وذلك حسب ما قال خوفاً من تسريب هذه المعلومات وأحد آخر يعرف فيها.

حالة رقم (14)

أسرة المجني عليه

القسم الأول: البيانات الأولية:

- الأسم بالرموز: أ . ذ .
- العمر: 41 سنة.
- مكان السكن: زعترة.
- المستوى التعليمي: توجيهي.
- الصفة الاجتماعية في الاسرة: الأخ.
- التزم بقيم الثأر: نعم.
- التزم بالصلح العشائري: لا .
- التزم بتطبيق القانون: نعم.
- مكان القبيلة التي انتمي اليها: زعترة.
- مكان المقابلة: المحل.
- مدة المقابلة: 40 دقيقة.
- تاريخ المقابلة: 2023.12.31

القسم الثاني: تساؤلات الدراسة:

س 1. ما هي أهم الانعكاسات حول ردات الفعل لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) من الجانب الاجتماعي والنفسي؟

مش حاب أحكي في الموضوع لأنه يمكن أنا تكون حياتي حتى هاي اللحظة مهددة بالقتل لأنه أنا وثقت في (م.د) وفي (م.د) هما السبب في كل اللي أحنا وصلناه عشان المصاري ضيعونا وضيعوا أخوي (ح.ذ)، ضحكوا على أخوي وجروه وراهم على الأجدال وصلوا وراه لحتى خلصوا عليه ووقعوه في ديون وورطوه، ما رح احكي تفاصيل بس فعلياً ولحد الآن بالنسبة لنا دمهم مهذور لو مش مني أنا

شخصياً بس في ناس ورانا ومش رح نسكت وحتى لو تحفظوا عليهم بالسجن عمر كامل رح ننتقم، عيش أهلي بجزن وأبوي من ورا هالموضوع أنجلط .

س 2. ما هي أهم الانعكاسات لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول ردة فعل حرق البيوت؟

أنا بالنسبة الي ك (أ.ذ) ضد كل هالأمر بس يا عمي ما بنقدر الأنتقام بيكون مزروع فينا نتيجة هذه الجريمة يعني واحد أخوه انقتل شو بدو يسوي بدو يكتف أيديه بدو يحرق ويدمر لحتى يفش غله ولحتى يقدر يداري في بعض الأحيان على غلظه لأنه مع الأسف بيكون مخدوع في كثير ناس وكثير قصص .

س 3. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول إبعاد عائلة القاتل (الجلوة)؟

شو دخل الجلوة في هيك قصص مافي الترحيل مش حل فقط القتل بالقتل والأنتقام غيرهيك صعب نقبل، أهلي لحتى هاي اللحظة مش ناسيين ولا حتى ولاده كبروا وصاروا يرفعوا شو يعني الأنتقام وأخذ الثأر، الجلوة ما بتحل ولا بتربط القاتل يقتل وانتهينا، هما مفكرين عشان بالأجهزة الأمنية ما في لا أنتقام ولا حتى ثأر لسة ما يعرفوا التعامرة.

س 4. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول الآخذ بالثأر؟

أها مع الثأر، يعني نتركهم يعيشوا بسلام بعد ما دمروا حياتنا وشردونا وتركوا في ولادنا حالة من الرعب والخوف كل يوم بيخافوا كانوا يكون دورهم عشان شوية زعران فاسدين مرتشيين، مهو كل قصصهم بعرفها وبعرف شو كانوا يخبصوا وجهازهم كان مغطي عليهم كل جرايمهم وفسادهم بين الناس بصفة أنهم بشتغلوا بالمخابرات وهما أصلاً فاسدين.

س 5. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول الصلح والتسامح في محافظة بيت لحم؟

مافي لا صلح ولا تسامح في هيك قصص، رغم أنه أحنا ناس بنحب الحياة وبنحب التسامح والناس كلها بتشهد لنا على سمعتنا وطيبتنا بين الناس بس هاي القصة تسامح مين ولا مين عجبوا علينا وشردونا وورطونا في قصص وانتقموا منا في أخوي اللي ما اله ذنب غير أنه حاول يبعد عن بحر المشاكل والدم، يعني حتى لو الواحد عليه ديون وعليه مصاري لناس لشو الأستفزاز والتهديد المستمر.

س 6. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول التسامح في محافظة بيت لحم؟

قولتك مافي تسامح ولا رحمة الهم، اسمهم قتلى شو ما كانا عاملين عشان المصاري تروح تقتل وتبتز كل هاي الأمور غلط. ولكن التسامح بشكل عام بين الناس منيح وبيعزز المحبة بينهم.

في البداية رفض الحديث بالموضوع وكان يبدو عليه التوتر وكان يتحدث وهو متعصب وغاضب من هذه الحادثة ورفض الحديث في الموضوع وقال بأنه سوف يبدي فقط رأيه بالكلام عن عنوان الرسالة فقط.

حالة رقم (15)

أسرة المجني عليه

القسم الأول: البيانات الأولية:

- الأسم بالرموز: ر . ع .
- العمر: 46 سنة.
- مكان السكن: بيت لحم.
- المستوى التعليمي: دبلوم متوسط.
- الصفة الاجتماعية في الاسرة: الأخ.
- التزم بقيم الثأر: لا.
- التزم بالصلح العشائري: نعم.
- التزم بتطبيق القانون: نعم.
- مكان القبيلة التي انتمي اليها: بيت لحم .
- مكان المقابلة: المحل.
- مدة المقابلة: 30 دقيقة.
- تاريخ المقابلة: 2024 _ 1 _ 3

القسم الثاني: تساؤلات الدراسة:

س 1. ما هي أهم الانعكاسات حول ردات الفعل لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) من الجانب الاجتماعي والنفسي؟

هو أنا بصراحة مش كثير حابة أحكي في الموضوع أو الموضوع ما بهمنا لأنه ما في علاقة بتربطنا مع ولاد أخوي بالمره، لأنه أنا وعمامي أتبيرينا عنهم، والموضوع حكيتك انتهى بالنسبة لنا، ولكن إذا حابة بخبرك بشكل عام كوجه نظر فقط، لأنه زي ما قولتلك هما ما بهمونا والسلام بينا حتى مش موجود. أما بالنسبة الي ومن وجهة نظري إذا وصلت أنه شخص يقتل أبوه فاي انعكاسات وتأثيرات

بدنا نحكي لما البنت تتفق مع أخوتها بمجرد تفكير تتخلص من أبوها شو ضل فيها فحسب رأيي اللي بتروح بتروح عليه فقط، هيهم طلعو من السجن ومافي غير (م. ع) بالسجن يمكن هو اللي لبسته التهمة بشكل أكبر ولكن فعلياً هما كلهم شركاء في جريمة القتل.

س 2. ما هي أهم الانعكاسات لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول ردة فعل حرق البيوت ؟

أنا من وجهة نظري ضد ردات الفعل الصعبة هاي ولكن فعلياً ما حدا بيقدر وقت وقوع الحدث يتحكم لا بإعصاب ولا حتى بمشاعر ولا في إشي بس أكيد أنا ضدها لأنه بتأثر كثير على أفراد وناس ما الهم بالموضوع كله ممكن الجيران يتأثروا بشكل أو بآخر في موضوع الحرق سواء على المستوى الصحي يعني في ناس بتتخفق من الحرائق وعلى المستوى الاقتصادي ممكن تحرق محل وفيه بضاعة أو سيارة وعليها أقساط لعالم وممكن كثير شغللات يخسروها ناس بسبب هذا الحرق أو التكسير.

س 3. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول إبعاد عائلة القاتل (الجلوة)؟

أنا مع وضد بنفس الوقت كيف يعني في بعض القصص أنا مع أنه الواحد ما يضل في نفس المكان حفاظاً على حياته وحياته أسرته لأنه وجود الطرفين في نفس المنطقة اللي صار فيها الحادثة بيزيد غضب الناس والأهل وممكن يضل بينهم حراك مستمر بس هاي الحادثة لهيك مع أنهم يرحلوا، وضد بنفس الوقت لأنه في ناس فعلياً ما بتستحق الظلم والقهر هذا يعني بعرف ناس بنوا دارهم طوبة طوبة واشتغلوا في كل اشي لحتى يسوا هالدار فجأة أنحرت وياريت بس هيك رحلوا من دراهم عشان ولاد عم هما اللي قتلوا مش هما ورغم هيك أحنأ أحياناً عاداتنا والمجتمع للأسف بيظلم كثير ناس عشان ناس .

س 4. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول الأخذ بالثأر؟

موضوع الأخذ بالثأر مش زي قبل يدور على القاتل يقتلوه اليوم لا أخوه للقاتل مهدد بالقتل وولاده وولاد عمه بتكون حياتهم على كف عفريت وغير كل هاظ الناس فعلياً هي اللي بتعطيك وصمة وبتوصمك بجريمة انت ما الك فيها، أنا بشوف أنه يتقلع عنا هان قانون اللي بيرتكب جريمة يتم معاقبته بالإعدام فقط أي معاقبة الجاني فقط بدون أي حدا ثاني ينظلم أو يتعرض لتهديد أو الذعر من أسرة المجني عليه لأنه مش ذنبهم.

س 5. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول الصلح والتسامح في محافظة بيت لحم؟

الحلو أصلاً في الموضوع يكون في تسامح بين الطرفين بس مش على قضايا جنائية ولا كمان قضايا قتل عمد أو على موضوع شرف لا التسامح والصلح بيكون بين طرفين صار قتل خطأ بينهم زي دهس أو اشي غير مقصود، وأنا مع أنه رجال الإصلاح يوقفوا ويدعموا القانون ويساعدوهم في كثير قضايا ومنها قضايا القتل يعني قضايا القتل بالذات أو الدم حبالها كثير طويلة وما يترتب عليها تدمير وإعتداء وتكسير كل هاي رداً الفعل لازم ينوضع إلها حد لوقفها ومنع إزدياها، لأنه القضاء والقانون العشائري لا يمكن أبداً فصله عن بعضهم البعض ودورهم مهم جداً بإختلاف بعض المبادئ اللي موجودة عند كثير ناس.

س 6. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول التسامح في محافظة بيت لحم؟

أحنا كمجتمع فلسطيني موجودة هاي الصفة ولكن في محافظة بيت لحم موجود بشكل أكبر وعنا هالعادات هاي متوارثة ويعني بمجرد ما الكباريرة يدخلوا في الموضوع سلامتكم الموضوع بيكون منتهي وطبعاً مش أي ناس ناس مهمة ومعروفة والها وزنها لهيك أنا بشوف أنه التسامح جزء لا يتجزأ من قيم مجتمعنا واللي بتساعد في فرض سيادة الأمن والأمان في المجتمع وبمجرد وجود هاي المبادئ بيضل في هدوء وأمان.

لاحظت الباحثة أن أخ المجني عليه كان متفاهم في إعطاء المعلومات بعد التأكد لمن المصدر أي أنها بغرض علمي وليس فيها أي أسماء أو تفاصيل خاصة قام بالإجابة عن الأسئلة بما يعرفه من معلومات مع العلم أنه لا تطرق إلى حيثيات الجريمة بكل تفاصيلها.

حالة رقم (16)

أسرة المجني عليه

القسم الأول: البيانات الأولية:

- الأسم بالرموز: ب . هـ
- العمر: 41 سنة.
- مكان السكن: يطا.
- المستوى التعليمي: صف تاسع.
- الصفة الاجتماعية في الاسرة: الأخ.
- التزم بقيم الثأر: نعم .
- التزم بالصلح العشائري: نعم.
- التزم بتطبيق القانون: نعم.
- مكان القبيلة التي انتمي اليها: يطا.
- مكان المقابلة: هاتف.
- مدة المقابلة: 40 دقيقة.
- تاريخ المقابلة: 4 _ 1 _ 2024 .

القسم الثاني: تساؤلات الدراسة:

س 1. ما هي أهم الانعكاسات حول ردات الفعل لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) من الجانب الاجتماعي والنفسي؟

في البداية انتي عارفة انك بتحكي في موضوع حساس جداً وموضوع مش سهل كون أنني جزء من هالعيلة اللي بدك تعرفي قصتها وصعب أعطي مع الأسف تفاصيل خاصة لأنه (ن.هـ) بتكون أخت الي وبغض النظر عن اللي صار بس هي انظلمت مرتين ويمكن ربنا بجازي فينا عشان قد نكون شركاء في هذه الجريمة لأنه يمكن رخيخنا ذانا للموضوع أكثر من اللازم انظلمت منا لما أعطانا فرصة

تحل الموضوع ضمن العادات والتقاليد وظلمها (ع.ز) اللي هو زوجها وانظلمت لما انتقلت ضحكوا عليها وهو زوجها بالأساس ضحك عليها وخلها تنمرّد على العيلة من خلال أنها تطلع وتيجي معه بدون زواج ولا أي رابط عن طريق أخته الملعونه اللي هي السبب الرئيسي اللي خلت (ع.ز) بتعرف على أختي، ويعني الحادثة راح فيها 3 وهما (ع.ز) و (ع.ز) و (ن.ه)، يعني أنتي بتحكي عن جريمة متعددة الشركاء والإطراف وفيها أكثر من ضحية وضحية والوصول لحدا الهم قد يكون سهل ولكن مستحيل فتح هيك مواضيع معها في هذا الموضوع بتاتاً، لأنه الموضوع يخص العرض والشرف والقيم العشائرية الموجودة عنا، يعني أكيد أمني تأثرت ولحد الآن أمني بتعاني من غيابها ومن طريق زوجها اللي تزوجتها في مركز الشرطة، وعيلتها كلهم زعلوا على موتها ولكن يعتبر موتها التخلص من عار قد يلاحقنا طوال حياتنا الناس ما بترحم، وأحنا كأهل قرية موجود عنا قبلية عصبية للأسف صعب جداً التخلي عنها أو أنه حدا يكسر هاي القيم والأعراف اللي موجود عنا وبالذات على موضوع البنات والعرض والشرف السماح في هاي القصص مرفوض قطعياً.

س 2. ما هي أهم الانعكاسات لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول ردة فعل حرق البيوت؟

كلنا بنعرف أنه هاي الردات الفعل غلط ولكنها للأسف موجودة وعنا أحنا بالذات بقرية يطا أكثر أشي بيكون كردات فعل هي إطلاق النار بكثافة وبشكل مريب سواء على أهل الجاني وأسرته وكل عيلته أو العكس، كلها ردات فعل سلبية ولكنها موجودة ولا يمكن التخلص منها بس بنقدر نحد من وجودها بوجود المخاتير وأهل العشائر، ولكن كقانون عنا مش كثير فعال يعني زي ما انتي شايقة وأكيد بتسمعي عن القصص اللي صارت قبل من قتل وحرقت وكان وجود الشرطة وردوهم ليس فعال بالشكل المناسب وعنا خلص الدم بيضل دم والسماح فيها وصمة عار للأسف.

س 3. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول إبعاد عائلة القاتل (الجلوة)؟

حتى موضوع الجلوة عنا موجود وصار في كثير حالات ناس سكرت بيوتها وتركتها ورحلت خوفاً من الثأر أو القتل رغم أنه كمان مرة بكررها للأسف غلط وظلم لكثير ناس بس عنا العقلية صعبة جداً والكل ملتزم في قيم بتخص عيلته وحمولته وصعب يخضع لقيم عشائر ثانية لهيك كل عشيرة مليزم بقيم حمولتها واللي بتشمل كل اشئ سواء جلوة أو أخذ ثأر أو إطلاق نار.

س 4. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول الآخذ بالثأر؟

يعني هاي أكثر شغلة عنا موجودة واللي ما بيؤخذ ثاره بأيده بيصير مسخرة لبعض الحمولات لهيك عشان يثبت أنه ابن عشيرة وعلى قد حاله بيروح بيقتل ويبثأر وحتى لو كان على حساب شخص ثاني المهم يأخذ بالثأر يعني زي ما بقولها عنا ما تخلي حدا يعلم عليك، وبخصوص هاي الحادثة اللي صار معنا للأسف شفتي مش بس (ن. ه) اللي انتقلت لحالها قتلوا معها إثنين كانوا غلاطين لحتى يثبتوا أنه أحنا عنا مافي حدا بيقدر يعلم علينا أو يضحك علينا وحتى موضوع أنك تداري على غلطة صارت بين الناس معروفة مرفوض هالشيء بتاتاً للأسف.

س 5. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول الصلح والتسامح في محافظة بيت لحم؟

أغلب مشاكلنا أصلاً بيتم حلها عن طريق رجال الإصلاح وأقلية جداً لحتى يلجأ حدا ويروح على مركز الشرطة لحتى يحل مشكلته وبتعتبر بعض الأحيان عيبة أنك تروح على الشرطة وفي النا كبير في البلد هو اللي يبخل ويبربط بين الناس، وهو اللي بيفرض قيم التسامح والصلح بين الناس، وبعدين فعلياً كثير كثير قصص تم التسامح فيها وفي ناس كثير حتى رفضت التعويض أو أي إشي من هالشيء، بس في المقابل في قصص كثير التسامح فيها مرفوض ومنها القصة هاي لأنه فيها عرض وشرف والسماح فيها يعني الأهل بلا شرف هيك عنا.

س 6. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول التسامح في محافظة بيت لحم؟

قولتلك التسامح عنا موجود ومن سمات مجتمعنا ولكن حسب كل حالة وكل قصة، ووجود هاي القيم عنا بتعزز التوحد العشائري بين الناس وبتمنع الفتن وكثير شغلات، ولكن فعلياً أحنا بنطالب في أنه دور الأجهزة الأمنية عنا يكون أقوى ويساعدنا في أنه نخفف من وتيرة المشاكل اللي بتصير بين العشائر والي كل حمولة عاملة لحالها منصب أو رئاسة في القرية، لهيك بدنا يكون دور الشرطة يكون أقوى في أنه يضبط المجتمع وما يترك كل اشي على القانون العشائري والكل يصير لحالوا يفرض قانون.

في بداية الحديث مع أخ المجني عليها حاول أن يعرف كيف وصلت إلى رقمه ورفض الحديث بتاتاً في إعطاء أي معلومات حول هذه الجريمة حتى يتأكد لمن مصدر هذه المعلومات، وحتى تأكد وتطمئن من أن هذه المعلومات سرية وليست لأي أغراض أخرى وتأكد من شخصيتي كباحثة قام بالأجابة عن الأسئلة ولكن كانت إجاباته فيها نوع من الدقة والخوف من إعطاء معلومات قد تضره فيما بعد حسب ما لاحظت الباحثة.

حالة رقم (17)

أسرة المجني عليه

القسم الأول: البيانات الأولية:

- الأسم بالرموز: أ . س .
- العمر: 39 سنة.
- مكان السكن: بيت لحم .
- المستوى التعليمي: خامس.
- الصفة الاجتماعية في الاسرة: الأخ.
- التزم بقيم الثأر: لا .
- التزم بالصلح العشائري: نعم.
- التزم بتطبيق القانون: نعم.
- مكان القبيلة التي انتمي اليها: السواحة.
- مكان المقابلة: المحل.
- مدة المقابلة: 40 دقيقة.
- تاريخ المقابلة: 3 _ 1 _ 2024 .

القسم الثاني: تساؤلات الدراسة:

س 1. ما هي أهم الانعكاسات حول ردات الفعل لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني

والمجني عليه) من الجانب الاجتماعي والنفسي؟

يعني بما أي جزء من العيلة ومطلع على الجزء الأكبر من هاي القصة اللي صار غلط من الطرفين والغلط خليني أحكي من أخوي يعني إذا كنت تحبها ل (ن . ه) روح أخطبها وما تعرض حياتها للخطر وما تشوه سمعتك وسمعتها وسمعتنا أحنا كمان للاسف يعني هو دمر حياة كثير ناس ويمكن أختي (ع.ز) للأسف كانت طرف في الموضوع وحتى صار اللي صار وفعلياً ما كنا أنه العلاقة بينهم

وصلة لهون، والله يرحمهم شو الواحد بدو يحكي يعني خسر حالوا وخسر أختي وبكفي حرقه أهلي عليهم وغير الحكي اللي أستمر فترة طويلة، بس اللي بدى احكيه أنه ردت الفعل هاي كانت قاسية جداً علينا كلنا ويمكن اللي ساعد للأسف في أنها تصير هاي الجريمة هي الشرطة هي ما حمت الأطراف وهي عارفة أنه رح يصير كارثة.

س 2. ما هي أهم الانعكاسات لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول ردة فعل حرق البيوت؟

طبعاً ما صار في حرق ولا إشي لأنه المسافة كانت بعيدة يعني عيلة (ع. س) من هان من السواحة وعيلة أهل البنت (ن. ه) من يطا فالمسافة كانت يمكن عائق الهم في أنهم يمنعو جريمة ثانية تصير، وبالنسبة الي أكيد أنا ضد ردت الفعل هاي كلها لأنه نتائجها بتولد خسائر إقتصادية كبيرة سواء للأسرة الجاني أو المجني عليه وقد تكون خسائر مادية وممكن يروح يعتدوا على حدا ثاني ويقتلوه وحتى ولاد عمي وأخوتي كانوا بدهم ينتقموا بس أدخلوا الكبارية رغم أنه لحد هاي اللحظة أخوي (م. ز) لحد الآن حاقد عليهم وبدو ينتقم.

س 3. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول إبعاد عائلة القاتل (الجلوة) ؟

ما في جلوة في هالموضوع زي ما خبرتك لحسن الحظ أنه المسافة كانت عامل مساهم في منع وقوع جرائم أخرى، وأكيد موضوع الجلوة موضوع صعب للغاية وبحاجة لتفكير عميق جداً قبل إصدار قراره لأنه أنت هيك بتعدي على حقوق عالم وبتخليهم ينزحوا من مكانهم اللي تربوا فيه وبتبعدهم على بيئة ممكن توصلهم وما يتأقلموا فيها.

س 4. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) على الآخذ بالتأثر؟

يعني هما أخذوا بتأثر حسب ما بحكوا من بنتهم وجوزها اللي هو أخوي (ع. ز)، يعني أخذوا بالتأثر من ثلاثة وبغض النظر من اللي صار ولكن لو كان في تدخل من الشرطة ما صار اللي صار وحتى هاي اللحظة الملف مفتوح وفي محاكم بينا وطلبنا دية رفضوها، عيلتنا طلبت بس عيلة (ن. ه) رفضوها، عموماً الله يرحمهم ويصبر الأهل اللي بيكونوا للأسف ضحايا في كل إشي، والتأثر بحد ذاته موضوع صعب وللأسف اللي بيثأروا غالباً بيكونوا متعصبين لهدف ما أو موضوع ما وما بيكون تفكير في أي تأثيرات أو عواقب أو أي إشي.

س 5. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول الصلح والتسامح في محافظة بيت لحم؟

يعني لا بد من موضوع الصلح لأنه يوقف بركان الغضب اللي موجود بين الناس ويهدى النفوس ويساعد في حل كثير مشاكل قد تحصل، وخبرتك كرجال إصلاح مش كلهم واحد للأسف رجال الإصلاح يمكن في مدينة يطا هما اللي شجعوا في ارتكاب هاي الجريمة لأنه بيضلوا يزنوا على الأهل ويسمعوهم حكي بننكم وبننكم حتى خلصوا عليها وعلى جوزها وعلى وحدة ما الها دخل بشكل ما في الموضوع غير أنها ساعدت أخوها أنه يتجوز، رجال الإصلاح مش واحد المفروض في هاي القصص بالذات يوقفوا القتل والحرب اللي بتصير بين الأهل.

س 6. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول التسامح في محافظة بيت لحم؟

التسامح في بعض القضايا مهم والصلح مهم بس حسب رأي الصلح ما بيضمحل بعض الأحيان التسامح يعني في ناس بتسامح ناس في مصاري أو في اشي معين ولكن ما بتصالحهم وما بتحكي معهم، وفي ناس ما بتوخذ مصاري الععض لما يروح حدا من عيلته عن طريق الغلط وما بتصالح، وعلى كل الحالات هاي الصفات المفروض تتعزز في المجتمع وندعمها لحتى نوقف الحرب الأهلية اللي بتصير بين العائلات ونحاول نحد من بعض القيم والعادات اللي صارت بوجهة نظري مش حديثة وقديمة وتطبيقها غلط.

لاحظت الباحثة من خلال مقابلتها مع أخ المجني عليه أنه قلق بشأن هذه المعلومات ودائماً عند كل سؤال يتأكد إذا كانت هذه المعلومات لجهة أمنية أو لجهة رسمية عند كل إجابة يحاول أن يجاوب على الأسئلة بشكل عام فقط ويتهرب من تفاصيل الجريمة.

حالة رقم (18)

أسرة المجني عليه

القسم الأول: البيانات الأولية:

- الأسم بالرموز: ف . ع.
- العمر: 50 سنة.
- مكان السكن: بيت لحم.
- المستوى التعليمي: صف ثامن.
- الصفة الاجتماعية في الاسرة: أخت.
- التزم بقيم الثأر: لا.
- التزم بالصلح العشائري: نعم.
- التزم بتطبيق القانون: نعم.
- مكان القبيلة التي انتمي اليها: بيت لحم.
- مكان المقابلة: المنزل.
- مدة المقابلة: 40 دقيقة.
- تاريخ المقابلة: 2024 _ 1 _ 5.

القسم الثاني: تساؤلات الدراسة:

س 1. ما هي أهم الانعكاسات حول ردات الفعل لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني

والمجني عليه) من الجانب الاجتماعي والنفسي؟

هو دائماً في جرائم القتل بالتحديد أكثر حدا ممكن يتأثر نفسياً ويتعب نتيجة هذه الجريمة بالدرجة الأولى الأم أو الأب درجة أولى بس بالقصة هاي بالتحديد الجاني الأولاد والأم أتوفت بعد الحادثه وهي كان وضعها جداً صعب وكانت بالمستشفى معها عدة مشاكل، فاللي حاب أوصلك إياه لما الأم والأب يموتوا انتهى كل إشي كل واحد بيعيش عشان نفسه ومصالحته وبس هذا كل ما في الموضوع،

لأنه أخوي انقتل من ولاده ومن بناته المتوحشات عشان المصاري عمن عنيهن خن أخوي يزعلنا ويزعل كثير ناس عشان يجيب الهم مصاري ويسكتوا ويحلوا عنه بس ياريتة طمر فيهم الله يسامحه بغض النظر أنه ما كان يجي علينا غير بالمناسبات وكان يظلمنا عشان ولاده وهيمم قتلوه نتيجة هذا الدلال، الله يرحمه ويسامحه ويغفر اله على كل اشي سواه فينا عشان ولاد عاصيين.

س 2. ما هي أهم الانعكاسات لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول ردة فعل حرق البيوت؟

هاي أسوء ظاهرة أنا بشوفها كردات فعل نتيجة جرائم القتل بمختلف أنواعها، لأنه ردادات الفعل هاي قد تؤثر بشكل مباشر على كثير ناس وممكن تفقر ناس وممكن تحمل ناس كثير خسائر وممكن تشرد ناس وتأذي ناس نتيجة الحرق أو التكسير وأغلب القصص اللي سمعتها واللي ممكن شفعتها في إحدى القرى هي حرق محلات وتدميرها بشكل كامل، طيب ليش تزيد الجريمة بجريمة أخرى يعني عشان الجاني بيكون يشتغل في مكان الفلاني تروح تحرقه طيب ما هو المحل مش اله لناس خسرتهم خسائر فادحة والله بعمل كيف بيكونوا مدبرين حالهم في الأقساط فأنا بشوف أنه ردادات الفعل هاي هي كمان جريمة، وهما ولاد أخوي ليش قتلوه عشان عمار عشان ورثة.

س 3. ما هي أهم انعكاسات أسر ضحايا جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) على إبعاد عائلة القاتل (الجلوة)؟

حتى الترحيل كمان من العادات الظالمة واللي أنا ضدها واللي بشوفها جريمة مضاعفة جداً لأنه لما بترحل انت ما بترحل شخص واحد بترحل مجموعة أو عيلة وكل هذا اله ترتيب سيئة عليهم واللي ممكن يزيد من كمية الحقد والكره للأطراف الثانيين واللي ممكن يتبعها ثأر منهم نتيجة الترحيل هذا والتهجير، فهي جريمة مضاعفة لا يستحقها الأفراد ومع وبكل إصرار معاقب الجاني فقط.

س 4. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول الآخذ بالتأثر؟

مهو الآخذ بالتأثر نتيجة كثير شغلات مش شرط القتل يعني ممكن مشكلة صغيرة تتحول لكارثة وتسبب كثير شغلات ومنها القتل بس يعني زي ما فهمت قبل الترحيل وحرق البيوت غالباً ما الناس بنتأثر أنها ترحلت وبقولك زي ما رحلونا إلا نرحلهم أو زي ما حرقوا بيتوتنا إلا نسوي ونعمل لهيك الرادع الحقيقي لكل الأمور هاي ولحتى أنت تحط حد نهائي للمشاكل هاي وتجزم حيثيات الجريمة وتغلقها من جميع جوانبها هي معاقبة الجاني من خلال إعدامه لحتى تهدي النفوس بدون ما تحرق وترحل وتثأر من غيره وتنتقم وو.. إلخ، لهيك القاتل يقتل زي ما قال دينا.

س 5. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول الصلح والتسامح في محافظة بيت لحم؟

يعني رجال الإصلاح في البداية كل الإحترام الهم برغم أنه ما كان الهم دور في الموضوع قتل أخوي لأنه من مين بدك هدنة ولا عطوة أو ما شابه ذلك هي فعلياً راحت على أخوي وبس حتى موضوع الشرطة صحيح حقت بكل حيثيات الجريمة يعني أنسجنوا كلهم وللأسف طلعوا هيمم بكفالة وضل فيهم (م. ع) هو اللي يمكن تحمل مسؤولية القتل بشكل مباشر، بس زي ما قولتك كرجال إصلاح الهم دور كثير فعال في حل كثير قضايا بعيداً عن القضية هذه، أنا كنت بسمع في عطوات كثير وكنت أشوف كيف بيكون دورهم في حل الدموم بيوضع حد للفتن والمشاكل واللي من ضمنها هي موضوع الصلح والتسامح بمجرد ما يدخلوا كل واحد عنده كلمه شر بنهوها خلصنا.

س 6. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول التسامح في محافظة بيت لحم؟

التسامح جيد ولكن مش دائماً ومش مع الكل، لأنه التسامح أحياناً في بعض الحالات بيولد نوع من الضعف أو الاستهتار، ولكن بشكل عام هي صفة جيدة وبتعزز المحبة والاحترام بين الناس، وبمجرد ما يصير صك صلح بين الناس بتنتهي كل المشاكل وبيتسكر الموضوع طبعاً مش كل القصص بيتم الإصلاح فيها والتسامح.

لاحظت الباحثة من خلال المقابلة أن أخت المجني عليها كانت متوترة جداً في الأجابة عن الأسئلة وفضلت الأجابة بشكل عام عن الأسئلة بعيداً عن الحادثة التي حصلت مع أختها.

حالة رقم (19)

أسرة الجاني

القسم الأول: البيانات الأولية:

- الأسم بالرموز: م . ح .
- العمر: 53 سنة.
- مكان السكن: بيت لحم.
- المستوى التعليمي: دكتوراة علم اجتماع.
- الصفة الاجتماعية في الاسرة: الأخ.
- التزم بقيم الثأر: لا .
- التزم بالصلح العشائري: نعم.
- التزم بتطبيق القانون: نعم.
- مكان القبيلة التي انتمي اليها: زعترة.
- مكان المقابلة: المكتب.
- مدة المقابلة: 40 دقيقة.
- تاريخ المقابلة: 2024 _ 1 _ 2

القسم الثاني: تساؤلات الدراسة:

س 1. ما هي أهم الانعكاسات حول ردات الفعل لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني

والمجني عليه) من الجانب الاجتماعي والنفسي؟

طبعاً في تأثيرات نفسية بتعود على الأهل وأخص بالذكر الأطفال هما غالباً بيكونوا للأسف ضحايا نتيجة هذه الجريمة، ولكن هناك أسباب مختلفة فمثلاً رفاق السوق يؤثرون 70% على بعضهم والهم دور حتى في التقليد ففي كثير من الأهل هم مع الأسف ضحايا نتيجة هذه الجرائم، وكل جريمة ولها الكثير من التأثيرات النفسية والاجتماعية التي تؤثر على أفراد الأسرة وعلى الأبناء.

س 2. ما هي أهم الانعكاسات لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول ردة فعل حرق البيوت؟

هو صار في البلد ولكن ما كان تأثيره كبير، ولكن أنا ضد ردات الفعل هاي، ردات الفعل هاي بتعزز مفهوم العنف العشائري لأنه التعاطي مع هاي الأفكار وهاي الردات الفعل قد تؤدي إلى الفتن في المجتمع، وحرق البيوت والتكسير بشكل عام ما هي إلا خسائر مادية وإقتصادية وقد تكون في كثير من الأحيان ظالمة لما فيها من التعدي على حقوق وممتلكات الآخرين.

س 3. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول إبعاد عائلة القاتل (الجلوة)؟

موضوع الجلوة أنا ضدها كلياً، لأنه تحميل مسؤولية لناس ما لهم علاقة في الأسرة ممكن يخسروا بيوتهم وممكن يخسروا أعمالهم ووظائفهم لأنه ترتيب الجلوة تؤثر على تكيف الفرد مع البيئة الجديدة التي جلوا إليها، فقانون الجلوة قانون عشائري غير عادل ولكن العشائر بتحاول تغيير من حد تواجهها إلا في بعض الحالات المعقدة، فقد تكون في بعض الأحيان العشائر قوة تحمي فقط الأقارب كونهم حمولة أو عائلة كبيرة معروفة إجتماعياً بين الناس بالمقارنة مع بعض العائلات الصغيرة جداً والتي لا يراها أحد، وبنفس الوقت وجود العشائر في بعض القضايا تساهم في حل مشكلات قد تصل إلى أبعد من الجلوة أو الدم، فنحن بحاجة إلى تحديث بعض القيم المتواجدة في قوانين العشائر من أجل رفع مستوى الوعي الإجتماعي بإستخدام أساليب حديثة لأنه ثقافة الجلوة مخالفة للمنطق والقانون.

س 4. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول الأخذ بالتأثر؟

أكيد أنا ضد التأثر، لأنه ناس بتروح بسبب ناس ثانيين، لأنه ناس بتنظم نتيجة جريمة ما، وهالقانون هذه مخالفة لدين والمنطق والشرع بإي حق بتأثر من شخص أو حدا ما الو علاقة بالجريمة وما بتعرف خلفيته للقاتل نفسه ممكن هالقاتل هذا يكون مريض عقلي أو نقسي أو قد يكون الجاني نفسه مظلوم نتيجة فعل ما حصل معه، وموضوع التأثر ما بيولد إلا الحقد والمرض الاجتماعي بين الناس، وقد يقود في بعض الأحيان إلى تفكك النسيج الاجتماعي للأفراد.

س 5. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول الصلح والتسامح في محافظة بيت لحم؟

ثقافة التصالح مرتبطة مع التسامح وأحياناً ما ببيكون في فصل بينهم في بعض القضايا،لأنه رجال الإصلاح بلعبوا دور إيجابي بشكل عام في وقف حرب القتال بين الناس وبيخففوا من حدة التوترات

التي تحدث نتيجة الحدث وتخفف من ردات الفعل الغير محسوبة فهي تحاول بقدر الإمكان المحافظة على السلم المجتمعي والأهلي بين الناس.

كما أن الأجهزة الأمنية أيضاً لها دور فعال في توفير الأمن والأمان للجاني ولعائلته من ردات الفعل الناتجة عن جريمة القتل من قبل أسرة المجني عليه، فقد تخفف من ردات الفعل من خلال سياسة الإعتقال وذلك من أجل حماية الأفراد وتقليل الخسائر البشرية والمادية قدر الإمكان.

س 6. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول التسامح في محافظة بيت لحم؟

ثقافة التسامح نعم تعزز إلى حد ما من الترابط الاجتماعي وتعمل على تهدئة النفوس في ظل ضعف القانون وآليات العفو التي قد تكون طويلة فالتسامح من قيمنا الدينية والأخلاقية، وأن وجود قيمة التسامح تعمل على تعزيز النسيج الاجتماعي بين أفراد المجتمع وبين العائلات.

ولكن يجب أن يكون هناك تفعيل قانون فعال في الكثير من الحالات بحيث يكون هناك سرعة وقوة تنفيذ لهذا القانون من أجل أن يشعر الفرد بالأمان أي إذا ما شعر الفرد بالأمن والأمان يذهب ويحصل حقه بيده وبالتالي قد تؤدي هذه الإجراءات الضعيفة إلى ارتكاب جرائم متعددة، بحيث أنه لا يمكن الفصل بين دور القضاء العشائري ودور الشرطة فكل منهم لهم دور إيجابي وفعال في نشر السلام والأمان، ففي كثير من الأحيان الصلح العشائري أسرع من القانون.

لأحظت الباحثة من خلال المقابلة أن هذا الفرد لا يوجد لديه معلومات كافية للإجابة عن الأسئلة وأنا الكثير من الأسئلة كان يبدي فيها وجهات نظر بعيداً عن الموضوع الذي يخص أحد أفراد أسرته.

حالة رقم (20)

أسرة الجاني

القسم الأول: البيانات الأولية:

- الأسم بالرموز: م . م .
- العمر: 34 سنة.
- مكان السكن: بيت لحم .
- المستوى التعليمي: بكالوريوس حقوق _ الكلية العسكرية.
- الصفة الاجتماعية في الاسرة: الأخ.
- التزم بقيم الثأر: نعم .
- التزم بالصلح العشائري: نعم.
- التزم بتطبيق القانون: نعم.
- مكان القبيلة التي انتمي اليها: بيت لحم .
- مكان المقابلة: المنزل.
- مدة المقابلة: 40 دقيقة.
- تاريخ المقابلة: 2024 _ 1 _ 2

القسم الثاني: تساؤلات الدراسة:

س 1. ما هي أهم الانعكاسات حول ردات الفعل لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) من الجانب الاجتماعي والنفسي ؟

في البداية كان هناك خوف من قبل أسرة المجني عليهم من التعدي علينا والتعدي على أبنائنا أثناء العودة من المدارس، وكون أخي (م . م) كان مشترك في جريمة القتل إقتصادياً تأثرنا دفعنا دية قيمتها (60) الف دينار أردني، وكل جريمة بترك وراها كثير تأثيرات وعواقب يكون تأثيرها سلبي على الطرفين وبإعتقادي الكل عنده أدراك لهاي العواقب وما بدى أدخل بتفاصيل أكثر، يعني حتى أنا

شخصياً تأثرت من هالموضوع على مستوى مكان شغلي كان في بيت لحم صار في الخليل وكانت حياتي معرضة للخطر كون أخي مشترك بالجريمة ومهدد بالخطر كوني رجل أمن.

س 2. ما هي أهم الانعكاسات لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول ردة فعل حرق البيوت؟

كانت ردت الفعل من الجهتين من قبل عائلتي وحمولتي ومن قبل أسرة المجني عليهم وكانت ردت الفعل إطلاق نار استمر 3 أيام مما أدى إلى ترويع الأطفال والناس الأمنيين في بيوتهم بسبب إطلاق النار الكثيف على الجميع وعلى أفراد ليس لهم بالموضوع تم ترويعهم. وأنا فعلياً ضد هاي الردات الفعل اللي بتزعز الأمن والأمان في البلد وبالعكس أنا مع أنه القاتل يقتل.

س 3. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول إبعاد عائلة القاتل (الجلوة)؟

أنا ضد موضوع الجلوة بس أنا بإعتقادي اللي صار معي في عملي بعتبره جلوة وحتى لو كان هذا الشي من أجل حمايتي، مش بالسهل حدا يترك مكانه ولا يترك منزله ، بس قرار نقلي كان من قبل القيادة المسؤولة عنا من أجل الحماية لأنه حياتي قد تكون معرضة للخطر، برغم وجود أخي والمشاركين الآخرين في السجن بإريحا ومع الأسف أخي والقتلة أصدقاء وكانوا على خلاف مع شقيق المجني عليه (ح . ذ).

س 4. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول الآخذ بالثأر؟

كوني من بيئة عشائرية لدية التعصب القبلي ومحافظة على قيم الآخذ بالثأر أنا مع ذلك ولكن ضمن الأطار أو المنظومة التي تنص على معاقبة القاتل نفسه فقط، وليس التعدي على أطراف أخرى غير القاتل، كون أن أهل الجاني ليس لديهم علم أو معلومات عما يحدث مع أبنائها في العمل أو المجتمع المحيط أو الأصدقاء الذين يصاحبون الأبناء في أغلب الأحيان.

س 5. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول الصلح والتسامح في محافظة بيت لحم؟

بغض النظر عن وجودي في عمل ينص على الألتزام بالقوانين والأنظمة المنصوص عليها من القيادات العليا، إلا أنه قد أكون ملزم ببعض القوانين العشائرية التي تلزمني في بعض الأحيان إلى الرجوع إلى رجال الإصلاح والعشائر التي تحكم في بعض القضايا لأنه في بعض الأحيان التخلي عن

بعض القيم والأعراف العشائرية توصل صاحبها بالتخلي والخروج عن دائرة العائلة وحتى على الصعيد الاجتماعي وقد تصل أحياناً إلى درجة المقاطعة من قبل جميع أفراد العشيرة، لذلك وجود رجال الإصلاح مكمل لرجال الأمان وبالتالي لا يمكننا الفصل بين القانون والقضاء العشائري الذي يحدث على التسامح والتصالح وفرض الأمان في المجتمع وبالتالي يقوي ويعزز الروابط الأسرية والاجتماعية في المجتمع، وأن رجال الإصلاح في أغلب الأحيان يخففون من حد الشجارات العائلية التي تحصل أثر جريمة ما أو مشكلة معينة يكون دورهم أسرع كون أننا في مجتمع فلسطيني خاضع لسيادة الأحتلال وكون أننا في مناطق تحتاج إلى تنسيق أمني للوصول إليها (موقع الجريمة).

س 6. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول التسامح في محافظة بيت لحم؟

أنا مع ثقافة التسامح مع الآخذ الدية المحمدية، ويجب أن يكون في صك صلح بين الطرفين من أجل أن يعم الأمان والأمان، مع وجود المجرمين في السجن ومعاقبتهم، فالتسامح جزء مهم من ثقافة مجتمعنا لأنه يعزز الروابط الاجتماعية بين الناس، لأنه قد يكون الطرفين من نفس العائلة وبحاجة إلى التسامح والصلح.

ومن خلال مقابلة الباحثة لاحظت أن هذا الفرد كان صريح في الإجابة عن أسئلة الدراسة وكان لديه المعلومات الكافية للإجابة عن جميع الأسئلة مع وجود بعض الغموض في إحدى الإجابات .

حالة رقم (21)

أسرة الجاني

القسم الأول: البيانات الأولية:

- الأسم بالرموز: ن . ع .
- العمر: 27 سنة.
- مكان السكن: بيت لحم .
- المستوى التعليمي: دبلوم متوسط.
- الصفة الاجتماعية في الاسرة: الأبن.
- التزم بقيم الثأر: لا.
- التزم بالصلح العشائري: نعم.
- التزم بتطبيق القانون: نعم.
- مكان القبيلة التي انتمي اليها: بيت لحم.
- مكان المقابلة: صالون.
- مدة المقابلة: 30 دقيقة.
- تاريخ المقابلة: 2024 _ 1 _ 4

القسم الثاني: تساؤلات الدراسة:

س 1. ما هي أهم الانعكاسات حول ردات الفعل لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) من الجانب الاجتماعي والنفسي؟

يعني اسمعي هالموضوع هذا اتسكر نهائياً وحلفت ما افتح هالموضوع مع أي حدا بس اللي بدي أوصلك إياه انه حكي الناس كثير ومش كل اشي بيحكوه صح واللي زاودوا في الموضوع بعرف ومتأكد هما قرايب أبوي اللي كانوا قرايب لأنه فعلياً مافي أي اشي بيربطني فيهم ولا في ولادهم لأنهم من زمان ما بحبونا وقبل كل هاي القصة، وفعلياً لو أنا شخصياً قتلت أبوي زي ما لبسونا هاي التهمة كان أنا

في السجن مش فاتح صالوني وبشتغل والحمدلله الناس عرفتني أنه بدور على رزقتي ومش تبع مشاكل، المهم كل مافي الموضوع أنه أبوي أجتة جلط وهو يسوق في السيارة ودخلت فيه لا قتلانا ولا حرقناه، أنسجنت أنا وأخوتي على هاي القصة بس طلعا بكفالة وضل أخوي (م.ع) يمكن لأنه كان أقرب واحد على أبوي فينا، وبالنسبة لأمي ماتت بعد الحادثة يمكن بشهر أو أقل لأنها كانت مريضة قبل وما بتعرف شو اللي بصير معنا وبس، وحسبي الله على كل واحد ببشيع فينا وبتبلى علينا، وحتى أنا نفسياً بسمع كلام عني في حياتي ما سمعته ولا حتى سويته طلعتوني مجرم بشكل فظيع ولما طلعت من السجن الكل بدو يعمل معي مقابلات وبدو يعرف تفاصيل وبدو يعرف شو السبب، يعني أكثر اشي بسمعه بين الناس قتلوا أبوهم عشان المصاري وهذا الحكي كله غلط، بكفي بصراحة أول ما طلعت من السجن كل نظرات العالم بتحكي قصص وحكايات وكأنني قتال قتلى ولا حد بحكي معنا والكل بيقولك بنظراته أنك أسوء شخص على الوجود يالله شو كانت السنوات اللي ماضية متعبة جداً جداً حتى قرايبي أتخلوا عنا وقال عملوا ورقة رسمية لتبرئتنا من عيلة (ع)، يعني شو بدني أحكي غير حسبي الله ونعم الوكيل ظروف صعبة مرينا على كل الجهات وأكثر أشي نفسياً لأنه نظرات العالم ما بترحم والقال والقال ما بخلص وماحدا بيفكر أصلاً يخفف عليك كله ضدك وبس.

س 2. ما هي أهم الانعكاسات لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول ردة فعل حرق البيوت؟

أحنا ناس مسالمين وما لنا في هاي القصص كلها يعني صحيح في كثير كثير ناس أدونا واتبلوا علينا وعلى أخلاقنا وعلى تربيائنا، بس بنفس الوقت في ناس بعرفونا كويس وأنا شخصياً ك(ن.ع) بعرفوني أني ما في المشيات العاطلة وما بحب المشاكل ولا أي اشي بجيب وجع الراس الي، وحتى موضوع الحرق اللي انتي بتسأليني عنه أنا ضده كلياً يعني اللي بسوي هيك بيكون عنده مشاكل نفسية وبس، يعني لما تحرق دار ولا دكان شو بتستفيد غير غضب من ربنا عليك ودعاوي من الناس عليك حرام قطع أرزاق العالم بهاي الطريقة.

س 3. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول إبعاد عائلة القاتل (الجلوة)؟

أنا ضد الجلوة بحد ذاتها بس مع أحياناً الواحد هيك من حالوا لبالوا يبعد عن الناس اللي آذوه والعكس صحيح، يعني مش ينطرد من حارته وبلده لا بس يبعد فترة لحالوا حتى يقدر لما يرجع يتأقلم مع أهل القاتل أو أهل المقتول يعني على كلا الحالتين بيكون الوضع صعب، لهيك البعد فترة المشكلة بيريح نفسية الواحد ويحاول ينسى تفاصيل الحادثة نوعاً ما، ولكن أكيد ضد الجلوة والتهجير والهبل هذا كله.

س4. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول الأخذ بالتأثر؟

هاي الشغلات كلها فعلياً ومن ناحية عشائرية ما بحبها ولا حتى بحب أحكي فيها، لأنه خلص في جريمة معينة الشرطة بتدخل وبتحلها مافي داعي يجي كم واحد يقولك أحنا بدنا نقتل ونعمل ونسوي القانون بياخذ مجراه وانتهينا وحتى لو كان هالقانون في بعض الأحيان ظالم وغير عادل.

س 5. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول الصلح والتسامح في محافظة بيت لحم؟

اسمعي بالأول والأخير مهما الواحد عمل وصار معه مشاكل وظروف صعبة إلا أنه في لحظة ما بيسامح وبيصفح خلص والله الواحد نفسيته أصلاً مدمرة من هالوضع كله يعني ما انتي شايقة أحنا بحالة حرب والوضع سيء فوق ما تتخيلي ووضعتنا لا يقل عن وضع غرة لهيك لشو الواحد يقف لثاني على رزقه وعلى حياته والله جاي أيام يمكن تكون أسوء من هاي بمليون مرة، لهيك الواحد يسامح ويصفح وينسى كل اللي صار لأنه ما بيضمن بكرة يضل ولا لا.

س 6. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول التسامح في محافظة بيت لحم؟

أسمعي في شغلات الوجد بيقدر يسامح فعلاً عليها وفي شغلات مستحيل الواحد حتى يفكر انه يسامح، يعني أنا شخصياً في ناس من أقاربي للأسف أدوني بطريقة لن أقدر أني أسامحهم عليها نهائياً لأنهم فظعوا بالحكي والاشاعات ونقل الكلام الخاطيء هذول ناس ما بيستحقوا يضلوا في حياتي ولا حتى ثانية، وفي ناس غلطوا بحقك وعرفوا انهم غلط وأعتذروا من قلب طيب مافي مشكلة انه أصافح وأسلم عليهم وأسامحهم لأنهم مش حقوقين ولا خبيثين لهيك التصالح والتسامح مهم جداً جداً لحتى أحنا نقدر نكمل علاقتنا مع الناس اللي بنحبهم وبيحبونا.

من خلال مقابلة الباحثة مع ابن المجني عليه أتضح لها بأن الفرد غير دقيق في الإجابة عن بعض الأسئلة وحاول قدر المستطاع أبعاد نفسه عن الموضوع كلياً بحيث أنه أصبح يبرر ما يتادوله الناس عن أنه متهم في قتل والده، فكان يظهر عليه ملامح التوتر والخوف من الإفصاح بشيء تخوفاً من علم أحد بالموضوع فكانت إجاباته بشكل عام وفي كل سؤال يحاول أن يخرج عن الإجابات الصحيحة.

حالة رقم (22)

أسرة الجاني

القسم الأول: البيانات الأولية:

- الاسم بالرموز: س. ه.
- العمر: 62 سنة .
- مكان السكن: يطا .
- المستوى التعليمي: رابع ابتدائي.
- الصفة الاجتماعية في الاسرة: الأم.
- التزم بقيم الثأر: لا.
- التزم بالصلح العشائري: نعم.
- التزم بتطبيق القانون: نعم.
- مكان القبيلة التي انتمي اليها: يطا.
- مكان المقابلة: الهاتف.
- مدة المقابلة: ساعة.
- تاريخ المقابلة: 28 . 11 . 2023

القسم الثاني: تساؤلات الدراسة:

س 1. ما هي أهم الانعكاسات حول ردات الفعل لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) من الجانب الاجتماعي والنفسي؟

يعني شو بدي أحكي صار للقصة هاي أربع سنين شو الواحد بدو يحكي غير حسبني الله ونعم الوكيل على اللي كان السبب وبس، أنا بديش حدا يعرف أنك حكيتي مع في هذا الموضوع لأنه القصة ماتت بإرضها خلص رغم أنه الموضوع لسه فاتح في مكتب التحقيقات وأبني (ن) وأبن عمه (خ) ومعهم كمان اثنين واحد منهم صاحبوا من الضفة نسيت شو اسموا بس هما اللي متهمين في القتل يعني شو بدي أحكي لأنه فش اشني أحكيه غير حسبني الله ونعم الوكيل على اللي كان السبب، يعني خسرت بنتي بسبب واحد داشر خلأها تمشي وتروح معه وضحك عليها وكمالها بدي أتجوزك بس بعد شو أتجوزها بعد فضيحة وأنتي عارفة عنا في مجتمع ما برحم البنت، البنت الها دراها ومافش عنا البنت تتعرف وتطلع وتروح وتيجي ممنوع بقتلوها وبتوصم حالها وأهلها أنها قليلة شرف، يعني إذا بدك بتتجوز بتجي من الباب هذه عوايدنا وممنوع موضوع الطلعة والروحة مع أي شب إلا ما يكونوا

مصافحين، المهم هذا اللي صار ضحك عليها (ع.ز) وأختها صحيح يعني ما كان لازم يصير هيك بس عنا الشرف أشي حساس يا بنتي وصعب كثير كثير يتهاونوا فيه يعني حتى لما بنتي صلحت غلطها واتجوزت منه مافش مجال عنا بيضلوا يحكوا علينا بننكم راحت وأجت وعمامها ضلوا يزنوا على أبوها وأخوها راحت ومش عارفه ايش لحتى صار اللي صار، يعني بالك ما إنحرق قلبي عليها الله بعلم أني انا وأختها وعمتها أكثر من مرة تيجي هان ونشردها على حماية الأسرة في بيت لحم لأنه عارفين أنه مش رح يتركوها في حالها بس الله يساكح اللي كان السبب والله يرحمها يارب.

س 2. ما هي أهم الانعكاسات لجرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول ردة فعل حرق البيوت؟

والله كانوا عنا مجموعة من الشباب الثاير بدو ينتقم أكثر وأكثر صاروا بدهم يروحوا يدمروا ويكسروا بس في واحد من الكبارية رن على الشرطة وخبرهم لهيك حطوا حواجز بين يطا وبين الشارع اللي بيودي على الجنوب لأنه هما بعاد عنا، ويعني يا بنتي فش حدا بحب الأذية لناس غير المعاق نفسي واللي عندوا اشني براسوا أو أنه حقود وغيران، يعني شو بتستفيد لما تحرق دار ولاده ولا دار أمه وين بدهم يعيشوا ويتشتتوا يعني كل اللي بصير هذا حرام ومش لازم نرد الصاع بصاعين خلص في كبارية وشيوخ هما اللي بحلوا قضايا الناس لشو تروح تنتقم وتدمر وتكسر ويمكن تقطع رزقة عالم كثيرة بسبب الحريق هذا.

س 3. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول إبعاد عائلة القاتل (الجلوة)؟

لا مفش أشي صار يعني لا رحلنا ولا أشي بس والله لولا ما صارت هالقصة كان أحنا بحالنا رحلنا من ورا القصص وقيل وقال هالنسوان اللي كل وحدة صارت تطعن وتقيم بشرف بنتي، وحسبي الله ونعم الوكيل على بنات الحرام خربات البيوت، وخطيت بنتي وأبني في رقبة كل وأحد حكي وأطلع أشاعات، وصارت عنا في عيلة (م.ش) لما أنقتل عندهم واحد مش عارف قبل كم سنة بس والله حرام تطلع ناس من دارهم عشان واحد بيطلع ساقط، يعني تشتت ناس وعيلة وولاد صغار ونسوان عشان واحد مش مربة خرب سمعة العيلة، لا حرام أنا ما بأيد هذا الموضوع نهائياً، لأنه أنت هيك بتسوي كارثة كبيرة لما بتطلع ناس من دارها اللي تعبوا لما سووها وأخذوا قروض لحتى يعفشوها حرام وضدها هذا الشيء.

س4. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول الأخذ بالتأثر في محافظة بيت لحم؟

أهل جوز بنتي الي ماتت طلبوا دية من عيلتنا لأنه اسمعتي اضني انه الولد وأخته اللي كانوا في السيارة وانقتلوا، المهم طلبوا دية بس عنا رفضوا لأنه بنتي أنحسبت عليهم، شو بدي أحكي أكثر من هيك وهاي كل القصة، وأكد مفش حدا بحب بنته أو أبنه يموت أو أي حدا من عيلته ينقتل بسبب ناس ثانيين بس في شغلنا أحنا ما بنقدر نطلع عنها يعني الشور مش بإيدنا مع الأسف في ناس هي اللي بتحكم وبترسوم والله أتجوزت لا بعرفه ولا بعرفني وأجى أبوي قال بكر العرس ولا قال ليش ولا لا لأنه خلص ممنوع البننت تطلع عن شور أبوها وهذا الحكي بنات اليوم بعرفنوش..

س 5. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول الصلح والتسامح في محافظة بيت لحم؟

مين ما بحب الصلح والتسامح بس يرجع بقولك ما بنقدر أحنا نتصرف من راسنا ولا بتعجب علينا، المهم في ناس من الضفة ومن الجنوب حكوا بخصوص الصلح والأمور هذه بس عنا مابدهم وهما طلبوا دية وعنا كمان رفضوا، المهم أنه في ناس بتحاول كمان مرة تسكر الملف عند الشرطة بس مش راضيين لحتى يعرفوا مين اللي كان معهم وقت الجريمة.

س 6. ما هي أهم انعكاسات جرائم القتل العمد على أسر الضحايا (الجاني والمجني عليه) حول التسامح في محافظة بيت لحم؟

يعني التسامح والمحبة بين الناس تربينا عليها من زمان والأخلاق هاي كلها جزء من عقيدتنا ومن إسلامنا وصعب أحنا نتخلي عنها، وأحنا الحمدالله معروفين بين الناس بالمحبة والتسامح والأخلاق الرفيعة عشان هيك ما تحملوا حكي الناس أنه كيف بنتهم تطلع مع واحد غريب ممنوع، حتى لو كان بدر يتزوجها بس ممنوع ما يكون بينهم اشي رسمي يطلعوا مع بعض، ويعني الواحد في هالاولضاع ما بتمنى غير الستر من عند الله ويحاول يبعد عن المشاكل لأنها مش منيحة والمشاكل بعض المرات بتخلي الواحد يغضب ويمكن يسوي شغلنا غلط وممكن يغلط.

لاحظت الباحثة أن أثناء حديثها مع الأم بأنها خائفة ومتوترة من الحديث حول موضوع هذه الدراسة كون أن الموضوع يتحدث عن جرائم القتل العمد، فكانت خائفة من هذه المحادثة إن يعرف أحد بما تقوله وتحاول في هذه المقابلة أبعاد المخاطر عنها في الحديث عن الواقعة، ففي البداية كانت الأجابه عن السؤال الأول هو تبرير لما حصل مع أبننتها بتفاصيل عامة حول العادات والتقاليد التي من

الصعب الخروج عنها وكان هناك تخوف من قول الحقيقية في بعض الإجابات، وفي بعض الأسئلة حاولت إعطاء وجهة نظرها فقط وبشكل عام حول السؤال كما في السؤال الثالث والرابع والسادس.

ملحق رقم (7) بطاقات الحالات

حالة رقم (1) أسرة المجني عليه	حالة رقم (2) أسرة المجني عليه	حالة رقم (3) أسرة المجني عليه
<ul style="list-style-type: none"> • الأسم بالرموز: ك . س . • العمر: 36 سنة . • مكان السكن: مخيم عايدة . • المستوى التعليمي: توجيهي . • الصفة الاجتماعية في الاسرة: أخت . • التزم بقيم الثأر: لا . • التزم بالصلح العشائري: نعم . • التزم بتطبيق القانون: نعم . • مكان القبيلة التي انتمي اليها: حوسان . • مكان المقابلة: المنزل . • مدة المقابلة: ساعة ونص . • تاريخ المقابلة: 2023.12.28 	<ul style="list-style-type: none"> • الأسم بالرموز: ن . غ . • العمر: 57 سنة . • مكان السكن: بيت ساحور . • المستوى التعليمي: توجيهي . • الصفة الاجتماعية في الاسرة: الأب . • التزم بقيم الثأر: نعم . • التزم بالصلح العشائري: نعم . • التزم بتطبيق القانون: لا . • مكان القبيلة التي انتمي اليها: بيت ساحور . • مكان المقابلة: بيت ساحور . • مكان المقابلة: صالون . • مدة المقابلة: ساعة وربع . • تاريخ المقابلة: 2023 . 12 . 5 	<ul style="list-style-type: none"> • الأسم بالرموز: ح . غ . • العمر: 53 سنة . • مكان السكن: بيت ساحور . • المستوى التعليمي: صف خامس . • الصفة الاجتماعية في الاسرة: الأم . • التزم بقيم الثأر: لا . • التزم بالصلح العشائري: نعم . • التزم بتطبيق القانون: لا . • مكان القبيلة التي انتمي اليها: بيت ساحور . • مكان المقابلة: المنزل . • مدة المقابلة: ساعة . • تاريخ المقابلة: 2023 . 11 . 30

حالة رقم (4) أسرة المجني عليه	حالة رقم (5) أسرة المجني عليه	حالة رقم (6) أسرة المجني عليه
<ul style="list-style-type: none"> • الأسم بالرموز: ج . س . • العمر: 61 سنة . • مكان السكن: حوسان . • المستوى التعليمي: سابع . • الصفة الاجتماعية في الاسرة: الأم . • التزم بقيم الثأر: نعم . • التزم بالصلح العشائري: نعم . • التزم بتطبيق القانون: نعم . • مكان القبيلة التي انتمي اليها: حوسان . 	<ul style="list-style-type: none"> • الأسم بالرموز: أ . ع . • العمر: 55 سنة . • مكان السكن: بيت لحم . • المستوى التعليمي: بكالوريوس _ الكترونيات . • الصفة الاجتماعية في الاسرة: الأخ . • التزم بقيم الثأر: نعم . • التزم بالصلح العشائري: لا . • التزم بتطبيق القانون: نعم . • مكان القبيلة التي انتمي اليها: دار صلاح . 	<ul style="list-style-type: none"> • الأسم بالرموز: م . ع . • العمر: 60 سنة . • مكان السكن: بيت لحم . • المستوى التعليمي: بكالوريوس _ شريعة . • الصفة الاجتماعية في الاسرة: الأخ . • التزم بقيم الثأر: نعم . • التزم بالصلح العشائري: لا . • التزم بتطبيق القانون: نعم . • مكان القبيلة التي انتمي اليها: دار صلاح . • مكان المقابلة: المنزل . • مدة المقابلة: ساعة .

<ul style="list-style-type: none"> • مكان المقابلة: المنزل. • مدة المقابلة: ساعة. • تاريخ المقابلة: 2023.11.27 	<ul style="list-style-type: none"> • مكان المقابلة: المنزل. • مدة المقابلة: ساعة. • تاريخ المقابلة: 2023 . 12 . 13 	<ul style="list-style-type: none"> • تاريخ المقابلة: 2023 . 12 . 15
<p>حالة رقم (7)</p> <p>أسرة المجني عليه</p> <ul style="list-style-type: none"> • الأسم بالرموز: ن . ع . • العمر: 40 سنة. • مكان السكن: بيت لحم. • المستوى التعليمي: ثانوي. • الصفة الاجتماعية في الاسرة: الأخ • . • التزم بقيم الثأر: نعم. • التزم بالصلح العشائري: لا. • التزم بتطبيق القانون: نعم. • مكان القبيلة التي انتمي اليها: بيت لحم. • مكان المقابلة: محل. • مدة المقابلة: ساعة. • تاريخ المقابلة: 1 . 12 . 2023 	<p>حالة رقم (8)</p> <p>أسرة المجني عليه</p> <ul style="list-style-type: none"> • الأسم بالرموز: ع . ه . • العمر: 55 سنة. • مكان السكن: يطا . • المستوى التعليمي: ماجستير شرعية إسلامية. • الصفة الاجتماعية في الاسرة: الأخ. • التزم بقيم الثأر: نعم. • التزم بالصلح العشائري: نعم. • التزم بتطبيق القانون: نعم. • مكان القبيلة التي انتمي اليها: يطا. • مكان المقابلة: هاتف. • مدة المقابلة: ساعة ونصف. • تاريخ المقابلة: 2023.12.30 	<p>حالة رقم (9)</p> <p>أسرة المجني عليه</p> <ul style="list-style-type: none"> • الأسم بالرموز: ع . ز . • العمر: 30 سنة. • مكان السكن: بيت لحم . • المستوى التعليمي: دبلوم برمجيات. • الصفة الاجتماعية في الاسرة: الأخت. • التزم بقيم الثأر: لا . • التزم بالصلح العشائري: نعم. • التزم بتطبيق القانون: نعم. • مكان القبيلة التي انتمي اليها: السواحة. • مكان المقابلة: المحل. • مدة المقابلة: 50 دقيقة. • تاريخ المقابلة: 2024.1.5 .

<p>حالة رقم (12)</p> <p>أسرة المجني عليه</p> <ul style="list-style-type: none"> • الأسم بالرموز: م . ع . • العمر: 68 سنة. • مكان السكن: بيت لحم . • المستوى التعليمي: أول إعدادي. • الصفة الاجتماعية في الاسرة: الأخ. • التزم بقيم الثأر: لا. • التزم بالصلح العشائري: نعم. • التزم بتطبيق القانون: نعم. • مكان القبيلة التي انتمي اليها: بيت لحم. • مكان المقابلة: المنزل. • مدة المقابلة: ساعة. • تاريخ المقابلة: 2024.1.1 	<p>حالة رقم (11)</p> <p>أسرة المجني عليه</p> <ul style="list-style-type: none"> • الأسم بالرموز: س . ع . • العمر: 40 سنة. • مكان السكن: بيت لحم. • المستوى التعليمي: ثالث إعدادي. • الصفة الاجتماعية في الاسرة: الأخ. • التزم بقيم الثأر: لا. • التزم بالصلح العشائري: نعم. • التزم بتطبيق القانون: نعم. • مكان القبيلة التي انتمي اليها: بيت لحم. • مكان المقابلة: المحل سويماركت. • مدة المقابلة: 40 دقيقة. • تاريخ المقابلة: 2023.12.31 	<p>حالة رقم (10)</p> <p>أسرة المجني عليه</p> <ul style="list-style-type: none"> • الأسم بالرموز: ن . أ . • العمر: 41 سنة . • مكان السكن: يطا. • المستوى التعليمي: اول إعدادي. • الصفة الاجتماعية في الاسرة: الأخ. • التزم بقيم الثأر: نعم. • التزم بالصلح العشائري: نعم. • التزم بتطبيق القانون: نعم. • مكان القبيلة التي انتمي اليها: يطا. • مكان المقابلة: هاتف. • مدة المقابلة: ساعة. • تاريخ المقابلة: 2023. 12.30
--	--	--

حالة رقم (13) أسرة المجني عليه	حالة رقم (14) أسرة المجني عليه	حالة رقم (15) أسرة المجني عليه
<ul style="list-style-type: none"> • الأسم بالرموز: ش . ذ • العمر: 35 سنة . • مكان السكن: بيت لحم. • المستوى التعليمي: دبلوم. • الصفة الاجتماعية في الاسرة: أخ. • التزم بقيم الثأر: نعم. • التزم بالصلح العشائري: لا. • التزم بتطبيق القانون: نعم. • مكان القبيلة التي انتمي اليها: زعترة. • مكان المقابلة: المكتب. • مدة المقابلة: ساعة. • تاريخ المقابلة: 2023.12.31 	<ul style="list-style-type: none"> • الأسم بالرموز: أ . ذ . • العمر: 41 سنة. • مكان السكن: زعترة. • المستوى التعليمي: توجيهي. • الصفة الاجتماعية في الاسرة: الأخ. • التزم بقيم الثأر: نعم. • التزم بالصلح العشائري: لا . • التزم بتطبيق القانون: نعم. • مكان القبيلة التي انتمي اليها: زعترة. • مكان المقابلة: المحل. • مدة المقابلة: 40 دقيقة. • تاريخ المقابلة: 2023.12.31 	<ul style="list-style-type: none"> • الأسم بالرموز: ر . ع . • العمر: 46 سنة. • مكان السكن: بيت لحم. • المستوى التعليمي: دبلوم متوسط. • الصفة الاجتماعية في الاسرة: الأخ. • التزم بقيم الثأر: لا. • التزم بالصلح العشائري: نعم. • التزم بتطبيق القانون: نعم. • مكان القبيلة التي انتمي اليها: بيت لحم . • مكان المقابلة: المحل. • مدة المقابلة: 30 دقيقة. • تاريخ المقابلة: 2024.1.4
حالة رقم(16) أسرة المجني عليه	حالة رقم (17) أسرة المجني عليه	حالة رقم (18) أسرة المجني عليه
<ul style="list-style-type: none"> • الأسم بالرموز: ب . هـ • العمر: 41 سنة. • مكان السكن: يطا. • المستوى التعليمي: صف تاسع. • الصفة الاجتماعية في الاسرة: الأخ. • التزم بقيم الثأر: نعم . • التزم بالصلح العشائري: نعم. • التزم بتطبيق القانون: نعم. • مكان القبيلة التي انتمي اليها: يطا. • مكان المقابلة: هاتف. • مدة المقابلة: 40 دقيقة. • تاريخ المقابلة: 2024.1.4 	<ul style="list-style-type: none"> • الأسم بالرموز: أ . س . • العمر: 39 سنة. • مكان السكن: بيت لحم . • المستوى التعليمي: خامس. • الصفة الاجتماعية في الاسرة: الأخ. • التزم بقيم الثأر: لا . • التزم بالصلح العشائري: نعم. • التزم بتطبيق القانون: نعم. • مكان القبيلة التي انتمي اليها: السواحة. • مكان المقابلة: المحل. • مدة المقابلة: 40 دقيقة. • تاريخ المقابلة: 2024.1.3 . 	<ul style="list-style-type: none"> • الأسم بالرموز: ف . ع . • العمر: 50 سنة. • مكان السكن: بيت لحم. • المستوى التعليمي: صف ثامن. • الصفة الاجتماعية في الاسرة: أخت. • التزم بقيم الثأر: لا. • التزم بالصلح العشائري: نعم. • التزم بتطبيق القانون: نعم. • مكان القبيلة التي انتمي اليها: بيت لحم. • مكان المقابلة: المنزل. • مدة المقابلة: 40 دقيقة. • تاريخ المقابلة: 2024.1.5.
حالة رقم(19) أسرة الجاني	حالة رقم (20) أسرة الجاني	حالة رقم (21) أسرة الجاني

<ul style="list-style-type: none"> • الأسم بالرموز: ن . ع . • العمر: 27 سنة. • مكان السكن: بيت لحم . • المستوى التعليمي: دبلوم متوسط. • الصفة الاجتماعية في الاسرة: الأبن. • التزم بقيم الثأر: لا. • التزم بالصلح العشائري: نعم. • التزم بتطبيق القانون: نعم. • مكان القبيلة التي انتمي اليها: بيت لحم. • مكان المقابلة: صالون. • مدة المقابلة: 30 دقيقة. • تاريخ المقابلة: 2024.1.4 	<ul style="list-style-type: none"> • الأسم بالرموز: م . م . • العمر: 34 سنة. • مكان السكن: بيت لحم . • المستوى التعليمي: بكالوريوس حقوق _ الكلية العسكرية. • الصفة الاجتماعية في الاسرة: الأخ. • التزم بقيم الثأر: نعم . • التزم بالصلح العشائري: نعم. • التزم بتطبيق القانون: نعم. • مكان القبيلة التي انتمي اليها: بيت لحم . • مكان المقابلة: المنزل. • مدة المقابلة: 40 دقيقة. • تاريخ المقابلة: 2024.1.2 	<ul style="list-style-type: none"> • الأسم بالرموز: م . ح . • العمر: 53 سنة. • مكان السكن: بيت لحم. • المستوى التعليمي: دكتوراة علم اجتماع. • الصفة الاجتماعية في الاسرة: الأخ. • التزم بقيم الثأر: لا . • التزم بالصلح العشائري: نعم. • التزم بتطبيق القانون: نعم. • مكان القبيلة التي انتمي اليها: زعترة. • مكان المقابلة: المكتب. • مدة المقابلة: 40 دقيقة. • تاريخ المقابلة: 2024.1.2
--	--	---

<p>حالة رقم (22)</p> <p>أسرة الجاني</p>
<p>الأسم بالرموز: س . هـ .</p> <p>العمر: 62 سنة .</p> <p>مكان السكن: يطا .</p> <p>المستوى التعليمي: رابع ابتدائي .</p> <p>الصفة الاجتماعية في الاسرة: الأم .</p> <p>التزم بقيم الثأر: لا .</p> <p>التزم بالصلح العشائري: نعم .</p> <p>التزم بتطبيق القانون: نعم .</p> <p>مكان القبيلة التي انتمي اليها: يطا .</p> <p>مكان المقابلة: الهاتف .</p> <p>مدة المقابلة: ساعة .</p> <p>تاريخ المقابلة: 2023.12.28</p>

ملحق رقم (8) كتاب تسهيل المهمة

AL-QUDS University
Criminal Justice and Criminology

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة القدس
برنامج العدالة الجنائية وعلم الجريمة

التاريخ: ٢٠٢٣/٩/١٧

سيادة اللواء يوسف الحلو المحترم
مدير عام الشرطة الفلسطينية
تحية طيبة وبعد

الموضوع: تسهيل مهمة الطالبة هدى مراد المسالمة ورقمها الجامعي (٢١٩١١٢٥٨)

نحن في جامعة القدس بشكل عام وبرنامج ماجستير علم الجريمة بشكل خاص نؤمن لكم تعاونكم معنا وتسهيل مهمات طلبة الجامعة ذات العلاقة بجهازكم بكافة التخصصات، لذا وعليه ارجو من سيادتكم تسهيل مهمة الطالبة المذكورة أعلاه بالحصول على المعلومات والإحصائيات وتعبئة الاستبيانات الخاصة بدراستها المُنونة بـ(انعكاس جرائم القتل العمد على أسر الضحايا من وجهة نظرهم في محافظة بيت لحم من عام ٢٠١٧ لغاية ٢٠٢٢)، ذلك لغرض إكمال رسالة الماجستير في برنامج علم الجريمة/ جامعة القدس، على ان يتم السماح لها بالحصول على كل ما يتعلق بانجاح الرسالة من شرطة بيت لحم.

لأية إستفسارات الرجاء الإتصال على جوال رقم ٥٩٩-٤٣٣٩٣٥

مع فائق الإحترام والتقدير

د. وفاء الخطيب

منسقة برنامج علم الجريمة

Tel.02-2793872
Fax: 02-2793872, P.O.Box:20002

هاتف : ٢٧٩٣٨٧٢
فاكس: ٢٧٩٣٨٧٢-٠٢، ص ب ٢٠٠٠٢

فهرست الجداول

رقم الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
61	خصائص مجتمع الدراسة الديمغرافية	1.3
63	خصائص عينة الدراسة الديمغرافية لأسرة المجني عليه	2.3
66	خصائص عينة الدراسة الديمغرافية لأسرة الجاني	3.3

فهرست المحتويات

أ	إقرار
ب	الشكر والتقدير
ج	الملخص
2	الفصل الأول
2	الإطار العام للدراسة
3	2.1 مشكلة الدراسة
4	3.1 أهمية الدراسة
4	4.1 أهداف الدراسة
5	5.1 أسئلة الدراسة
6	6.1 حدود الدراسة
6	8.1 متغيرات الدراسة
6	8.1 مفاهيم ومصطلحات الدراسة
10	الفصل الثاني
10	الإطار النظري والدراسات السابقة
10	1.2 مقدمة
11	2.2 الجريمة
11	1.2.2 مفهوم الجريمة
14	2.2.2 عوامل الجريمة:
19	3.2.2 آثار الجريمة
20	4.2.2 أنواع الجريمة
22	3.2 القتل
31	4.2 الضحايا
37	5.2 النظريات التي فسرت (انعكاس جرائم القتل على أسر الضحايا)
50	6.2 الدراسات السابقة وذات الصلة
60	الفصل الثالث
60	المنهجية والإجراءات
60	1.3 مقدمة
60	2.3 منهجية الدراسة
61	3.3 مجتمع الدراسة وعينته

63	1.3 عينة الدّراسة
63	ثانياً: العينة الأصليّة.....
69	5.3 أداة جمع البيانات
71	7.3 المعالجة الإحصائيّة.....
72	9. 3 إجراءات الدّراسة.....
75	الفصل الرابع
75	نتائج الدّراسة
75	1.4 مقدمة.....
75	2.4 تحليل نتائج الدّراسة
126	4.4 التوصيات.....
127	قائمة المصادر والمراجع
136	ملاحق الدراسة.....
235	فهرست الجداول
236	فهرست المحتويات